

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن.

إشراف الأستاذ:

- بن فرحات ساعد.

إعداد الطالبة:

- عباس وداد.

نوقشت علنا بتاريخ: 2018/11/10

أمام اللجنة

رئيسا	جامعة سطيف 01	د. رضوان سليم
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 01	أ.د بن فرحات ساعد
مناقشا	جامعة سطيف 01	د. علوني عمار
مناقشا	جامعة برج بوعريريج	د. حاجي فطيمة
مناقشا	جامعة قسنطينة	د. شريط عثمان
مناقشا	جامعة باتنة	د. زيتوني عمار

السنة الجامعية: 2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن.

إشراف الأستاذ:

- بن فرحات ساعد.

إعداد الطالبة:

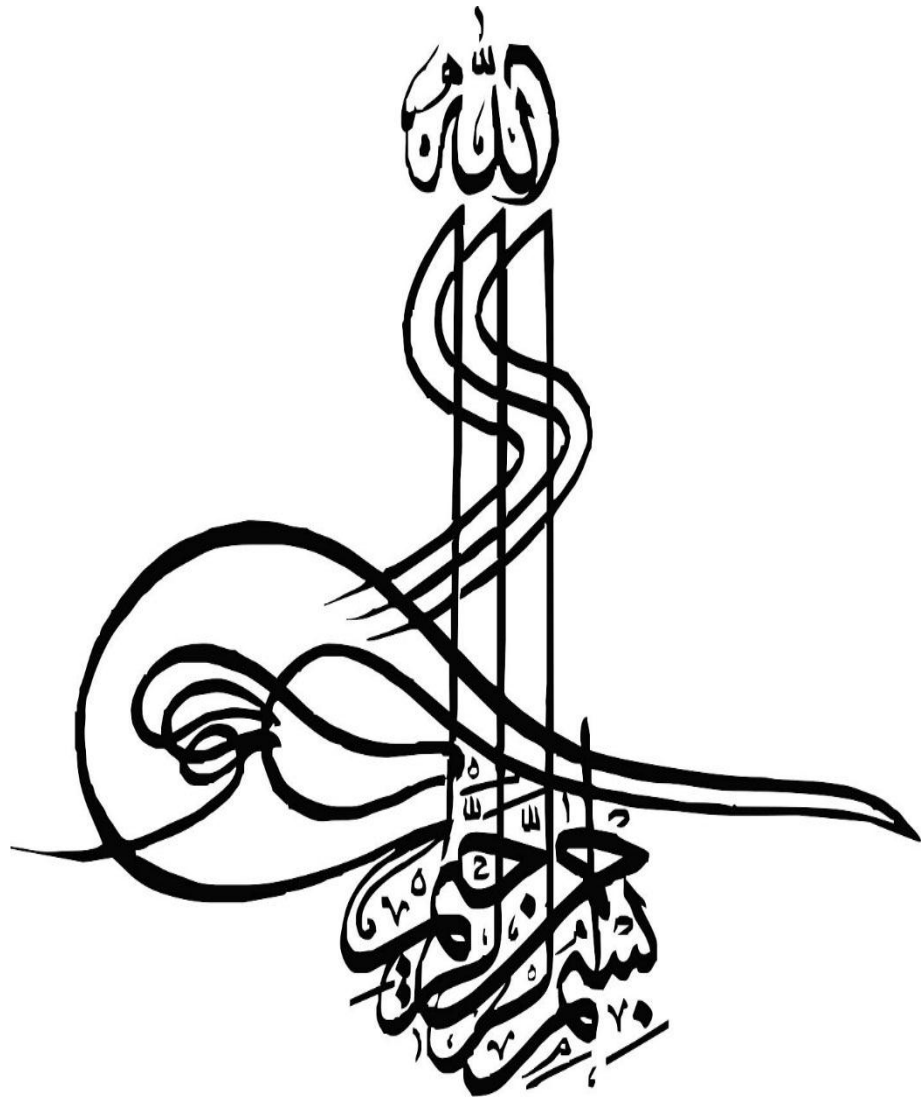
- عباس وداد.

نوقشت علنا بتاريخ: 2018/11/10

أمام اللجنة

رئيسا	جامعة سطيف 01	د. رضوان سليم
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 01	أ.د بن فرحات ساعد
مناقشا	جامعة سطيف 01	د. علوني عمار
مناقشا	جامعة برج بوعرييج	د. حاجي فطيمة
مناقشا	جامعة قسنطينة	د. شريط عثمان
مناقشا	جامعة باتنة	د. زيتوني عمار

السنة الجامعية: 2017-2018



شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين، أحمده على ما يفعل ويصنع، وأتوكل عليه وأقنع، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي بعثه الله للإنسانية معلما وهاديا.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ثم الفضل والشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف الذي وضع بصمته في هذا العمل من خلال توجيهاته ومراجعته وتمحيصه لهذا العمل.

الأستاذ: بن فرحات ساعد

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، على مجهوداتهم التي بذلوها في قراءة وتقييم هذا العمل.

كما لا يفوتني أن اشكر عائلتي وكل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدوني في إعداد هذا البحث.

مَقَامَاتُ

اقتصرت مفهوم التنمية في البداية على جانب خلق وزيادة الثروات، من خلال العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومع بروز مشكلات عدم المساواة في توزيع الثروة التي صاحبها اتساع نطاق الفقر وتفشي مظاهره، توسعت مجالات التنمية لتشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الجوانب الاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة لقضايا البيئة التي برزت في ثمانينيات القرن الماضي، حيث لا يمكن إقامة تنمية دون المحافظة على الثروات الطبيعية بصفة خاصة والبيئة السليمة لكوكب الأرض بشكل عام مع العمل على إرساء مبادئ الحكم الراشد على أرض الواقع، لقد قررت هيئة الأمم المتحدة بإجماع أغلب دول العالم تكريس مبادئ ووضع أسس لإقامة تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية تتصف بالاستدامة، ولكي تكون هذه التنمية صالحة لكل زمان ومكان كان من الضروري أن تأخذ على عاتقها إقامة أسس عادلة ليس فقط بين الأفراد والمجتمعات، بل تتعداه إلى الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة، مما أوجب على الاقتصاديين التفكير في سياسات تضمن التوزيع العادل للثروة والحياة الكريمة للإنسان للقضاء عن جميع مظاهر الحرمان والفقر والعوز.

تبنّت دول العالم وخاصة النامية منها العمل بمبادئ التنمية المستدامة لتدارك التأخر الذي تسجله على جميع المستويات، في ظل عدم قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية على تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على الثروات والموارد خاصة بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية التي كانت تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى لهذه الدول، لكنها أدت إلى تدهور كبير على الصعيد الاجتماعي، حيث أدت إلى انكماش الطلب الكلي وتفاقم الأوضاع عندما طبقت إجراءات صارمة للتحرير الاقتصادي وخصوصة القطاع العام ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، تحرير الأسعار، وتعويم أسعار صرف العملات المحلية، وإلغاء الوظائف في المؤسسات العامة، رغم الجدل الذي أثارته تلك السياسات والبرامج إلا أن تدهور مستويات المعيشة بدا واضحا وكان من أهم مظاهره ارتفاع أعداد الفقراء، حيث وصل في تسعينيات القرن الماضي إلى ثلث سكان المعمورة.

بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد الذين يعانون الفقر، هذا الأخير الذي شهد مفهومه تطورا كبيرا، حيث تجاوز حدوده الضيقة التي حصرته في تدني الدخل، ليشمل جميع مظاهر الحرمان من التغذية السليمة، المسكن اللائق، مستوى التعليم المناسب، الرعاية الصحية الكافية، حرية الاختيار وإبداء الرأي، والمشاركة، توجب على دول العالم إعادة النظر في أولويات صناعة السياسات التي تتماشى مع هدف الحد من جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تركز هذه الرؤية التنموية الشاملة على التمكين الاقتصادي والعمل المنتج، بالإضافة إلى دعم الفئات الهشة في المجتمع (الأيتام، النساء، المسنين،...) والحماية من الصدمات. كما تركز على الحد من التفاوت، وتصحيح الاختلالات، والعمل على تحقيق الدخل المتكافئ، إعادة توزيع الثروة، وإزالة التباينات بين المناطق، وهذا بالعمل على تجسيد مبادئ التنمية المستدامة تشمل مختلف المناطق والقطاعات.

لا يقتصر التمكين على السياسات الوضعية فحسب بل إن الآليات التي يوفرها الاقتصادي الإسلامي خاصة في مجال دفع عجلة التنمية ومكافحة الفقر، وبرزت هذه الآليات نجد منظومتين، الأولى مفروضة تتكفل بتحسيد أهدافها مؤسسة الزكاة، والثانية تطوعية تضمن التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع تجسدها مؤسسة الأوقاف.

نجحت العديد من الدول النامية التي عانت من انتشار مظاهر الفقر في السيطرة عليه، من خلال تبنيها مجموعة من البرامج والسياسات التي ركزت على تنمية بعض الجوانب أو القطاعات، كإيجاد سبل للرفع من دخول الفقراء وتوفير فرص لإقامة مشاريع خاصة تضمن لهم مصدرا مستدام للدخل، عن طريق إيجاد صيغ تمويلية تتماشى مع ظروفهم وتحسين مستوياتهم التعليمية ومهاراتهم التدريبية وتوفير الرعاية الصحية وذلك بالتركيز على تنمية المناطق المحرومة، على غرار المناطق الريفية والمناطق المعزولة، والعمل على تحسين ظروف العيش في الأحياء الفقيرة، عن طريق توفير المرافق الضرورية للعيش اللائق (المياه المأمونة والصرف الصحي والسكن اللائق...).

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، غير أنها واجهت أزمة اقتصادية سياسية حادة في نهاية القرن الماضي، خرجت منها مثقلة بمجموعة من المخلفات الاقتصادية والاجتماعية كارتفاع نسبة المديونية الخارجية، ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومع عودة الاستقرار، بحلول الألفية الجديدة وانتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ومع تبنيها لنهج التنمية المستدامة المعلن عنه في المواثيق الدولية، باشرت الجزائر في تطبيق سياسات إنفاق توسعية سعيا من خلالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تطبيق مجموعة من البرامج التنموية المتتالية كان بدايتها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) اللذين ركزا على تطوير الهياكل القاعدية في البلاد، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي خصص له مبلغ مالي ضخم، حيث وجه لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وأخر برنامج التنموي تبنته الجزائر للفترة (2015-2019) كان موجهة لتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لتقلبات أسعار المحروقات باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني ضمن هذه البرامج تم تخصيص جزء منها لتحسين ظروف عيش السكان من خلال توفير صيغ مختلفة للتشغيل، والتكوين متناسب مع مؤهلات مختلف فئات المجتمع، تعزيز الهياكل التربوية والخدمات الصحية وتقريبها من مختلف التجمعات السكانية، بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم المادي والمالي المقدمة للأسر الفقيرة.

تعد الأردن من الدول العربية متوسطة الدخل ذات الاقتصاد المتنوع، سجلت ارتفاعا في معدلات الفقر نتيجة افتقارها للموارد الاقتصادية كالمياه والطاقة، وارتفاع مديونيتها الخارجية وتحدي توافد اللاجئين الفلسطينيين ثم العراقيين والسوريين، بالإضافة إلى صعوبة المناخ والجفاف، حيث أن معظم أراضيها صحراوية، لكن الأردن تسعى للتخفيف من حدة الفقر عن طريق تبنيها مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف لرفع مستوى معيشة السكان وإخراجهم من دائرة الفقر.

أما دولة اليمن فتصنف ضمن الدول العربية الأقل نمواً، وهي تعاني من انتشار كبير لمظاهر الفقر، حيث يمس معظم السكان. تجمع اليمن بين مختلف العوامل التي تفاقم من الوضع الإنساني، بسبب شح الموارد وسوء إدارتها، بالإضافة إلى الحروب والصراعات المسلحة التي شهدتها خلال فترات متقطعة من السنوات القليلة الماضية، كما أن العوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر تساعد في تفاقم الأوضاع. رغم هذه التحديات غير أن اليمن تتبنى مجموعة من البرامج والسياسات المتنوعة التي تهدف للتقليل من أعداد الفقراء.

على ضوء هذا الطرح يمكن أن نصيغ إشكالية بحثنا في السؤال الرئيس الآتي:

هل كان لسياسات التنمية المستدامة المطبقة في الجزائر، الأردن واليمن دور في الحد من الفقر؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع على السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي السياسات والبرامج التنموية المستدامة التي تصب في مصلحة الفقراء؟
- ماهي أهم السياسات التنموية المتبناة من قبل الدول محل الدراسة، الموجهة لتحسين ظروف العيش فيها؟
- هل ساهمت السياسات والبرامج التنموية المستدامة التي تطبقها كل من الجزائر، الأردن واليمن في تقليص معدلات الفقر؟
- فيما تكمن أهم التحديات التي تواجهها الدول الثلاثة في سعيها لبلوغ هدف الحد من الفقر؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- السياسات التنموية المستدامة التي تصب في مصلحة الفقراء هي السياسات التنموية التي تعمل على تمكين الفقراء من وسائل العيش اللائق.
- تنحصر السياسات الموجهة لمكافحة الفقر في الدول محل الدراسة في مجموعة من البرامج المؤقتة، حيث أنها لا ترقى إلى الاستدامة، نظراً لكونها سياسات ترقية لا تتمحور بالدرجة الأولى حول تخفيض معدلات الفقر.
- تمكنت الجزائر من تحسين الظروف المعيشية للسكان الفقراء ظاهرياً فقط لأن شريحة كبيرة من المجتمع تعاني من الهشاشة، بينما فشلت البرامج التي تطبقها كل من الأردن واليمن في الحد من ظاهرة الفقر، حيث شهد البلدين ارتفاعاً في معدلات الفقر.
- من بين أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر، الأردن واليمن ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب من المتعلمين، انتشار مختلف مظاهر الفساد، وعدم الاستقرار.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يعد من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم والذي بات محور نقاش المنظمات الدولية، كما أن اتساع مفهوم الفقر وتعدد أبعاده وتشعب آثاره، حيث أنه لم يعد منحصرًا في الحرمان من

السلع والخدمات نتيجة نقص الدخل، بل تجاوزه إلى نقص الرعاية الصحية والتعليم وانعدام المسكن والإقصاء الاجتماعي...، جعل منه موضوعا غاية في الأهمية، وهو ما أثار اهتمام المفكرين وأصحاب القرار لإيجاد السبل الكفيلة للحد منه.

أهداف الدراسة: من خلال إجراء هذه الدراسة نسعى إلى الوصول إلى مجموعة من الغايات ومنها:

- إبراز مختلف المعاني والأبعاد والآثار التي تخلفها ظاهرة الفقر، وأساليب وطرق قياس الفقر؛
- الوقوف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والأهداف التي بنيت عليها. إظهار العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر وكيفية تأثير أحدهما على الآخر؛
- عرض مختلف البرامج والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية البشرية التي تطبق للتخفيف من ظاهرة الفقر، مع الاستشهاد ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الحد من الفقر؛
- دراسة واقع مكافحة الفقر في الجزائر باعتبارها دولة عربية نفطية والمملكة الأردنية كونها دولة ذات اقتصاد متنوع متوسطة الدخل وجمهورية اليمن المصنفة ضمن الدول العربية المنخفضة الدخل والتي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، وتدهور الأوضاع الإنسانية بسبب الصراع الدائر في البلد.

أسباب اختيار الموضوع: إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود أساسا لاعتبارات علمية وعملية والتي نوجزها كالآتي:

- نظرا لخطورة الظاهرة كونها مشكلة عالمية والسعي الدائم والمتكرر للخبراء والدول والمنظمات الدولية لإيجاد الحلول الناجعة التي تحد من انتشارها.
- محاولة تسليط الضوء على مساعي الدول العربية محل الدراسة لتحسين الظروف المعيشية لسكانها ومدى التزامها بتطبيق التنمية المستدامة خاصة في بعدها الإنساني.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع، كونه يحتل جانبا بارزا من نقاشات الهيئات الدولية والإقليمية المختصة وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

منهج الدراسة: بالنظر للطبيعة المعقدة لظاهرة الفقر والجدل القائم حول الآثار التي يمكن أن تتركها السياسات التنموية المستدامة عليه، وللقيام بتحليل علمي ومنهجي للموضوع تطلب الاعتماد على مجموعة من المناهج على النحو التالي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** سنعتمد بالدرجة الأولى على جمع ومسح وتحليل البيانات المرتبطة بالموضوع، عن طريق مجموعة من الدراسات العلمية المتوفرة باللغتين العربية والأجنبية، مع تعزيزها بالإحصائيات التي تخدم الموضوع.
- **المنهج التاريخي:** الذي من خلاله سنتناول تطور السياسات والبرامج التنموية التي تم تطبيقها من قبل الدول محل الدراسة.

- **منهج دراسة حالة:** حيث سنقوم بعرض مختلف السياسات التنموية التي تعمل بها الدول محل الدراسة من أجل توفير حياة كريمة لسكانها والحد من انتشار الفقر فيها، والوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون تخفيض أعداد الفقراء في الدول محل الدراسة.

حدود الدراسة: إن التحكم الجيد في أي دراسة يتطلب تحديد الفترة الزمنية التي تتم فيها، بناء على طبيعة موضوعنا فإن الفترة الزمنية محددة بين سنة 2000 إلى غاية 2016، حسب درجة توفر البيانات الإحصائية الرسمية.

أما الحدود المكانية فبالإضافة إلى الدول التي شكلت دراسة الحالة المتمثلة في الجزائر، الأردن واليمن، تم التطرق إلى دراسة ثلاث تجارب دولية رائدة في مجال مكافحة الفقر يتعلق الأمر بالتجربة الماليزية، التجربة الصينية والتجربة البرازيلية.

صعوبات الدراسة: لا تخلو أي دراسة من الصعوبات والعراقيل التي يصادفها الباحث خلال إعداد أبحاثه، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نجد:

- اختلاف كبير وواضح في الإحصائيات الواردة من مختلف الجهات الرسمية المحلية والهيئات الدولية المختصة؛
- تقادم المعلومات والمسوح الإحصائية الوطنية الخاصة بالفقر، نظرا لصعوبة القيام بها، نتيجة لتشعب الموضوع. وتكاليفها الكبيرة؛

- التشعب الكبير للموضوع مما صعب جمع المعلومات الخاصة بالجزئيات المكونة له.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت أحد الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا وسنأتي على ذكر البعض منها:

1- الأطروحات:

أ- دراسة شعبان فرج، أطروحة دكتوراه سنة 2012، بعنوان: "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، جامعة الجزائر-03. تناول الباحث في هذه الدراسة جهود الجزائر في إرساء مبادئ الحكم الراشد، من خلال ترتيب الجزائر حسب المؤشرات المعتمدة عالميا. وتأثير الحرية والشفافية ونظام الحكم والديمقراطية ومدى استقلالية القضاء والمشاركة في برامج الاستثمارات العمومية المطبقة من قبل الحكومات المتعاقبة ومدى تأثيرها على معدلات الفقر.

ب- دراسة سيار زويدية، أطروحة دكتوراه سنة 2014 بعنوان: " دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، جامعة الجزائر-03، حيث تناولت الباحثة التنمية الزراعية في الوطن العربي وتطرق إلى ضعف الإنتاج الزراعي الذي يرجع إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية، وضعف البنية التحتية في المناطق الريفية، وتأثيره على الأمن الغذائي في المنطقة، ومساهمة هذا الأخير في تفاقم مظاهر الفقر في المناطق الريفية حيث يتركز الفقراء.

ت- دراسة حاجي فطيمة أطروحة دكتوراه سنة 2014 بعنوان: "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014" جامعة بسكرة، تناولت فيها الباحثة البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر منذ بداية الألفية إلى غاية نهاية فترة الدراسة، وتأثير النمو الاقتصادي المحقق أثناء تطبيق هذه البرامج على معدلات الفقر والبطالة، ومدى التقدم الذي توصلت إليه الجزائر في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، كما قامت الباحثة بإجراء دراسة قياسية بهدف تحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الفقر في الجزائر.

2- الدراسات:

أ- دراسة نبيل عبد الحفيظ ماجد مقدمة ضمن تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان سنة 2012 بعنوان: "الحد من الفقر الحضري في اليمن تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة" تناول فيها مظاهر وأسباب الفقر، آليات معالجة ظاهرة الفقر دوليا، الفقر الحضري في اليمن والوضع التنموي فيها من خلال عرض التقدم في أهم مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية الذي حققته اليمن حتى سنة 2005.

3- التقارير:

أ- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة الصادر سنة 2010 بعنوان: "Rethinking Poverty" "إعادة التفكير في الفقر" تناول هذا التقرير تطور مفهوم الفقر ومختلف المفاهيم القريبة منه وإظهار الفرق بينهم، كما تطرق لمختلف السياسات والبرامج الموجهة للحد من الفقر، السياسة الاقتصادية الكلية ودور الأداء المرتبط بالنمو الاقتصادي، التجارة الخارجية ودورها في التقليل من الفقر، سياسات سوق الشغل وكل ما يندرج ضمنها من برامج الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، التمويل المصغر، ودور الحوكمة في التخفيف من مظاهر الفقر.

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها، التي حاولنا إعطائها خصائص تميزها عن غيرها، من حيث محاولة التطرق للسياسات والبرامج التنموية المستدامة التي تصبو إلى استئصال الفقر مع الاستشهاد بثلاث تجارب دولية رائدة في مجال الحد من الفقر هي: التجربة الصينية، التجربة الماليزية والتجربة البرازيلية. تناولت دراسة الحالة ثلاث دول عربية (الجزائر، الأردن واليمن)، تتبنى كل واحد منهم نهج التنمية المستدامة رغم اختلافها من حيث، الإمكانيات الطبيعية، البشرية والمادية، والظروف الأمنية والسياسية الإقليمية والمحلية التي تعيشها كل دولة، وتأثيرها على معدلات الفقر.

هيكل الدراسة: بناء على الأسئلة التي تم طرحها والفرضيات التي قمنا بصياغتها، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم والنظريات والأبعاد وآثار الفقر، علاقة بعض المتغيرات بالفقر (النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، الفساد، الحوكمة) كما تناولنا فيه طرق قياس الفقر الأحادية البعد والمتعددة الأبعاد وتحديات قياس الفقر.

أما في الفصل الثاني، تناولنا فيه التحليل النظري لجوانب المتعلقة بالفكر التنموي وكل ما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وعلاقتها مع الفقر، من خلال إظهار مختلف المفاهيم والتعريفات الواردة في المراجع وأهدافها وأبعادها، تناول المبحث الثاني السياسات التنموية الموجهة للحد من الفقر في الاقتصاد الوضعي مع الاستشهاد بتجارب دول نامية نجحت في الحد من مظاهر الفقر، بينما خصص المبحث الأخير لآليات مواجهة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال إبراز دور كل من الزكاة والوقف في تمكين الفقراء مع الاستشهاد بالتجربة الماليزية في تفعيل آليات الوقف والزكاة.

الفصل الثالث يمثل دراسة حالة ثلاث دول عربية هي: الجزائر الأردن واليمن، تم التطرق من خلاله إلى أبرز السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية البشرية المستدامة التي تطبقها الدول محل الدراسة وتطور مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد عبر الزمن لمعرفة مدى تأثير السياسات المطبقة على تقليص أعداد الفقراء، كما سنحاول إبراز أهم المعوقات والعراقيل التي تحول دون القضاء على الفقر في هذه الدول.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي الأساسي لظاهرة الفقر

تمهيد:

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة امتدت عبر الأزمنة إلى وقتنا الراهن، غير أن الأشكال التي يتخذها حالياً باتت تتزايد تشعباً، حيث شهد مفهوم الفقر تطوراً مع مرور الزمن فبعد أن كان مرتبطاً بتدني مستويات الدخل لدى فئة الفقراء، فقط أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والخصائص المجتمعية، كما تساهم عدة عوامل وأسباب في تفشي هذه الظاهرة منها ما هو اقتصادي كندرة الموارد والثروات والموقع الجغرافي، ومنها ما هو اجتماعي كتفشي الجهل والامية وتدهور الظروف الصحية، ومنها ما هو سياسي كنظام الحكم المستبد وانعدام المسألة والمشاركة السياسية، ينشأ عن الفقر مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

يتخذ الفقر عدة أشكال على اختلاف درجة تطور الدولة أو المجتمع الذي ينتشر فيه، حيث يظهر في المجتمعات النامية في أشكال الجوع والافتقار إلى الأصول وأسباب العيش ويلزم سياسات توزيع غير فعالة والبطالة والامية والأمراض ونقص الخدمات الصحية وانعدام المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي، أما في البلدان المتقدمة فإنه يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة وتدني الأجور.

لذا تناولنا في هذا الفصل وعبر مباحثه الثلاثة جملة من أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بظاهرة الفقر.

يضم المبحث الأول استعراض أهم المفاهيم والتعريفات الشائعة للفقر والتصنيفات المختلفة له ، كما سنتطرق لأبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة عالمياً ، وفي الأخير سنعرض على مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها الفقر على الفرد والمجتمع.

في المبحث الثاني سنتطرق لظاهرة الفقر في الفكر التنموي ، كما سنقوم بتبيان العلاقة بين ظاهرة الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي عوامل مؤثرة في ظاهرة الفقر على غرار النمو الاقتصادي ، التفاوت في توزيع الدخل، الحكم الرشيد والفساد الذي بانتشاره يؤدي إلى حرمان الفقراء من فرص تحسين وضعياتهم والخروج من دائرة الفقر.

بينما في المبحث الثالث سنتناول بالدراسة مجموعة من أهم الأساليب المعتمدة لقياس ظاهرة الفقر ونبرز أهم خطوات الفقر المعتمدة والتي يتم من خلالها الفصل بين فئة الفقراء وغير الفقراء. ليتم بعدها حساب مؤشرات الفقر المختلفة (مؤشر حدوث الفقر، مؤشر شدة الفقر، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر الفقر البشري ودليل الفقر المتعدد الأبعاد)، مع الإشارة لأهم الصعوبات التي تواجه عملية قياس الفقر.

المبحث الأول: مفاهيم وأسباب وآثار ظاهرة الفقر.

إن الفقر يعني العجز عن الانتفاع بالإمكانيات في عالم زاخر بالفرص الوفيرة، ولا يستطيع الفقراء أن يغيروا أوضاعهم لأنهم لا يمتلكون الوسائل التي تمكنهم من استغلال هذه الفرص، نتيجة انعدام الحرية السياسية، وعدم التمكن من المشاركة في عمليات صنع القرار، وانعدام أساليب الحكم السليم، والأمن الشخصي، وعدم التمكن من المشاركة في حياة المجتمع المحلي، ونتيجة للتهديدات التي تعيق العدل بين الأجيال على نحو مستدام.

1.1.1 مفهوم الفقر: آثار مفهوم الفقر جدلا وخلافا في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يتفق العلماء على مفهوم واحد شامل ومقتنع يعكس متضمنات ظاهرة الفقر من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، كما لا يمكن اعتماد تعريف واحد للفقر ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات فهو مفهوم ديناميكي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان.

1.1.1.1- تعريف الفقر: تختلف وتتعدد تعريفات الفقر حسب الزاوية التي ينظر إليه من خلالها فهناك ما يعرفه بفقر الدخل أو الفقر النقدي الذي يحصر الفقر في مستوى الدخل، وما يستطيع أن يوفره من حاجات ضرورية لاستمرار الحياة. في حين أن فقر القدرات يعبر عن عدم قدرة الفقير على توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة بالإضافة إلى المستوى التعليمي والرعاية الصحية، بينما فقر الرفاهية له بعد أعمق من ذلك بالإضافة إلى ما سبق ذكره يعتبر فقيرا من لا يستطيع المشاركة في القرارات السياسية ومن لا يتمتع بالحرية في إبداء رأيه.... كان للدين الإسلامي الحنيف أولى الاهتمامات بقضايا الفقر، حيث عرف الفقر وبين حدوده. وفي ما يلي استعرضنا جملة من التعاريف الخاصة بظاهرة الفقر.

أ. تعريف الفقر من وجهة نظر الدخل أو الفقر النقدي:

- عرفه شيبوم راورنتري بأنه: "مستوى من إجمالي الكسب لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية."¹
- يعرف الفقر النقدي على أنه: "الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية."²
- ورد في بيان مؤتمر القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية كونهماجن 1995 أن الفقر: "هو الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة."³
- الفقر: "هو الحالة الاقتصادية التي لا يمكن فيها تخمين وجود مصادر مستقرة لتوفير الحاجات الأساسية للحياة."⁴

¹ World Bank[2000] :« world development report- attacking poverty», p:17.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا[2007]:«التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:90.

³ يحي مسعودي[2009]:«إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر-»، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، ص: 43.

⁴ نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مكافحة الفقر»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد13، ص:26.

- الفقر: " هو عدم الحصول على ما يكفي من الطعام وعدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات".¹ من خلال التعريفات الواردة أعلاه، يتبين لنا أنها أجمعت على حصر مفهوم الفقر في عدم كفاية مصادر الدخل لتوفير متطلبات العيش اللائق للأفراد والأسر، في حين يعتبر مفهوم الفقر أشمل من ذلك.
- ب. الفقر البشري أو فقر القدرات: ورد في هذا الشأن العديد من التعاريف نذكر منها.
 - ورد في تقرير التنمية للبنك الدولي سنة 2000 تعريف الفقر على أنه: " يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمرا مسلما به، وكثيرا ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادي والكوارث الطبيعية وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم".²
 - ورد في تعريف آخر أن الفقر البشري " ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية مثل فرص العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين".³
 - وفق ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997 فإن الفقر: " هو إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريمة".⁴
 - يعتبر الفقر: " انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية، والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين".⁵
 - في تعريف آخر: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة".⁶

¹ دينا نارايان[2000]:«الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد:37، العدد:4، ص:19.

² البنك الدولي [2000]: «تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر»، الطبعة الأولى، واشنطن، ص: 1.

³ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي[2004]:«مؤشرات التنمية البشرية المفهوم الأساسي والحساب»، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص:41،42.

⁴ PNUD[1997]:«Rapport mondial sur le développement humain»,P.16, (site d'internet: <http://unpd.org/fr/media/hdr1997> en pdf).consulte le: 20/07/2015.

⁵ الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر»، نيويورك، ص: 11.

⁶ عبد الرزاق الفارس[2001]:«الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 21.

- كما يعرف الفقر: " بأنه حالة الحرمان المادي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، فضلا عن فقدان الأصول الثابتة سواء المتعلقة منها بالمتطلبات الحياتية أو تلك المولدة للدخل".¹
- أن الفقر هو: "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية وغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق في الحياة".²
- كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أن الفقر: " إن الفقر المادي لا يمثل إلا جزءا من المشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة أو الخسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية- سواء كانت حيا فقيرا ملوثا في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة -أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها تمثل جميعها سلسلة متصلة من مظاهر الفقر".³
- يسود الفقر في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. ووفقا لأمرياسن Amartya sen يتكون الرفاه من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة الغذاء إلى أمور مركبة مثل احترام الذات وتوسيع الحرية التي تعتبر الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية البشرية. فيعتبر الفقر محدودية الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، أو إهمال الخدمات العامة والتعصب أو قمع الدولة فهي مصادر رئيسية للحرمان الإنساني وبالتالي لانكماش الحرية".⁴
- "إن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد".⁵
- من وجهة نظر حقوق الإنسان يعرف الفقر بأنه: " وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والإمكانيات والخيارات والأمن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية".⁶
- عرف كل من لبيتون، رافاليون وسين الفقر بأنه: " ليس فقط حالة من حالات الوجود لكنه أيضا عملية ذات أبعاد ومضاعفات كثيرة. وعادة ما يتميز الفقر بالحرمان وانعدام الحصانة (ارتفاع المخاطر وانخفاض القدرة على المواجهة) والعجز وقلة الحيلة".⁷

¹ بلقاسم سلاطونية، سامية حميدي [2008]: « العنف و الفقر في المجتمع الجزائري»، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، ص: 75.

² باتر محمد علي وردم [2003]: « العولمة و مستقبل الأرض»، الطبعة الأولى، الدار الأهلية، ص: 79.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [2002]: «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 - خلق الفرص للأجيال القادمة»، ص: 05.

⁴ AMARTYA Sen [2001] : «Development As Freedom», oxford university press, first published, p:87.

⁵ سالم توفيق النحفي [2007]: «الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه»، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 38، ص: 08.

⁶ الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2001]: «تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان»، ص: 22.

⁷ محمد حسن خان [2000]: « فقر الريف في البلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد: 4، ص: 26.

- ورد عن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن: "الفقر حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانيات والاختيارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى".¹
- يعرف محمد حسين باقر الفقر بأنه: "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات".²
- يتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أن مفهوم الفقر قد تطور ليصبح حالة من الحرمان المستدام ليس فقط في بعدي الدخل والاستهلاك إنما تشمل أبعاد أخرى غير مادية.
- ت. **الفقر المتعدد الأبعاد:** ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 مصطلح الفقر المتعدد الأبعاد والذي عرف ب: "الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوز إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة".³
- يعرف الفقر المتعدد الأبعاد على أنه "الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من الدراسة وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وتمييزه وانعدام أو نقض حريته المدنية والسياسية".⁴
- يعرف الفقر المتعدد الأبعاد في أدبيات الأمم المتحدة:** "الفقر هو حرمان المرء من القدرة على العيش بحرية وكرامة كأبي كائن بشري مع امتلاك كامل الإمكانيات لتحقيق الأهداف المنشودة في حياته. وللنقص مظاهر عديدة فهو يتمثل في الافتقار إلى الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لكفالة السبل المستدامة لكسب الرزق ويشمل كذلك شتى أنواع الحرمان الأخرى مثل انعدام الأمن الغذائي، والافتقار إلى الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الأساسية والافتقار إلى السكن اللائق أو انعدامه والافتقار إلى السلامة ووسائل الإنصاف، والافتقار إلى الكلمة المسموعة أو الحصول على المعلومات أو المشاركة الأساسية".⁵
- يمكننا توضيح الأبعاد المتعددة للفقر من خلال الجدول (1-1).

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2006]: «تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية»، بروكسل، ص: 06.

² محمد حسين باقر [2007]: «قياس الفقر في التطبيق»، ص: 2، متوفر على الموقع:

<http://www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/04/22.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: «الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة»، الأمم المتحدة، ص: 95.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة [2012]: «مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية - سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة»، ص: 08.

⁵ الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2014]: «إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014»، ص: 31.

الجدول (1-1): الأبعاد المتعدد للفقر

الفقر كحرمان متعدد الأبعاد	
المميزات	القدرات
القدرة على توليد الدخل، الاستهلاك، ملكية الأصول التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي، الرفاه المادي، المكانة الاجتماعية.	الاقتصادية
تستند على الصحة و التعليم و المياه الصالحة للشرب، و السكن(جميع العوامل الأساسية لرفاه الأفراد و الحماسة لتحسين سبل عيشهم)	الإنسانية
حقوق الإنسان: الحق في أن يسمع و يؤثر في السياسات العامة والأولويات السياسية، والأولويات السياسية، الحرمان من الحريات الأساسية، و حقوق الإنسان هي احد الجوانب الرئيسية للفقر.	السياسية
القدرة على المشاركة كعضو ذو قيمة (له تأثير) في المجتمع، هذه القدرات راجعة إلى الوضع الاجتماعي والكرام وغيرها من الشروط الثقافية للانتماء للمجتمع، والتي تعتبر ذات قيمة عالية من الفقراء أنفسهم.	الاجتماعية والثقافية
القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.	حمائية (دفاعية)

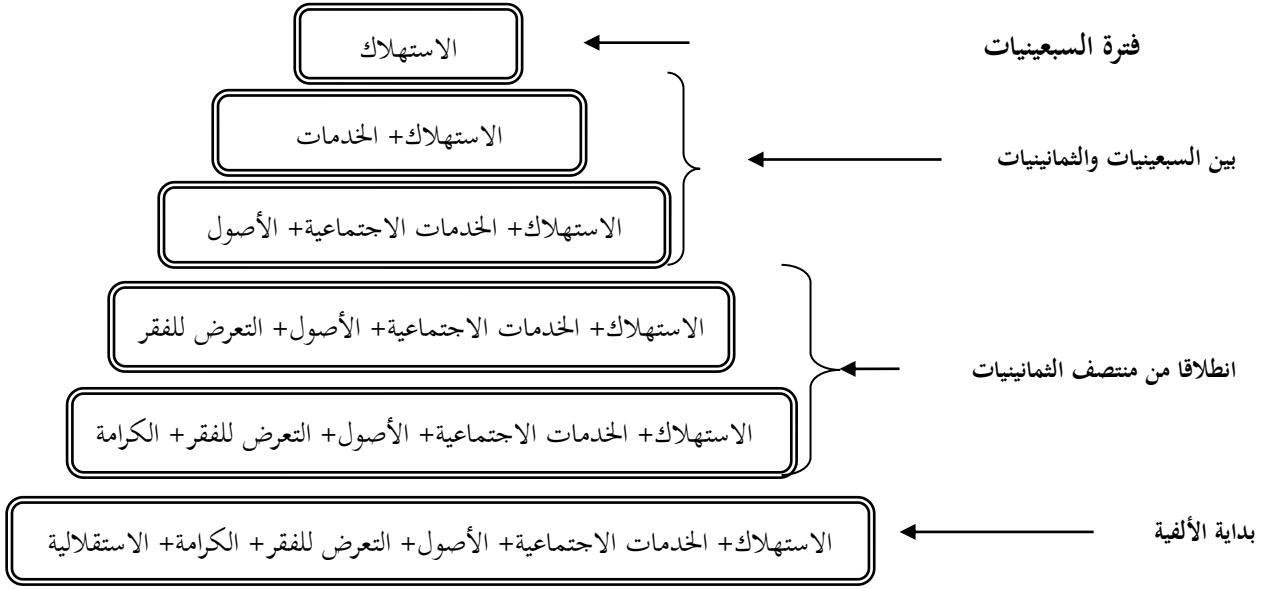
Source: Angelo Bonfigliolo[2003] :«le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté», fonds d'équipement des nation unies, Etats-Unis d'Amérique, p :17.

يتضح لنا من جملة التعريفات السابقة، نخلص إلى أن مفهوم الفقر قد تطور ليصبح أكثر من مجرد حد أدنى للدخل، أو مستوى معين من الاستهلاك باعتباره أكثر تعبيراً عن حالة الفقر وهو يبين عدم قدرة الأفراد الوصول إلى إشباع حاجاتهم الغذائية والغير غذائية كالملبس، بل يشمل مقدرة الفرد تلبية حاجاته الاجتماعية المتمثلة أساساً في مستوى لائق من التعلم، والحصول على الخدمات العلاجية الأساسية، وباعتبار هذين البعدين غير كافيين للتعبير عن ظاهرة الفقر تم إضافة متغير آخر وهو حجم الأصول المملوكة كالمسكن، التلفاز والدراجة الهوائية أو النارية، ومع تزايد الاهتمام بظاهرة الفقر من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية تم إضافة أبعاد أخرى كالكرامة والحرية، وهذا ما اصطلح عليه بالفقر المتعدد الأبعاد، بالإضافة إلى وظيفة مستقرة تمكنه من مواجهة المخاطر المستقبلية، والحرية في إبداء الرأي والمشاركة في القرارات المصيرية التي تنعكس نتائجها عليه، كل هذا يجعل مفهوم الفقر في حركية دائمة ومتغيرة حسب الزمان والمكان.

تتشترك كل هذه التعاريف في كون الفقر يمثل وببساطة الحرمان من مجموعة من الحاجات الضرورية والتي تشمل في الغالب الغذاء السليم والملبس والمسكن اللائق وحد أدنى من التعليم وتوفير مصاريف العلاج وكل هذا يتطلب توفر مصدر دخل يتراوح كحد أدنى بين 1 دولار و 2 دولار يومياً.

يلخص لنا الشكل (1-1) التطور الذي شهدته مفهوم الفقر.

الشكل (1-1): تطور مفهوم الفقر.



المصدر: طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمية [2014]: «إشكالية قياس و تقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية»، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المنعقد بتاريخ: 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، ص:20. نقلا عن:

Source : Jean Pierre Cline et autres[2003] :«les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté», 2éme édition ; economica ;Paris, p :34.

ث- الفقر من وجهة نظر الإسلام: إن الإسلام هو أول نظام سعى إلى تحقيق الحاجات الأساسية، فحدد حاجات الإنسان الأساسية الفردية والجماعية، وقد سميت الضروريات، هذه الأخيرة التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدينيوية، بحيث إذا لم تلب اختلت الحياة وتخص هذه الضرورات: حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال، وهي الأمور التي جاءت الشريعة لحفظها.

اهتم النظام الإسلامي بتوفير مستوى معيشي لائق للرعية في الدولة الإسلامية حتى يتسنى له تحمل الرسالة في سهولة، وعلماء الإسلام لهم آراء متعددة في تحديد ما هو ضروري للإنسان، وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف الزمان والمكان، ولعل أبلغ تعبير عن ذلك:

- فقد عرفه الشافعية والحنابلة بأنه: " من لا يملك شيئا البتة، أو يجد شيئا يشيرا من مال أو كسب، لا يقع موقعا من كفايته. وعرفه الحنفية: " بأنه من يملك دون نصاب من المال النامي، أو قدر نصاب غير نام مستغرق في حاجته. وعرفه المالكية: " بأنه من يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه." ¹

¹ حسن محمد الرفاعي [2006]: « مشكلة الفقر في العالم الإسلامي الأسباب والحلول»، دار النفائس، الطبعة الأولى، ص:13.

- عرفه القرضاوي على انه: عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع عن الوفاء بمحاظته الاقتصادية.¹
- قول أبو عبيد القاسم بن سلام: " إن الأحاديث قد جاءت بالفصل بين الفقر والغنى في أوقات مختلفة، ففي بعضها أنه السداد أو القوام من العيش، وفي آخر أنه خمسون درهماً، وفي ثالث أنه الأوقية (40 درهماً)، وفي الرابع أنه الغذاء والعشاء، وكل هذه الأقوال قد أستدل بها أقوام وأخذوا بها."²
- من هنا يجب أن نفرق بين حد الكفاف وحد الكفاية .

- إن حد الكفاف هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى، مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج، فهو غير قابل للنقصان، ولا يختلف إلا باختلاف القوة الشرائية في كل زمان ومكان.
- في حين يعتبر حد الكفاية المقدرة الإنسانية لتلبية الحاجات الأساسية، وهذه المقدرة لا يمكن تحقيقها إلا في ضوء الأبعاد الجوهرية، والتي تعد مقدمة لتحقيق الحاجات الأساسية وهي: الصحة والتعليم والعمل. إن هذه الأبعاد هي التي تهيئ المورد البشري لتحقيق دخل الكفاية.³

إن مفهوم الفقر في الإسلام يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحاجات، هذه الأخيرة تكون في النظام الاقتصادي الإسلامي سبب فعال في التوزيع بالنسبة للفئات التي لا تحصل على الحد الأدنى من ضروريات الحياة، وهو يعبر عن البعد المادي للفقر، بينما البعد غير المادي عدم إتاحة الفرص للأفراد لتحقيق أهدافهم وانعدام الثقة في النفس وفي الغير الذي يتولد مع العوز والحرمان.

2.1.1.1- أنواع الفقر: لقد حاول الكثير من الباحثين وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، ومن بينها نجد تقسيم الفقر لعدة مستويات وهذا بغرض قياسه:

أ- الفقر المطلق Absolute Poverty: " وهو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله (المقدر بين 50% إلى 60% من الدخل المتاح)، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء والسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل".⁴

ب- الفقر النسبي Relative Poverty: يصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحضى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان والمكان.⁵

¹ يوسف القرضاوي [2001]: «دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية»، دار الرسالة، بيروت، ص: 18، 19.

² محمد فرحي، حسين رحيم [2010]: «تحليل ظاهرة الفقر في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي: من المفاهيم إلى القياسات»، ورقة عمل مقدمة ضمن المنتدى الدولي : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر المنعقد بجامعة البليدة، ص: 72-73.

³ مركز دراسات الوحدة العربية [2007]: سلسلة أطروحات دكتوراه «أحمد إبراهيم منصور»، «عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة»، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 216-217.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]: «تعدد الفقر ومناهج دراسته»، ص: 6. متوفر على الموقع الإلكتروني: .: http://css.escwa.org.lb/SDD/expert-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2015/04/22.

⁵ نفس المرجع.

ت- أما الفقر المدقع (المزري) Extreme Poverty: " هو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السلع الحاررية التي تمكنه من مواصلة حياته." وهو يسمى الفاقة Pauperism¹.

ث- وهناك ما يسمى بفقر الرفاهية Welfar Poverty : حدده بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية.² يصنف الفقر حسب مدة بقاءه إلى ثلاثة أصناف على النحو التالي:³

- الفقر الدائم: وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى يلزم صاحبه على مدار السنة. يعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر وهذا بسبب نقص فرص التي يمكن أن يتحصل عليها الفقراء والتي تنتشلهم من حالة الفقر.
- الفقر الموسمي: هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في فترات معينة من السنة ثم يزول في فترات أخرى، وخير مثال على هذا النوع من الفقر ما يتعرض له المزارعون الفقراء نتيجة أن المحصول الواحد له موسم واحد في السنة لجنيه، وبالتالي فإن هذه الفئة تعاني من الفقر فترة معينة من السنة لكن تتحسن ظروفها المعيشية في فترة الجني لتتجاوز عتبة الفقر.
- فقر الصدمات: الصدمة هي حدوث مؤثر لا يمكن توقعه، نتيجة ارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل. وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو نتيجة لبعض القرارات السياسية، وكمثال على هذا الأزمة المالية التي هزت دول العالم سنة 2008 والتي نجم عنها فقدان 25 مليون عامل لمناصب عملهم في أوروبا وآسيا فقط مما يعني انضمامهم إلى فئة الفقراء.

كما صنف الفقر حسب العوامل المسببة له إلى نوعين هما:⁴

- فقر التكوين: وهو نقص القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية المؤسسية وينجم عن عوامل داخلية كالعوامل البيولوجية والفيزيولوجية والتي في مقدمتها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية، والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للفرد، كذلك عوامل خارجية كالتمييز الاجتماعي ممثلا في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات.

¹United Nation, Department of economic and social affairs [2010]:«Report on the world social situation2010: Rethinking poverty», pp: 01.

² عبد الرحمان سيف سردار[2015]:«اقتصاد الفقر و توزيع الدخل»، دار الراية، عمان، ص:32.

³ الطيب الحليح، محمد حصص[2010]:«الفقر التعريف و محاولات القياس»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص:172-173.

⁴ عدنان داود محمد العادري، هدى زويل مخلف الدعيمي [2010]: «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، ص:26، 27 و 29.

- فقر التمكين: والذي يعتبر فقر مؤسسي يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس، وتفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استغلالها واستثمارها.
- كما نجد أن التصنيف الذي أعتمده البنك الدولي قسم الفقر حسب المناطق كما يلي¹:
- الفقر الريفي: أين نجد أكبر نسب الفقر نتيجة انعدام البنى التحتية الضرورية، قلة فرص العمل، حيث تقتصر هذه الفرص في الغالب على الزراعة والرعي وهي عادة نشاطات موسمية تدر دخلا ضعيفا.
- الفقر الحضري: ينتشر بكثرة في الأحياء الشعبية وغير النظامية أين تسود السكنات الهشة والغير لائقة، وخدمات الصرف الصحي الرديئة.

3.1.1.1- مصطلحات ذات صلة بمفهوم الفقر: ارتبط مفهوم الفقر بعدة مصطلحات سنتناول بعض من أهم هذه

المصطلحات كما يلي:

- أ- **الفقير**: هو الذي لا مال له، العاجز عن دفع ما يؤمن لقمة العيش له والحد الأدنى من ضروريات الحياة. وعادة ما يتميز الفقراء ب²:
- عادة ما يعمل الفقراء عمالة ناقصة، مؤقتة، بأجور متدنية، في الزراعة أو في القطاع غير النظامي، أو يعانون من البطالة. ينتمي الفقراء غالبا إلى أسر كبيرة الحجم عادة ما يكون معيها امرأة، أو شخص مسن. يعاني معظم الفقراء في الدول النامية خاصة من انخفاض المستوى التعليمي أو الأمية.
- ب- **الدول الفقيرة**: هي تلك الدول الغير قادرة على توفير الحد الأدنى من خدمات التعليم والرعاية الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ومستوى الغذاء كما أو نوعا لكل أفراد المجتمع. بالإضافة إلى معاناتها من التدهور والاستنزاف الدائمين لمواردها الطبيعية.³
- ت- **القدرات**: وهي الإمكانيات التي يستطيع الفرد أو الجماعة الاجتماعية من خلالها تحقيق مستوى معين للأداء، من أهمها القدرات التعليمية والصحية.⁴
- ث- **الحرمان**: أو الافتقار أو الإفقاد أو فقدان القوة (**powerlessness**) ونقصد بذلك تجريد الفقراء من سبل العيش، وهو رأسمال، وخاصة:⁵
- رأس المال الإنتاجي (الأصول المادية): أرض وآلات ومعدات... إلخ؛

1 مارتين رفاليدون [2007]: «الفقر الحضري»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد: 45، العدد: 3، ص: 15.

أنظر أيضا: ميشيل تودارو [2006]: «التنمية الاقتصادية»، ترجمة محمود حسن حسني، حمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ص: 219، 220.

2 نحو مجتمع المعرفة [2006]: مرجع سبق ذكره، ص: 21.

3 نحو مجتمع المعرفة [2006]: مرجع سبق ذكره، ص: 21.

4 محمد عبد الشفيق عيسى [2009]: «نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 46، ص: 31.

5 نفس المرجع سابق، ص: 35.

- رأس المال النقدي والمالي (السيولة والتمويل الطويل الأجل)؛
- رأس المال المعرفي (التعليم والتدريب وكسب المهارات)؛
- رأس المال الاجتماعي (التماسك والشعور بالتضامن).

ج- الفقر الاستبعاد والتهميش: ليست فكرة الاستبعاد والتهميش غريبة عن مفهوم الفقر، ففي تعريف ضروريات الحياة هناك إشارة واضحة لارتباط الفقر بعدم المشاركة الفعالة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخص المجتمع، نتيجة عدم قدرة الفقراء على الظهور بمظهر لائق وعدم القدرة على مزاحمة الطبقات الغنية والميسورة، مما يؤدي إلى استبعادهم وتهميشهم وإقصائهم اجتماعيا.¹

كما أن النهج القائم على الاستبعاد الاجتماعي يركز على عدم مشاركة أفراد أو جماعات معينة في المجتمع. مثل النساء أو المجتمعات الاجتماعية وإثنية محددة، قد تكون مستبعدة من سوق العمل والتعليم، في حين أن البعض الآخر قد تكون مستبعدة من العملية السياسية، وبالتالي فإن الاستبعاد الاجتماعي مرتبط بعملية تحليل مختلف الفئات الاجتماعية على أساس الجنس أو السن أو الدين أو العرق أو الموقع الجغرافي، والوضع الصحي. لقد أصبح هذا المفهوم من أبرز المفاهيم المتعلقة بالأدبيات الفقر في كل من البلدان المتقدمة والنامية نتيجة لارتفاع عدم المساواة والمخاوف بشأن العرق والإثنية، والحاجة إلى تعزيز مجتمعات أكثر انسجاما.²

ح- الفقر الهشاشة والتعرض: تمثل الهشاشة حالة من الضعف بسبب عدم كفاية الأصول لمواجهة الأزمات المفاجئة كأن يفقد العامل البسيط منصب عمله. وهي تمس فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراء بحسب قياسات الفقر المتبعة ولكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة معينة، أي أنهم يعيشون مباشرة فوق خط الفقر ولا يملكون احتياطا كافيا من الموارد والقدرات التي تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية (العامة والخاصة) أو الطبيعية أو الاجتماعية أو الصحية. مما يؤدي إلى تراجع مستوى معيشتهم إلى مادون خط الفقر.³

إن الشعور بالضعف أو سهولة التأثر يمتلك جانبين: خارجيا متمثلا بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة، وداخليا متمثلا بضعف الحماية، الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر. أما المصادر الخارجية للمخاطر، فتتراوح بين تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة إلى جانب الصراعات الطائفية. عندها يدرك المجتمع قيمة السلام والأمن وتحسن الموقف السياسي بوصفه الأولوية المثلى إلى جانب الموقف الاقتصادي. ويرتبط الفقر مع المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة نقص وسائل الحماية ضد تلك المخاطر وهذا ما يجعلهم في حالة من الفقر طويل الأمد، ولا سيما في حالة عدم توافر التسهيلات التمويلية لمواجهة تلك المخاطر.⁴

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2009]: «مرجع سابق»، ص 06.

² United Nation, Department of economic and social affairs [2010]: **op cit**, pp:10-11.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [د.ت]: «تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا»، ص: 26، 25.

⁴ سالم توفيق النحفي، أحمد فتحي عبد المجيد [2008]: «السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 45-46.

1.1.1- أسباب الفقر: تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات إلى مسببات اجتماعية كتنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية. ومنها ما هو سياسي كنفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار... إلخ . هنا سنقف على مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار و تفشي ظاهرة الفقر.¹

1.2.1.1 الأسباب السياسية والأمنية: تلعب الظروف السياسية والأمنية دورا فعالا في تفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع ومن بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى انتشار وتفاقم هذه الظاهرة نذكر:

أ- عدم الاستقرار السياسي والأمني: تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعطوبين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية.²

ب- العقوبات الدولية: مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدولة من قبل مجلس الأمن الدولي. يعتبر الحصار من الأمور التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبا كانت في الأصل تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية إلى حالة من التدهور الشديد. ففي فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضررة الأولى من هذه السياسات، بينما في أفغانستان تردت الأوضاع الإنسانية التي كانت سيئة في الأساس إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية.

ت- الفساد: يعتبر الفساد عائقا في وجه تحقيق التنمية. فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القوانين وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها. ويعتبر الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار ووضع المخططات وعملية التنفيذ. فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.³

¹ حاج قويدر قورين[2014]:«ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والنضخم»، المجلة الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية والإنسانية، العدد:12، ص:18

² بلقاسم سلاطية، سامية حميدي[2008]: مرجع سابق، ص:96.

³ شعبان فرج[2012]:«الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010»، أطروحة دكتوراه، جامعة

الجزائر 03، ص:146-147.

2.2.1.1 الأسباب الاقتصادية: تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر، لذا سنتطرق لجملة من أهم المسببات الاقتصادية لهذه الظاهرة وهي¹:

أ- البطالة: أو نقص التشغيل، تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، حيث يعمل المشتغل وقتاً أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستمر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية. يتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرا في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر.²

يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من مناصب الشغل.

ب- سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان. والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل (آلات الخياطة)، أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلا. بينما يرجع السبب الثاني إلى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء. ومن بين الأثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقة في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني تقوقعها في دائرة التخلف والحرمان.³

ت- انخفاض إنتاجية العمال: تعاني الدول النامية من انخفاض إنتاجية العامل الذي يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج. وباعتبار العمل هو المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو أحد الأسباب المهمة للفقر.

ث- الديون الخارجية: تعتبر المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، لأن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزء مهم من دخل الدولة المدينة، ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض بهدف تسديد فوائد وأقساط الديون

¹ Mohamed hamed[2010] « poverty in Egypt, human needs and institutional capacities», boston, Lexington books, p:21.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]: «تقرير التنمية الإنسانية العربية خلق فرص للأجيال القادمة»، ص:90، ص:89.

³ يونس على أحمد[2010]: «تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد:33، ص:283، 284.

السابقة. هذا ما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون، مما يؤدي إلى استمرار وتفاقم أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية داخل تلك الدول ومن بينها مشكلة الفقر.

ج- نقص كفاءة السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية غير السليمة تلك التي ينتج عنها خفض النمو في خلق مناصب شغل، وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي. إن عدم كفاءة السياسات الحكومية ستؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج. تؤدي السياسات النقدية والمالية الانكماشية إلى تخفيض نسبة الاستثمارات، وهذا سيؤدي إلى نقص في الإنتاج وفي خلق مناصب شغل جديدة، وفي توليد الدخل في الاقتصاد. كما أن عدم كفاءة استخدام الموارد سيعمل على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ح- تدهور شروط التجارة الخارجية: يؤدي تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية، والتي تنحصر في مجموعة المواد والطاقت الأولية الخامة بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن طريق تخفيض الموارد المتاحة في الاقتصاد المعني. إضافة إلى آثار العولمة وتحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية من خلال التأثير على النسيج المؤسساتي سواء العام أو الخاص، هذا الأخير الذي عادة ما يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون غير مجهزة لمواجهة المنافسة الآخذة في الازدياد، مما يؤدي بها إلى الإفلاس وتسريح العمال، وبالتالي زيادة عدد الفقراء والمهمشين.¹

1.1.2.3 الأسباب الاجتماعية: من أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر نذكر:

أ- النمو السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداحيل.

ب- انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتكوين): يعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشتة. في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية، والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج.²

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2002]: «أثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا»، ص: 7.

² حاج فويدير فورين [2014]، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

ت- اللامساواة: عدم المساواة يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وبالتالي التقدم ضد الفقر. هذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية، حيث تضعف الأسواق الرأسمالية، وحيث لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الاقتراض. ومن ثم تصبح قدرتهم على إقامة عمل صغير محدودة مما يحدهم فرصهم في تحسين أوضاعهم.¹

4.2.1.1 أسباب أخرى: كما نجد هناك مجموعة من الأسباب التي لا تندرج ضمن المجموعات السابقة الذكر وهي:

أ- التدهور البيئي: لقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة، مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة دون إعطاءها فرصة للتجدد². كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم، وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطرية، والرعي الجائر في الأراضي الهشة، فالجتمعات الفقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية في معيشتها اليومية. ومن ناحية أخرى نجد أن التلوث البيئي يؤثر على البيئة والإنسان، فزيادة معدلات التصحر وضعف إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي وتردي صحة الإنسان، يؤدي إلى الوقوع في دائرة الفقر. كذلك عندما تحدث مشاكل وكوارث بيئية مثل الفيضانات أو الجفاف فإن الفقراء هم أكثر الناس تعرضا لها وتأثرا بها، لأنهم لا يملكون السبل والوسائل المالية والتقنية التي يمكنهم من خلالها مواجهة مشاكل البيئة³.

ب- ارتفاع معدل عبء الإعالة: الذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، يؤدي ارتفاع معدل عبء الإعالة إلى انخفاض معدل الدخل الفردي، يتأثر معدل عبء الإعالة بثلاثة عوامل رئيسية هي⁴:

- معدل مشاركة القوى العاملة؛
- مشاركة المرأة في القوى العاملة؛
- معدلات البطالة.

ت- من بين عوامل التفرقة للبلدان النامية التي يعتمد اقتصادها خاصة على المنتج الفلاحي، وبعض الصناعات التحويلية، الحماية الجمركية التي تمارسها البلدان الغنية في وجه صادرات البلدان النامية، وبالخصوص الدعم المالي الذي تقدمه لفلاحيها، حتى ينافس منتجهم الفلاحي صادرات تلك البلدان، وقد بلغ مقدار هذا الدعم رقما مهولا يعادل المليار دولار يوميا. فضلا عن عرقلة التبادل بين بلدان الجنوب مع بعضها البعض، وكذا التلاعب بأسعار المواد الأولية التي لا تستطيع الدول النامية التحكم فيها.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2001]: «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، ص: 18.

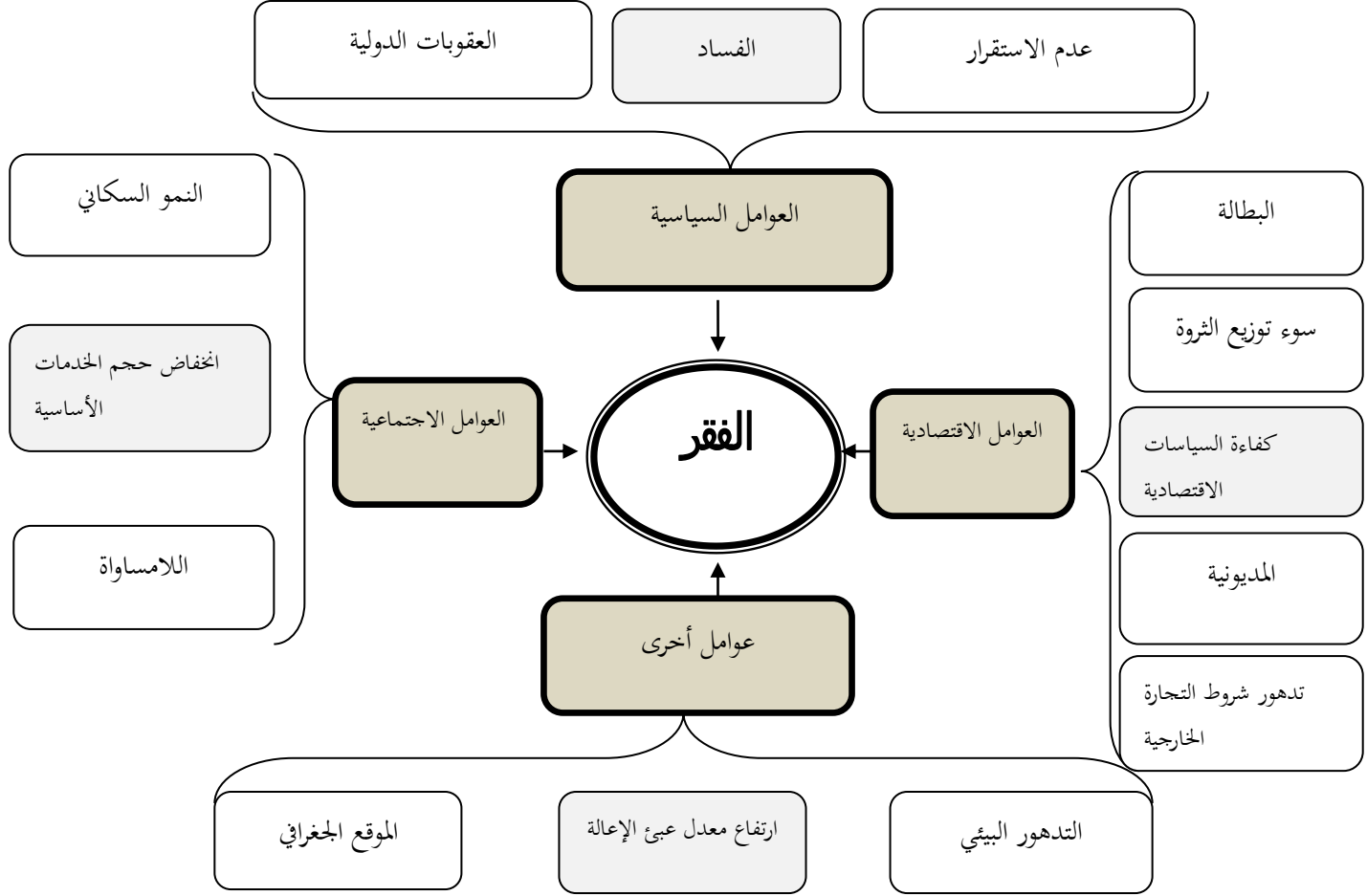
² باتر محمد علي وردم [2003]: مرجع سابق، ص: 119.

³ عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش [2013]: «التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستدامة»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص: 52.

⁴ كريمة كرم [2005]: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص: 413.

- البعد والموقع الجغرافي للبلد: ومدى توفر الثروات الطبيعية فيه، وهذا ما ينعكس على مستوى معيشة الأفراد.
الشكل (1-2) يلخص لنا الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر.

الشكل (1-2): أسباب ظاهرة الفقر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد [2008]: «السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 45، 46.
 - عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش [2013]: «التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستدامة»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص: 52.
 - كريمة كريم [2005]: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص: 413.
- 3.1.1- آثار الفقر:** عندما ينتشر الفقر في منطقة معينة يخلف عدة آثار قد تكون سياسية أو اقتصادية واجتماعية. كما تمتد لتمس جوانب أخرى، هذا ما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر، ويصعب من استئصالها ولنلخص جملة الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر فيما يأتي:

1.3.1.1- الآثار الاقتصادية للفقر: تتمثل آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي.

- أثر الفقر على الاستهلاك: من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك نجد الدخل، وبما أن وجود نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها فهذا يؤدي إلى تراجع في مستوى الاستهلاك¹.
- أثر الفقر على الدخل والادخار والاستثمار: يرتبط الفقر عادة بتدني مستويات التعليم لدى هذه الفئة وبالتالي ندرة فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم دخلاً دائماً ومقبولاً، هذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية².
- زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير
- أثر الفقر على الإنتاج والإنتاجية: لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع تكون محدودة، فإن نصيبه يكون أقل من غيره في الصناعة والزراعة، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج والإنتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي يكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج القومي قليلاً، وكل الخبراء ينصحون الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الزراعي لتخفيض فاتورة الغذاء³.
- التلازم بين الفقر المدقع والتخلف، فحيثما كان الفقر وبخاصة المدقع، يؤثر تأثيراً مباشراً ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الحادة في تحقيق التنمية إلا إذا أخذ بيده وتمت مساعدته .
- 1.3.1.1- الآثار الاجتماعية للفقر: تتلخص أهم الآثار التي يخلفها الفقر على الجانب الاجتماعي في النقاط التالية:⁴
 - الشعور بالإقصاء والحرمان والتهميش من قبل بعض الفئات كالنساء وسكان المناطق المنعزلة، هذا ما يؤدي إلى قتل روح الإبداع وضعف المشاركة في الحياة العامة.
 - زيادة التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي.
 - انتشار ظاهرة عمالة الأطفال هذا ما يجعلهم عرضة لمختلف المخاطر بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في الدراسة.
 - تولد مظاهر الإقصاء الاجتماعي ضغوطاً نفسية على هذه الفئة مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، العنصرية والتطرف، والانحراف.

¹ إبراهيم علي أمال [2009]: «سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر- نظرة اقتصادية-»، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 41.

² المرجع نفسه.

³ Pnud , disponible sur site d'internet : www.unep.org/.../UNEP%20Post%202015%20Note%206%20Alleviatin... , consulté le : 26/05/2015.

⁴ حاج قويدر قورين [2014]، مرجع سبق ذكره، ص: 22، 23.

أنظر: محمد محمود العجلون [2010]: « الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها»، ورقة عمل (ليست للنشر) مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية، الأردن، خلال الفترة 10 - 12 ماي 2010، ص: 8.

- انخفاض مستويات التعليم والتكوين واكتساب المهارات لدى الفئات الفقيرة والمهمشة، رغم مجانية هذه الخدمة في بعض الدول إلا أن الأسر الفقيرة تتحمل تكاليف اقتناء مستلزمات الدراسة والتنقل خاصة في المناطق المعزولة والنائية.
- ارتفاع معدلات الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة نقص الموارد المالية لتوفير الكميات الكافية من الغذاء المتوازن الذي يحتاجه الجسم يوميا، هذا ما يؤدي إلى تعرض هذه الشريحة من الأفراد لمختلف أشكال الأمراض (أمراض الفقر- الكوليرا، السل،...) التي قد تؤدي إلى الهلاك.

- بروز ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، فالأولى تكون من الريف باتجاه المدن الكبرى بهدف الحصول على عمل لائق وتحسين مستوى المعيشة لتوفر البنى التحتية فيها. أما بالنسبة للهجرة الخارجية فغالبا ما تكون غير شرعية باتجاه الدول المتقدمة هذا ما يجعل حياة المهاجرين عرضة لمختلف المخاطر.

- يرتبط الفقر الحضري بمظاهر محددة، منها الأحياء الفقيرة والمسكن العشوائية، مشكلة المناطق الهامشية غير القانونية والمعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها. تعرف المناطق العشوائية بصفة عامة بأنها المباني التي تقام عشوائيا أو بوضع اليد متمثلة في سكان الأسطح والمقابر والأسوار أو سكان الصفيح وذلك في غياب إطار قانوني وتنظيمي. وتفتقر المباني تماما إلى عنصر الجمال المعماري وتمثل بيئة معمارية مشوهة. كما أن اغلب المناطق العشوائية خالية تماما من المرافق العامة. لقد تكونت مناطق الإسكان العشوائي في غياب القانون ونتيجة للامتداد غير المخطط ومحاوله الأهالي حل مشكلات الإسكان بشكل فردي. ففي غياب قوانين التخطيط والبناء وفي ظل تزايد حدة أزمة الإسكان نجد أن بعض الأفراد يلجئون إلي البناء في أي مكان متاح، وبأي شكل دون توجيه أو إشراف.

تعتبر مشكلة العشوائيات من المشاكل الهامة التي تعاني منها العديد من الدول النامية كما تعاني منها بعض الدول المتقدمة، وإن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأها. إن انتشار المناطق العشوائية في معظم الدول النامية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بأسره، حيث تعاني هذه المناطق من انخفاض مستويات الدخل، وتدهور الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، والتفكك الاجتماعي، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات، وتلوث البيئة.

3.3.1.1 آثار الفقر على البيئة: هناك علاقة وطيدة وقوية بين الفقر ومعدلات التدهور والتلوث البيئي. يعد التلوث مظهرا من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم. إن سعي الفقراء لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة ودون وعي منهم يعني في كثير من الأحيان القيام بسلوكات وممارسات مدمرة للبيئة، كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة للتجدد، ما يؤدي حتما إلى اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية مما ينعكس سلبا على حياة البشر. وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني للموارد الطاقوية التي يعرفها عالم اليوم، الرعي

المفرط، استنزاف الغابات والصيد في أوقات التجدد البيولوجي. وفي المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجا عن الإنسان (كتراكم النفايات الصلبة، أو طرح الغازات السامة...الخ)، أو نتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية (الحرائق، الأعاصير، الزلازل...الخ)، قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظراً لقدرته على عرقلة النشاط الاقتصادي للإنسان. كما أن فئة الفقراء هي أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الوضعية الهشة التي تعيشها وعدم قدرتها على تحمل الأضرار الصحية الناتجة عما يلحق بالبيئة من أضرار.¹

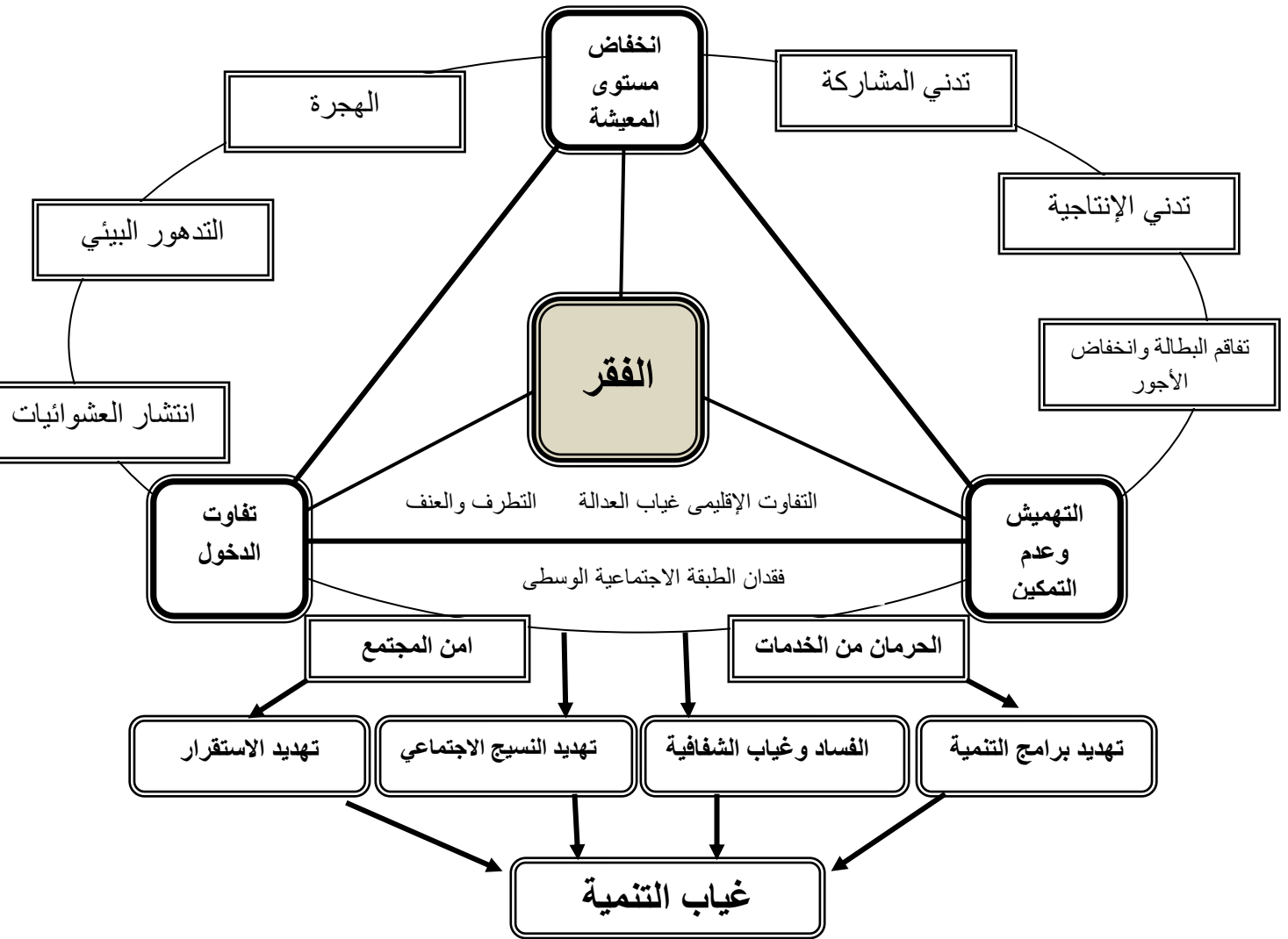
من خلال الشكل (1-3) سنحاول توضيح الانعكاسات التي يخلفها الفقر على أفراد المجتمع.

¹ ملباني حكيم، حمادي مورا[2010]: «واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربه، و مدى ارتباطه بظاهرة الفقر»، الملتقى الدولي الثالث، حول «حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية-حالة الجزائر-»، المنعقد يومي 3،4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.

- مصاييح فوزية: «مشكلة الفقر والبيئة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية»، على الموقع:

www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1785

الشكل (1-3): انعكاسات ظاهرة الفقر.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة [2012]: «مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية - سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة»، ص: 12 (بالتصرف).

جاء هذا الشكل كملخص لأهم الآثار التي يعاني منها الفقراء بحيث:

يعجز الفقراء عن الوصول لأسواق العمل والحصول على فرص التشغيل والموارد الإنتاجية، القيود على الحراك وخاصة في حالة النساء، وازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمع بين الواجبات المنزلية والأنشطة الإنتاجية، وإدارة موارد المجتمع المحلي؛ غياب إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، التأثير بالمخاطر الاقتصادية والعنف بمختلف أنواعه، لا يتمتع الفقراء بفرص لإسماع أصواتهم لا على المستوى المحلي و لا على المستوى القومي.

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي التنموي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية.

تنشأ ظاهرة الفقر نتيجة حدوث خلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، لهذا كانت هذه الاختلالات محل دراسة من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين. لقد اختلفت تيارات الفكر الاقتصادي في تفسير ظاهرة الفقر، وتحديد مسيبتها لهذا ظهرت مجموعة من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة يتماشى والتيار الفكري السائد في تلك الفترة وفلسفة واضعها.

تساهم العديد من العوامل الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، درجة العدالة في توزيع الدخل، وغير الاقتصادية كاستفحال مظاهر الفساد بمختلف أنواعه، الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد في درجة انتشار أو تقلص نسبة الفقر .

1.2.1 النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي: في ما يلي نتناول أبرز النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، حيث أن كل واحدة منها تحاول حصر المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة مع محاولة إبراز الانتقادات الموجهة لكل نظرية والجوانب التي تم إهمالها عند طرحها.

1.1.2.1 نظرية الحلقة المفرغة للفقر vicious circle of poverty: ارتبطت فكرة الحلقة المفرغة للفقر باسم الاقتصادي رانر نيركسيه Ragner Nurkse والذي انطلق في تحليله لظاهرة الفقر من الفكرة الأساسية، وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة تبدأ من ضعف الدخل الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض معدل الإنتاج يعني انخفاض الدخل وبالتالي ضعف الادخار ومن ثمة الاستثمار الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية وبالتالي تغلق الحلقة¹.

لكن الواقع يؤكد وجود عدة حلقات مفرغة تؤدي لاستفحال ظاهرة الفقر، فنجد مثلا الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم والتي تبدأ بانخفاض مستوى التعليم وتراجع مستوى المهارة الفنية التي تنعكس على مرد ودية العامل بالسلب مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل، ونفس الشيء يقال على الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي².

يمكن تلخيص هذه الحلقات كما يلي³:

¹Rainer kattel, Jan .a. kregel and Erik's Reinert[2011]:«Rangar Nurkse (1907-2007) classical development economics and its relevance for today», Anthem press,London, first published, p:198.

² عدنان داود محمد العادري، هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «مرجع سبق ذكره»، ص:37.

³ إسماعيل شعباني [1997]:«مقدمة في اقتصاد التنمية»، دار هومة، الجزائر، ص:82.

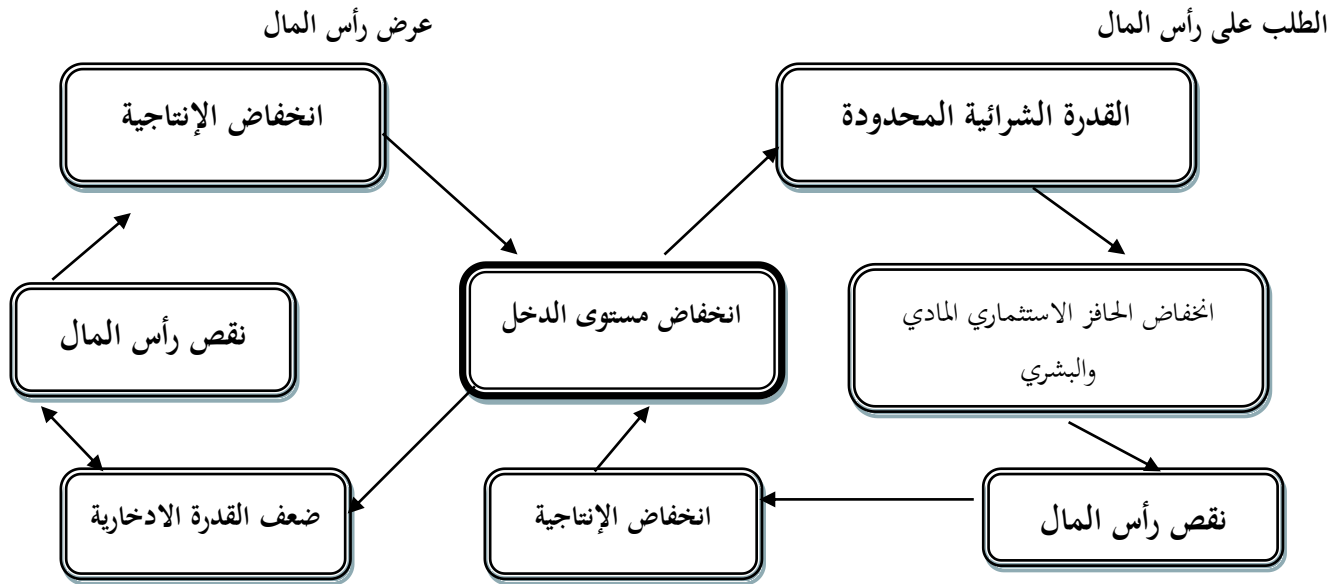
1- فقر ← ضعف الدخل ← ضعف الادخار ← ضعف الاستثمار ← قلة رأس المال ← ضعف الإنتاجية
← نقص الدخل ← الفقر.

2- ضعف الدخل ← قلة الغذاء ← ضعف الإنتاجية ← ضعف الدخل ← الفقر.

3- ضعف الدخل ← قلة الطلب ← طيق الأسواق ← نقص التشغيل ← ضعف الاستثمار ← ضعف الإنتاجية.

قدم نركيسيه اقتراحا لكسر هذه الحلقة، والذي يتمثل في الاعتماد على الموارد الخارجية التي ستسمح بزيادة الاستثمار والإنتاجية وبالتالي الدخل و الطلب، الأمر الذي يدفع بالبلد الدخول في تنمية اقتصادية. يوضح لنا الشكل (1-4) كيف تنشأ حلقة الفقر.

الشكل (1-4): الحلقة المفرغة للفقر.



المصدر: صالح صالح [2006]: «المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، دار الفجر القاهرة، ص: 40.

قام صاحب النظرية بجمع مسببات الفقر، مثل انخفاض مستويات الدخل وما ينجم عنها من تدهور في القدرة الشرائية وبالتالي انعكاسه سلبا على صحة الفرد، كما قام نوركيسيه بدراسة الظاهرة على أنها ظاهرة معزولة، لم يراعي الجانب التاريخي في تشكيلها، لقد ركز نوركيسيه على نقص الدخل كسبب أدى إلى استفحال الفقر في حين نجد أن دول كثيرة لا تعاني من مشكل قلة الدخل بقدر معاناتها من سوء استعمال هذه المدخيل¹.

2.1.2.1 نظرية كريمر الحلقة -O- في التنمية (الدائرة المغلقة) Closed Cicuit: ثمة نموذج يوفّر تصورات مهمة حول أفخاخ التوازن عند مستوى منخفض كان ذلك النموذج الذي تم بناؤه من قبل مايكل كريمر (Michael Kremer)

¹ صالح صالح [2006]: مرجع سبق ذكره، ص: 41.

ونشر سنة 1993. إن الفكرة مأخوذة من الحادثة التي لحقت بالمركمة الفضائية (Challenger)، حيث أدى فشل جزء صغير إلى انفجار المركبة، إن نظرية الدائرة المغلقة تهمم بالجزء لأنها لا توضح فقط وجود أفخاخ الفقر، ولكن توضح الأسباب التي توقع تلك البلدان في الفقر. يحاول هذا النموذج تفسير سبب وجود الفقر في الدول المتخلفة وأسباب انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول مقارنة مع الدول المتقدمة. يقوم النموذج على أساس وجود تكامل لصيق بين مدخلات الإنتاج والإنتاجية، كلما زادت مهارة الأيدي العاملة، أما إذا كانت نسبة من الأيدي العاملة غير مؤهلة فإنها سوف تتسبب بانخفاض الإنتاج والإنتاجية واستمرار التخلف ولذلك تقوم هذه النظرية على ضرورة الاهتمام بكافة جوانب الإنتاج مهما بدت صغيرة مع ترتيب تشكيلات من مدخلات الإنتاج تقضي على انخفاض إنتاجية بعض العوامل بما يحقق التنمية. ركزت هذه النظرية على سبب واحد للفقر وهو انخفاض المهارات الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، في حين أغفل العديد من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مثل ضعف التكنولوجيا، وانتشار الفقر¹.

3.1.2.1 مصيدة الفقر لروبرت مالتوس (John Robert Maltus Poverty Traps): يعتبر مالتوس زعيم المدرسة التشارومية الذي وضع نظريته السكانية المعروفة بـ "نظرية مالتوس للسكان". يركز تحليله في تفسير ظاهرة الفقر على النمو السكاني السريع الذي يخضع في نموه لمتواليات هندسية، أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها لمتواليات حسابية وهذا في ظل توفر أحسن الظروف وعليه فإن عدد سكان المعمورة سيزيد بصورة أسرع من نمو الناتج الإجمالي ومن ثمة فإن مشكلات الجوع، البطالة والفقر هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها. ويقول أن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم و لا بتوزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء و ليس للفقراء الحق في مطالبهم فهم يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم².

رغم أن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض الدول إلا أن نظريته التشارومية لم تتحقق عالمياً بسبب التحكم في التكنولوجيا و تطويعها من أجل زيادة الإنتاج و خاصة الزراعي و الذي شهد زيادة أكبر من الزيادة في حجم السكان عكس ما توقع مالتوس.

4.1.2.1 مدخل الحاجات الأساسية The Basic Needs Theory: مدخل الحاجات الأساسية هو إستراتيجية تنموية بدأت أفكارها في سبعينيات القرن الماضي واعتمدت سنة 1976، تنطلق من رفض نظريات التراكم التقليدية كمنخرج لمأزق التخلف وتحقيق الانطلاق الاقتصادي، وترى أن توفير الحاجات الأساسية للإنسان هو الذي يحقق انطلاقه نحو العمل بفعالية. يركز هذا النموذج على النمو من أسفل إلى الأعلى من خلال معالجة الفقر بتوفير الحاجات الأساسية للسكان، إن تركيز هذا النموذج على توفير ما يحتاجه الفقراء من³:

¹ محمد سلطان أبو علي [2007]: «الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»، المجلد: 4، البعد الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص: 48.

² Samuel Bowles, Steven N. Durlauf and Karla Hoff [2006]: «Poverty traps», Princeton university press, new York, pp: 15-16.

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية [2014]: «دراسات في التنمية الاقتصادية» مكتبة حسين العصرية، بيروت، ص: 92-94.

- سلع استهلاكية (غذاء، لباس، سكن،...)،

-خدمات أساسية (ماء صالح لشرب، صرف صحي، تعليم،...)،

-الحاجات الأخرى غير المادية(كحرية إبداء الرأي، و المشاركة في صنع القرار، والهوية الثقافية...).

لا تعني مقارنة الحاجات الأساسية أن تكون بديلا عن النمو الاقتصادي، بل على العكس فهي تكمله وتسعى إلى توجيهه، لذلك فهي تتطلب بالضرورة تغيرات في نمط المخرجات ليصبح أكثر توجيهها نحو إشباع الحاجات الأساسية وتغيرات هيكلية في تعبئة الموارد الإنتاجية وتخصيصها بما في ذلك إعادة توزيع الأصول وتبني أنماط الإنتاج المستعملة بشكل أكبر للموارد المحلية وللتقنيات كثيفة العمالة.

تعطي مقارنة الحاجات الأساسية الفكرة عن الاهتمام بالاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية، هذه الزيادة الناتجة عن تحسن الوضعية المعيشية والصحية للقوى العاملة. إن منهج الاحتياجات الأساسية مرغوب في ثلاثة زوايا:

- لأنه غاية في حد ذاته، فلا يحتاج إلى حجة أو تبرير لاعتناقه؛

- لأنه أسلوب لتعبئة الموارد البشرية وتجهيزها لتحقيق مزيد من الإنتاجية والرفاهية؛

- لأنه يؤدي إلى تخفيض معدل النمو السكاني (لأنخفاض معدل الوفيات من أطفال الأسر الفقيرة، وارتفاع مستويات التعليم الخاصة بالمرأة)، ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات.

ما يؤخذ على هذا المدخل، أنه يعطي أهمية كبيرة للاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار. بدلا من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل. تتبنى هذه الإستراتيجية توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلا من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي، وهو الأمر الذي بالنهاية سيرفع مستوى معيشتهم في المدى الطويل.

5.1.2.1 النظرية الماركسية (Karl Marx): تعد أفكار الماركسيين أكثر وضوحا في تشخيص مسببات الفقر و تعتبر نظرية

(القيمة الفائضة) إحدى أهم المتضمنات الماركسية في تحليل التنمية الاقتصادية في ظل الفروض الرأسمالية، التي تؤدي إلى فقر العمال ، و يقصد ب(القيمة الفائضة:هي الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل) أن الموارد الاقتصادية القومية يمكنها تحقيق ناتج قومي يفوق إجمالي الأجور عند مستوى الكفاف، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية و الفرق بين ما يدفع للموارد المستخدمة وناتجها هو ما سماه ماركس (فائض القيمة)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وللحفاظ على مستوى الأرباح يجب تخفيض مستوى الأجور إلى حد الكفاف* مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر¹.

يعتبر ماركس أن الطبقة الرأسمالية المالكة هي السبب الرئيسي لبؤس وفقر العمال من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج، بينما لا تملك الطبقة العاملة سوى الجهد معبر عنه بوقت العمل.

* حد الكفاف: هو مستوى الدخل الذي يسد الرمق أو الضرورة، أي مستوى الاستهلاك عند خط الفقر.

مستوى الكفاية: هو حد الاستهلاك الذي يتوسط حد الكفاف و مستوى الرفاهية، و هو يختلف من منطقة لأخرى.

¹ سالم توفيق النجفي، د. أحمد فتحي عبد المجيد [2008]: مرجع سبق ذكره، ص: 64، 65.

6.1.2.1 نظرية التبعية theory Of Dependency: وفقا لهذه النظرية تعد الدول النامية أسيرة لتنظيم مؤسسات

وسياسات جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم، ركزت هذه النظرية على ثلاث نماذج رئيسية هي¹:

أ- **نموذج التبعية للاستعمار الجديد:** يعد هذا النموذج امتدادا للفكر الماركسي، والذي يرجع استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافؤ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم والعالم المتخلف وأن هذه الأخيرة لن تتقدم وتحقق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية. يبين النموذج باختصار أن تخلف دول العالم الثالث يعود في الأساس إلى استمرار الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية. وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغييرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

ب- **نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:** يرجع هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث- إضافة إلى ظروفها الداخلية- لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة، نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلا عن التوصيات التي ما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية. من ناحية أخرى يشير النموذج إلى أن النظريات والأفكار التنموية المطبقة بنجاح في الدول المتقدمة ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، ولا تنسجم مع أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية بها.

ت- **نموذج التنمية الثنائية:** تشكل فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في الأوجه التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأن توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف و المدينة أو تعايش القلة قليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة و المستوى التعليمي و الثقافي المرتفع مع الكثرة الفقيرة الجاهلة و الأمية في بلد ما أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية².

- يتميز هذا التعايش بالاستمرارية لكون أسبابه هيكلية، وليست عابرة فمن الصعب إزالتها.

- لا يوجد تقارب بين القطاع أو(البلد) المتقدم والقطاع أو (البلد) المتخلف بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل الأول وتدنيها في الثاني.

¹ سمير أمين [د.س]: «التراكم على الصعيد العالمي-نقد نظرية التخلف»، ترجمة: حسين قبيس، دار ابن خلدون، بيروت، ص: 25، 24، 42، 40.

² كبداني سيد أحمد [2013]: «أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية»، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، ص: 79.

- تؤدي الخلاصة السابقة الذكر إلى خاصية أخرى مفادها أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلاً من جذبها للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.

من أبرز كتاب هذه النظرية هم دوس سانتوس (DOS Santos)، جندر فرانك (GUNDER Frank)، بول باران (PAUL Baran)، إيمانويل ولشتاين (EMMANUEL Wallstein)، سمير أمين، راول بريبيش (RAUL Prebische) صاحب نظرية المركز و المحيط.

2.2.1 تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة الفقر: يعتبر النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الاقتصادية والعوامل الأساسية التي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبالتالي الحد من انتشار ظاهرة الفقر، لكنه غير كاف لوحده، حيث يجب توفر عوامل أخرى للنجاح في الحد من ظاهرة الفقر ورفع مستويات المعيشة، وهي العدالة في توزيع الدخل، ومحاربة الفساد بمختلف أنواعه، كما يؤدي سوء إدارة الحكم إلى ظهور آثار سلبية على الفقراء.

1.2.2.1 تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر: يعتبر النمو من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي لها عدة دلالات ومن بينها مدى توفر الرفاهية لأفراد المجتمع، فمن المؤكد أن له علاقة وطيدة بدرجة اتساع عدد الفقراء وهذا ما تناولناه في هذا الشق:

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف في الأدبيات الاقتصادية على أنه:

مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعية. وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

إذن فمعنى النمو الاقتصادي هنا هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة.

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة¹، حيث :

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الدخل الحقيقي وليس النقدي، هذا الأخير الذي يمثل عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، أما الدخل الحقيقي فيعبر عنه بالعلاقة التالية¹:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2003]: «اتجاهات حديثة في التنمية»، الدار الجامعية الإسكندرية، ص: 11.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

يمثل الدخل الحقيقي عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى المعيشة، أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمثل بالعلاقة الآتية:²

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن هذا التعريف نستخلص الآتي:³

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الإجمالي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
 - أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
 - يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.
- ينقسم النمو الاقتصادي إلى نوعين:

النمو الاقتصادي الموسع: ويكون فيه نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف: حيث يفوق معدل نمو الدخل معدل النمو السكاني وبالتالي فإن دخل الفرد يرتفع.

من الطبيعي أن يتجه الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع عندما يتجه نصيب الفرد من الدخل الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع مع النمو، إذ أنهم سيحصلون في هذه الحالة على نسبة أكبر من تزايد النمو. وحتى في حالة اتجاه نصيبهم من الدخل نحو الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية، تؤكد معظم التجارب الدولية على أنه يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، فالنمو الاقتصادي يفترض أن تزيد الإنتاجية ومن ثم ترتفع دخول الفقراء ويوسع نظام الفرص والخيارات. تاريخياً كان النمو القومي المطرد للنتائج المحلي الإجمالي مقروناً بزيادة الأجور والإنتاجية، وكان ذلك أحد الجوانب المهمة والأسباب التي ساعدت على الخروج من الفقر في البلدان الصناعية، فهناك علاقة عكسية بين

¹ نفس المرجع، ص: 11.

² نفس المرجع، ص: 12.

³ محمد أشواق قدور [2012]. «تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1965-2005»، دار الذاكرة للنشر

والتوزيع، ص: 63.

معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين خفضت معدلات النمو المرتفعة من نسبة الفقر بشكل حاد في بعض الدول كالصين، اندونيسيا وماليزيا. ولكن في بعض الدول لم يؤدي النمو الاقتصادي دوره في الحد من الفقر وهذا راجع لمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ونوعية وهيكل النمو الذي لم يكن في صالح الفقراء. إن تمسك الدول النامية بالنموذج الذي يحتل فيه النمو الاقتصادي المكانة الرئيسية والذي أثبت الواقع عدم دقته في مجال التخفيف من حدة الفقر وتطوير العنصر البشري، فالنمو ليس شرطا كافيا للتخفيف من حدة الفقر ما لم يكن هذا الاقتصاد موسع يخلق فرص عمل جديدة كافية بدرجات متساوية وأجورا أعلى من حد الفقر.¹

ينبغي أن توجه السياسات نحو تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي مع مراعاة توجيه عوائد النمو نحو هدف القضاء على الفقر، فالنمو قد لا يؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتاحت فرص العمالة التي ينشئها هذا النمو للفقراء زيادة دخولهم، إما من خلال تخفيض نسبة البطالة أو العمالة الناقصة أو زيادة عائدات العمل أو كليهما، ويتوقف ذلك على تركيز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة لتلك العمالة خاصة في البلدان النامية، وقد لا يستطيع الفقراء الاستفادة من فرص العمالة التي تحسن من دخولهم نتيجة إنتاجيتهم المنخفضة، لذا فإن معدلات النمو التي تعمل على خفض معدلات الفقر يجب أن تركز على توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي، الصناعات الصغيرة، تنمية الأحياء الفقيرة، فضلا عن ضرورة مراعاة هذه المعدلات للاحتياجات الضرورية للسكان والظروف القاسية التي يتعرضون لها. ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض حدة الفقر رغم انه غير كاف بحد ذاته.²

2.2.2.1 تأثير التفاوت في توزيع الدخل على انتشار الفقر: التفاوت أو عدم المساواة هو مفهوم أوسع من الفقر، حيث يتم إدخال جميع أفراد المجتمع في حساب معدل التفاوت وليس شريحة معينة من السكان الذين يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة، وفي هذا الصدد فعدم المساواة في الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول، الثروة أو الدخل بطريقة غير متكافئة بين الأفراد في فئة معينة من السكان، أو بين الدول، وتختلف عدم المساواة الاقتصادية بين المجتمعات والفترات التاريخية والهياكل والنظم الاقتصادية.

يوجد اختلاف كبير في مفهوم توزيع الدخل الوطني ومفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث أن الأول يتعلق بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج التي ساهمت في توليده ويسمى بالتوزيع الأولي وإعادة توزيع الدخل تكون عن طريق استفادة مختلف طبقات المجتمع من الدخل، ويقصد به السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة قصد تحويل المداخل بين الأفراد أو بين طبقات المجتمع وهذا عن طريق الإنفاق الحكومي.³

¹ صابر بلول [2009]: «السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، ص: 558-559.

² توفيق عباس المسعودي [2010]: «دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح فقراء العراق دراسة تطبيقية»، مجلة العلوم الاقتصادية العدد: 26، المجلد: 07، ص: 35، 36.

³ Pierre Bezbakh ,Sophie Gherarbi[2000] : «Dictionnaire de l'économie», Larousse, Paris, p :475.

تدور فكرة التوزيع حول النصيب الذي يحصل عليه كل فرد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق. بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع، لذا ينبغي التفريق بين:¹

- التوزيع الوظيفي للدخل: الذي يدرس التوزيع بين عاملي الإنتاج الرئيسيين (قوة العمل ورأس المال). وهو يبين نصيب كل من الأحرار من جهة والأرباح والفوائد والريع من جهة أخرى في الدخل القومي. وهو يتبع التقليد المتمثل في النظر إلى محددات وتطور توزيع الدخل فيما بين الطبقات الاجتماعية على أساس إدخالها في منظومة الإنتاج (العمال، ملاك رؤوس الأموال والأراضي) ويسلط هذا المقياس على المصادر الأساسية للدخل المكتسب من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- التوزيع الشخصي للدخل: الذي يشير إلى توزيعه بين الأسر أو الأفراد، بغض النظر عن مصدر الدخل. فقد يحصل أي فرد أو أسرة على الدخل من نشاط العمل ومن عائدات رأس المال على حد سواء وكذلك من المعاشات التقاعدية والتحويلات الأخرى من القطاع العام.²
- الحصص التوزيعية: تبحث في العوامل التي تحدد الحصة النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي.

لا تنحصر مشكلة عدم المساواة في توزيع الدخل فقط بل تتعداه إلى جوانب أخرى منها:

- التفاوت بين الجنسين: الفروق المتصلة بنوع الجنس في الدخول والفرص تحدد بالعديد من العوامل، مثل أنواع العمالة والأجور والفروق في الحصول على الرعاية الصحية.
- التفاوت في فرص الحصول على التعليم.

يتم قياس التفاوت في توزيع المداخيل باستخدام المؤشرات التالية:

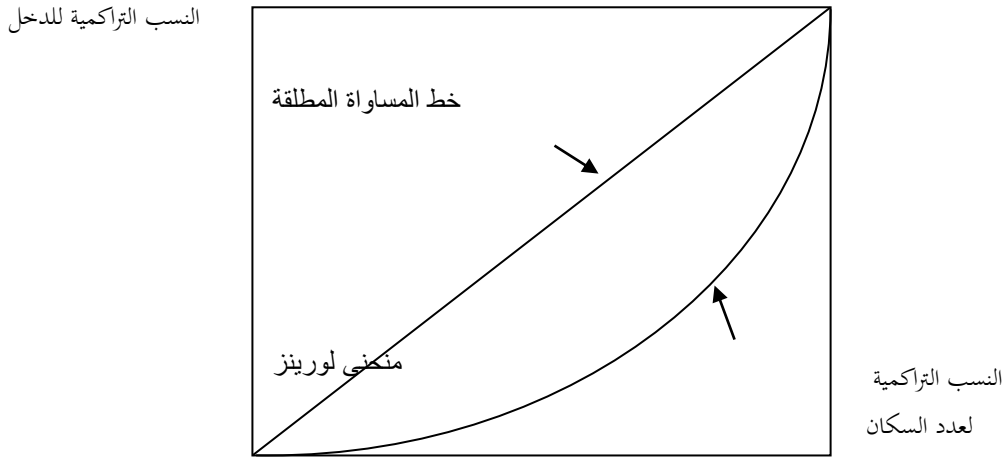
- **منحنى لورنز:** طور لورينز سنة 1955 منحنى يقيس حجم التفاوت في توزيع المداخيل والثروات. وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق ومنحنى التوزيع

¹ طارق فاروق المصري [2007]: «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي-البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل»، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، ص: 268.

² نفس المرجع ، ص: 95.

الواقعي، أي يقيس التفاوت أو درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر. ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد والتراكم النسبي لدخولهم أو إنفاقهم¹.

الشكل (1-5): منحنى لورينز.



المصدر: ميشيل تودارو [2009]: «التنمية الاقتصادية»، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ص: 203.

منحنى لورينز عبارة عن شكل مربع ترصد على محوره الأفقي فئات مكتسبي الدخل في شكل نسب مئوية متصلة، بينما يرصد على المحور الرأسي نسب الدخل المكتسب فيما يمثل الخط القطري الذي يبدأ من الزاوية اليسرى الدنيا للمربع إلى الزاوية اليمنى العليا خط المساواة المطلقة. كلما ابتعد منحنى لورينز على خط المساواة المطلقة كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي وكلما اقترب من خط العدالة كلما قل معدل التفاوت واقتربنا من تحقيق المساواة.

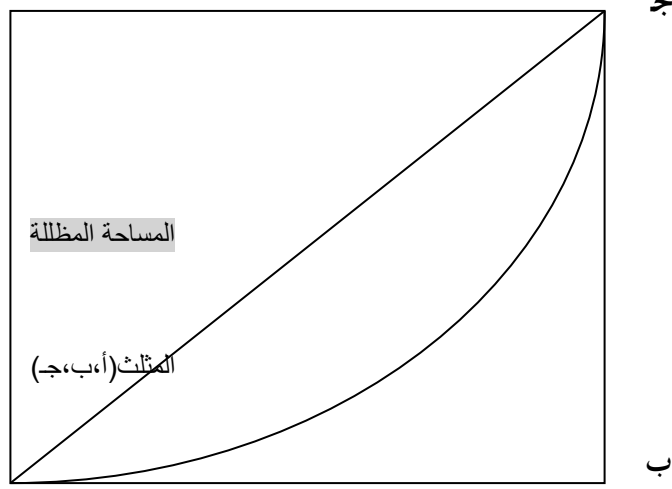
- **معامل جيني Gini coefficient**: يستند هذا المعامل على منحنى لورينز، حيث يصور منحنى لورينز مدى عدالة توزيع الدخل والإنفاق بيانياً. وللتعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني، ويمثل هذا المؤشر مساحة الفجوة بين خط المساواة المطلق ومنحنى التوزيع الواقعي مقسوماً على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلق والإحداثيتين العمودي والأفقي (أ،ب،ج).

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المظللة}}{\text{مساحة المثلث (أ،ب،ج)}}$$

الشكل (1-6) يظهر لنا المساحة المظللة ومساحة المثلث اللتين من خلالهما يتم حساب معامل جيني.

¹ رياض بن جليلي: «مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق»، المعهد العربي للتخطيط: متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-> api.org/images/training/programs/1/2007/25_C29-3.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2015/12/12.

الشكل (1-6): معامل جيني.



المصدر: ميشيل تودارو [2009]: «التنمية الاقتصادية»، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ص: 208.

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد، حيث إذا حصلت جميع الأسر على دخول متساوية فإن معامل جيني يكون مساويا للصفر، وفي هذه الحالة سوف ينطبق منحنى لورينز على خط العدالة المطلقة الذي يمثل وتر المثلث، أما إذا حصلت أسرة واحدة بمفردها على كامل الدخل فإن قيمة المعامل تساوى الواحد الصحيح.

- مؤشر ثيل **Theil index** : قام ثيل سنة 1967 بتقديم مؤشر للتفاوت، وفي سنة 1972 قام بتقديم بعض التطبيقات عليه. تدور الفكرة الأساسية لهذه النظرية حول الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة والتي ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة، حيث أن هذا المؤشر يفسر تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي، أو تركيز الثروة عند مجموعة معينة من المجتمع، مثل مجموعات الأقاليم داخل القطر الواحد، أو مجموعات السكان وفقا للتوزيع التعليمي أو العمري...¹

يرتبط التفاوت في توزيع الدخل مع الفقر ارتباطا وثيقا، حيث يتوقف كل منهما على الدخل الذي تحققه الأسرة أو الفرد. وبما أن الفقر هو العجز عن تلبية الحاجات الأساسية للأسرة أو الفرد وهو يتوقف بالدرجة الأولى على الدخل الذي يحققه الفرد ويقاس عن طريق تكلفة المواد الأساسية أو ما يعرف بخط الفقر. فالأسر التي يقل دخلها عن هذا المستوى تعتبر فقيرة. لذلك فإن حجم الفقر يتوقف على تكلفة تغطية الاحتياجات الأساسية (خاصة أسعار المواد الغذائية الأساسية) ومستوى متوسط الدخل وعدالة توزيعه. وقد تؤدي هذه العناصر إلى تقليص أو زيادة الفقر.²

¹ بريشي عبد الكريم [2014]: «دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011»، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، ص: 191، 192.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: «تقرير التجارة والتنمية 2012»، ص: 72-73.

3.2.2.1 - تأثير انتشار الفساد على الفقر: يعتبر الفساد من بين العراقيل التي تقف في وجه التنمية، نظرا لخطورته كونه

يغدي نفسه بنفسه، ونظرا لتأثيره المتشعب الاقتصادي، السياسي، الإداري والاجتماعي.

أ- مفهوم الفساد: وردت عدة تعاريف للفساد نذكر منها:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه: "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم عمولات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس."¹

- يعرف البنك الدولي الفساد على أنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية."²
- تعريف منظمة الشفافية الدولية³: "الفساد هو إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، يمكن تصنيفه على أنه فساد كبير أو فساد صغير أو فساد سياسي، اعتمادا على حجمه والقطاع الذي تفشى فيه.
- يتكون الفساد الكبير من الأفعال المرتكبة من قبل الأشخاص الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة التي تشوه السياسات والسير المركزي للدولة تمكنهم من استغلال الأموال العامة لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- يشير الفساد الصغير إلى إساءة التعامل مع المواطن أثناء قيامه بالمعاملات اليومية التي تجري في الدوائر الحكومية كالمستشفيات، المدارس، مراكز الشرطة وغيرها.
- الفساد السياسي هو تلاعب صانعي القرارات في تخصيص الموارد والتمويل للحفاظ على مناصبهم وثروتهم."

ب- أشكال الفساد: يتخذ الفساد الأشكال التالية⁴:

- الرشوة: هي عرض مال أو خدمات أو أي نوع آخر من الإغراء على شخص ما لإقناعه بعمل شيء مقابل ذلك.
- الغش: التدليس الذي يتم للحصول على مزايا غير مستحقة بتقديم أو الحصول على معلومات خاطئة أو مظلمة.
- غسيل الأموال: إيداع وتحويل أموال وعائدات أخرى تتعلق بأنشطة غير قانونية لإضفاء طابع الشرعية على هذه العائدات.
- الابتزاز: طلب الحصول على ممتلكات أو أموال أو معلومات حساسة باستخدام القوة أو التهديد.
- استغلال النفوذ: طلب شخص معين الحصول على منافع مقابل استخدام نفوذه، بشكل غير عادل، لصالح شخص أو جهة معينة.
- المحاباة: المعاملة التي تصب في صالح الأصدقاء أو الرفقاء في توزيع الموارد والمناصب، بغض النظر عن مؤهلاتهم الموضوعية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1998]: «مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم»، نيويورك، ص: 09.

² مجموعة البنك الدولي متوفر على الموقع: blogs.worldbank.org/arabvoices/arabvoices-are-key-fight-against-corruption. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/03.

³ What is corruption: available on the site: «[www.transparency.org/what is corruption](http://www.transparency.org/what-is-corruption)», it has been viewed on: 03/02/2016.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2008]: «الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتعزيز التنمية المستدامة»، الأمم المتحدة، ص: 06.

الفصل الأول :..... الإطار المفاهيمي الأساسي لظاهرة الفقر.

- المحسوبية:أحد أشكال التفضيل التي تشمل العلاقات الأسرية، ومن بين أشكالها الأكثر شيوعا هي أن يستغل فرد ما منصبه أو نفوذه للحصول على وظائف أو مصالح أخرى لأقربائه.

ث- مؤشرات قياس الفساد: يتم قياس مدى انتشار الفساد باستخدام مجموعة من المؤشرات المعتمدة من قبل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية والتي نلخصها في الجدول(1-2) الموالي.

الجدول(1-2): مؤشرات قياس الفساد المعتمدة من قبل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.

اسم المؤشر	تعريفه	مصدره
مؤشر سيادة القانون	يقيس ثقة أفراد المجتمع في أحكام لقانون والتقييد بها في البلد، بما ذلك نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم واحتما وقوع جرائم وأعمال عنف.	البنك الدولي
مؤشر الحد من الفساد	يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، واستحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يحسب درجة انتشار الفساد بين الموظفين والسياسين. هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات تقوم بها 14 هيئة مستقلة	البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية.
مؤشر التعبير الرأي والمساءلة	يقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام.	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المد واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.	البنك الدولي
مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سلمية تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس غياب العنف والإرهاب، احتمال زعزعت استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية، أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.	البنك الدولي

Source: world bank institute[2008]:« governance matters2008», recherche at the world bank, the development recherche,p:01.

توجد العديد من المؤشرات الفعالة التي تهدف إلى قياس حجم انتشار الفساد داخل الدول، وتبقى المؤشرات المعدة من قبل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي الأكثر شيوعا واستخداما بين الدول.

يتم احتساب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 بالاعتماد على مسوحات واستطلاعات متخصصة تقوم بإعدادها 13 مؤسسة مستقلة، تنحصر قيمة المؤشر بين 0-10 من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، يمثل 0 أعلى درجات الفساد و10 تعني انعدام مظاهر الفساد في الدولة.

يعد مؤشر أداء الحكومات الصادر عن البنك الدولي الذي تتراوح قيمته بين +5.2 و-5.2، واحد من البيانات التي تعتمد في تقييم أداء الدول في العديد من المجالات الاقتصادية المرتبطة بالإففاق الحكومي، والتحصيل الضريبي، و طرق التمويل حجم المديونية وعجز الموازنة... وكذلك السياسة المرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني، وممارسة الحقوق والحريات.

ج- دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر: توجد علاقة تبادلية بين الفقر والفساد، إذ يمكن أن يكون الفساد عاملاً من عوامل ازدياد الفقر من خلال ضعف كفاءة برامج محاربة الفقر، ومن جانب آخر يمكن أن يكون الفقر من عوامل ومسببات الفساد من خلال عرقلة جهود محاربة الفساد. وتظهر جلياً آثار الفساد على الفقر في ما يأتي¹:

- تتمثل أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في التكاليف. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لتفشي مختلف مظاهر الفساد، حيث يؤثر الفساد على أداء الاقتصاد الوطني لأي بلد كان ونموه إذ يؤثر في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع. ويحد من إمكانيات نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى هروب الأموال إلى دول أخرى، نتيجة لغياب التنافسية والشفافية والمساءلة التي تعد من الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات الأجنبية. خاصة عندما يكون من ضمن الشروط الأساسية لتسهيل قبول مشاريعهم الحصول على حصة من العائد الاستثماري أو الحصول على عمولة. هذه الأخيرة لا يتحمل عبئها صاحب المشروع وإنما يتم نقلها إلى طرف ثالث الذي قد يكون المستهلك أو الدولة ككل أو كليهما، وهذا من خلال إدخال قيمة العمولة أو الرشوة ضمن تكلفة المشروع أو السلعة عن طريق رفع سعرها. ومن جهة ثانية فإن استيراد السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية الأمر الذي يضعف من قوة العملة المحلية، هذا ما يضعف الاقتصاد المحلي والقدرة الشرائية لأصحاب المداخيل المحدودة مما يزيد من حدة الفقر.

- تدهن مستوى الخدمات: يؤدي الفساد في أغلب الأحيان إلى تدهن مستوى الخدمات المقدمة إلى عامة السكان سواء كان من المؤسسات الحكومية أو من قبل الشركات المتعاقدة معها، تبعاً لدراسة البنك الدولي حول المصروفات العامة، فقد أشار مقياس مراقبة الإففاق العام إلى أن هناك تسرب في الأموال العامة يصل إلى 80% في الدول التي تعاني من انتشار مختلف مظاهر الفساد وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. حيث وجد في الهيندوراس أن هناك 5% من المعلمين و 8% من الأطباء الممارسين في المؤسسات الحكومية يشكلون أسماء وهمية على قائمة الرواتب، في حين بلغ معدل التغيب عن العمل في المدارس الابتدائية 14% و 27% في المؤسسات الصحية.

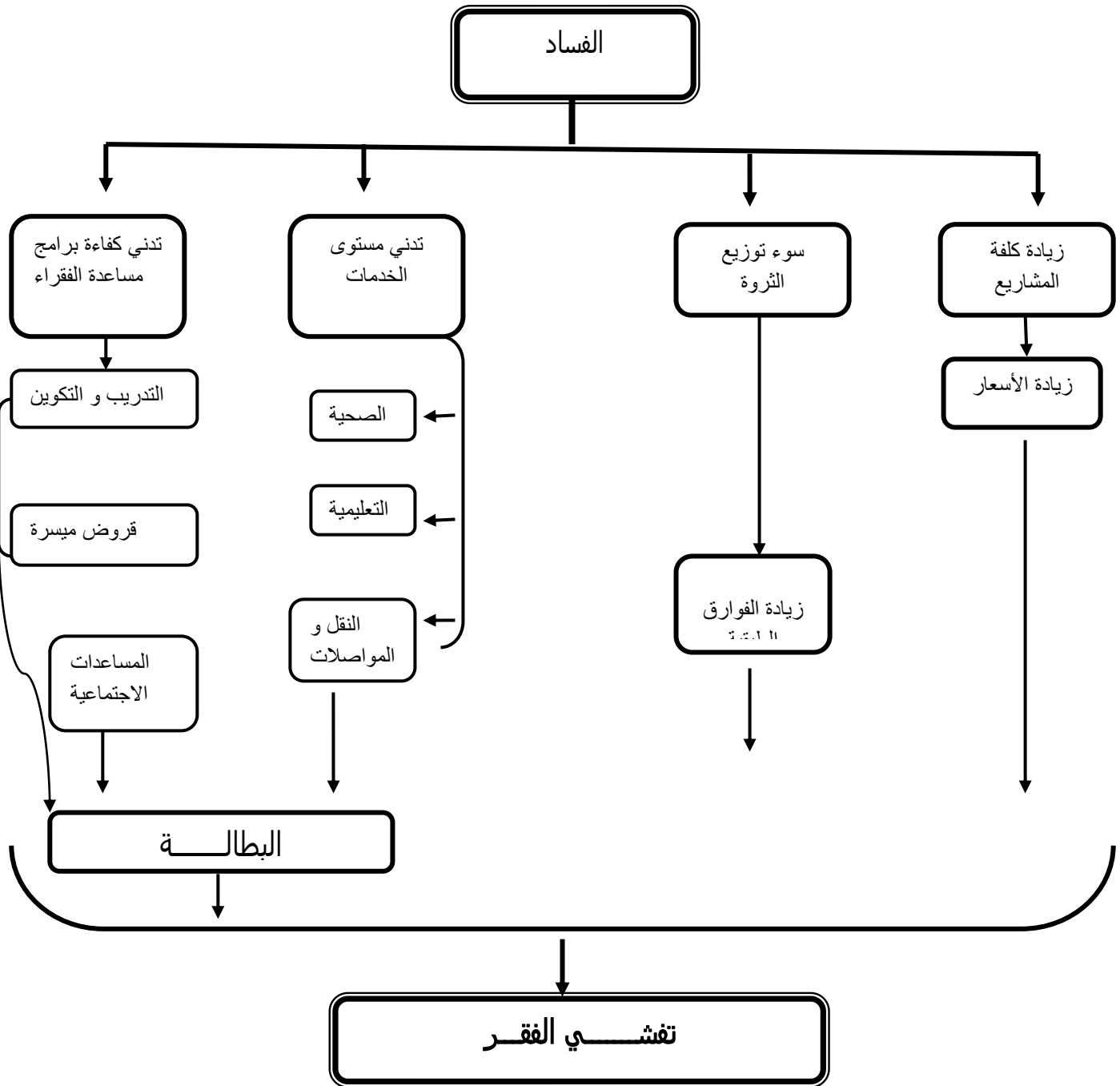
1 حسين طبرة[2013]:«دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق-الكلفة الاجتماعية للفساد-»، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ص:26، 31.

الفساد يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود، حيث أن التكلفة والجودة ومواعيد التسليم وغيرها تحكم إبرام العقود في الظروف العادية ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي للمسئولين عاملا مهما في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الأخرى. كالتكلفة والجودة ومواعيد التسليم. وهذا يؤدي إلى اختيار مقاولين أو موردين أقل كفاءة وإلى شراء سلع أقل جودة.

إن تدهور مستوى الخدمات سيعمل على إيقاف وفشل الكثير من المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص كالمؤسسات الصغيرة والورشات، وبالتالي سوف يفقد الكثير من العاملين في هذه المؤسسات والورشات وظائفهم ومصادر رزقهم بسبب إغلاقها، هذا ما سيؤدي حتما إلى زيادة معدلات البطالة والفقر معا.

- التقليل من كفاءة البرامج الموجهة للحد من الفقر: تقوم الدولة عادة بإقامة مشاريع وبرامج مخصصة للحد من مظاهر الفقر، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة كتوزيع المعونات للأسر الفقيرة، أو بصورة غير مباشرة كتوفير فرص العمل للحد من البطالة، أو العمل على تحسين مهارات الشباب عن طريق تدريبهم وتكوينهم على مختلف المهن والحرف بهدف تعزيز فرصهم للحصول على وظائف، أو برامج القروض الميسرة لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة، وفي حال انتشار الفساد فسيكون من الصعب على الفئات الهشة والفقيرة الحصول على مثل هذه الفرص نظرا لارتفاع تكلفتها.
- يلخص لنا الشكل (1-7) العلاقة بين ظاهرتي الفساد والفقر.

الشكل (1-7): العلاقة بين الفساد والفقر.



المصدر: حسين طبرة [2013]: « دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق - الكلفة الاجتماعية للفساد », مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات، العدد: 6، ص: 32.

الفصل الأول :..... الإطار المفاهيمي الأساسي لظاهرة الفقر.

4.2.2.1 تأثير الحوكمة على الفقر: الحكم الراشد هو أحد الدعائم الأساسية لإقامة تنمية متوازنة في أي دولة، فهو يوفر المناخ المناسب للعدل وممارسة الحريات والحقوق وتخطي عراقيل التخلف.

أ- مفهوم الحوكمة: تعتبر الحوكمة أو الحكم الصالح من الركائز الأساسية لإحداث التنمية في أي مجتمع ولها عدة تعاريف منها:

- تعريف الحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية: " هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتمهيشا."¹

- عرفه صندوق النقد الدولي: "انه الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل تكاليف وتحقيق أكبر المنافع."²

ب- عناصر الحكم الراشد: تتحدد من خلال:

- الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المصلحة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وتطبيقه في حياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

- حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

- سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلة وأن يكون القضاء والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، ويتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية[2002]: «خلق الفرص للأجيال القادمة»، الأمم المتحدة، ص: 101.

² International Monetary fund[2000]: «good governance : the IMF's role»، sur site d'internet: <http://www.imf.org/external/pubs>.

- مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

- الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الجميع شركاء في هذه الثروات، وأن تؤمن مبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

- الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (حكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.

ت- معايير الحكم الراشد: توجد تسعة معايير للحكم الراشد وهي¹.

- المشاركة: تعني حق الفرد في التصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات. تتطلب المشاركة توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب. حرية التعبير والحريات العامة التي تضمن المشاركة الفعالة للمواطنين.

- سيادة القانون: يعني مرجعية القانون في جميع القضايا وعلى جميع الأفراد دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي. وهو الإطار الذي ينظم العلاقات داخل الدولة.

- الشفافية: هي توفير المعلومات الدقيقة في موقيتها وإفصاح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة.

- حسن الاستجابة: هو قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء.

- التوافق: يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع.

- المساواة: تهدف إلى إعطاء الحق للجميع في الحصول على الفرص بالتساوي، للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

¹ حسن كريم [2004]: «مفهوم الحكم الصالح»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي حول: «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، ص: 103-104.

-الفعالية: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

-المحاسبة والمساءلة: تعني تتبع نشاط المسؤولين في وظائفهم العامة. والقدرة على محاسبتهم على تسييرهم للموارد العامة. وتطبيق مبدأ حماية الصالح العام من تعسف السلطة واستغلال السياسيين.

-الرؤية الإستراتيجية: هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

ث- دور الحكم الراشد في الحد من الفقر: يمكن للحكم الصالح أن يحرر قدرات الفقراء ويمكنهم من سبل العيش المستدامة. وقد يكون أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، تتكون مؤسسات الحكم من ثلاثة عناصر فاعلة هي:

- الدولة؛

- المجتمع المدني؛

- القطاع الخاص.

ترتبط مشكلة الفقر ارتباطا وثيقا بالحكم، فإساءة استخدام السلطة أو ممارستها بطرق ضعيفة وغير لائقة تؤثر بالدرجة الأولى على أولئك الأكثر ضعفا، فهم الأكثر عرضة للمعاناة، نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم. إن تفشي مظاهر الحكم السيئ تعني التنازل عن تقديم الخدمات لهذه الفئة، وتنحاز السياسات والبرامج والإنفاق نحو أصحاب المصالح القوية والنفوذ بعيدا عن الفقراء. وغالبا ما يعاني الفقراء من الاستبعاد والعجز في حالة انتهاك حقوقهم والاستغلال من قبل أصحاب النفوذ، لذا يعد الحكم الراشد شرطا أساسيا للحد من الفقر باعتبار¹:

- تزايد إدراج رأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي في تحليل الفقر، ما انعكس على تزايد أهمية الحكم لما يتميز به من مبادئ خاصة المشاركة الواسعة والشرعية والمساءلة.

- الانتشار الواسع للفساد في البرامج التي تدعمها وتمويلها المؤسسات الدولية المانحة، ما جعل المعونات لا تحقق أهدافها في الكثير من الدول النامية، خاصة هدف خفض معدلات الفقر.

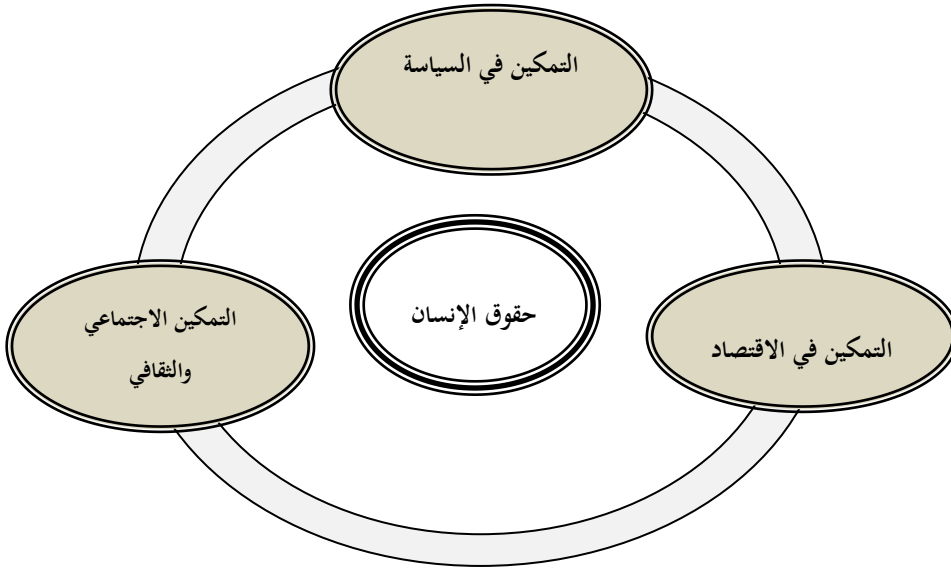
- دون تطبيق مبادئ الحكم الراشد، ومع ندرة الموارد المتاحة فإن الدول والحكومات غير قادرة على التقدم في مكافحة الفقر، وهذا كنتيجة حتمية لغياب الشفافية وانتشار الفساد.

¹ شعبان فرج [2012]: «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010»، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

- الحكم الراشد أمر ضروري لأن جميع جوانب الفقر يجب أن تنخفض، ولا يتم هذا فقط من خلال زيادة الدخل، ولكن أيضا من خلال التمكين وزيادة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفقراء.
- جودة الحكم تعزز الكفاءة الاقتصادية، وتقلل من تكاليف المعاملات، من خلال التطبيق الفعلي لسيادة القانون والشفافية في الحكومة وإدارة الشركات، والمساءلة لكل مؤسسة وفرد في المجتمع، ما يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نحو تحقيق أهداف التنمية المسطرة.

يختصر لنا الشكل (8-1) علاقة الحكم الراشد بالتمكين.

الشكل (8-1): تمكين الإنسان والحكم.



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية-التحديات في بلدان التحول نحو الديمقراطية»، الأمم المتحدة، نيويورك، ص: 12.

يكون تمكين الإنسان على ثلاثة مستويات : اقتصادية، سياسية واجتماعية ثقافية. فعلى الصعيد الاقتصادي يتجسد تمكين الإنسان من خلال خلق الفرص، إتاحة الفرص أمامه لتحسين ظروف عيشه، كخلق فرص العمل بما يتناسب مع قدرات الفئات الفقيرة، أو توفير إمكانية التعلم والعلاج والتدريب وتمكينهم من الحصول على الائتمان وفق ما يتناسب مع أوضاعهم المعيشية. بينما يكون التمكين السياسي من خلال تمكين الفقراء من المشاركة في اتخاذ القرارات وإسماع أصواتهم، إتاحة الفرص لهم لتولي مناصب سياسية والمطالبة بحقوقهم. بينما يشمل الجانب الاجتماعي والثقافي قيم التعبير عن الذات التي تمكن الأفراد من قيادة المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار. إن توفير التمكين في هذه الأبعاد يخلق البيئة المناسبة التي حتما ستؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء.

المبحث الثالث: طرق قياس الفقر.

يعد التحديد الدقيق والقياس الجيد لحجم الفقراء يلعب دورا فعالا في الحد من هذه الظاهرة، لأنه سيسمح لواقعي السياسة بتحديد نطاق الظاهرة، ووضع البرامج والإجراءات المناسبة للقضاء عليها. تتعدد طرق قياس ظاهرة الفقر تبعا لتعدد التعاريف، حيث توجد طرق أو مناهج القياس المتعلقة بالمدخل النقدي والتي تتعلق خاصة بالدخل والاستهلاك ومدى تلبية الحاجات الأساسية، وفي المقابل ومع التطور الذي شهدته مفهوم الفقر والتوسع في هذا المفهوم الذي أصبح يشمل عدة جوانب من الحياة كالتعليم والصحة والمشاركة والعمر المتوقع عند الولادة وطبيعة المسكن وغيرها من العوامل التي تدخل في تحديد مفهوم الفقر. تطورت المقاييس التي تحدد حجم الفقراء إلى مقاييس متعددة الأبعاد على غرار مؤشر الفقر البشري ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، وهذا ما حاولنا جمعه وتبسيطه في هذا المبحث.

1.3.1- المنهج الأحادي الأبعاد لقياس الفقر: من خلال هذه المقاربة يمكن قياس الفقر بالاعتماد على القيم المعبرة عن مختلف أوجه الرفاهية في مقياس واحد. هذا البعد غالبا ما يتمثل في الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، ويفضل استخدام هذا الأخير كمقياس لتحقيق الرفاهية، نظرا أن الدخل قد لا يستهلك بالكامل أي أن جزء منه يخصص للادخار وفي هذه الحالة يصبح الاستهلاك هو الأكثر دلالة لقياس مستوى الرفاهية، كما أن الأفراد يرفضون التصريح بمدخلهم الحقيقية في حين نجد العكس بالنسبة للإنفاق.

1.1.3.1- خطوط الفقر: يعد خط الفقر من أهم الخطوات لقياس الفقر، وهو يمثل العتبة الحرجة أو مستوى المعيشة المرجعي الذي يفصل الفقراء عن غيرهم، أي تحديد حد أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من فئة الفقراء. وقد عرفه مارتين رفالينون Martin Ravallion على أنه: "التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاة مرجعي".¹

حسب البنك الدولي فإن خط الفقر هو تحديد سقف نقدي معين، وهو الحد الذي يمكن الفقراء من الحصول على السلع والخدمات التي توفر لهم حياة كريمة. إذن فخط الفقر هو الحد الفاصل بين فئة الفقراء وغير الفقراء فكل أسرة تستطيع توفير ذلك الحد من الاستهلاك فهي خارج نطاق الفقر وتنقسم هذه الخطوط إلى الأنواع التالية:

أ- خط الفقر المطلق: إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية هي التي تعكس لنا مستوى خط الفقر المطلق، حيث يكون هذا الخط ثابتا زمنيا ومكانيا حتى تتمكن من تحديد عدد الأفراد الذين يعانون من الفقر والذين يقل استهلاكهم عن هذا الخط. يمكننا التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق²:

¹ على عبد القادر علي [2003]: «الفقر: مؤشرات القياس والسياسات»، المعهد العربي للتخطيط، ص: 02.

² الطيب خليلج، محمد جصاص [2010]: «الفقر... التعريف و محاولات القياس»، مجلة الباحث، العدد السابع: ص: 176.

- **خط الفقر المدقع** أو خط فقر الغذاء باعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الفرد هو الغذاء. فهو يعبر عن القيمة النقدية الضرورية من أجل الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية، وهو أسوأ درجات الفقر التي تسعى الدول للتخليص الأفراد منه.

- **خط الفقر الأعلى** ويمثل احتياجات الفرد غير الغذائية، لا يمكن حصر الاحتياجات الإنسانية في الضروريات الغذائية فقط بل هناك احتياجات أخرى لا تقل أهمية عن الاحتياجات الغذائية مثل المسكن والملبس، التنقل، التعليم، العلاج وغيرها من الحاجات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد.

• **طرق حساب خط الفقر المطلق:** يتم حساب خط الفقر المطلق وفق طريقتين هما¹:

- **طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية:** تعرف الحاجات الأساسية بأنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي للفرد. يتحدد خط الفقر وفق هذه الطريقة بتكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية لكل زمان ومكان. غير أنه يفرق في هذه الحالة بين تكلفتين للاحتياجات الأساسية²: الأولى غذائية، وهي تمثل خط الفقر الغذائي الذي يعبر عن تكلفة حزمة معينة من السلع الغذائية فقط تحدد على أساس معايير التغذية والتي تحقق الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد في اليوم والتي تتراوح بين 1800 و 2300 سعرة حرارية حسب منظمة الصحة العالمية، بحيث تتوافق هذه السلة مع النمط الغذائي السائد في المنطقة، ويتم تقييمها باستخدام الأسعار السائدة في المنطقة محل الدراسة.

الثانية تخص الاحتياجات الأساسية غير الغذائية تضاف إلى خط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر المطلق.

- **طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:** من خلال استخدام هذه الطريقة يتم تحديد تكلفة السعرات الحرارية المطلوبة للحفاظ على نشاطه الحيوي. إن حساب خط الفقر هنا يعتمد على معلومات تتعلق باستهلاك السعرات الحرارية، وإجمالي الإنفاق على الغذاء (بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراؤه من السوق والغذاء الذي يتم تجهيزه في المنزل). وعليه فإن دالة تكلفة السعرات الحرارية هي:

¹ على عبد القادر علي [2003، مرجع سبق ذكره، ص:05.

² Martine Ravallon[1998]:«poverty lines in theory and practice», the world bank, work paper N°:133, p,p:10,15.

$$\ln y_f = a + bc$$

C: السعرات الحرارية المستهلكة.

Y_f : إجمالي الإنفاق على الغذاء.

a, b: معاملات مقدرة .

إذا أدخلنا عدد السعرات الحرارية المطلوبة لكل فرد حسب منظمة الصحة العالمية* C^* ، فإن خط فقر الغذاء يساوي:

$$z_f = e^{a+bc^*}$$

ح- **خط الفقر النسبي**: يعبر الفقر النسبي عن قصور الموارد اللازمة لكي يتمتع الفرد بمستوى معيشة مقبول في المجتمع الذي ينتمي إليه. فيكون خط الفقر النسبي هو مستوى الدخل أو الإنفاق لفئة معينة من السكان. وبالتالي فهو يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، كأن يتحدد بنصف الدخل أو الحد الأعلى لدخل الـ 10% من السكان الأدنى دخلا. إلا أن النسبة الغالب استعمالها في الدول ذات الدخل المرتفع هي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي¹.

- **طرق قياس خط الفقر النسبي**: يعتبر خط الفقر النسبي من أسهل المقاييس حسابا، وهذا لاعتماده على كمية البيانات الخاصة بالإنفاق الشهري للأسرة أو الفرد إضافة إلى الدخل الفردي وتوزيعه النسبي باستخدام إحدى الطرق التالية:

- نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط: وهو يعبر عن متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني في فترة زمنية محددة، كأن يحدد على أساس النصف (50%) أو الثلثين (67%) من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني.

- طريقة التجزئة: وفقا لهذه الطريقة يتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب مداخيلهم، ثم يتم تصنيفهم إلى مجموعات جزئية، فتتحدد فئة الفقراء وهم الأفراد الذين ينتمون إلى المجموعة الأقل دخلا. كأن يساوي خط الفقر النسبي في مجتمع معين الحد الأدنى لدخل السكان الذين يمثلون حوالي 10% من مجموع السكان.

- **الفرق بين خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي**: يمكننا حصر بعض الفروق الجوهرية بين خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي في النقاط التالية:

● إن ارتباط خط الفقر النسبي بقيمة من متوسط الدخل يجعل قيمة هذا الخط غير ثابتة، فهي تتغير زمنيا ومكانيا وفق تغير متوسط الدخل من بلد إلى آخر، ومن وقت لآخر بالنسبة لنفس البلد.

¹ Martine Ravallon[1998]:op cit, p:5.

- يعتمد في تحديد خط الفقر النسبي على التقدير الشخصي مما يجعله خطأ تحكيميا بعكس خط الفقر المطلق الذي يعتبر قيمة ثابتة¹.
- يعبر خط الفقر النسبي عن درجة عدم المساواة أكثر من دلالاته على مستويات الفقر، مما يجعله أكثر دلالة في الدول المتقدمة ذلك أن الظروف الاقتصادية في هذه الدول تسمح بتعريف فئات السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعيا، لكنها لا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة على عكس ما هو حاصل في الدول النامية، التي تعاني أغلب الفئات السكانية فيها من مشكلة القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية، خاصة الغذائية منها. الأمر الذي يجعل من خط الفقر المطلق الطريقة الأنسب لتحليل ظاهرة الفقر في هذه الدول لأنه يعد أكثر تناسبا مع مشكلة الفقر فيها. لأن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية.
- يتيح خط الفقر المطلق إمكانية المقارنة بين الدول وبين الحقب الزمنية المختلفة، كونه يعتمد على معيار الاحتياجات الأساسية للفرد التي يفترض ثباتها إلى حد ما زمنيا ومكانيا، أما خط الفقر النسبي فلا يتيح لنا إمكانية المقارنة كونه يتغير حسب المكان والزمان محل الدراسة.²

ث- خط الفقر الدولي: من أجل توحيد القياس الدولي لحساب معدلات الفقر عبر مختلف دول العالم قام البنك الدولي بتحديد حجم الإنفاق الأدنى الذي يلي المتطلبات الأساسية للفرد بما يعادل 1 دولار يوميا، حسب ما ورد في تقرير التنمية لسنة 1990. لأجل القيام بالمقارنات الدولية يقوم البنك الدولي بإجراء تعادل القوة الشرائية لمختلف العملات مقابل الدولار، وقد تم تعديل مقدار 1 دولار لسنة 1990 لتصبح 1.08 دولار بأسعار 1993، وفي سنة 2008 أصبحت تساوي 1.25 دولار بأسعار سنة 2005.³ ونظرا لعدم كفاية هذا المقدار من الدخل لتلبية الحاجات الأساسية تم رفعه سنة 2015 إلى 1.90 دولار بأسعار سنة 2011.⁴

ح- خط الفقر الذاتي (الاجتهادي): وفقا لهذه الطريقة يتحدد خط الفقر تبعا للدخل والمستوى المعيشي السائد في المنطقة محل الدراسة، حيث يحدد السكان المنتمين إلى تلك المنطقة الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول اجتماعيا، من خلال إجراء استبيان وطرح السؤال حول مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتهم الأساسية، وبعد تحديد مفهوم الاحتياجات الأساسية

¹ عبد الرزاق الفارس[2001]: مرجع سبق ذكره، ص:27.

² Issam.a.w.mohamad [2010]: «Measuring poverty and human capital development in Sudan»; Munich personnel RePEc archive (MPRA), Al Neelain university, khartoum,Sudan,p:06.

³ أديب نعمة[2009]: «تعدد الفقر و مناهج دراسته»، اللجنة الاقتصادية و لاجتماعية لغربي آسيا، ص:13.

⁴ World Bank Group[2016]: «world development indicators», p:61.

انظر أيضا: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي[2018]: «تقرير البنك الدولي عن إحصائيات الفقر»، اللجنة الإحصائية الدورة 49، المنعقدة 6-9 مارس 2018، ص:12.

يؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال ومنه يتحدد خط الفقر الذاتي. لذلك فإن خط الفقر الاجتهادي يتغير بتغير المكان والزمان والأفراد، حيث يلاحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للعيش يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم¹.

2.1.3.1 مؤشرات الفقر: إن الدور الرئيسي الذي يقوم به خط الفقر مهما كان نوعه هو التفريق بين فئة الفقراء وغير الفقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط، لكنه لا يعكس مدى عمق الظاهرة من حيث عدد الفقراء أو من حيث بعدهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت فيما بينهم. لتدارك هذا النقص تم وضع مؤشرات الفقر.

أ- **مؤشر فوستر وقرير وثوربيك:** بهدف التمكن من حساب نسبة الفقراء وعمق الفقر وشدة الفقر، وضع فوستر (foster)، وقرير (Gréer)، وثوربيك (Thorbeck)، سنة 1984 مقياساً للفقر يعد الأكثر شيوعاً ويحسب وفق الصيغة التالية²:

$$p_{\alpha} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{(z-y_i)}{z} \right]^{\alpha}$$

حيث:

Z: قيمة خط الفقر.

n: عدد الأفراد في المجتمع.

Yi: إنفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

يهتم مؤشر فوستر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع. يعتبر هذا المؤشر مقياس مركب تشتق منه ثلاثة مؤشرات تبعاً لتغير قيمة المعامل α وهي³:

- **مؤشر نسبة الفقر:** ويعرف كذلك بمؤشر عدد الرؤوس أو مؤشر اتساع الفقر، يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان. وعليه فهو يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع من خلال نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر، يحسب هذا المؤشر عندما يكون المعامل $\alpha = 0$ وتصبح العلاقة كالتالي:

$$H = \frac{q}{n}$$

¹ رانيا عيسى شاكر السويطي [2001]: «معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية»، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ص: 43.

² Fouzi Mourji, Bernard Decalwé & Patrick Plane [2006]: «Le développement face a la pauvreté», Edition Economica, Paris, p :158.

³ طارق فاروق الحصري [2007]: مرجع سبق ذكره، ص: 234

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1. يمتاز بسهولة الحساب والتفسير، إضافة إلى أنه مناسب جدا لبعض المقارنات مثل التقدم المحقق في الحد من الفقر. وفي المقابل نجد أن مؤشر عدد الرؤوس غير حساس لعمق الفقر وعدم المساواة بين الفقراء أي أنه لا يتأثر بالفروق في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء، بالإضافة إلى أنه يعجز عن إعطاء صورة حول تركز الفقراء مقارنة بخط الفقر.

- **مؤشر فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، إذن هو يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر أو الفارق في الدخل الإجمالي لجميع الفقراء مقارنة بخط الفقر. أي أنه يقيس درجة فقر الفقراء مع حسابه لمتوسط الفارق أو المسافة التي تفصل بين الفقراء وعتبة الفقر، وهنا تكون قيمة المعامل $1=\alpha$

$$p_G = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{(z-y_i)}{z} \right]$$

حيث:

Z: قيمة خط الفقر.

n: عدد الأفراد في المجتمع.

Yi: إنفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

يمكننا باستخدام مؤشر فجوة الفقر تحديد درجة التدهور التي يعيشها الفقراء، وبالتالي تحديد مقدار التحويلات والمساعدات اللازمة لرفع مستوى معيشتهم في حدود خط الفقر، لكن وفي المقابل فهذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء ولا يقيس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء. ومن أجل تجاوز هذا النقص تم اقتراح مؤشر ثالث وهو:

- **مؤشر حدة الفقر:** يعكس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) بالنسبة للفئة المتواجدة تحت خط الفقر. ويعطي هذا المؤشر أوزان نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرا والتي تمثل أبعد نقطة عن مستوى خط الفقر. تكون قيمة المعامل α مساوية لـ 2، وبهذا تصبح الصيغة الرياضية للمؤشر كما يلي:

$$p_S = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{(z-y_i)}{z} \right]^2$$

حيث:

Z: قيمة خط الفقر.

n: عدد الأفراد في المجتمع.

Yi: إنفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

يساعد هذا المؤشر في تقييم السياسات التي تستهدف الفئة الأشد فقرا، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وبالتالي وجود تفاوت كبير في توزيع المداخيل بين الفقراء.

ب- **مؤشر سين Sen**: وضعه أمارتياسن سنة 1976 والذي حاول من خلاله التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر، إضافة إلى معامل جيني الذي يهتم بقياس التفاوت في توزيع الدخل، حيث اقترح قياس تجميعي عام للفقر من خلال المجموع المرجح لفجوات الفقر الفردية مقارنة بخط الفقر. وهنا تم ترجيح فجوات الفقر (gi) بالمعامل الترجيحي ($q+1-i$) الذي يمثل عدد الفقراء الذين يتمتعون برفاه أكبر مقارنة بوحدة التحليل رقم (i) وهذا يعني أن فجوة الفقر الأكبر تتمتع بوزن ترجيحي أكبر أو ناتج ضرب مجموع فجوات الفقر بمعامل الترجيح الذي ينحصر بين الصفر والواحد. يتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الرياضية التالية¹:

$$s(y, z) = \frac{2}{(q+1)nz} \sum_{i=1}^q g_i (q + 1 - i)$$

حيث:

Z: قيمة خط الفقر.

n: عدد الأفراد في المجتمع.

Yi: إنفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

¹ مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية [2015]: «قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية»، أنقرة، تركيا، ص: 12.

ت- **مؤشر واتس watts**: يعتبر من أقدم مؤشرات قياس الفقر الذي وضع سنة 1967 حيث بإمكانه إعطاء أحسن تمثيل وعرض لظاهرة الفقر ، ويقدم بوضوح مقدار الإعانة اللازمة للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية ويعطى وفق الصيغة الرياضية التالية¹:

$$w(y, z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \ln \left(\frac{z}{y_i} \right)$$

حيث:

Z: قيمة خط الفقر.

n: عدد الأفراد في المجتمع.

Yi: إنفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.

α: معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

ث- **مؤشر سن Sen** **شروكس Shorrocks** و**تهونون Thon (SST)**: تم تطوير هذا المؤشر من قبل شروكس سنة 1995، حيث اقترح تعديل مؤشر سن ليصبح قادر على قياس شدة الفقر، وقد اعتمد على المبدأ الذي يفيد أنه لكي يكون قياس الفقر مقبولا لا بد أن يسجل الفقر ارتفاعا في حالة تحويل الدخل من شخص يقع تحت خط الفقر إلى شخص آخر ذو دخل أكبر، حيث أن كل من مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر ومؤشر سن لا تتوفر على هذه الخاصية ، يتم حساب مؤشر SST باستخدام الصيغة الرياضية التالية²:

$$p(y, z) = H \cdot p_G \cdot (1 + G(x))$$

H: مؤشر عدد الرؤوس؛

p_G: مؤشر فجوة الفقر؛

G(x): مؤشر سن Sen index .

2.3.1- **المنهج المتعدد الأبعاد في قياس الفقر**: يرجع الاعتماد على قياس الفقر وفق منظور الأبعاد المتعددة، إلى التوسع الذي شهدته مفهوم الفقر وخروجه من المفهوم الضيق الذي يحصره في الجانب النقدي، تناولنا بالتركيز على المؤشر المعتمد الذي تم تطويره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو:

¹ مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية [2015]: المرجع السابق، ص:12.

² أعمار بوزيد أحمد [2012]: «نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر -حالة خميس مليانة»، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص:105.

1.2.3.1 مؤشر الفقر البشري: ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 مؤشر الفقر البشري، الذي يعد مقياسا متعدد

الأبعاد، فهو يجمع في دليل واحد مركب يمثل أوجه الحرمان من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول. تتراوح قيمته بين الصفر والمائة فهو يحسب كنسبة مئوية. ويتشكل من ثلاث جوانب رئيسية وهي¹:

- يعكس الجانب الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة، ويظهر في الوفاة في عمر مبكر؛

- يمثل الوجه الثاني من الحرمان الجانب المعرفي؛

- يركز الوجه الثالث من الحرمان عن عدم وجود مستوى معيشيا مقبولا.

ينقسم دليل الفقر البشري إلى مؤشرين فرعيين حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1998 هما:

أ- دليل الفقر البشري 01 (IPH-1): يخص هذا المؤشر قياس الفقر البشري في الدول النامية عن طريق استخدام المؤشرات الفرعية التالية²:

-P1: النسبة المؤوية من السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

-P2: النسبة المؤوية من السكان البالغين الأميين.

-P3: الحرمان من مستوى المعيشة اللائق ويتكون من ثلاث متغيرات هي:

*P31: النسبة المؤوية لمن لا يحصلون على مياه نقية.

*P32: النسبة المؤوية لمن لا يحصلون على الرعاية الصحية.

*P33: النسبة المؤوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن.

$$p_3 = \frac{1}{3}(p_{31} + p_{32} + p_{33})$$

يحسب دليل الفقر البشري -1 بالعلاقة التالية:

$$IPH_1 = \frac{1}{3}(p_1 + p_2 + p_3)^{\frac{1}{3}}$$

¹ PNUD[1997]:«Rapport mondial sur le développement humain», op cit,P.18-19

² Ibid.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي الأساسي لظاهرة الفقر.

ب- دليل الفقر البشري-02 (IPH-2): يحتوي دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة على أربعة أوجه من الحرمان،

وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي. بالنسبة لثلاث أبعاد الأولى قد تم التطرق لها في

مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول النامية، أما البعد الخاص بالاستبعاد الاجتماعي فهو يتعلق بعدم المشاركة، حيث:

P1: يمثل طول العمر بنسبة مئوية تضم الأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين.

P2: يعبر عن الحرمان من المعرفة بنسبة مئوية للأمين وظيفيا.

P3: يمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط فقر

الدخل، المحدد بنسبة (50%) من دخل الأسرة الوسيط الذي يمكن التصرف فيه.

P4: أما الحرمان من عدم المشاركة والاستبعاد، فيقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهر أو أكثر) للقوة العاملة.

وعليه فإن دليل الفقر البشري-2 يحسب كما يلي:

$$IPH_2 = \left[\frac{1}{4} (p_1^3 + p_2^3 + p_3^3 + p_4^3) \right]^{\frac{1}{3}}$$

لخص لنا الجدول (1-3) المؤشرات المكونة لكل من دليل الفقر البشري 01 و 02.

الجدول (1-3): مكونات دليل الفقر البشري (01) و (02).

دليل الفقر البشري (02)	دليل الفقر البشري (01)
- نسبة السكان الذين تقل أعمارهم المتوقعة عند الولادة عن 60 سنة.	- نسبة السكان الذين تقل أعمارهم المتوقعة عند الولادة عن 40 سنة.
- نسبة الأمية الوظيفية.	- معدل الأمية بين البالغين.
- نسبة السكان تحت خط الفقر.	- مؤشر مركب من:
- نسبة البطالة طويلة الأمد (12 شهر فأكثر).	*نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه أمنة.
	*نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية.
	*نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعنون من نقص الوزن.

المصدر: اديب نعمة [2009]: «تعدد الفقر ومناهج دراسته»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص: 16.

2.2.3.1- دليل الفقر المتعدد الأبعاد: استخدم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) لأول مرة في تقرير التنمية البشرية سنة 2010 والذي تم إعداده من قبل مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وهو يقيس نسبة الأشخاص الذين يعانون من متوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة التي تمثل ثلاثة أبعاد رئيسية توازي أبعاد دليل التنمية البشرية وهي: التعليم، الصحة و مستوى المعيشة، هذه الأخيرة التي تنجز إلى 10 أوجه للحرمان لها نفس درجة الأهمية، وتصنف الأسرة ضمن خانة الفقر المتعدد الأبعاد إذا كانت تعاني من الحرمان في عدد يتراوح بين 2 و6 مؤشرات.¹

أ- **مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد:** يتشكل دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد تتفرع عنها عشر (10) مؤشرات، وهي²:

- **التعليم:** يتشكل بعد التعليم من مؤشرين فرعيين اثنين، هما سنوات الدراسة والالتحاق بالمدارس، وسبب إدراج "سنوات الدراسة"، هو تأثير الفرد المتعلم على كامل الأسرة، حيث إذا كان لدى أسرة فرد واحد أمضى عددا معيناً من سنوات الدراسة، فإن هذه المعرفة المكتسبة تعتبر مفيدة لسائر أفراد الأسرة . وبالمثل إذا كان لدى أسرة فرد واحد غير ملتحق بالمدرسة فإن الأسرة كلها تعتبر محرومة.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: مرجع سبق ذكره، ص: 96.

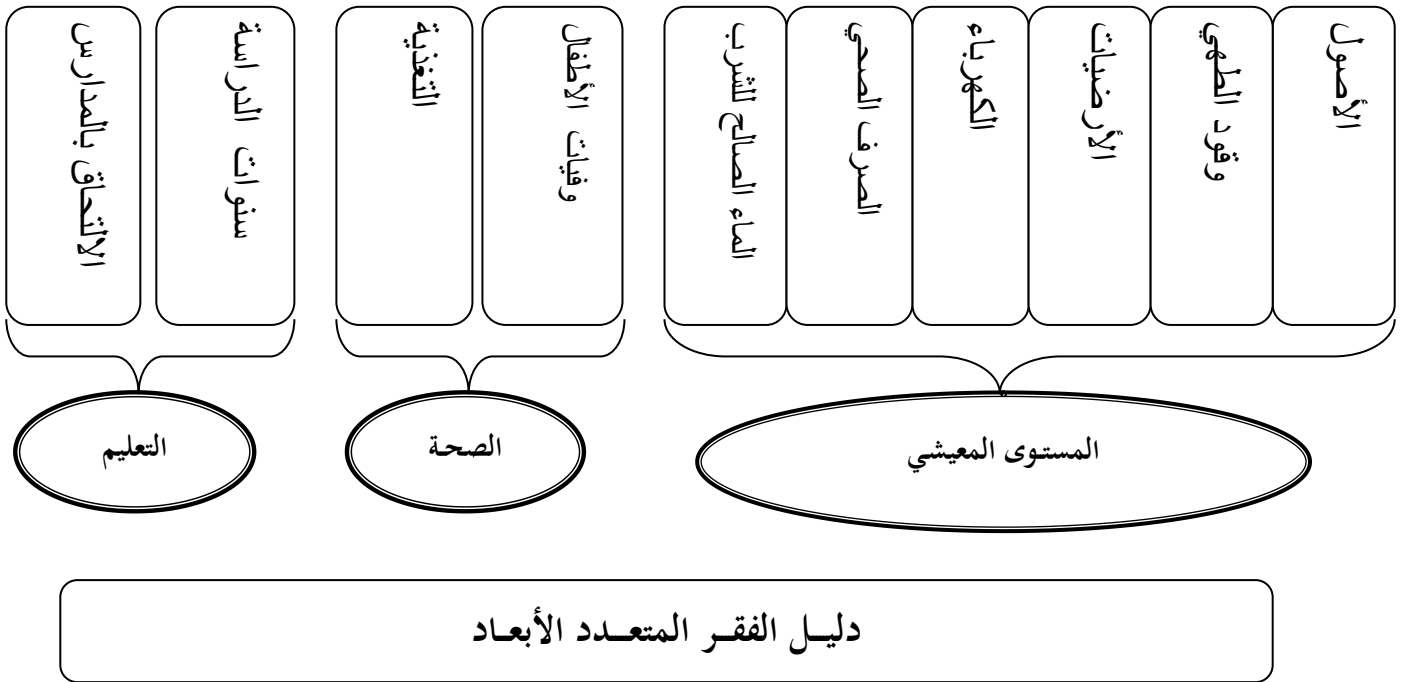
²Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI): [2010]: «Multidimensional poverty index», University of Oxford, p: 02.

- **الصحة:** يتكون بعد الصحة من مؤشرين هما : وفيات الأطفال، نقص التغذية، ويعتبر التقزم مؤشر طويل الأجل على سوء التغذية. إن الحرمان الذي يعانيه الأطفال ولو لفترات قصيرة قد تكون له آثار طويلة المدى. كما أن خطر وفيات الأطفال الذين يعانون نقص في الوزن ولو كان ضئيلا يزداد، بينما الأطفال الذين يعانون نقصا شديدا في الوزن معرضون لخطر الوفاة بشدة.

- **مستويات المعيشة:** تقاس مستويات المعيشة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد بستة مؤشرات هي: الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، نوعية الأرضيات (ارض ترابية أو رملية، أو خشبية أو خيزران)، وقود الطهي (الخشب، الفحم، الروث)، السلع المعمرة تكون الأسر محرومة إذا لم تكن تملك أصلا واحد على الأقل يتعلق بإمكانية الحصول على المعلومات (راديو، تلفزيون، هاتف، انترنت، حاسوب، لوح الكتروني) وعلى الأقل أصلا واحدا يتعلق بالتنقل (دراجة، دراجة نارية، عربة يجرها حيوان، قارب) أو على الأقل أصلا واحدا يتعلق بالمعيشة (براد، أرض صالحة للزراعة، ثروة حيوانية).

تتلخص أبعاد و مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الشكل(1-9).

الشكل(1-9):مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد.



Source : Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI):[2010]:«**Multidimensional poverty index**», University of Oxford, p: 03.

ج- حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يعبر عنه بـ M_0 وهو يمثل حاصل ضرب معاملين اثنين هما¹:

H: نسبة الفقراء او معدل وقوع الفقر المتعدد الأبعاد : تمثل نسبة من يعيشون في فقر استنادا إلى أوزان الترجيح والحدود الفاصلة إلى إجمالي عدد السكان ؛

A: شدة الفقر: تمثل نسبة المؤشرات المرجحة التي يعاني فيها الشخص الفقير من الحرمان، ويعبر عنه بنسبة مئوية، تتميز شدة الفقر بمرونة عالية تمكنها من أن تعكس التغيرات في مستوى الحرمان بين الفقراء، بمعنى أنه إذا كانت الأسرة الفقيرة محرومة حسب مؤشر إضافي فإن شدة الفقر ترتفع.

تتطلب عملية وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد توفر جميع المؤشرات للأسر قيد الدراسة، لكل مؤشر نقطة فاصلة محددة، دونها تعتبر الأسرة محرومة وكذلك الأمر لجميع أفرادها. تصنف المؤشرات حسب الأبعاد الثلاثة ويعطى كل بعد وزن ترجيحي يساوي الثلث 3/1، ثم يقسم الوزن الترجيحي للبعد الواحد على عدد المؤشرات المكونة له. فإذا كان للبعد مؤشران، أعطي لكل مؤشر وزن ترجيحي يساوي السدس 6/1، يستخدم الحد الفاصل للفقر في تصنيف الأسر والتي تصنف إما ضمن فئة الفقراء أو غير الفقراء. فإذا كان الحد الفاصل للفقر هو 0.33، يقارن مجموع المؤشرات المرجحة التي تكون فيها الأسر محرومة بالحد الفاصل، وتبعاً لذلك تصنف الأسر، وبالتالي جميع أفرادها. يتطلب وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد حساب النسبة العددية (H) وشدة الفقر (A)، النسبة العددية للفقر المتعدد الأبعاد هي نسبة من صنفوا ضمن فئة الفقراء. وشدة الفقر المتعدد الأبعاد هي نسبة المؤشرات المرجحة التي يكون فيها الفقراء في المتوسط محرومين. إذن معادلة احتساب الفقر المتعدد الأبعاد هي:

$$M_0 = H \times A$$

يلخص الجدول رقم (1-4) مختلف الأبعاد والمؤشرات وأوزان الترجيح لكل مؤشر في دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «دليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل نتائج من الأردن والعراق والمغرب»، الأمم المتحدة، ص:04.

الجدول (1-4): أبعاد و مؤشرات ونظم الترجيح لدليل الفقر المتعدد الأبعاد.

الأبعاد	المؤشرات	حدود الحرمان	أوزان الترجيح
التعليم	سنوات الدراسة	إذا لم يكن أي فرد في الأسرة قد أكمل 5 سنوات من التعليم المدرسي.	6/1
	التحاق الأطفال بالمدرسة	إذا لم يكن أي طفل في سن التعليم ملتحقا بالمدرسة حتى الصف 8.	6/1
الصحة	وفيات الأطفال	إذا توفي طفل في الأسرة	6/1
	التغذية	إذا كان أي فرد في الأسرة يعاني من سوء التغذية	6/1
مستويات المعيشة	الكهرباء	إذا لم تتوفر الكهرباء للأسرة	18/1
	الصرف الصحي	إذا لم تكن مرافق الصرف الصحي للأسرة المعيشية محسنة، أو إذا كانت محسنة لكنها مشتركة مع أسر معيشية أخرى.	18/1
	مياه الشرب المحسنة	إذا لم تكن الأسرة المعيشية تحصل على مياه الشرب المحسنة، أو أن مياه الشرب المأمونة تبعد أكثر من 30 دقيقة عن البيت سيرا على الأقدام، ذهابا و إيابا.	18/1
	الأرضيات	إذا كانت الأرضية التي تستعملها الأسرة المعيشية من تراب أو رمل أو روث	18/1
	وقود الطهي	إذا كانت الأسرة تستعمل الروث أو الخشب أو الفحم في الطهي	18/1
	ملكية الأصول	إذا كانت الأسرة لا تملك أكثر من راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة هوائية أو دراجة نارية أو براد، ولا تملك سيارة أو شاحنة.	18/1

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «دليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل نتائج من

الأردن و العراق والمغرب»، الأمم المتحدة، ص: 03.

3.3.1- صعوبات قياس الفقر: إن تعدد طرق وأساليب قياس الفقر لا يعني أنها سهلة وفي المتناول، بل إن الهيئات المتخصصة في رصد وحساب معدلات الفقر تواجه عدة صعوبات وكذلك المؤشرات الموضوعية لحساب معدلات الفقر فهي لا تخلو من النقائص والتي سنأتي على ذكر البعض منها:

- برزت عدت تحفظات حول اعتماد ما قيمته 1.90 دولار في اليوم كخط فقر دولي فهو¹:
- لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر الخاصة بكل دولة أو منطقة كما أن تقديرات الفقر المبنية عليه لا تعكس خصائص ومستوى التنمية في البلدان المختلفة وعادة ما يتم تقدير خط الفقر في البلدان المختلفة باستخدام خط الفقر الوطني.

¹ هبة الليثي [2009]: «تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ص: 19.

- لا يأخذ في الحسبان الفرق في مستويات المعيشة والأسعار بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية.
- لا يأخذ في الحسبان اختلاف الاحتياجات بين الأفراد حسب عمرهم ونوعهم، فاحتياجات الطفل لاشك تختلف عن احتياجات الفرد البالغ، وكذلك مبدأ التشارك بين أفراد الأسرة، وهذا ينطبق على باقي خطوط الفقر.
- إن تعادل القوة الشرائية وإن كان محسوباً على أساس سلة من السلع الغذائية وغير الغذائية إلا أن هذه السلة قد لا تعكس نمط الاستهلاك الفعلي للفقراء.
- تستند المقارنات الدولية على صحة فرضية تعادل القوة الشرائية عبر الزمان والمكان. لكن هناك مشاكل تتعلق بتعدلات أسعار الصرف والتضخم، حيث تشير إلى أن المقارنات الدولية تقلل في تقييمها من تكلفة المعيشة في البلدان المتوسطة الدخل بالمقارنة مع الفقيرة¹.
- إن نقطة الضعف الأكثر أهمية في دليل الفقر البشري، في حال أردنا استخدامه كمقياس مباشر للفقير، تكمن في كونه دليلاً مجمعا لقياس مستوى الحرمان على مستوى البلد أو المنطقة جغرافية معينة، ومؤشراته غير مخصصة لقياس وضع الأسر نفسه (أو الأفراد). في حين أن الفقر هو خاصية للأسر والأفراد وليس خاصية للبلدان والمناطق. وهو شرط يتوفر في قياس فقر الدخل التقليدي الذي ينسب للأسر والأفراد مباشرة. وبهذا المعنى، فإن هذا الموضوع يمكن أن تتم من خلال الالتزام بالمفهوم الفقر البشري أو فقر القدرات وأن يتم اشتقاق طريقة قياس لمؤشرات الحرمان التي تغطي الأبعاد المتعددة بالنسبة للأسر والأفراد لا للبلدان والمناطق. وهذا هو جوهر طريقة الحاجات الأساسية غير المشبعة التي هي شكل من أشكال تقييم الفقر البشري، من خلال قياس درجة إشباع مجموعة من الحاجات الأساسية أو قياس القدرة على التمتع بالحقوق والقدرات².
- إن تقدير خط الفقر بناء على نمط السلوك الغذائي للفقراء يتطلب توفر البيانات التفصيلية لكميات وقيم استهلاك كل مادة غذائية لكل أسرة من الأسر المبحوثة، مما يصعب عملية الحساب.
- يعتبر خط الفقر النسبي مقياس يصلح لحساب عدم المساواة أكثر منه لحساب معدل الفقر، وهذا ما يجعله أقل مصداقية مقارنة مع خط الفقر المطلق.
- يقيس خط الفقر هذه ظاهرة باعتبارها ظاهرة مجردة يمكن التعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، لكن ظاهرة الفقر مرتبطة بجوانب عديدة يصعب قياسها مثل عنصر الحرية.

¹ الإسكوا وأخرون [2017]: «التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد»، ص: 04.

² أديب نعمة [2009]: «تعدد الفقر ومناهج دراسته»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص: 16.

- لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي، ومنهجية قياس الفقر المتعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، ولكن هذا ليس الحال دائما فقد تواجه بعض الأسر الفقيرة ماديًا حرمانًا من بعض الجوانب غير المادية و بالتالي فإنهما مكملان لبعضهما¹.

¹ الإسكوا وآخرون [2017]: مرجع سبق ذكره، ص:04.

خلاصة الفصل:

يعد الفقر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب إيجاد تعريفا شاملا، لها نظرا لتشعبها وتماسيها مع التطورات التي تمس المجتمعات، حيث شهد مفهوم الفقر تطورات عديدة ففي البداية كان منحصر في مفهوم النقدي وعدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية الغذائية التي تضمن للفرد استمرارية العيش، ليتعداه إلى الحاجات غير الغذائية كالملبس والمسكن والحصول على العلاج والتعليم، لكنه لم يتوقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى أن أصبح يعبر عن عدم مقدرة الفرد على التمتع بالحرية والمشاركة في تحديد مصيره وعدم قدرته على امتلاك أدوات تكنولوجية كالهاتف النقال والألواح الرقمية مثلا، وهو كذلك يعبر عن حالة الحرمان من الفرص والخيارات والتمتع بالكرامة والاحترام الذاتي والاحترام من طرف الغير.

تتضافر مجموعة من العوامل والمسببات وتعمل على إضعاف الأفراد وترمي بهم إلى دائرة الفقر والتي يأتي على رأسها تفاقم معدلات البطالة وعدم ملائمة السياسات الاقتصادية والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن والحروب. تظهر آثار الفقر بصورة واضحة في تراجع الإنتاجية ومعدلات الاستهلاك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي انتشار الفقر إلى ظهور المناطق السكنية العشوائية التي تفتقر إلى أدنى ضروريات العيش، كذلك تظهر فئة المتشردين وتنتشر مختلف الآفات الاجتماعية، ويتفشى الجهل والأمية والأمراض.

تأثر بعض العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية على مدى انتشار أو تقلص عدد الفقراء، والتي يتقدمها النمو الاقتصادي الذي يعد من بين العوامل الاقتصادية الأكثر فعالية على انتشار الفقر، كونه يوفر مناصب الشغل الكافية وبالتالي ضمان دخل مستقر للفئات الهشة والفقيرة، لكنه غير كافي لوحده، فبالموازاة مع توفر معدلات نمو مقبولة يجب العمل على توفير العدالة في توزيع الدخل وتوفير الفرص المناسبة للفقراء التي تمكنهم من الخروج من حالة الفقر، لكن تفشي مظاهر الفساد ستعمل على حرمان الفقراء من مثل هذه الفرص، بينما يعمل الحكم الراشد على وضع دعائم الإنصاف والمشاركة والمساءلة ودولة القانون التي تعمل على تعزيز فرص الفقراء.

يتم قياس الفقر باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تصنف بين بسيطة ومعقدة، ومن بين هذه المؤشرات نجد خطوط الفقر ومؤشر الفقر البشري ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعتبر آخر ما توصل إليه المختصون في مجال قياس الفقر، حيث يعمل على قياس الفقر عن طريق تجميع عدد أبعاد الحرمان التي تقيس المؤشرات الفرعية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد. يعد قياس الفقر ذو أهمية بالغة نظرا لما يوفره من معلومات وبيانات حول المناطق التي يتمركز فيها الفقراء وأعدادهم، هذا ما يساعد أصحاب القرار على إعداد السياسات والبرامج والآليات المناسبة التي تعمل على تمكين الفقراء، هذه الأخيرة التي ستكون موضوع الفصل الموالي.

الفصل الثاني

السياسات التتموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر،
تجارب دولية رائدة

تمهيد:

لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على النمو المطرد في الناتج القومي، حيث اعتبرت التنمية كمرادف لمعنى النمو الاقتصادي، فسرعان ما شهد مفهوم التنمية تغيراً جذرياً نتيجة حصرها في مجال ضيق لا يتماشى مع متطلبات تطوير الدول النامية التي تعاني من مشاكل سوسيو اقتصادية مزمنة كالفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، ومع بروز المشاكل البيئية وتأثيراتها السلبية على حياة الإنسان تحولت الاهتمامات إلى دراسة تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة، ومن هنا توسع مفهوم التنمية ليشمل ثلاثة أبعاد هي: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نتيجة لهذا التطور ظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تعد نمط تنموي يمتاز بالرشادة والعقلانية، وهي تعمل على ضمان استمرارية التقدم الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مقبولة توجه عوائده إلى تحسن نوعية حياة الأفراد، مع التقييد بإجراءات المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وعدم الإضرار بها.

يعتبر القضاء على الفقر من أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. إن الفئات الفقيرة والمهمشة بحاجة إلى توفير سبل عيش مستدامة تستدعي تغير أنماط النمو والتوزيع يجعلها أكثر استدامة وإنصافاً، بحيث يعمل النمو على خلق فرص العمل المستدامة التي يستفيد منها الفقراء، توزع عوائده بشكل عادل بما يضمن حقوق الفئات الفقيرة، إقامة وتطوير الاقتصاد التضامني الذي له دور بارز في حماية الفئات الهشة من مخاطر التقلبات الاقتصادية، تمكين الفقراء من إقامة مشاريع صغيرة عن طريق توفير التمويل لهم، تنمية المناطق التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الفقر كالمناطق الريفية، تحسين قدرات الفقراء عن طريق توفير التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي والمأوى وهذا بإرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة، توفير الحماية الاجتماعية للفقراء عن طريق مساعدة وتوفير سبل لتمكين الفئات الهشة داخل المجتمع.

يعد البحث في التجارب التي خاضتها الدول النامية، والتي كللت بالنجاح في تقليص معدلات الفقر، من بين المواضيع المهمة التي تسمح بتوضيح الرؤية، وخلق تصور للدول التي لا يزال جزء مهم من سكانها يعاني من الفقر والحرمان. رغم اختلاف التركيبة البشرية، والظروف الاقتصادية، والسياسات المنتهجة، والأسباب التي أدت إلى استفحال مظاهر الفقر، غير أن هذه الاختلافات لا تمنع الاستفادة من هذه التجارب التي تعتبر رائدة عالمياً، وقد اخترنا الخوض في ثلاث تجارب مختلفة التجربة الصينية، والتجربة الماليزية والتجربة البرازيلية.

اهتم الاقتصاد الإسلامي بقضية الفقر، واعتبر هذه الظاهرة من أخطر التحديات التي يواجهها المجتمع، لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، لهذا خص الإسلام هذه الظاهرة بحلول مختلفة عن ما هو وضعي، والتي تبرز من خلال إرساء قيم التعاون، بتطبيق أحكام الزكاة وتسخير الوقف لخدمة الفقراء لتمكين الفقراء من سبل العيش المستدامة.

لذا خصصنا هذا الفصل لدراسة السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر والذي قسمناه إلى:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة؛

- المبحث الثاني: السياسات والبرامج التنموية المستدامة الموجهة للحد من الفقر، وتجارب مكافحته؛

- المبحث الثالث: آليات مواجهة الفقر في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة.

تحمل التنمية المستدامة في طياتها مجموعة من الأفكار المختلفة عن المفهوم التقليدي للتنمية، حيث قدمت تصورا جديدا لمفهوم التنمية مبني أساسا على التوافق بين أحداث التطور الاقتصادي ومراعاة التأثيرات السلبية على البيئة، كما أنها تراعي الجانب الزمني عن طريق تبنيها لمبدأ العدالة بين الأجيال المتلاحقة. تقوم التنمية المستدامة على الدمج بين الدعائم الاقتصادية التي تترجم في تحقيق نسبة مقبولة من النمو الاقتصادي، والجوانب الاجتماعية التي تعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد النمو على مختلف شرائح المجتمع، ومحاربة الفقر وكل أشكال التمييز، وخفض التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية، لضمان استمرارية بقائها للأجيال اللاحقة.

1.1.2- مفهوم التنمية المستدامة: تبلور مفهوم التنمية المستدامة عبر عقود من الزمن، وكان ظهوره نتيجة فشل النموذج التقليدي في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان الدول النامية، واستنزاف الثروات والمشاكل البيئية التي نشهدها، وهي تعتبر مفهوم شامل ومتكامل للتنمية .

1.1.1.2- مفهوم التنمية: برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن كان هذا الأخير مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي. الذي ينحصر في مجال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبعد الفصل بين المصطلحين شهد مفهوم التنمية توسعا كبيرا عبر عدة مراحل.

- تعريف قاموس كامريدج: "التنمية هي العملية التي ينمو فيها الاقتصاد أو يتغير ويصبح أكثر تقدما، خاصة عندما يتم تحسين كل من الظروف الاقتصادية والاجتماعية"¹

- تعرف التنمية على أنها: "عملية تغيير أو تطور هيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع".²

- وفي تعريف آخر: "إن التنمية -في جوهرها- يجب أن تمثل سلسلة التغييرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق نظام اجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخل ذلك النظام، ويتنقل بعيدا عن شروط

¹Cambridge dictionary , Available on : <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/economic-development>, Viewed :30/04/2017.

² خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البيتي [2009]: «مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي»، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص:464.

الحياة، والذي يرى بشكل واسع أنه غير مقبول وغير مرض تجاه موقف أو شرط الحياة والذي يعد أنه أفضل ماديا وروحيا.¹

- عرفت التنمية على أنها: "التنمية يمكن أن تشير إلى الشروط التي تحدد نوعية الحياة المادية، يمكن أن تشير أيضا إلى عمليات التغيير والتحسين التي ترفع من مستويات المعيشة، التنمية ليست عملية اقتصادية خالصة فهي تشمل الصحة والتعليم ، عدم المساواة والفقر."²

- جاء في هذا التعريف : "ينبغي أن تفهم التنمية بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسينات في دخل الناس وفي الإنتاج. وهي نموذجيا تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسة والاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجيهات العامة وفي حالات عدة حتى في العادات والمعتقدات."³

من مجمل التعاريف الواردة أعلاه نجد أن التنمية عملية مركبة ومتكاملة طويلة نسبيا، تكون نتيجة لحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، تسمح بتطور مستمر للبلد. والتي من شأنها أن تحسن نوعية حياة أفراد المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة منها، سواء في الجوانب المادية والجوانب غير المادية وهي تشتمل على العناصر الأساسية التالية⁴:

- إن التنمية عملية داخلية ذاتية: بمعنى كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل نفس الكيان، وأي عوامل أو قوى خارجة لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

- إن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.

- إن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات، وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان.

يحدث أن يحصل تداخل وخطب بين مفهومي النمو والتنمية لذا ارتأينا أن نحدد الفروق الجوهرية بينهما:

- يشير النمو الاقتصادي إلى ارتفاع في الدخل القومي أو الفردي، هذا الأخير الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني مقسومة على عدد سكان ذلك البلد. بينما تتألف التنمية من التغييرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع، كارتفاع المهارات التكنولوجية للسكان والقدرة التكنولوجية للشركات والمؤسسات التي تسمح لهم بتبني واستيعاب المنافسة والتغيير.⁵

¹ ميشيل تودارو [2006]: «التنمية الاقتصادية»، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، مرجع سابق، ص: 54، 55.

² Hollis chenery, T.N srinivasan[1988]: « handbook of development economic», handbook in economice9, volume1, Elsevier, north-holland, p:11.

³ محمد صالح تركي القرشي [2010]: «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 36.

⁴ طلعت مصطفى الساروجي وآخرون [2001]: «التنمية الاجتماعية المثال و الواقع»، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ص: 22.

⁵ محمد صالح تركي القرشي [2010]: مرجع سبق ذكره، ص: 41، 42.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- إن النمو أمر ضروري للتنمية لأنه يمكننا من رفع مستوى المعيشية، لذا من الضروري أن نفرق بين الهدف والوسيلة، لأن النمو يعتبر من بين الوسائل المتعددة- رغم انه الأهم- لتحقيق التنمية التي تعتبر كهدف.
- يكمن الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي في رفع مستوى دخل الفرد، بينما يمثل التحدي الرئيسي للتنمية في تحسين جودة حياة السكان بما يشمله من تحسين مستويات التعليم والصحة والتغذية، إلى جانب المحافظة على البيئة وتحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات.
- يتمثل النمو في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات.¹
- إن النمو يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

2.1.1.2- التنمية المستدامة: يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960-1970) اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة مثل: الدخل القومي ودخل الفرد، بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلا في الدولة².

اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، كان هذا خلال عقد التنمية الثاني (1970-1980). وخلال العقد الموالي للتنمية الممتد من (1980-1990) ثم توسيع هذا المفهوم ليشمل إلى جانب الحقوق السابقة بعدا ديمقراطيا وحقوقيا، وهذا عن طريق إعطاء الحق لكل فرد للمشاركة في اتخاذ القرارات التنموية، بحكم أن الديمقراطية والمشاركة تعتبران من الركائز الأساسية للحكم الرشيد، هذا الأخير الذي يعتبر من متطلبات نجاح عملية التنمية، إضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة كأحد الأبعاد المهمة التي يجب مراعاتها في عملية التنمية. شهد عقد التنمية الرابع (1990-2000) نقلة نوعية في مفهوم التنمية، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة الذي ورد أول مرة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد العالمية الذي صدر سنة 1980 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"³ الذي تأسس فيه مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من إزالة التناقض بين المحافظة على البيئة والتنمية الاقتصادية وجاء تعريف الاستدامة في هذا التقرير:

- الاستدامة: "هي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تضمن المحافظة على خصائصها الرئيسية على المدى البعيد."⁴

¹ BELATTAF .M[2010] :«Economie du développement»,Office des publications universitaires, p :09.

² عبيد عبد الخالق[2014]: «التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة»،الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:98.

³ Grands groupes[2010] :«Développement durable, aspects, stratégiques et opérationnels»,Editions Francis Lefebvre ,Levallois ; p :14.

⁴ باتر محمد علي وردم[2003]: مرجع سبق ذكره، ص: 186.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- ورد في تقرير رئيسة اللجنة العالمية للتنمية والبيئة السيدة: **Gro Harlem Brundtland** الصادر سنة 1987 تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. "1
- جاء في هذا التعريف الشامل الذي لم يقدم تصنيفا لأولويات التنمية المستدامة، وخاصة بين الاقتصاد وحماية البيئة، لكنه حدد بدقة ضرورة تلبية الحاجات الأساسية التي تضمن للأفراد العيش الكريم، والإنصاف في استغلال الموارد بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.
- ورد في المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 على أن التنمية المستدامة هي: "القيام بعملية التنمية، بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية."2
- تعريف منظمة الأمم المتحدة: "تدعو التنمية المستدامة إلى وجود معيار مقبول للمعيشة لكل فرد بدون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل."3
- التنمية المستدامة: "هي التنمية التي تعمل على التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة مع الحد من تلاشي المواد الطبيعية، وتدهور البيئة، والخلل الثقافي، والاستقرار الاجتماعي."4
- تعددت تعريفات التنمية المستدامة، غير أن مضمونها يتمحور حول مجموعة من العناصر الأساسية الآتية⁵:
- ترشيد استخدام الموارد بصورة لا تؤدي إلى اندثارها أو الإنقاص من قيمتها عبر الزمن؛
 - الحكمة في استخدام الموارد غير المتجددة لضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها؛
 - تغير أنماط الاستهلاك بجعله استهلاك مستدام، مع عدم تناقص المنفعة والاستهلاك عبر الزمن؛
 - العدل والإنصاف في توزيع عوائد التنمية بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة؛
 - الاستدامة هي الحالة التي يتحقق فيها الحد الأدنى من استقرار النظام البيئي وتجده.
- يتضح مضمون التنمية المستدامة من خلال الشكل(1-2).

¹ Commission mondiale pour l'environnement et le développement [1987] :«**Notre avenir à tous**», oxford université press, oxford, p :43.

² ف.دوغلاس موسشيت[2000]:«مبادئ التنمية المستدامة»، ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة 1، ص: 17.

³ موقع هيئة الأمم المتحدة : www.un.org/ar/development، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2016/07/23.

⁴ نحو مجتمع المعرفة[2006]:«التنمية المستدامة في الوطن العربي..... بين الواقع و المأمول»، جامعة الملك عبد العزيز، العدد:11، ص:40.

⁵ Edwarde barbier[1987] :«**The concept of sustainable economic, development environmental conservation**» ,vol 14, N°2,pp:101-110. ; disponible sur site: https://www.researchgate.net/publication/231829502_consulte le:21/07/2016.

الشكل (2-1): مضمون التنمية المستدامة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صبري فارس الهيتي [2007]: « التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص:16، 17.

3.1.1.2- أهداف التنمية المستدامة: إن الغرض من تبني فكرة التنمية المستدامة هو الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها:

- تغيير أنماط الاستهلاك خاصة تلك التي تخص الموارد الناضبة، بحيث نجعلها أكثر استدامة وذلك بالمحافظة على معدلات تجددها في الطبيعة وخلق بدائل مستدامة لها؛
- تهتم التنمية المستدامة بتوجيه الموارد فيها من اجل الاستغلال الأمثل، لتحسين ورفع مستويات المعيشة عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة، والحد من التفاوت في توزيع الثروات؛
- إن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الرئيسي لكل الأنظمة، إذ أن الهدف منها هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة، واكتساب وتطوير معارف الأفراد من اجل المساهمة الحقيقية في استدامة التنمية؛
- تعنى التنمية المستدامة بالسيطرة على النمو السكاني، والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من أجل عدم المساس بالبيئة الخضراء، والحد من تلوث واكتظاظ المدن الكبرى.
- تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخدامات المائية، من خلال تقليل الهدر وإنشاء محطات لتصفية المياه والمحافظة على المياه الجوفية، والعمل على تحسين شبكات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي؛

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- حماية المناخ أي عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات في المناخ العالمي، الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو حماية البيئة من جميع الآثار السلبية للأنشطة البشرية.

يمكننا تلخيص الأهداف الأساسية التي يمكن تحقيقها من خلال تبني فكرة التنمية المستدامة في الجدول (2-1).

الجدول(2-1):التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها.

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه الكافية للاستخدام المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الأقاليم والتصدير	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة .
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفاء لموارد البناء و نظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفاء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري عادي النطاق المحلي والإقليمي والعلمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان فترة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو و فرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر:قادري محمد الطاهر[2013]:«التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق»،مكتبة الحسين العصرية،

بيروت، ص:71.

4.1.1.2- مبادئ التنمية المستدامة: اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريودي جانيرو في

البرازيل سنة 1992، جدول أعمال القرن 21 الذي تضمن 27مبدأ تستهدف توجيه جهود الدول لتحقيق التنمية

المستدامة¹. تم دمج هذه المبادئ الـ 27 في 4 مبادئ رئيسية هي²:

¹ الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة،[1997]:« إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية : التطبيق والتنفيذ»، نيويورك، ص ص:6-33.

² Alain Jounot [2004]:« 100 questions pour comprendre et agir le développement durable», AFNOR, France, p:04.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- مبدأ التضامن: ينص هذا المبدأ على الحد من التفاوت في الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وضمان التوزيع العادل لمختلف الموارد بين مختلف الأجيال، من خلال التعاون بين الدول.
- مبدأ الملوث الدافع: يهدف هذا المبدأ إلى محاربة كل أشكال التلوث، من خلال سن القوانين والتشريعات التي تفر بإلزامية دفع ضرائب لكل من يمارس أعمالاً تضر بالبيئة، وهذا لتجبرهم على تقليص أو الحد من التلوث.
- مبدأ الاحتياط: وفق هذا المبدأ يجب حماية البيئة من أي أضرار معلومة كانت أم غير معلومة. والحرص على تسخير كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها تجنب الوقوع فيها ومعالجتها.
- مبدأ الوقاية: يتوجب تسخير كل الإمكانيات والأدوات التي تساعد على توقع الأضرار البيئية وتصحيحها، ومعالجة الآثار والأسباب التي أدت إلى ظهورها، مع الحرص على استخدام أحسن الحلول المقبولة اقتصادياً.

5.1.1.2- أبعاد التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بأنها جاءت لتبين الربط التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة.

أ- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وفقاً للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية الطبيعية¹. دون إغفال النظام المستدام اقتصادياً، وهو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسة الاقتصادية.

يضم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف أهمها²:

- تأهيل الاقتصاد الوطني لبدء عملية التنمية المستدامة، الذي يقتضي العمل بترسيخ قواعد صلبة اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية تتركز على مقومات ذاتية دائمة ومتجددة؛
- تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة؛
- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان عن طريق زيادة الإنتاج وتطويره؛
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخل بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع؛
- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية ومشاركته في تحقيق أهدافها.

ب- البعد البيئي للتنمية المستدامة: تركز المقاربة البيئية على مفهوم "الحدود البيئية"، التي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت [2007]: «التنمية المستدامة، فلسفتها، تخطيطها وأدوات قياسها»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 39.

² ناصر مراد [2009]: «التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 46، ص: 110، 111.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

البيئي بلا رجعة. إن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة. النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف كموارد اقتصادية، ومحاربة كل أشكال التلوث والتعرية والتصحر، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاثات المتزايدة بما يكفل الحد الأدنى من الجودة البيئية، للمحافظة على الحياة فوق سطح هذا الكوكب.

يتطلب البعد البيئي الاهتمام بالعناصر التالية:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من استنزافها أي مراعاة فترات تجددتها؛
 - نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع؛
 - إصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة؛
 - الحفاظ على التوازن البيئي واستخدام التكنولوجيا الأنظف.
- ت- **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** يتمحور هذا الجانب حول العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية. فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقة البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة، كالتعلم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات، بحيث يتيح لهم هذا القدر من الخدمات فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة¹.

تؤكد التنمية على العنصر البشري وأهميته، على اعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها النهائية كمستفيد من مخرجاتها. والتنمية الاجتماعية يمكن من خلالها تهيئة المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة ومشاركة ورعاية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته ولكي يتوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويسهم في إحداث التغيرات المناسبة لمواجهة احتياجاته وإحداث التغيرات اللازمة لنمو المجتمع.

لاشك أن الهدف العام الذي تهدف إلى التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي، هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية. إذ أن القاعدة الإنسانية هي أن تتجاوز برامج التنمية مع الاحتياجات الأساسية، التي يعبر عنها الجماهير باعتبارها هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها، وبالتالي تحقيق مزيد من معدلات التنمية الشاملة. يمكن للحكومات المعنية والأجهزة القائمة بالتخطيط الاستعانة بدقة المعلومات المتوفرة، وبالتالي تكون في موقع أفضل لصياغة قرارات أكثر عقلانية ويرجع ذلك للفهم الكامل لحاجات أفراد المجتمع وأهدافهم ومشاكلهم التي محلها تتحقق أهداف التنمية المستدامة ومن أهم هذه المشكلات²:

¹ طلعت مصطفى [2009]: «التنمية الاجتماعية من الحدائق إلى العولمة»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص: 18.

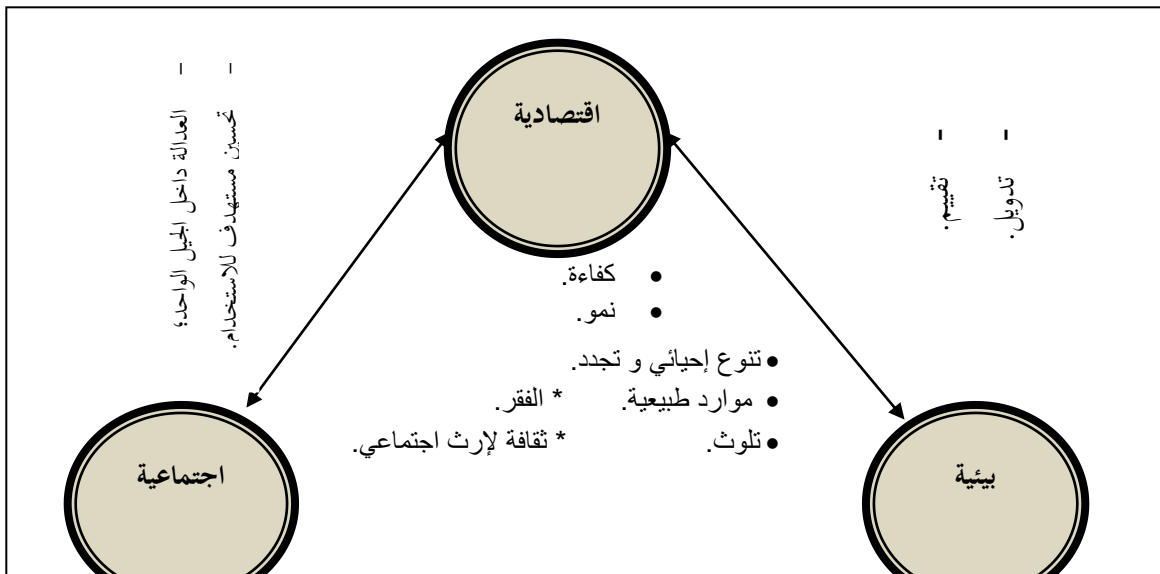
² محمد شفيق [1999]: «التنمية والمشكلات الاجتماعية»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص: 23-26.

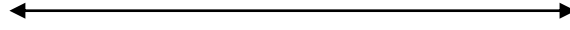
الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية المتزايدة؛
- سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع؛
- سوء التغذية وانتشار الفقر؛
- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم؛
- تشغيل الأطفال؛
- الهجرة؛
- اللامساواة في الفرص والحقوق؛
- التهميش والإقصاء الاجتماعي.

إن هذه المشكلات تشكل تحديات أمام محاولات التقدم وتحقيق التنمية المستدامة، غير أنها ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية، فلكل منها وزن مختلف فيما يتعلق بدرجة هذا التأثير، فقد يصل تأثيرها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة بدرجة طفيفة. من خلال الشكل(2-2) يتبين لنا التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

الشكل (2-2): أبعاد التنمية المستدامة.





- بين الأجيال.
- المساهمة العامة.

المصدر: محمد صالح تركي القرشي [2010]: «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 358.

إن التنمية المستدامة هي عملية متعددة ومتراطة تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى، تنمية تراعي إقامة العدل والمواطنة في توزيع الثروات بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، عن طريق الاستغلال الكفء لهذه الثروات بما يضمن تجديدها وبقاءها، تنمية تسعى لتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

6.1.1.2- مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية. وتتمحور حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. والمؤشر هو أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة¹.

أ- المؤشرات الاقتصادية: تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعلق هذه المؤشرات بجوانب البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك:

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت [2007]: مرجع سبق ذكره، ص: 270.

- البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم أداء الدولة الاقتصادي من خلال:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي؛
 - نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.
 - نسبة الصادرات إلى الواردات؛
 - مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية؛
- أنماط الإنتاج والاستهلاك: في ظل انتشار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية. تقاس مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك باستخدام¹:

- مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج؛
- معدل استهلاك الفرد للطاقة؛
- كمية النفايات المنتجة ومعدل تدويرها؛
- مدى توفر المواصلات.

ب- المؤشرات الاجتماعية: تعني مدى توفر الظروف التي توفر العيش الكريم للبشر.

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر: تم اختيار مؤشرين لقياس مدى انتشار العدالة الاجتماعية هما:

- نسبة عدد السكان تحت خط الفقر؛
- معدل التفاوت في توزيع الثروات.

- الرعاية الصحية المناسبة: خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية حيث الهدف منها هو السيطرة على الأمراض الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة.

- التعليم: من بين أهم الحقوق التي يجب توفيرها لأفراد المجتمع، لأنها السبيل الفعال لتحقيق النهضة والوعي بضرورة تحقيق التنمية المستدامة.

- السكن والسكان: نظرا لتأثير الزيادة السكانية والهجرة على التنمية المستدامة.

- معدل البطالة: يقيس نسبة السكان القادرين على العمل الذين لم يحصلوا على وظيفة مستقرة إلى مجموع القوى العاملة.

ت- المؤشرات البيئية: تتمثل في متابعة أهم القضايا البيئية المعاصرة والتي يأتي على رأسها²:

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت [2007]: مرجع سبق ذكره، ص: 270.

² عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت [2007]: نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- استخدامات الأرض: من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر، والحد من تراجع مساحة الغابات، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والعمل على تنمية الإنتاج الزراعي وتعويض مساحة المفقودة من الغابات.
- المسطحات البحرية وحمايتها بالحد تلوث البحار: عن طريق وقف الصيد الجائر، وتنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض. بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع منسوب مياه البحر والتهديد الذي يشكله على الدول الجزرية الصغيرة والمدن الساحلية.
- مصادر المياه العذبة: تعاني معظم دول العالم من شح في هذا العنصر الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، لهذا يعد مؤشر توفر المياه العذبة بالكمية والنوعية التي تضمن سلامة الإنسان من بين المؤشرات الهامة التي تعبر عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ث- المؤشرات المؤسسية: وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

- مدى الحصول على المعلومات: أو درجة توفر المعلومات ويتم قياسها باستخدام المؤشرات التالية:
 - عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة؛
 - عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة؛
 - عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة؛
 - عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة؛
 - عدد المشتركين في الانترنت/مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.
- العلم والتكنولوجيا: يعكس مدى إنتاج الدولة للتكنولوجيا ويتم قياسها وفق المؤشرات التالية:
 - عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي لكل مليون نسمة.
 - الإنفاق على البحث والتطوير: وهو يمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

7.1.1.2 - دور التنمية المستدامة في مكافحة الفقر: تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ

السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطيا.¹

يتضمن مفهوم العيش الكريم (الرفاه الإنساني) وجود الحياة مقومات متكاملة منها الاقتصادي كقدرة الفرد على تلبية حاجياته المعيشية الضرورية، والاجتماعي من خلال شعور الفرد بأن له قيمة في المجتمع عبر مساهمته في الحراك الاجتماعي ونوعية علاقته مع محيطه الأسري والاجتماعي، فمن خلال هذا المفهوم لا تبلغ التنمية المستدامة مقصدها إلا بتحقيق مقومات العيش الكريم للمواطن.

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت [2007]: مرجع سبق ذكره، ص: 29.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

إن الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة بحاجة إلى فرص لسبل العيش المستدامة، كما ينبغي ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية والبيئية، والعمل على تحقيق حياة كريمة من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم (المياه النظيفة، الصرف الصحي، الطاقة النظيفة، الرعاية الصحية، التعليم، المأوى...). هناك ثلاثة شروط أساسية لتحقيق هدف الرفاه الإنساني:

- تسارع في النمو الاقتصادي؛
- الحد من تزايد معدلات الفقر؛
- التحكم في عدالة توزيع الدخل.

إن الوصول لتحقيق هذه الشروط يشمل التقدم في المجال الاقتصادي والحقوق غير الاقتصادية مثل حرية الفرد والثقافة، حيث تعمل التنمية المستدامة على إحداث تغيير اقتصادي جوهري لوضع حد للفقر وتحسين مستوى المعيشة. وهذا يتطلب إحداث نمو عادل وسريع وشامل ومستدام يستطيع أن يتغلب على تحديات البطالة، وندرة الموارد، وتحدي تغير المناخ.

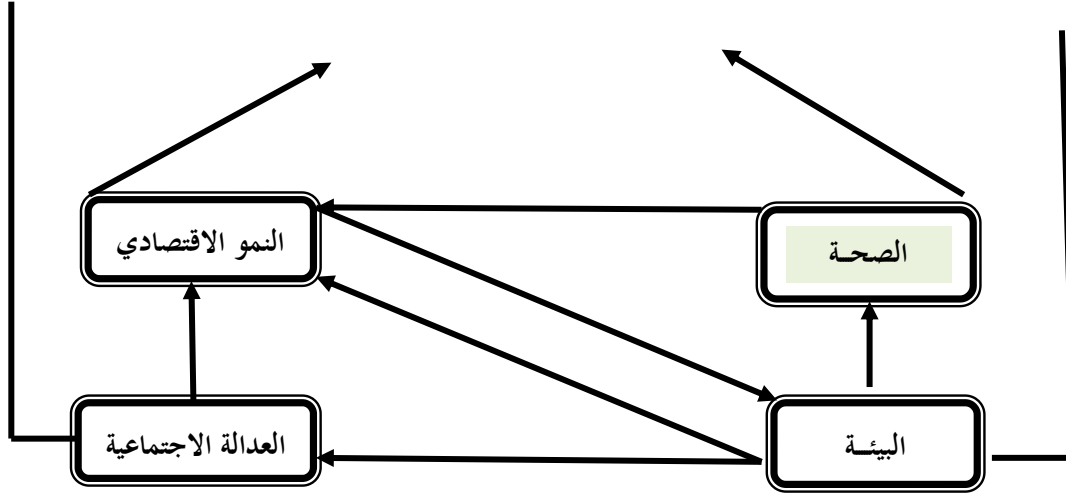
يجب أن تخصص الأولوية الأولى لخلق فرص عمل جيدة، وتوفير وسائل معيشة آمنة من أجل تحقيق النمو الشامل وضمان انخفاض معدل الفقر والتهمة، عند خروج الأفراد من دائرة الفقر هذا يعني انضمامهم إلى الطبقة المتوسطة، ولكن لتحقيق ذلك فإنهم سيحتاجون إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات ليحققوا النجاح في سوق العمل. أما الأولوية الثانية فهي رفع الإنتاجية، بحيث يؤدي النمو إلى توليد المزيد من النمو وسوف تعمل بعض السياسات على تعجيل النمو منها البنية التحتية والاستثمارات وتطوير السياسة الداعمة نحو المشروعات المتناهية الصغر.¹

من أجل تحقيق الرفاهية وخلق فرص جديدة سوف يحتاج النمو أيضا إلى وضع أنظمة جديدة تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وترتبط بالتنمية المستدامة على نطاق واسع، ويتضمن الأنشطة المستدامة، والمعاينة على الأنشطة الخطيرة بيئيا واجتماعيا.

يوضح لنا الشكل(2-3) التداخل بين التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

الشكل(2-3):علاقة التنمية المستدامة بمكافحة الفقر.





Source : Beat Burgenmier[2007] :« Economie du développement durable», Edition de Boeck université, Belgique, p: 235.

إن تحقيق الحاجات والمطامح الإنسانية هو هدف النشاط الإنتاجي، بحيث يبدو من غير اللازم التأكيد على دور ذلك في مفهوم التنمية المستدامة. وغالبا ما يكون الفقر قد وصل إلى حد لا يمكن للناس معه تحقيق حاجاتهم للبقاء والحياة الرضية حتى لو كانت السلع والخدمات متوفرة وفي نفس الوقت تكون لمتطلبات أولئك الذين لا يعانون الفقر عواقب وخيمة على البيئة، وأكثر الحاجات الأساسية ضرورة هي الحاجة إلى العيش والحصول على العمل، كما تدخل في خانة الحاجات الأساسية الطاقة، التي لا يمكن تلبيتها بشكل شامل ما لم يتغير نمط استهلاكها.

تعتبر الحاجات الأساسية المتلازمة مثل السكن وتجهيزات المياه والمستلزمات الصحية، والعناية بالصحة مهمة بيئيا أيضا، وغالبا ما يكون النقص في هذه الجوانب واضحا للعيان، ويتضح من خلال الإجهاد المتسبب للبيئة. إن الإخفاق في تلبية الحاجات الأساسية هو أحد الأسباب الرئيسية لكثير من الأمراض المعدية مثل الملاريا، والكوليرا والسل.

8.1.1.2-تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة لقياس الرفاهية The Sustainable Economic Development

(SEDA) Assessment: إن البلدان التي تحقق معدلات نمو عالية، تمتلك مجموعة متزايدة من الموارد، توفر نقطة ارتكاز للبناء عليه، لكن تحويل الثروة والنمو الاقتصادي إلى رفاه لا يكون تلقائياً، ويحدث بشكل مختلف جدا من بلد إلى آخر. تعد متابعة باقي المؤشرات من غير الناتج المحلي الإجمالي هي المفتاح لفهم كيفية تحويل بلد ما نموه الاقتصادي إلى تحسينات في مستوى المعيشة ومن ثم يمكن لهذا الفهم أن يهيئ الساحة للسياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة من الثروة والنمو الاقتصادي.

إن تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة الذي وضعته مجموعة بوسطن الاستشارية (سدا) هو تشخيص يهدف إلى تزويد الحكومات بمنظور حول مدى فعالية تحويل بلدانهم للثروة، مقاسة بمستويات الدخل.

أ- **مكونات مؤشر سدا**: يعرف مؤشر سدا الرفاهية من خلال ثلاث عناصر تتضمن 10 أبعاد كما يلي¹:

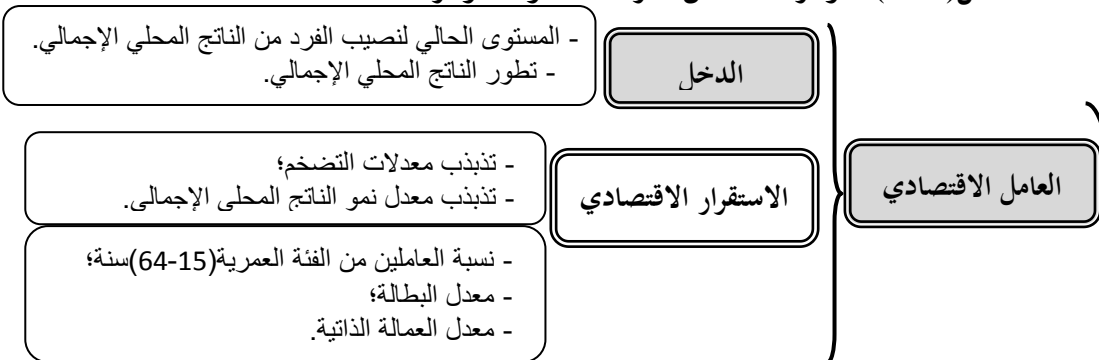
-**العنصر الاقتصادي**: يقاس هذا العنصر من خلال الأداء الاقتصادي واستقرار النمو الاقتصادي الذي يظهر من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وينعكس على معدلات التوظيف، أي أن النمو المتوازن يوفر قاعدة للاستثمار في باقي العناصر.

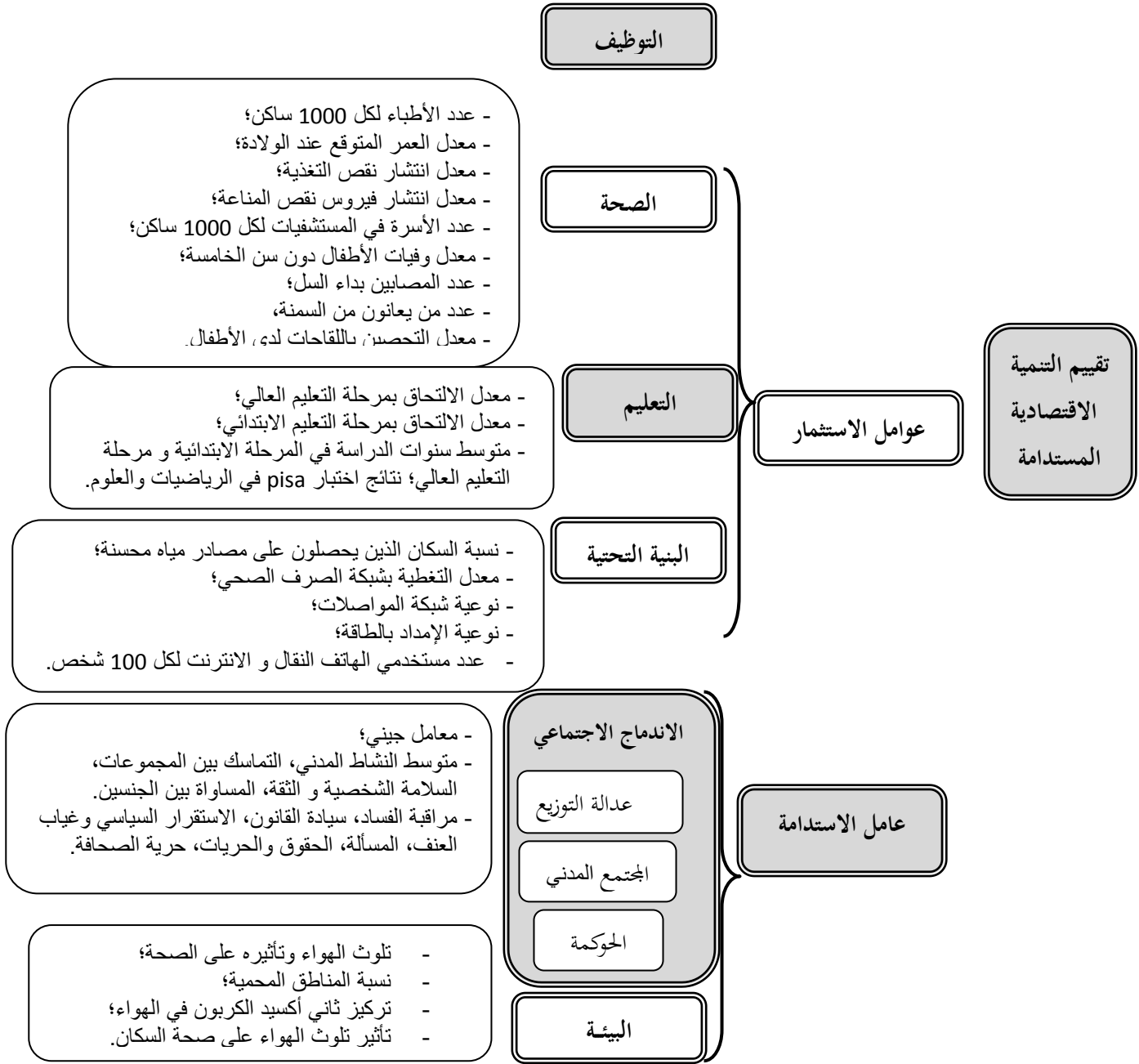
- **عنصر الاستثمار**: يهتم هذا العنصر بترجمة عوائد النمو الاقتصادي إلى خدمات أساسية تتعلق جزء منها بالتنمية البشرية في شقي الصحة والتعليم، والشق الأخير يهتم بتوفير البنية التحتية، وهي عبارة عن استثمارات طويلة المدى متواجدة كبنود أساسية في الميزانية الحكومية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية في نفس الوقت.

- **عنصر الاستدامة**: عنصر الاستدامة الذي كان ينحصر في الجوانب البيئية، لكن ضمن هذا المؤشر تم إضافة، عنصر الاندماج الاجتماعي له نظراً لأهميته في خلق جو من الاستقرار الذي يخدم الجانب الاقتصادي، وهو يتكون من ثلاثة أبعاد أساسية هي: التوزيع العادل للثروة، المجتمع المدني، الحوكمة.

يتم قياس مؤشر سدا والأبعاد المكونة له وفق مجموعة من المؤشرات المبينة في الشكل (2-4) أدناه.

الشكل (2-4): مؤشرات القياس الفرعية المكونة لمؤشر سدا SEDA.





Source: the Boston consulting group [2016]:«the privet sector opportunity to improve well-being- the 2016 sustainable economic development assessment», op.cit, p: 14.

إن المجتمع المدني، والحكم، والمساواة في الدخل كلها عوامل هامة لرفاهية المجتمع، تعد البلدان التي تتسم بقدر أكبر من الاندماج الاجتماعي هي أكثر قدرة على تسخير ثروتها ونموها من أجل تحقيق الرفاه لسكانها، هذا يعني أن تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعه ليس المؤشر رئيسي للتنمية، حيث نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين، فجوات في نصيب الفرد من الدخل في العديد من البلدان، ولا يزال تضيق هذه الفجوة يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للكثيرين منهم، وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي قد أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير،

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

فإن عدم المساواة في الدخل قد ازداد، وهذا ما أدى إلى عدم تحسن مستوى معيشتهم. ويترتب على هذا التحول آثار بعيدة المدى، بما في ذلك التراجع المحتمل عن التدفق الحر للسلع والخدمات الذي كان محركا رئيسيا للازدهار.

تنعكس الاختلافات بين البلدان في الثروة إلى معامل الرفاه، الذي يوفر مؤشرا على نجاح البلد في تسخير ثروته مقارنة بالمتوسط العالمي، تشير المعاملات التي تفوق 1 إلى الأداء الجيد، والمعاملات التي تقل عن 1 إلى أن البلد يقوم بتحويل ثروته إلى رفاه بمعدل أدنى من المستوى الأساسي.

تظهر اختلافات كبيرة في معدلات التحويل حتى بين البلدان ذات المستويات المماثلة من دخل الفرد، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إندونيسيا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، متماثل (حوالي 12000 دولار)، ولكن إندونيسيا تقوم بتحويل تلك الثروة إلى رفاه بمعدل أعلى من المتوسط العالمي، في حين أن معدل التحويل في جنوب أفريقيا يقل كثيرا عن مستوى المساواة.¹

المبحث الثاني: السياسات والبرامج التنموية المستدامة الموجهة للحد من الفقر، وتجارب مكافحته.

يعتبر الفقر من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة وسيلتها وهدفها الإنسان وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولأجياله القادمة، لذلك وجدت عدة سياسات مستدامة موجهة أساسا لتحسين ظروف معيشة الإنسان، والتي تعمل على تمكين الفئات الفقيرة من وسائل العيش التي تضمن لهم كسر حلقة الفقر، غالبا ما تكون هذه السياسات مزيج متكامل بين خلق فرص اقتصادية وتقديم مساعدات اجتماعية كما لا يمكن الاستغناء عن التعليم والتكوين. وفي ما يأتي تناولنا أهم السياسات المستدامة المعتمدة للحد من الفقر.

1.2.2- التحول نحو الاقتصاد الأخضر: يعتبر الاقتصاد الأخضر من بين السبل الحديثة نسبيا، التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين ظروف معيشة الفرد في آن واحد. يعرف الاقتصاد الأخضر على النحو التالي:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر: "هو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية. في حين يقلل بصورة ملحوظة بين المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. يمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كالاقتصاد تقل فيه الانبعاثات الكربونية، وتزداد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، كما تستوعب فيه جميع الفئات الاجتماعية."²

حسب منظمة العمل الدولية: "الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف

¹The Boston consulting group, available on the site <https://www.bcg.com/publications/2017/economic-development-public-sector-challenge-of-converting-wealth-into-well-being.aspx>, it has been viewed on :03/11/2017

² برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2011]:«نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر»، الأمم المتحدة، ص:01.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة.¹

ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا: "إن الاقتصاد الأخضر يعبر عن علاقة الترابط والتكامل بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية، التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، وهو يسعى لتحقيق التنمية المستدامة ولا يحل محلها."²

كما يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: "اقتصاد مستدام وشامل اجتماعياً، يستخدم الموارد بكفاءة وقادر على مجابهة الصدمات الخارجية."³

يمكن تحديد أهم المزايا المتوقعة للاقتصاد الأخضر في كونه يرتبط أساساً بمفهوم حماية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، إضافة لعوائده التنموية من خلال تحفيزه لأجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص لتعزيز وتوجيه الاستثمارات لتدعيم الأبعاد البيئية، وخلق فرص العمل الخضراء ليحقق بذلك نتائج متكاملة تجمع ما بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.⁴

يلعب الاقتصاد الأخضر دوراً حيوياً في الحد من الفقر، حيث⁵:

- يوفر الاقتصاد الأخضر سبباً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وعبرها إلى الحد الأقصى، وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع، وتشمل هذه القطاعات قطاعات يُرحح إلى حد أكبر أن توفر للفقراء سبل المعيشة مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إضافةً إلى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس، وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة.

- تكمن أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة للأشخاص الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية في الاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية، الذي يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية.

¹ مكتب العمل الدولي [2013]: «التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء»، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، ص: 16-22.

² الإسكوا [2011]: «استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا- العدد الأول»، «الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر- المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية» ص: 3-5.

³ الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جامعة الدول العربية [2014]: «إطار عمل مقترح لإعداد خارطة الطريق للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية»، المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ص: 02.

⁴ نواف ابوشماله [2016]: «الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية»، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد: 128، ص: 02.

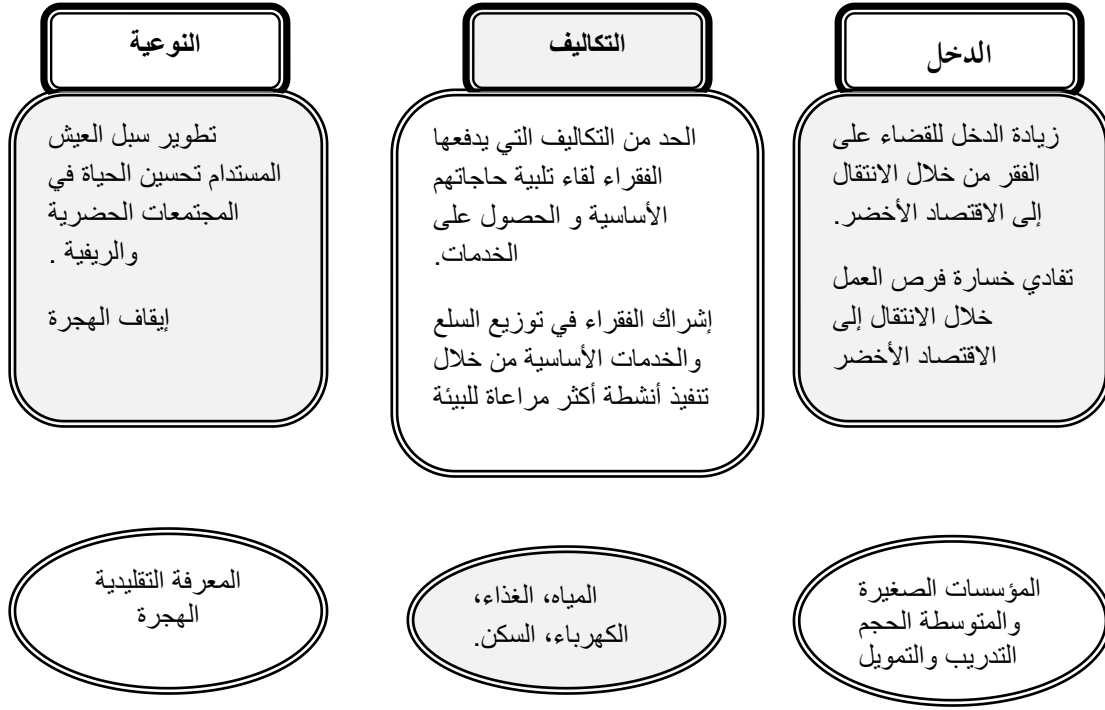
⁵ ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة [2014]: « دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر»، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المنعقد في 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، ص: 100.

- The united nations environment management group [2011]: «working towards balanced and inclusive green economy:a united nations system-wide perspective».

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- ثمة مساهمة أخرى مهمة يمكن للاقتصاد الأخضر أن يقدمها للفقراء وهي تأمين الحصول على طاقة نظيفة وأمنة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن ضمان تمتع الفقراء بالحصول على الطاقة يمكن أن تنتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتراوح من نتائج مهمة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة إلى رفاه المرأة، حيث تثبت أنظمة توليد الطاقة خارج نطاق شبكة التوزيع، التي تستخدم موارد متجددة أنها تمثل حلاً عملياً لتزويد المناطق الريفية في البلدان النامية بالكهرباء، علاوةً على ذلك فإن توسيع نطاق الكهرباء الريفية على هذا النحو يمكن أن يساعد في تعزيز الروابط بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية مما يحفز التنمية ويقلل من حدة الفقر؛
 - يحافظ على النمو الاقتصادي، ويعزز خلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية في القطاعات التي توظف غالبية الفقراء؛
 - يولد كميات كافية من الإيرادات العامة التي تسمح باستثمارها في الحماية الاجتماعية وخدمات عالية الجودة مع إمكانية الاستفادة العادلة للفقراء منها.
- يوضح الشكل(2-5) الدور المتكامل للاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر.

الشكل(2-5): دور الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر.



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2011]: «استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا

العدد:01»، «الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية»، الأمم المتحدة، ص:08.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، هو إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية، وبهذه الطريقة ينخفض مستوى الكربون، و مجموع الانبعاثات من الأنشطة الاقتصادية فتؤدي الآثار المضاعفة لهذه الأنشطة إلى تعزيز الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين إيجاد فرص العمل ويسهم تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر.

2.2.2- النمو الاقتصادي المستدام: يتربع هدف النمو الاقتصادي على رأس السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع عوائد النمو المحقق بعدالة بين الأفراد. يساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل.

يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد، والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة... وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيراً عن العملية التنموية بأكملها، وهو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة والاقتصاد من جهة، وبينهما وبين العلاقات

الاجتماعية والخلفيات الثقافية للمجتمعات. لأن الهدف الحقيقي لرفع معدلات النمو الاقتصادي هو الإنسان فهو المصدر الرئيسي لهذا النمو عبر الأجيال.

القضية الكبرى في عملية التنمية هي نقطة البدء، فالأولويات كبيرة وكثيرة، وكلها مهمة فالجانب الاجتماعي من حيث رفاه الأفراد والتشغيل، وعدالة التوزيع لا يقل أهمية على النهوض بالإنتاجية، والنمو الاقتصادي، وتنوع الاقتصاد، ولا عن ضرورة حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها. وبالتأكيد فإن الجانب السياسي وطريقة التمثيل والمشاركة المجتمعية ومناخ الحريات وترسيخ العمل المؤسساتي له أهميته البالغة في استدامة النمو.

إن نجاح النقلة النوعية للاقتصاد في إطار نظرة متكاملة وبعيدة المدى للمستقبل، سيمهد إلى الانتقال إلى الجانب الاجتماعي، حيث سينتج عنه الاستثمار في رأس المال البشري وتحسن المستوى الاقتصادي، يخلق تطوراً في الإنتاج الثقافي والفكري. وبما أن النمو الاقتصادي المستدام يعتبر أحد أهم روافع التحول الاقتصادي لأنه يعكس قدرة المجتمع على زيادة قدراته الإنتاجية واستثمارها بالطريقة المثلى وشرط الاستدامة يتضمن اقتصاداً:

- متنوعاً قادراً على امتصاص الصدمات؛

- ديناميكياً يعتمد على التكنولوجيا ورأس المال البشري؛

- تنافسياً يستطيع كسب المزايا النسبية؛

- يعمل ضمن سياسات اقتصادية عقلانية محفزة؛

- يتمتع بالاستقرار.

ترتبط استدامة النمو الاقتصادي مع نجاحه في تخفيض معدلات الفقر في اعتماده بشكل أساسي على رأس المال البشري والبحث العلمي والتقانة في استدامة معدلات مرتفعة من النمو والذي يشكل مصدر أكثر أهمية من التراكم الكمي لرأس المال، واعتباره أن الفقراء هم الثروة غير المستغلة، لعدم الاستثمار فيهم والاستفادة المثلى منهم في عملية الإنتاج. يعد النمو الاقتصادي محايياً للفقراء إذا ما أدى إلى تخفيض أعداد الفقراء. أو إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، وتمثل هذه المقاربة تطوراً إيجابياً، حيث تركيز على النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنة بمعدل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل.¹

3.2.2 الاقتصاد الاجتماعي التضامني: يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التوفيق بين مبادئ الإنصاف

والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية. وبناء عليه، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص. وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانيات والوسائل التي تجعله قادراً على تعبئة وتوفير ثروات هامة، مادية وغير مادية.

¹ ربيع نصر[2009]: «النمو الاقتصادي المحايي للفقراء»، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية رقم: 22، ص: 03.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- يعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني: " هو الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح".¹

- تعريف منظمة العمل الدولية: "يشير مصطلح الاقتصاد الاجتماعي إلى المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن".²

- الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي: " هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات هيكلية ومستقلة (جمعيات تعاونيات، تعاوضيات)، تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيه حرا".³

يجمع الاقتصاد الاجتماعي أنشطة اقتصادية عديدة تهدف بالأساس إلى الاستجابة لحاجيات الشرائح الاجتماعية المحرومة والمهمشة قبل تحقيق الأرباح. وتتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية (التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء...) في مقاصدها.

تتميز مؤسسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي بإعطاء الأولوية للأشخاص عوض إعطائها لرأس المال في عملية بناء القرار (صوت لكل عضو)، ولهذا توصف تدابير هذه المؤسسات بكونها ديمقراطية.

-تتكون العناصر العاملة في مجال الاقتصاد التضامني من الجمعيات والتعاونيات والتعاوضيات، وحتى المؤسسات الخيرية كما يمكن أن يضم بعض المؤسسات الاقتصادية. إضافة إلى المقاولات الاجتماعية⁴، يعتبر الرابط بين كل هذه المكونات هو قيم التضامن وإعطاء الأولوية للإنسان على رأس المال خدمة لمشروع جماعي له أهداف، ومنافع اجتماعية بالأساس.

أما عن المجالات التي ينشط فيها الاقتصاد الاجتماعي فهي متعددة، إذ تشمل التأمين (مثل التعاونيات) والصناعات التقليدية، والفلاحة، والمعالجة المستديمة للنفايات، وتشغيل المعوقين، وتوفير فرص الحصول على التعليم، والحفاظ على التراث الثقافي، إضافة إلى تمويل المشاريع الصغرى.

يمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعزيز إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية، والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات، تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية»، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد: 04، ص: 01.

² منظمة العمل الدولية [2011]: «الخروج من السمة غير المنظمة دور الاقتصاد الاجتماعي»، الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانسبورغ، ص: 02.

³ Conseil économique, social et environnemental [2015]: «Economie sociale et solidaire un levier pour une croissance inclusive», avis du Conseil économique, social et environnemental, Royaume du Maroc, p :07.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

يعتبر الاقتصاد التضامني أول بديل يتلاءم مع مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي، وهو يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقر، حيث تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل¹.

كما يعالج الاقتصاد التضامني عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الأصول، وفرص العمل، والعمل المأجور، والمشاركة في صنع القرار، حيث تقع جميع هذه المجالات في صلب العدالة الاجتماعية.

يساهم الاقتصاد التضامني في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فالاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة، لأنها تقدم حلولاً بديلة للمشاكل البيئية من خلال إقامة أنشطة إعادة التدوير، والطاقت المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية.

تشكل قضية العدالة بين الأجيال محورا أساسيا للتنمية المستدامة، فمن خلال تركيز الاقتصاد التضامني الاجتماعي على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة فهو يعمل على الاستدامة البيئية والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

يوجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعدادا هائلة من العاملين والمزارعين من مختلف أنحاء العالم نحو التعاونيات الزراعية، خاصة في المناطق الريفية ما يؤدي إلى تنويع الإنتاج وتحسين نوعيته، وتأمين فرص عمل للعديد من الأفراد، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنمو المنصف.

كما تعمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تقديم الخدمات الصحية، نظرا لقرىها من المجتمعات التي تخدمها، من خلال التعاونيات الصحية والمؤسسات الاجتماعية التي تلبى الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية وتؤثر على سياسات الصحة العامة من خلال المطالبة بخدمات صحية منصفة .

يشجع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكاره وبديلة، تدعم مبادئ التضامن بالتمويل البالغ الصغر لتأمين تمويل مبادرات اقتصادية أطلقها السكان، و هذا بالاعتماد على التعاونيات المالية والمصارف المحلية.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2014]: مرجع سبق ذكره، ص ص: 03-04.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

4.2.2- دور السياسة المالية في الحد من الفقر: تؤثر السياسة المالية على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة.

تتمحور القناة المباشرة حول سياسة الإنفاق الحكومي، لاسيما عن طريق العمالة في القطاع العام إلى جانب التحويلات العينية والنقدية ودعم السلع والخدمات، في حين تشمل الطرق غير المباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم.

إن السياسات الرامية إلى تحسين توزيع الدخل هي أكثر فعالية في التأثير على الفقر من تلك الرامية لزيادة الاستهلاك والنمو. ويمكن إرجاع ذلك لمرونة الفقر المالية لتوزيع الدخل، بحيث أن أي سياسة ملائمة لتوزيع الدخل لديها واقع إيجابي وفوري على الفقراء.¹

- الإنفاق الحكومي الاجتماعي: يعد الإنفاق العام من أهم البنود الرئيسية المستخدمة للحد من الفقر باعتباره آلية

مهمة لإعادة توزيع الدخل. وهو الإنفاق الذي يمول المسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه المجتمع بشكل عام. وغالبا ما تتم من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التعليم والصحة. إن هذا النوع من الإنفاق يساهم بشكل مباشر في تحسين نوعي وكمي لرأس المال البشري لبلد ما، وبالتالي فإنه يطور القدرات الإنتاجية للموارد البشرية للبلد. غير أن هذا لا ينفي مفهوم الحق في التعليم والرعاية الصحية كحق من الحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها الفرد دون أي تمييز.²

- إعادة هيكلة الضريبة: تعرف الضريبة في الأدبيات الاقتصادية على أنها: "فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب

عنها من الأشخاص عامة أو الأفراد قسرا أو بصفة نهائية، وبدون أن يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طبقا للقدرة التكليفية للممول وتستخدمها في تغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة."³

يمكن إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب المحلية وهذا عن طريق تخفيض معدلات الضرائب أو إلغائها تماما وتدعيم أسعار المنتجات من السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. وفي المقابل تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على الزيادات المحققة في رأس المال والضرائب على الثروات المكتسبة، ورفع معدلات الضرائب على السلع الكمالية وعلى المضاربات المالية قصيرة الأجل، وعلى تجارة السلاح والأنشطة الاقتصادية المضرة بالبيئة التي تؤثر على الأغنياء دون الفقراء، واستخدام هذه العوائد في تحسين ظروف معيشة الفقراء.

5.2.2- التنمية الريفية المستدامة: تعرف التنمية الريفية على أنها "إستراتيجية مصممة لتحسين ورفع مستوى الحياة

الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف."⁴

¹ وليد عبد مولاة [2011]: «السياسات المالية المحايية للفقراء»، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد: 106، ص: 10، 03.

² منظمة العمل الدولية [2014]: «السياسات الاقتصادية مقارنة عمالية»، ص: 14.

³ حامد نور الدين [2010]: «مقارنة الزكاة بالضريبة في مكافحة الفقر»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر"، جامعة البليدة، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، ص: 170.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2005]: «ورشحة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي»، اليمن، ص: 38.

تعتبر التنمية الريفية أكثر شمولاً من التنمية الزراعية، فالتنمية الزراعية المستدامة تعني في الأساس زيادة فعالية استخدام الموارد الزراعية مع الحفاظ عليها من التدهور، أي زيادة الإنتاجية، التي تؤدي لزيادة صافي قيمة الإنتاج الزراعي. بينما نجد أن التنمية الريفية تسعى إلى نفس الهدف بالإضافة إلى تنمية نواحي المجتمع الريفي المختلفة مع الاهتمام بمواضيع الفقر وعدالة التوزيع وإتاحة الفرص لظهور المبادرات الخلاقة والإبداعات لسكان الريف. إذن فالتنمية الريفية هي أوسع من مجرد نشاط حكومي أو مشاريع تنمية، بل تشمل أنشطة جميع المنظمات العاملة في الريف.

يتمحور مفهوم التنمية الريفية المستدامة حول إيجاد إستراتيجية يمكن بواسطتها وفي نفس الوقت حماية البيئة مع التغلب على الفقر أو تنمية ريفية ذات بعد بيئي. بمعنى أن التنمية الريفية المستدامة تستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الفقراء، وزيادة سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأراضي وفرص العمل والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المتاحة، بما يضمن المحافظة على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق.¹

التنمية الريفية المستدامة هي عملية متكاملة تهدف إلى²:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعاً في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، اعتماداً على الموارد الذاتية، عن طريق التوسع في إنتاج السلع الزراعية؛
 - توفير فرص العمل المستدامة وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة عامة، وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي؛
 - المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث؛
 - العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج، وعلى تقوية الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛
 - ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.
- تتضمن إستراتيجية التنمية الريفية للحد من الفقر أربع مداخل هي³:

- تمكين ودعم فقراء الريف: إن إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع للمشاركة الفعالة في جهود تنمية المجتمع المحلي دون تفرقة أو تحيز مكاني أو فئوي أو اجتماعي، وتعزيز علاقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، بهدف رعاية الأصول

¹ الاسكوا، المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2007]:«التنمية الريفية في المنطقة العربية»، الأمم المتحدة، ص:03.

² نفس المرجع، ص:05،06.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2002]:«دراسة الحد من الفقر الريفي في المناطق العربية»، ص:31-35.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

البشرية وتنميتها والارتقاء بجودتها، عن طريق توسيع الخيارات أمامها، من خلال تحسين مستويات وفرص إشباع الحاجات الإنسانية في الصحة والتعليم والمعرفة والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، بما يؤدي إلى تمتع الفرد بنصيب أوفى وأكثر عدالة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تنوع مصادر الدخل: تسعى معظم الأسر الريفية الفقيرة إلى تنوع مصادر دخلها. تجمع أسر الحائزين لمساحات صغيرة بين زراعة المحاصيل التقليدية أو النقدية، وتربية الحيوانات. لكن مهما تعاضمت هذه الدخول فإن قدرتها على مساعدة الفقراء للتخلص من الفقر تظل محدودة، ويرجع ذلك لتعدد الفقراء الأصول الزراعية ويأتي على رأسها الأراضي الزراعية.

- المساواة في النوع الاجتماعي: تعاني النساء من التمييز وهن أقل سيطرة على الدخول وأقل قدرة في امتلاك الأصول الزراعية والتكنولوجيا والائتمان. تتمتع الأسر التي تترأسها النساء بقدر أقل على الوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، وهذا الوضع يؤثر على القدرة الإنتاجية والأوضاع المعيشية، حيث تزداد حدة الفقر. وفي الحالات التي لا تكون فيها النساء أشد فقرا من الرجال، فإن أوضاعهن تكون أكثر هشاشة بسبب الوقت الذي ينفقنه في أداء الأعمال الزراعية، والافتقار إلى سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة أو حتى المشاركة فيه.

- تنمية البنية الأساسية الريفية: تتسبب ضعف البنية الأساسية في المناطق الريفية في تراجع مداخيل السكان، مما يؤدي إلى استحالة تحسين أوضاعهم المعيشية. لذلك وجب مراعاة تنمية البنية الأساسية للمناطق الريفية (شبكة الطرقات، الطاقة، المياه، خدمات التخزين، شبكات الصرف الصحي...)، لدى وضع إستراتيجية لتنمية المناطق الريفية والتي ستعمل على الحد من التكاليف التي يتحملها صغار المزارعين لنقل وتخزين منتجاتهم، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مداخيلهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

بهدف الاستشهاد بتجارب دولية ناجحة في مجال التنمية الريفية اخترنا التطرق لأحد الجوانب المهمة في التجربة التنموية للجمهورية الصينية، حيث شكلت التجربة الصينية واحدة من أهم التجارب التنموية على المستوى العالمي، التي اعتمدت منذ البداية على القطاع الزراعي الذي تحول تدريجيا لخدمة القطاع الصناعي، لكن الهدف الجوهرى هو إحداث تنمية في المناطق الريفية، حيث ترتفع معدلات الفقر. لعل أهم ملامح نجاح التجربة الصينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وصلت إلى 10.3% سنة 2010، وتخفيض معدلات الفقر، حيث تمكن حوالي 800 مليون شخص من الخروج من دائرة الفقر خلال 35 سنة¹.

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية [2011]: « جمهورية الصين الشعبية: برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج»، المجلس التنفيذي، الدورة:

103، روما، ص:02.

1.5.2.2- تجربة الصين في تحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر: أسست الجمهورية الصينية سنة 1949، تعتبر أكبر بلد نامي، حيث تبلغ مساحتها 9.6 مليون كم²، بتعداد سكان بلغ 1.37 مليار نسمة أي 21% من سكان العالم ، تشكل الصين من 56 مجموعة عرقية. عملتها المحلية هي اليوان (أنظر الملحق-01-).

بدأت الإصلاحات في الصين منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت نتائجها ملفتة، حيث شهد الاقتصاد الصيني تطوراً كبيراً جعله يحتل المرتبة الثانية عالمياً، حيث بلغ الناتج الإجمالي للصين 40000 مليار يوان سنة 2010، أو ما يعادل 5908.41 مليار دولار، بمعدل نمو 10.3%، هذا ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي شهد ارتفاعاً من 381 يوان صيني سنة 1978 إلى 29700 يوان صيني سنة 2010، أي ما يعادل 4500 دولار. هذا ما أدى إلى تحسن الأوضاع المعيشية لسكان الصين، وبالتالي نجحها في تقليص نسبة الفقر التي وصلت إلى 4.2% سنة 2014، ويرجع السبب الرئيسي في هذا النجاح إلى السياسات التي طبقتها الحكومة الصينية.

أ- عوامل نجاح التجربة الصينية: خلال ثلاثين عاماً من الإصلاح والانفتاح، حافظت الصين على نمو اقتصادي عالي السرعة تزامناً مع تعزيز الحد من الفقر على نطاق واسع، هذا الإنجاز نتج عن آثار مشتركة لعدد من العوامل هي¹:

- أدى استمرار النمو السريع للاقتصاد الصيني إلى تحسن كبير في مستويات الدخل والاستهلاك لجميع المواطنين، مما لعب دوراً حاسماً في الحد من الفقر على نطاق واسع، يتمتع النمو الزراعي بأهمية خاصة في الحد من الفقر، حيث يشكل تأثير الحد من الفقر من النمو الزراعي الصيني أربعة أضعاف القطاعين الثاني والثالث.
- الجمع بين إشراف الحكومة والتعبئة الاجتماعية، إن الحكومات على كافة المستويات هي الطرف المسؤول الأول عن مكافحة الفقر، وتحمل المسؤولية عن وضع استراتيجيات الحد من الفقر، وإمداد موارد الحد من الفقر وتعبئتها، بالإضافة إلى تنظيم وتطبيق خطة وسياسة مكافحة الفقر. الحد من الفقر في الصين هو مشروع شامل ومنهجي ينطوي على عدد من المجالات، ويفتقر إلى الكثير من المعارف والمهارات المتخصصة، ولذلك فإن السوق، والمنظمات الشعبية، ومشاركة المواطنين على نطاق واسع هي مهمة جداً لرفع فعاليتي التخفيف من حدة الفقر.
- ساهمت البرامج المسطرة من قبل الحكومة في الحد من الفقر، من ناحية نظام توزيع الأراضي العادل في الصين الذي يعزز تأثيرات التخفيف من حدة الفقر إلى حد كبير، وتعميم التعليم الإلزامي والرعاية الطبية التعاونية اللذين يعملان على تراكم رأس المال البشري للفقراء والقدرة على التنمية.
- نظام الأراضي الأساسي في الصين هو نظام المقاوله المرتبط بمردود الأرض، أي الأرض الريفية خاضعة للملكية الجماعية، وأصبح للمزارعين الحق في استخدام الأراضي وإدارتها على المدى الطويل، في أوائل ثمانينات القرن الماضي،

¹ وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هدسون و اخرون، ترجمة: وانغ فو [2014]: «الصين في السنوات الثلاثين المقبلة»، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ص: 48-55.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

تم تخصيص الأراضي بشكل متساو نسبيا بين أعضاء المجتمعات الريفية، مما ضمن استفادة العائلات الفقيرة أيضا من الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية من حيث النظام.

ب- **التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي:** أولت الحكومة الصينية دائما عناية قصوى لتنمية الزراعة منذ عام 1978، نفذت الصين خطوة بخطوة سياسة الإصلاح والانفتاح، وسارت بخطى سريعة في الإصلاح الزراعي والتنمية، وعلى وجه الخصوص التزمت الحكومة في السنوات الأخيرة (منذ 2003) بإعطاء الأولوية للعمل في الزراعة والمناطق الريفية والمزارعين. تتمتع الصين، وهي بلد زراعي كبير بموارد زراعية غنية، وبتاريخ طويل من الزراعة وتقاليد الزراعة المكثفة فضلاً عن عدد سكان الريف الهائل، حيث يتراوح بين 50% و 55% من السكان البالغ عددهم 1364.3 مليون نسمة¹، يعمل 64% من السكان في الزراعة والحراثة وتربية الحيوانات والصيد، وحوالي 40% من مجموع توظيف العمالة في الصين واقع في المناطق الريفية، تراجع مجموع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المخصصة للمحاصيل الغذائية، وقد عوضت بتنوع في المحاصيل النقدية (الأرز والذرة...) مع زيادة في حجم الإنتاج، مما انعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء من 319 كغ في سنة 1978 إلى حوالي 398 كغ سنة 2009، وهذا يعني أن الصين تمكنت من تحقيق الأمن الغذائي الذي يحتل موقعا محوريا في سياستها الزراعية، كذلك شهدت تربية الثروة الحيوانية وإنتاج المصايد نموا سريعا في ذات الفترة، حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنتاج الكلي من اللحوم من 9 كغ سنة 1978 إلى 57 كغ للفرد سنة 2009، بينما ارتفع نصيب الفرد من إنتاج المصايد من 5 كغ إلى 38 كغ في نفس الفترة².

لقد نجحت الصين في إنتاج ربع الحبوب في العالم وإطعام خمس سكان العالم بأقل من 10 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث بلغت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بـ 106.7 مليون هكتار سعيها منها لتحقيق الأمن الغذائي. تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم من حيث إنتاج الحبوب والقطن والفواكه والخضروات واللحوم والدواجن والبيض والمنتجات السمكية، بلغ حجم الإنتاج الإجمالي 540 مليون طن، منها 7 ملايين طن قطن و140 مليون طن سكر و 35 مليون طن الزيوت، فيما يبلغ مجموع اللحوم والدواجن / البيض والحليب والمنتجات المائية ما لا يقل عن 85 مليون و 29 مليون و 50 مليون و 60 مليون على التوالي، تساهم الثروة الحيوانية والسمكية بنسبة 36% و 10% من إجمالي قيمة الإنتاج في الزراعة³.

السياسات الريفية الشاملة عادت بالنفع على فقراء الريف على نطاق واسع. في عام 2003، أطلقت الصين في المناطق الفقيرة مشروع إعادة التحريج، ومنحت الإعانات للمزارعين تعويضا عن خسائرهم في الأراضي الزراعية، وبدأت تلغي الضريبة الزراعية بكاملها في عام 2006 في حين نفذت الإعانات الزراعية الشاملة.

¹ World Bank Group[2016]:«world development indicators», op cit, p:48.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2011]، مرجع سبق ذكره، ص:03.

³ F.a.o, available at : <http://www.fao.org/china/fao-in-china/china-at-a-glance/en/> viewed:02/05/2017.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

تملك الصين أكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم. وتتركز أبحاثها في هذا المجال في الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والأكاديمية الصينية للعلوم، التي تشكل مجتمعة أكثر من 1100 معهد للأبحاث¹.

شملت التدابير التي وضعتها الحكومة الصينية لمواجهة التحديات البيئية، فرض حظر قطع الأشجار على مساحة 73 مليون هكتار من الغابات، أي ما يعادل 69% من مجموع مساحة الغابات الطبيعية، انجر عن هذا الإجراء فقد حوالي مليون عامل لوظائفهم، حيث اتخذت الحكومة تدابير لمساعدتهم وفق الإجراءات التالية²:

- منح العمال المسنون التقاعد المبكر؛
 - إخضاع العمال الأصغر سنا لبرامج التدريب والتأهيل، ومنحهم دعما في البحث عن عمل؛
 - العمال الذين انقروا عقود عملهم طواعية، تم منحهم تعويضا وصل إلى ثلاثة أضعاف متوسط أجورهم السنوية.
- مع نهاية سنة 2010 كان 680000 من العمال قد تلقوا تعويضا لمرة واحدة، وأعيد توظيف 276000 عامل، واستخدم هؤلاء العمال (إعادة توظيفهم أو التعاقد معهم في إطار أعمال المقاوله من الباطن) في غرس غابات جديدة، وحماية الغابات ومشاريع بناء الهياكل الأساسية الريفية ومشاريع البناء العامة، تلقي قرابة 100000 عامل مسرح، من العمال الذين استعصى عليهم إيجاد وظائف جديدة دعما عن البطالة.

ت- الانجازات المحققة في مجال مكافحة الفقر في الصين: حققت الصين نجاحا باهرا في التنمية بشكل عام والحد من الفقر بشكل خاص ومن النتائج المسجلة في هذا المجال نجد:

- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر الصين أول بلد نامي ينجح في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية التي وضعتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهدف الأول الذي يرمي إلى خفض عدد السكان الذين يعانون من الفقر الشديد والجوع إلى النصف بحلول سنة 2015، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة وتخصيص مبالغ مالية هامة لتنفيذ البرامج الوطنية للحد من الفقر، حققا تراجعا كبيرا في حدة الفقر الريفي المطلق. فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بين السكان الريفيين من 143.51 دولار، إلى 874.3 دولار سنة 2010 ، وإن كان ذلك لا يزال أقل من ثلث نصيب الفرد من الدخل السنوي المتاح للأسر المعيشية الحضرية البالغ 2828.6 دولار في نفس السنة. في الوقت نفسه، ارتفع معيار خط الفقر لسكان المناطق الريفية بشكل متواصل. الجدول (2-2) بين لنا تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي خلال الفترة 2009-2015.

الجدول(2-2): بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالحد من الفقر في الصين خلال الفترة (2009-2015).

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2013]:«تقرير التنمية البشرية 2013» ص:71.

² مكتب العمل الدولي[2013]:«التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء»، منظمة العمل الدولية، جنيف، الدورة: 102، ص: 57.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
6.9	7.3	7.8	7.9	9.5	10.6	9.4	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي
7930	7520	6800	5940	5060	4340	3690	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار
-	4.7	4.6	4.5	4.3	4.2	4.4	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي:

<http://databank.albankadawli.org/data.report.html> ، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2017/01/11.

شهد الاقتصاد الصيني تحولا مهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض حصة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات، فقد استندت طفرة النمو في الصين إلى مستويات عالية جدا من الاستثمار وإلى ارتفاع كبير في نمو الصادرات، رغم تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الصين، بسبب تأثر هذا الأخير بتباطؤ معدلات النمو العالمي، إلا أن نصيب الفرد من الدخل القومي شهد ارتفاعا مستمرا مما أدى إلى تحسن في مؤشرات مستويات المعيشة بصفة عامة، بينما شهدت معدلات البطالة استقرار خلال ستة سنوات رغم انخفاضها الذي يرجع أساسا إلى تحسن أداء الاقتصاد الصيني.

حدد خط الفقر لسكان الريف في عام 1986 عند 206 يوان أو ما يعادل 59.7 دولار لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي سنويا. الذي ارتفع إلى 2300 يوان في عام 2011 أو ما يعادل 356 دولار في السنة. في عام 2014، تم تعديل هذا المعيار إلى 2800 يوان أو ما يعادل 456 دولار في السنة¹. بلغ عدد السكان الفقراء في المناطق الريفية حوالي 27 مليون نسمة في نهاية 2010 ، أي بانخفاض قدره 9 مليون نسمة عن السنة السابقة. بلغت نسبة الإنفاق على الأغذية من مجموع إنفاق الأسر 41% في الريف و36% في المناطق الحضرية. يظهر لنا الجدول (2- 3) تطور معدلات الفقر في الصين للفترة 2005، 2009-2013.

الجدول(2-3): تطور معدلات الفقر في الصين خلال السنوات 2005، 2009-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	2005	السنوات
1.85	6.47	7.9	11.18	14.65	18.75	نسبة الفقر عند خط الفقر 1.9 دولار في اليوم
11.09	19.05	22.29	27.24	32.96	41.76	نسبة الفقر عند خط الفقر 3.1 دولار في اليوم

المصدر: أطلس بيانات العالم، متوفر على الموقع: <https://knoema.com/atlas/China/Poverty-ratio-at-dollar19-a->

day، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/11.

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=CN>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/02.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

عرفت معدلات الفقر في الصين تراجعاً كبيراً، وقد سجلت أعلى نسبة تراجع في السنوات الأخيرة بين سنة 2012 و 2013 والتي قدرة بـ 71.41%، بينما وصلت معدلات الفقر في المناطق الريفية 8.5% و 7.2% على التوالي لسنتي 2013 و 2014 بمعدل انخفاض بلغ 15.29%.

- الحد من التفاوت في التوزيع: شهد التفاوت في الدخل فيما بين الأقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية اتساعاً في العقود الأخيرة، فقد اتسم النمو الاقتصادي بسرعة أعلى في الأقاليم الشرقية*، مقارنة بالأقاليم الغربية**، في سنة 2008 كان حوالي 40% من الفقراء من المناطق والأقاليم ذات الحكم الذاتي السبعة (غوانغشي، منغوليا الداخلية، بينغشيا، التبت، شينجيانغ، مناطق غويتسو، قينغهاي، يونان)، وهي تقع في وسط وغرب البلاد، حيث بلغ معدل انتشار الفقر 11%، وهو أعلى بحوالي 6.8% من المتوسط الوطني البالغ 4.2%، وتدرك الحكومة هذا الاختلال الذي يزداد اتساعاً وللتخفيف منه قامت بإلغاء الضرائب الزراعية، وتخفيف قيود هجرة العمل، كما سعت الحكومة إلى جذب الاستثمارات إلى هذه الأقاليم منذ سنة 2000، غير أن محدودية الموارد البشرية والبنا التحتية المادية في هذه المناطق يشكل عائقاً في وجه التنمية. وعموماً شهد معامل جيني الذي يقيس حجم التفاوت في توزيع الثروة تراجعاً طفيفاً، حيث سجل سنة 2008 ما مقداره 42.83، لينخفض سنة 2012 إلى 42.16 فقط بمقدار تغير بلغ 1.56%، لهذا يشكل التفاوت في توزيع الثروة وفي التطور بين مختلف المناطق في الصين تحدياً كبيراً¹.

6.2.2 - التنمية البشرية المستدامة: تقوم التنمية البشرية على جانبين رئيسيين هما:

- تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال تحسين الصحة والمعارف والمهارات؛
- استخدام الناس للقدرات التي تم اكتسابها في الأغراض الإنتاجية.

فإذا تحقق هذان الخياران تحققت التنمية البشرية، لأن الهدف منها زيادة تجميع خيارات البشر.

- توجد عدت تعاريف للتنمية البشرية والتي تطورت لتصبح التنمية البشرية المستدامة، سنذكر البعض منها:

- ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 أن التنمية البشرية هي: "التنمية التي تقود إلى توسيع مجالات الاختيار لكل فرد ليتمكن من العيش حياة طويلة، يتمتع فيها بالصحة الجيدة، ومستوى معين من التعليم، كما تسمح له بالحصول على الموارد الضرورية التي تساعد على عيش حياة لائقة بالإضافة إلى تمتعه بالحرية، وحقوق الإنسان الأساسية واحترام الذات."²

* تشمل الأقاليم الشرقية على 10 أقاليم وبلديات وهي: بكين، فوجيان، غواندونغ، هاينان، هيباي، جيانغسو، ساندونغ، شانغهاي، تيانجين، شينجيانغ.

** تشمل المناطق الغربية 12 إقليم وبلدية ومنطقة حكم ذاتي وهي: شونغنينغ، غانسو، غوانشي، غويشو، مغوليا الداخلية، نينغشيا، قينغهاي، شانسي، شيشوان، التبت، شينجيانغ، يونان.

¹ الاحصائيات الواردة، مصدرها، قاعدة بيانات البنك الدولي: <http://databank.albankadawli.org/data.report>، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2017/01/13.

² PNUD[1990]: «Rapport mondial sur le développement humain»، p:10.

- التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك. بل إنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج بل إنه الهدف أيضا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف.¹

وفق منظور التنمية البشرية فإن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتها، يعني أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وإن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر، ويترتب على ذلك:

- ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية؛
- ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها.
- تعتبر التنمية البشرية هدف التقدم الاجتماعي ومقياسه، وأنها أحد سبل رفع مستوى الدخل وإنتاجية العمل، غير أن هذه الزيادة لا تكون لها قيمة إلا بمقدار ما تسهم به في نمو رفاهية الناس. وعند التحدث عن توسيع خيارات الناس ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هذه الخيارات تشمل عدة قضايا التي تهم البشر، وأنها تتغير تبعا للتطور.
- تزامنا مع التطور الذي حصل في مفهوم التنمية بصفة عامة والذي كان له أثر على تطور مفهوم التنمية البشرية باعتبارها فرعا مهما من فروع التنمية برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ورد تعريفه في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 على النحو التالي: "التنمية البشرية المستدامة هي تنمية مواءمة للناس، ومواءمة لفرص العمل، ومواءمة للطبيعة فهي تعطي أولوية للحد من الفقر، والعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي وإعادة تأهيل البيئة، وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة."²
- عرفت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، التنمية البشرية المستدامة على أنها: "عملية أو سيرورة تغيير يتم فيها جعل عمليات استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ونزوغ التطور التقني والتغيير المؤسساتي متوافقة ومنسجمة مع حاجات المستقبل جنبا إلى جنب مع حاجات الحاضر."³
- التنمية البشرية المستدامة: تتضمن مفهوم أساسي وهو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من اجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد.⁴
- وتعرف كذلك بأنها: «توسيع خيارات الناس وقدرتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي، يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة، دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة»¹

¹ إبراهيم العيسوي [2001]: «التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها»، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ص: 35.

² PNUD [1994]: «Rapport mondial sur le développement humain», op, cit, p: 04.

³ رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2013]: «العولمة و التنمية البشرية المستدامة- الفرص والتحديات-»، دار دجلة، عمان، ص: 69.

⁴ حسين أحمد دخيل السرحان [000]: «التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة»، مجلة جامعة أهل البيت، العدد: 16، ص: 141.

تستهدف التنمية البشرية المستدامة حماية الحياة الإنسانية في حاضرها ومستقبلها، فهي إذا تأتي امتدادا مستقبليا للتنمية البشرية، فإن مفهومها لا يقتصر على البعد الزمني أو مجرد حماية البيئة المادية والموارد الطبيعية، بل يتجاوزها في شموليته إلى احتواء أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية حيوية ونتيجة لذلك تصبح المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة هي: القضاء على الفقر، وتخفيض معدلات النمو السكاني، وتوزيع أكثر عدالة للموارد والموحودات، وتوفير متطلبات التعليم والرعاية الصحية والتدريب وجعلها في متناول الفقراء، واستهداف حكومة أكثر تشاركا واقل مركزية وإدراك أكبر لطبيعة النظام البيئي وتنوعه.²

– ركائز التنمية البشرية: تتشكل التنمية البشرية المستدامة من الركائز التالية:

● **التعليم:** يمثل التعليم عملية نقل وتنمية للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي، إن مساهمة التعليم في التنمية متعددة، وقد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو ينتج القوى البشرية المتعلمة، ويغرس القيم تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ويساهم في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل كما يساعد على التغيير التقني ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي والتنافس والإبداع، ويكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج، ويعزز إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.³

أما التدريب فيتمثل في عملية صقل وتنمية للمهارات في سياق معرفي ومنهجي علمي، في حين تمثل التربية عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي.

تعتبر العمالة عنصر أساسي لأي إستراتيجية تنموية، وذلك لكونها أداة حيوية لتخفيف حدة الفقر، وعليه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدريب والكفاءة، وبين الفقر وإنتاجية العمل، حيث أن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى زيادات في الأجور وتفعيل دورة النمو الاقتصادي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وهذا ما يجعل العمالة أساس الحد من الفقر وتماسك النسيج الاجتماعي ونمو الإنتاجية.⁴

● **الصحة:** يتراوح مفهوم الصحة من مجرد الحياة والبقاء، أي الخلو من الأمراض، إلى المناعة ضد العدوى، والإصابة بالمرض إلى قوة الاحتمال والنشاط الجسمي الحيوي، إلى سلامة الجسم والعقل والروح، إلى التوافق والتكيف مع المجتمع والقدرة المبدعة على العمل والمشاركة في مختلف جوانب الحياة.⁵ إن التمتع بأكثر قدر ممكن من الصحة هو احد الحقوق الإنسانية لكل كائن بشري، وتعد الصحة شرط مركزي من شروط التنمية الإنسانية الشاملة للحد من الفقر.

¹ إسماعيل سراج الدين [1993]: «حتى تصبح التنمية مستدامة»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 30، العدد: 04، ص: 06.

² باسل البستاني [2009]: «جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 90، 91.

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية [2014]: «دراسات في التنمية الاقتصادية»، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

⁴ مكتب العمل الدولي [2008]: «تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر»، جنيف، ص: 06.

⁵ المعتمد بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص [2009]: «التنمية البشرية المستدامة و النظم التعليمية»، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، ص: 114.

الصحة هي أيضا للفقراء وسيلة اقتصادية شديدة الأهمية فحياتهم بالذات رهن لها، إذ متى ألم بالفقير مرض قد تواجه أسرته بأكملها خسارة الدخل وتكاليف عالية للعناية الصحية؛ إن الاهتمام بالصحة يعتبر وسيلة مهمة من وسائل التنمية الاقتصادية، كما يعتبر شرط لا بد منه لكسر حلقة الفقر، فالصحة الجيدة تسهم في التنمية من عدة جهات، فهي تزيد من إنتاجية العمل، ومستوى التحصيل التربوي والتوظيف.¹

-تتأثر قدرة كفاءة الجسم والصحة بالتغذية والرعاية الصحية، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية أو خلال مدة العمل، بينما المستويات المنخفضة من التغذية تؤثر سلبا على الإنتاجية، لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية، ويشكل الجوع التهديد الأوسع انتشارا لأمن الإنسان، فمن دون توفر التغذية الكافية لا يتمكن الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية، لن يشعر بالأمن الشخصي، ولن يستطيع إبراز أي من القدرات البشرية.² لم يقتصر التحسن الذي شهدته الصين على المستوى الاقتصادي فحسب بل تم تحويل عوائد النمو إلى استثمارات في الثروة البشرية، حيث شهد مؤشر التنمية البشرية وركائزه تطورا ملحوظا، وهذا ما سنتطرق له:

1.6.2.2- التنمية البشرية في الصين: شهدت الصين ارتفاعا كبيرا في مستوى التنمية البشرية فقد احتلت الصين عام 2014 المرتبة 90 حيث سجلت 0.727 كمؤشر للتنمية البشرية، وتم تصنيفها ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة³، بعدما سجل 0.541 سنة 1980، شهد العمر المتوقع عند الميلاد ارتفاعا ملحوظا، من 61 سنة إلى 75.8 سنة عام 2014. بلغ معدل وفيات الأطفال 11 طفل لكل 1000 ولادة حية سنة 2014، مقابل 39 وفاة سنة 2002، و61 وفاة سنة 1990، ويبلغ معدل وفيات الأمومة 27 وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 2015، مقابل 53 وفاة سنة 2002، و89 وفاة عام 1990، بلغ الإنفاق على الصحة بالقيمة الحقيقية 3.5 تريليون يوان أو ما يعادل 570 مليار دولار في عام 2014، أي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، ويتمتع 95.5% من السكان بإمكانية الحصول على مياه الشرب سنة 2015، مقارنة بنسبة 71% المسجلة عام 1990. يتم توفير مرافق الصرف الصحي لـ 76.5% من السكان سنة 2015.⁴

بدأ نظام التأمين الصحي عام 2007 للأسرة الصغيرة وسكان الحضر الذين لا يعملون من خلال دعم مالي حكومي حوالي 60 يوان للأسرة الواحدة، واتبعت الحكومة مجموعة من السياسات تدل على التراجع عن الخصخصة من أجل تحسين الرعاية الصحية، كما تم تأسيس شبكة أمان صحي لكل من فقراء الريف والحضر، وإقامة صندوق للإغاثة الطبية، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية من خلال اختيار الكفاءات من المديرين بناء على الجدارة والاستحقاق، والتحول عن

¹ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [2003]: «نظرة عامة التوجهات والمستندات المرجعية لهيئة مساعدة التنمية: الفقر و الصحة»، ص: 04.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجح [2007]: مرجع سبق ذكره، ص: 107.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2015]: «موجز حول تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل»، ص: 31.

⁴ باسكال ريفو، ترجمة: طوني سعادة [2015]: «البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين»، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ص ص:

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

إستراتيجية القطاع الخاص من خلال تمويل الخدمات الصحية الريفية من الميزانية الحكومية بالكامل، ووضعت تشريعات منظمة لتحقيق هامش ربح صفر للأدوية.

سعت الصين للوصول إلى أهداف الرعاية الصحية وتدعيم الإنفاق الحكومي كجزء من التدعيم الكلي للخدمات العامة وإصلاح الخدمات الحكومية والحقوق الصحية، وتهدف تلك الدورة إلى تقديم خدمات صحية شاملة لكل الشعب الصيني بحلول عام 2020 من خلال¹:

- تطوير نظام الصحة، عن طريق التمويل الكامل للمؤسسات الصحية وعدم دفع رسوم من قبل مستخدم الخدمة.
- تقديم الخدمة في الريف والحضر بتكلفة منخفضة.
- الإصلاح الإداري للمستشفيات وضمان تقديمها الخدمة دون تحقيق ربح.
- تطوير نظام تأمين صحي للمستخدمين في الحضر، تتضمن موظفي الخدمة المدنية والفئات السكانية الحضرية غير المنظمة، ونظام التعاونيات الطبية الجديد في الريف للمزارعين، وكذلك نظام إغاثة طبية لفئات السكان محدودة الدخل.

يوضح لنا الجدول (2-4): تطور الإنفاق على الصحة في الصين.

الجدول(2-4): تطور الإنفاق على الصحة في الصين خلال الفترة (2008-2014).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة من الناتج الإجمالي	4.6	5.1	4.9	5	5.3	5.4	5.5
نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة دولار /نسمة	158	193	220	279	329	375	420
التغير %	2.27	10.6	3.72-	2.92	4.69	2.3	3.02

المصدر: أطلس بيانات العالم متوفر على الموقع:

<https://knoema.com/atlas/China/Health-expenditure-per-capita>، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/01/11.

بدأت الصين بإنشاء نظام الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية في عام 2007، وذلك لضمان سبل العيش الأساسية والخدمات العامة لسكان القرى الفقيرة من خلال ضمان الحد الأدنى من الدخل، والتأمين ضد الشيخوخة، وغيرها من الأنظمة، وفي نهاية عام 2009 بلغ عدد المشتركين من كل مدن ومراكز الدولة في تأمين رعاية المسنين 234.98 مليون شخص².

¹ مركز بديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية: «تجارب التنمية 02، الصين الشعبية»، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://pss.elbadil.com/2016/04/18/>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/14.

² وو دي لي سوي فو مين تشينغ لي [2012]: «الاقتصاد الصيني»، الطبعة الأولى، دار النشر الصينية عبر القارات، الذاكرة للنشر، بغداد، ص:95.

حققت الصين نتائج مهمة في مجال التعليم، خاصة بعد عام 1986 أين أجاز مؤتمر الشعب الوطني الصيني قانون تأمين التعليم الإلزامي المجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة في المرحلة الأساسية (8 سنوات)، هذا ما أدى إلى ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في المناطق الريفية من 4.7 إلى 8.6 سنوات¹. تطل الأمية لدى الكبار 140 مليون شخص 11% من مجموع السكان، 70% منهم من فئة النساء، بينما تنعدم الأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ، ويبلغ المعدل الصافي للانخراط في المدارس الابتدائية 99% وبينما سجل معدل الالتحاق في مرحلة، التعليم الثانوي ب: 94.3% سنة 2014، أي بزيادة قدرها 13.7% خلال خمس سنوات فقط، وفي التعليم العالي بلغت نسبة الالتحاق 40%، خصصت الصين سنة 2008 ما نسبته 3.48% من ناتجها الإجمالي للإنفاق على التعليم، ومثل اعتماد وزارة التربية والتعليم ونشرها لمعايير بشأن المدارس الصديقة للأطفال، والتخطيط لإدماج المؤشرات المتعلقة بهذه المدارس في المبادئ التوجيهية الوطنية لرصد المدارس والأشرف عليها، نتيجة ملموسة على أساس اعتماد منهج المدارس الصديقة للأطفال في 1600 مدرسة في المحافظات التي تعاني من الفقر الشديد، مع مراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين، والسلامة والشمولية والمشاركة، ونوعية التعليم والتعلم، وجرى تعزيز إدارة المعلومات ووضع معايير تتعلق بتخطيط التعليم ورسم خرائط للمدارس وتخصيص الموارد للفئات الضعيفة من السكان، ووضعت مبادئ توجيهية للتعليم المبكر والتنمية بغرض استخدامها على الصعيد الوطني في رصد مرحلة التعليم قبل المدرسي وقياس درجة تأهب المدارس، وأدخلت مبتكرات وأساليب للوصول إلى الفئات الضعيفة واعتمدت على²:

- إستراتيجية التثقيف بشأن انتقال التعلم من الآباء والأمهات إلى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة للمجتمعات الفقيرة؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية التعليم في المدارس الريفية، حيث يجري الآن توسيع نطاقها من قبل الحكومات المحلية؛
- فتح التعليم غير النظامي للمراهقين غير المتلتحقين بالمدارس التي أعادت الحكومات المحلية تطبيق نماذجها أيضا. يلخص لنا الجدول (2-5) بعض مؤشرات التنمية البشرية في الصين خلال الفترة (2009-2015).

الجدول(2-5): تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الصين (2009-2015).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
0.738	0.73	0.72	0.71	0.71	0.7	0.69	مؤشر التنمية البشرية
-	75.8	75.6	75.4	75.2	75	74.8	العمر المتوقع عند الولادة

¹ وو دي لي سوي فو مين تشينغ لي [2012]: مرجع سابق، ص:82.

² منظمة الأمم المتحدة للطفولة [2010]: «تقرير أعضاء مكتب المجلس التنفيذي عن الزيارة الميدانية للصين»، الدورة السنوية لعام: 2010، البند: 07 من جدول أعمال المؤقت، ص:06.

95.5	94.8	94	93.2	92.3	91.4	90.5	نسبة توفير مياه الشرب المحسنة
76.5	75.4	74.2	73.1	71.9	70.8	69.6	نسبة توفير مرافق الصرف الصحي
-	94.3	96.2	92.1	89.1	84.9	80.6	معدل الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي:

http://databank.albankadawli.org/data.report.html ، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2017/01/11.

واصل مؤشر التنمية البشرية ارتفاعه من سنة إلى أخرى ليسجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2014 ، حيث تصنف الصين ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. عان ما يقارب 8% من سكان الصين من مختلف أوجه الحرمان وفقاً للأبعاد الأساسية للتنمية (صحة جيدة، سكن لائق، التعليم، الطاقة، مصادر المياه، الصرف الصحي). يبقى يعاني 4.5% من السكان من عدم توفر مصادر مضمونة للمياه، بينما يلاحظ وجود عجز يقدر 23.5% في توفير مرافق الصرف الصحي لجميع السكان، وهذا يرجع أساساً لكبر مساحة الصين ووجود تضاريس صعبة بها وتشتت السكان في المناطق المعزولة والنائية.

7.2.2- توفير التمويل للفقراء (التمويل الأصغر): إن تزايد التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى بروز التمويل الأصغر كأهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمامهم للتمويل. التمويل الأصغر: " هو تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخل المنخفضة من الفقراء الناشطين اقتصادياً".¹ يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه: "عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض، ومدخرات، وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف".² كما يمكن تعريفه: "المقصود بالتمويل الأصغر تقديم حزمة من الخدمات المالية للفئات من أصحاب الدخل المحدود (المحتاجين) الناشطين اقتصادياً الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمال وأنشطة يديرونها ، التي تم تأسيسها من مواردهم الذاتية وتتضمن هذه الحزمة الخدمات المالية (القروض، التأمين، التحويلات، ...)."³ تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة لأغراض رأس المال العامل؛

¹ عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان البشير [2015]: «دور التمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة - تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية»، ص: 06، متوفر على الموقع: <https://papers.ssrn.com/> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/10/11.

² عالية عبد الحميد عارف [2009]: «إدارة القروض المتناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات»، المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد: 29، العدد: 01، ص: 158.

³ معهد علوم الزكاة السودان، أمانة التدريب والتعليم المستمر [2013]: «دور خدمات التمويل الأصغر»، دورة تدريبية حول خدمات التمويل الأصغر للفترة بين 03/11 و 2013/03/15، ص: 13.

- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
 - استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية، وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
 - إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد قروضه السابقة؛
 - الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع اليومي، الأسبوعي والشهري؛
 - ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
 - استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
 - فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
 - خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.
- إن توفير الخدمات المالية للفقراء على نحو مستمر يمكن الفقراء من زيادة دخولهم، بناء الأصول وتخفيض تعرضهم للأزمات الخارجة عن إرادتهم، حيث يمكن التمويل المتناهي الصغر الأسر من الانتقال من حالة تأمين قوت يومهم إلى مرحلة التخطيط للمستقبل، تحسين شروط المعيشة.¹
- يترتب على الحركية التي تحدثها المشروعات الصغيرة والمصغرة والمشروعات العائلية الممولة ضمن برامج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تحفيزا للاقتصاديات المحلية من خلال تحريك الطلب على مجموعة واسعة من السلع والخدمات المنجزة من قبل الفقراء.
- معظم الفقراء غير قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية بسبب الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي من قبل المؤسسات المالية الرسمية. كون هؤلاء قليلو المردودية وإقراضهم يترتب عليه تحمل درجة كبيرة من المخاطر، لكن بناء مؤسسات مالية مستدامة ليس هدفا بحد ذاته، وإنما هو الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء هو الهدف المنشود، والاستدامة تعني قدرة مقدم التمويل الصغير على تغطية جميع نفقاته، فهي تسمح بتحقيق استمرارية عمليات مقدم التمويل وتزويد الفقراء بشكل مستمر بالخدمات المالية. ويؤدي تحقيق الاستدامة المالية إلى تخفيض كلفة الصفقات وتقديم منتجات أفضل تعنى باحتياجات الزبون وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى الفقراء.
- تعمل برامج التمويل المتناهي الصغر على توفير خدمات مالية تجعل الفقراء قادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، مما يسمح لهم من خلال تلك المداخل المتراكمة من الخروج من دائرة الفقر، ولا شك في أن التجاوز التدريجي لعتبة الفقر يعني تحسين شروط الحياة، حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض مستويات الحرمان.
- يوجه الفقراء المداخل المحصل عليها من مشروعاتهم الممولة بقروض صغيرة في الاستثمار في تعليم أبناءهم، لأنهم يدركون جيدا أهمية التعليم بالنسبة لأسرهم والقرى التي يسكنون فيها.
- يزخر العالم بالعديد من التجارب الدولية الناجحة التي اعتمدت على توفير التمويل للفقراء، ومن بين السياسات التي طبقتها ماليزيا لتمكين الفقراء توفير التمويل الملائم للفئات الهشة في المجتمع والتي سنتطرق إليها في النقطة الموالية:

¹ مصرف سوريا المركزي [2007]: «دراسة تقييمية حول التمويل الصغير»، ص: 03.

1.7.2.2- التجربة الماليزية في الحد من الفقر: ماليزيا إتحاد يتألف من 13 ولاية و 3 أقاليم اتحادية وهي دولة قارية جزرية، تتألف من شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية)، وماليزيا الشرقية التي تتوسط بحر الصين الجنوبي. ويحد شبه جزيرة ماليزيا تيلنדה من الشمال وسنغافورة من الجنوب، وتقع جزيرة سومطرة غرب شبه جزيرة ماليزيا، حيث يفصلها عنها مضيق ملقا، أما ماليزيا الشرقية فتقع على جزيرة بورنيو، حيث تتقاسم حدودها مع اندونيسيا وبروناي. (أنظر الملحق-02) تبلغ مجموع مساحة الأراضي الماليزية 329758 كم². عملتها الوطنية هي الرنخيت الماليزي، يبلغ عدد السكان بها 30.331 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2015.

ماليزيا دولة ذات مقومات كبيرة، حققت خلال الأربع عقود الماضية نتائج مبهرة، وهي تعد من بين ابرز التجارب التنموية الناجحة على المستوى العالمي، فمن خلال البرامج التنموية التي طبقتها تمكنت من إعطاء دفعة قوية لاقتصادها، وتطوير الموارد البشرية، وتحقيق التوازن الاجتماعي العرقي. إن النهج الذي سلكته ماليزيا في مسارها نحو مكافحة الفقر كان يعتمد على فلسفة أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل، ووفق هذا التوجه تمكنت ماليزيا من تخفيض معدلات الفقر والقضاء على مسبباته، ومن بين البرامج المعتمد للقضاء على الفقر في ماليزيا نجد:

أ- **القرض المصغر ودور المؤسسات غير الحكومية (مؤسسة أمانة اختيار وفلدا) في الحد من الفقر:** تتميز معظم الأسر الفقيرة بممارسة النشاط الزراعي، لذا ركزت الإستراتيجية على إتاحة الفرص أمام الفقراء لتحديث مزارعهم، وزيادة القيمة المضافة لأنشطتهم الزراعية والتجارية بقصد زيادة دخولهم. وفي هذا الاتجاه نفذت مشاريع مبتكرة: كإعادة إصلاح وتأهيل الأراضي، وتمليك الحيازات الزراعية للفقراء، من أجل زراعة المحاصيل التجارية: زيت النخيل، والمطاط وأداة توطين المزارعين في مناطق مهياة بالخدمات الضرورية . اشتملت هذه الإستراتيجية على البرامج التالية¹:

- إعادة تأهيل وإصلاح الأراضي والمشروعات الزراعية، والتركيز على الزراعة المحاصيل التجارية باستخدام طرق الإنتاج الحديثة، والتقنيات الجديدة، وقامت الحكومة بتشكيل مجموعات تعاونية من المزارعين حتى يستفيدوا من مزايا الإنتاج الكبيرة.
- التكامل بين الأنشطة الإنتاجية الأولية في المزارع وربط التنمية الريفية بعمليات الإنتاج الزراعي، وتشجيع الصناعات التقليدية القروية، والمشروعات الريفية غير الزراعية التي تدر دخلا إضافيا للمزارعين.
- إنشاء أسواق للمنتجات الزراعية في المناطق الحضرية حتى يتمكن المزارعون من تصريف منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين، دون وسطاء من أجل المحافظة على أسعار مقبولة للجميع.
- إعداد وتنفيذ برامج تعليمية و توجيهية ضمن مشروعات التنمية الريفية، لا تغطي التنمية الزراعية والتقنية والطرق الإنتاجية الحديثة فحسب، بل تعمل على غرض المبادئ و القيم المعنوية الإيجابية التي تحث على الاجتهاد والمثابرة والإخلاص في العمل.

¹ محمد شريف بشير الشريف [2008]: « سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية»، مجلة تفكر، المجلد: 09، العددان: 1 و2، ص ص:

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- توفير نظام للتدريب الحرفي تستهدف به قوى العمل في الريف، وخاصة الشباب إلى جانب تقديم تسهيلات ائتمانية تمكنهم من العمل في وظائف غير زراعية.

- **مؤسسة أمانة اختيار:** تأسست مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا سنة 1987، كأمانة خاصة تحت عقد اتحاد الأمانات سنة 1952. وظيفتها الأساسية مساعدة الفقراء، وهي تعتبر أكبر مؤسسة للإقراض المتناهي الصغر. أخذت فكرة نشاطها من تجربة بنك غرامين في بنغلاديش، غير أنها ليست مصرف. تطبق مؤسسة أمانة اختيار الطرق الإسلامية في التعاملات المالية، حيث أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية بل تأخذ عمولات عن الخدمات الإدارية تقدر بـ 4% من قيمة القرض، وهي غالبا ما تتراوح بين 6 إلى 20 دولارا حسب قيمة القرض. تعمل الحكومة على تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسة لمساعدتها على تجاوز عقبات التمويل، وبالتوازي مع عمليات الإقراض تعمل المؤسسة في مجال العمل الخيري عن طريق تقديم الدعم للفقراء في المجالات التالية¹:

- 20% من مساعدات التعليم؛
- 20% للحصول على المساعدة الصحية؛
- 20% للإغاثة من الكوارث الطبيعية؛
- 40% للبنية التحتية والمجتمع المدني.

تكمن المهمة الأساسية لمؤسسة أمانة اختيار في تقديم القروض للفئات المحتاجة، وفق خطوات معينة، حيث لا يشترط تقديم ضمان ولا توجد إجراءات قانونية لمتابعة المدين هذا الأخير الذي يكون تحت حماية الصندوق. وفي المقابل يستفيد المدين من تدريب يؤهله ليصبح مسئولا وقادرا على المنافسة ومصدر ثقة بالنسبة للمؤسسة. يتم تشكيل مجموعات عمل من الأفراد المؤهلين للحصول على القروض، بحيث لا تربطهم أي صلة قرابة. حجم القروض في العموم يكون صغيرا والتسديد يكون أسبوعيا².

تحرص مؤسسة أمانة اختيار على توفير مجموعة من الخدمات المالية التي تتماشى مع احتياجات الفقراء، حيث تتراوح هذه القروض بين الاقتصادية أي توفير التمويل الكافي لإقامة نشاط اقتصادي بالنسبة للأسرة الفقيرة، وبين الاجتماعي وهي تتعلق بقروض الإسكان والتعليم. وهذا ما يوضحه الجدول (2-6).

الجدول (2-6): أنواع القروض التي تقدمها مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا.

قروض اقتصادية	أنواع القروض	قيمة القرض	فترة السداد	المستفيدون
	قرض 1	يصل إلى 19900 رينخت 4627.9 دولار	25-150 أسبوع	-أول مرة يتم طلب القرض يمنح كحد أعلى لقيمة القرض 3000 رنجيت، ويمكن أن يستفيد في كل مرة من نفس المبلغ.
	نوع 2	19900-6000 رينخت	25-150 أسبوع	يمنح للأعضاء الذين تحصلوا على النوع 1 من القرض

¹ مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، متوفر على الموقع: <https://www.aim.gov.my>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/25

² مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، متوفر على الموقع: <https://www.aim.gov.my>، مرجع سابق.

وقاموا بتسديده في الآجال المحددة ، يمكنهم الحصول على قرض آخر قيمته 3000 رنجيت فأكثر.		4627.9-1395.3 دولار		
تمويل فصلي قصير الأجل	100-50 أسبوع	5000 رنجيت 1162.8 دولار	قرض 02	
التمويل يكون للأعضاء الذين نجحوا في إقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة.	250-25 أسبوع	50000-20000 رنجيت 11627.9-4651.1 دولار	قرض 03	
تغطية الأعضاء الذين فشلوا في مشاريعهم.	150-25 أسبوع	5000-1000 رنجيت 1162.8-232.5 دولار	قرض 04	
للذين استفادوا من القرض 1 ويريدون قرض خاص بالتعليم.	100-25 أسبوع	يصل إلى 5000 رنجيت 1162.8 دولار	قرض التعليم	قروض اجتماعية
يمنح هذا القرض للأعضاء الذين استفادوا من النوع 1، من اجل إقامة مسكن أو استثمار.	150-25 أسبوع	10000-2000 رنجيت 1325.6-465.1 دولار	قرض السكن	

المصدر: موقع مؤسسة أمانة اختيار، <https://www.aim.gov.my/khidmat/skim-pembiayaan-ikhtiar-spi>.

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/15.

يستفيد من القرض الأول الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري 285 رنجيت او ما يعادل 88.5 دولار في اليوم، أو متوسط نصيب الفرد من الدخل في حدود 75 رنجيت في الشهر (23.3 دولار). بينما يمنح القرض الثاني للمستفيدين الذين سبق لهم الاستفادة من قروض وتم تسديدها، ويشترط أن يبلغ دخلهم 600 رنجيت (185.33 دولار). بينما يمنح باقي القروض ماعدا الرابع، للمستفيدين الذين لديهم سجل جيد، بناء على سداد القرض الكامل وفي الوقت المحدد.

منذ بداية نشاطها تمكنت مؤسسة أمانة اختيار من تحقيق نتائج مهمة، حيث تضاعف عدد أعضائها مرتين خلال 20 سنة بين 1991 و 2010، حيث سجلت على التوالي 8689 عضو ارتفع إلى 253631 عضو، تمكنت من فتح 87 فرع موزعة على أقاليم البلد، وصل رأس مال المؤسسة إلى 110.5 مليون رنجيت (34.31 مليون دولار) سنة 2010. بلغ حجم القروض التي قدمتها المؤسسة 89.9 مليون رنجيت (27.9 مليون دولار) سنة 2010، شملت هذه القروض أهم النشاطات التي يزاؤها الفقراء وهي :

- 52% من القروض يستفيد منها صغار تجار التجزئة، المنتجات حرفية والمصنوعات المحلية؛
- 22% من القروض يستفيد منها المزارعون؛
- 11% لمربي الحيوانات وأنشطة أخرى.

يلخص لنا الجدول (2-7) نشاط مؤسسة أمانة اختيار على مدار 10 سنوات من سنة 2000 إلى سنة 2010.

الجدول (2-7): تطور نشاط مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا خلال الفترة 2000-2010 (الوحدة: الرينخت)

السنة	رأس مال المؤسسة	عدد الأعضاء	حجم الدخل	حجم القروض	نسبة التسديد
2000	107126650	61839	24644631	111556720	98.4
2001	140712480	73663	25405578	112224564	97.6
2002	152082150	81439	26608262	131341997	93
2003	325969550	80048	25230273	150083558	88.7
2004	325969550	137869	19247784	304926667	93.5
2005	304530530	154614	32426116	288130713	94
2006	344883284	164261	44269600	318884128	94.3
2007	432246370	182078	58723129	365965477	98
2008	567155258	192010	75137446	459307472	98.5
2009	807910430	233017	101680204	655131784	99.2
2010	1105045400	253631	134532347	890906391	99.3

المصدر: بن خزناجي أمينة، خميسي قايدي [2014]: «مكافحة الفقر في ماليزيا- دور مؤسسة أمانة اختيار ومؤسسة فلدا- و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة»، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: «تقييم سياسات الإقلاق من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة»، المنعقد أيام: 08، 09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، ص: 253. نقلا عن:

Amanah Ikhtiar Malaysia[2012]: «AIM2012 Annual Report», Kuala Lumpur.

بلغ متوسط تسديد القروض خلال هذه الفترة 95.8% وهذا دليل على الزيادة الكبيرة في دخول المستفيدين وقدرتهم على السداد. عملت مؤسسة أمانة اختيار على تحسين مستويات دخول الفقراء التي وصلت إلى 2160 رنجيت (613.6 دولار) خلال سنة 2009، وتمكنت من الحصول على دعم من الحكومة أدى بها إلى النجاح في إنشاء 4000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للنساء سنة 2012. أدى تنوع الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسة إلى تحسن مستويات معيشة الفقراء، حيث أن 57% من المستفيدين تمكنوا من الخروج من حالة الفقر. و32% تحسنت أوضاعهم نسبيا، 11% من الأعضاء لازالوا في حالة فقر.

- مؤسسة فلدا: تأسست الهيئة الاتحادية لتطوير الأراضي سنة 1956، في سنة 2004 أصبحت فلدا تابعة لإدارة رئيس الوزراء. وهي تسعى لتحقيق التطور في النشاط الزراعي في المناطق التابعة لها. وتهدف من خلال نشاطها لتحقيق¹:

- رفع مستوى دخول الفلاحين وضمان استقرارها؛

¹ بن خزناجي أمينة، خميسي قايدي [2014]: «مكافحة الفقر في ماليزيا- دور مؤسسة أمانة اختيار و مؤسسة فلدا- و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة»، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: «تقييم سياسات الإقلاق من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة»، المنعقد أيام: 08، 09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، ص: 255، 256، 257.

• توفير التعليم لعائلات المزارعين؛

• تحسين الإنتاج الزراعي خاصة زيت النخيل والمطاط؛

نشاط مؤسسة فلدا في مجال مكافحة الفقر: سعيها لتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة في المناطق الريفية أقدمت مؤسسة فلدا على وضع مجموعة من البرامج وهي:

- مشروع إنتاج زيت النخيل: تم استغلال 1.5 مليون هكتار لإنتاج زيت النخيل، سنة 2007 واعتبرت أول تجربة في هذا المجال في ماليزيا، لإنتاج علف المواشي، هذا ما مكن من رفع دخل المؤسسة وتخفيض استيراد هذه الأعلاف، كذلك ارتفعت مداخيل الفلاحين بمقدار 150 رنجيت للشهر (43.6 دولار).

- توفير خدمات التعليم لأبناء المزارعين : عملت مؤسسة فلدا على توفير خدمات التعليم لأبناء المزارعين، حيث تمكنت من إنشاء 235 مركز تعليم سنة 2009. وتم إنشاء مراكز إيواء الطلبة التي استقبلت حوالي 11894 من أبناء المزارعين سنة 2009، وكذلك عملت مؤسسة فلدا على تطوير العلوم التقنية عن طريق إنشاء مركز لها، خصصت لهذا المشروع مبلغ 1 مليون رنجيت (284.1 ألف دولار) سنويا، استفاد من خدمات المركز 1500 طالب. قامت بتقديم منح دراسية لأبناء المزارعين لمتابعة تكوينهم في الدراسات العليا، حيث تنقسم هذه المنح إلى ثلاثة أنواع هي:

• 500 رنجيت (155.2 دولار) للدراسة في قسم التدرج؛

• 1000 رنجيت (310.4 دولار) للدراسة في مرحلة ما بعد التدرج؛

• 1500 رنجيت (465.6 دولار) للدراسة خارج البلاد.

نجحت مؤسسة فلدا في استصلاح الأراضي الزراعية التي بلغت مساحتها بحلول عام 2009 حوالي 566311 هكتار، يستحوذ إنتاج زيت النخيل على معظمها بمساحة قدرها 508619 هكتار، حيث تم إنتاج 9.45 مليون طن، بقيمة 4544.12 مليون رنجيت (1290.9 مليون دولار) سنة 2009، مقارنة بـ 8.14 مليون طن عام 2006، وبلغ إنتاج المطاط 108397 طن على مساحة قدرها 55251 هكتار بناتج قدر بـ 780.46 مليون رنجيت (221.7 مليون دولار) سنة 2009.

- نتائج مكافحة الفقر في ماليزيا: كانت النتيجة المباشرة لتلك السياسات سجل معدل الفقر المدقع انخفاضا ملحوظا وتحسنا كبيرا كما يوضحه الجدول (2-8).

الجدول (2-8): معدلات الفقر في ماليزيا خلال السنوات (2002، 2014).

السنة	2002	2004	2007	2009	2012	2014
معدل الفقر الوطني	6	5.7	3.6	3.8	1.7	0.6

1.6	3.4	8.4	7.1	11.9	13.5	معدل الفقر الريفي
0.3	1	1.7	2	2.5	2.3	معدل الفقر الحضري

المصدر: أطلس بيانات العالم، متوفر على الموقع: <https://knoema.com/atlas/Malaysia/Poverty-ratio-at-poverty-line?origin=ar.knoema.com>.

تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/02/23.

أدى الانخفاض المستمر في معدلات الفقر إلى تراجع عدد الأسر الفقيرة بنسبة 33% أي من 311300 أسرة إلى 209000 أسرة في الفترة الممتدة بين 2004 و 2007. وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويعتبر كدليل على نجاعة السياسات الاجتماعية التي أدت دورها في توزيع عوائد النمو على الفئات الفقيرة داخل المجتمع الماليزي. يلاحظ ازدياد دخل الأسر في المدن بنسبة 3.3% سنويا أي من 3956 رينغيت (1041 دولار) في عام 2004 إلى 4356 رينغيت (1266.3 دولار) سنة 2007، بينما سجل دخل الأسر في الريف ارتفاعا قدر بـ 6.8%، أي من 1875 رينغيت (493.4) إلى 2283 رينغيت (633.6 دولار) سنة 2007، وارتفع متوسط دخل الأسر المعيشية في ماليزيا من 3249 رينغيت شهريا (855 دولار) إلى 3686 رينغيت (1071.5 دولار)، أي بمعدل نمو سنوي 4.35%، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار السلع الأساسية، ولا سيما المطاط وزيت النخيل. كما تراجعت معدلات البطالة إلى أقل من 4% أي أن ماليزيا تعد من الدول الخالية من البطالة، وهذا راجع لاهتمام الحكومة الماليزية بالقضاء على المشاكل الاجتماعية، حيث خصصت صندوقا بقيمة 83 مليون دولار (30 مليون رينغيت) للتدريب ضمن برنامج إنماء اقتصادي يهدف إلى تطوير مهارات العمال وتقليل معدلات الفقر¹.

8.2.2 - برامج التنمية الاجتماعية: تعتبر التنمية الاجتماعية عمل إنساني، تمتد جذورها في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار، مستعينا بقدراته المختلفة في التعاون والتفاعل مع الغير لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، تكمن أهمية السياسات الاجتماعية في كون فوائد النمو لاتصل إلى الجميع تلقائيا، ويتم تبرير السياسات الاجتماعية ليس فقط من وجهة النظر الإنسانية بل أيضا لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل تحقيق النمو والاستقرار.

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: "توفير الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية"².

كما تعرف: "على أنها أداة تعتمد عليها الحكومات لتنظيم مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية وإكمالها كجزء من واجباتها نحو مواطنيها. ففي إطار العقد الاجتماعي - الذي يعتبر أساس العلاقة بين الدولة والمواطنين - يتم تحديد الحقوق والواجبات

¹ محمد شريف بشير الشريف [2008]: مرجع سبق ذكره، ص: 162، 163.

² طلعت مصطفى السروجي وآخرون [2001]: مرجع سبق ذكره، ص: 22.

المتفق عليها لتعزيز المصالح المشتركة، حيث يقوم المواطنون بدعم حكوماتهم من خلال تأدية واجباتهم المعتمدة، مقابل أن تضمن لهم الحماية والرفاه من خلال سياساتها وخططها الإنمائية.¹

تسعى التنمية الاجتماعية إلى إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل وهي:

- الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك؛

- الحاجة إلى الاستقرار والأمن؛

- الحاجة إلى الحماية الاجتماعية و ضمان الحقوق الأساسية؛

- الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

1.8.2.2 الحماية الاجتماعية: تعتبر الحماية الاجتماعية رافد للتنمية، وآلية للمحافظة على الموارد البشرية، ولتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال، وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

تعتبر الحماية الاجتماعية عن مجموعة من الآليات والمؤسسات، التي تركز على مبدأ التضامن والتكافل، تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية، المتمثلة أساساً في الأمراض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم عن ممارسة بعض الأعمال، والفقر، والتكفل بالمتقاعدين، والفئات الخاصة.²

تعرف الحماية الاجتماعية على أنها: "السياسات والنهج التي تساعد الناس والأسر والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم ضد الصدمات والمخاطر."³

قبل التفصيل في محتوى برامج الحماية الاجتماعية يجب التمييز بين مفهوم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وهذا ما يوضحه لنا الجدول (2-9).

الجدول (2-9): الفرق بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.

شبكات الأمان الاجتماعي	الحماية الاجتماعية
الرعاية الاجتماعية هي خدمات تعويضية تمنح للفقراء والمتضررين من اقتصاد السوق لفترة زمنية محددة.	الرعاية الاجتماعية مكون أساسي للعقد الاجتماعي بين الفرد والدولة.
يستهدف فقط شرائح محددة من المجتمع ولفترة محدودة.	شاملة، بمعنى أنه لجميع أفراد المجتمع الحق في الحماية الاجتماعية من دون تمييز.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)»، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، 4-5 نوفمبر 2014، بيروت لبنان، ص: 08.

² علي بن إبراهيم النملة [2014]: «مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المنعقد بتاريخ: 2014/11/18، ص: 02.

³ صالح هاشم [2014]: «الحماية الاجتماعية للفقراء»، مؤسسة فريدريش إيبتر، مكتب مصر، ص: 16.

ذات بعد تنموي، حيث أنها تضع مكونات الحماية الاجتماعية (التعليم، الصحة، عمل، غذاء) في إطار تمكين الأفراد والجماعات من النمو والازدهار والتحول إلى طاقات منتجة.	ذات بعد ريعي زبائي، حيث غالباً ما يكون لشبكات الأمان الاجتماعي آثار عكسية بما لا يحفز المستفيدين من برامج الاستهداف على تغيير أحوالهم.
يعيد الاعتبار إلى العمل كحق من حقوق الإنسان مما يدعم سياسات التشغيل.	يحيد الحق بالعمل عن الميدان الاجتماعي ويتقاطع بسياسات النمو الريعي غير المنتج لفرص العمل.
يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال تكامله مع سياسات التشغيل.	يستنزف الأموال العامة بطريقة أقل إنتاجية.

المصدر: منظمة العمل الدولية [2014]: «الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق»، ص: 10.

تعتبر الحماية الاجتماعية من أهم الأدوات التنفيذية لتحقيق العدالة الاجتماعية وكأحد المكونات الأساسية لمفهوم التنمية المدججة، تتميز الحماية الاجتماعية بارتباطها بالحق في النمو والازدهار الإنساني للجميع دون تمييز، بينما تستهدف شبكات الأمان الاجتماعي الفقراء والفئات الهشة في المجتمع. يركز مؤيدو شبكات الأمان الاجتماعي على أن النمو الاقتصادي المتأتي من تحرير التجارة وفتح الأسواق وخصخصة قطاعات الخدمات العامة، قد يكون له بعض الآثار السلبية على فئات محددة من المجتمع (امتناعهم عن العمل).

تمثل أنظمة الحماية الاجتماعية أيضاً عوامل تثبيت اقتصادي واجتماعي فعالة، لأنها تعالج الاحتياجات المالية والمشاكل الاجتماعية وعمليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي وتخفف من تأثير الكوارث، لذلك فإن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون في قلب التحول العادل نحو اقتصاد مراعي للبيئة وسهل التكيف مع المناخ، وللاستثمار في نظام وطني للحماية الاجتماعية آثار اقتصادية إيجابية لأنه يمكن المجتمعات من الاتجاه نحو تنمية قدراتها الإنتاجية الكاملة. إن هذه الأنظمة أساسية في إيجاد مجتمع سكاني يتمتع بصحة كافية وتغذية جيدة ومثقف ومحظي بفرص وظيفية أكبر في الاقتصاد الرسمي. كذلك تساهم هذه الأنظمة في التعافي بصورة فعالة من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تؤثر على صحة الإنسان ودخله وأمنه الغذائي ومأواه. إضافةً إلى ذلك فإن الحماية الاجتماعية، بوصفها شبكة سلامة، تدفع تحمل المخاطر وأنشطة تنظيم المشاريع التي هي ضرورية لتحقيق تحول منهجي نحو اقتصاد أخضر.

أ- **برامج الحماية الاجتماعية:** تنقسم برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات المهمشة إلى ثلاثة أقسام هي:
-شبكات الأمان الاجتماعي: إن إعادة التوزيع هي هدف شرعي للسياسة الاجتماعية من أجل موازنة اتجاه السوق لتركيز الموارد. ويمكن إعادة التوزيع من خلال البرامج الإجراءات التي تسعى لتقديم مختلف أشكال المعونة للفئات الضعيفة في المجتمع وهي :

- دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي: إن دعم السلع الغذائية الأساسية وتأمينها بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم شريحة الفقراء، التي لا بد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية. والأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء، وغيرها.¹
- تحسين الوصول إلى سكن ملائم وتسهيل قروض الإسكان للفقراء: من أهم أسس تحسين ظروف حياة الفقراء، تحقيق ظروف سكن ملائمة ومريحة، وتكمن الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف في تطوير المعلومات عن وضع أفراد المجتمع فيما يخص توفر السكن اللائق من عدمه. وعليه يجب تطوير شبكة بيانات لتقييم مستوى نوعية مساكن الفقراء، ويجب توسيع مشاريع الإسكان للفقراء، وتسهيل الحصول على القروض عن طريق تقديم الحوافز الملائمة للجهات المانحة، وتوفير الإمكانيات الملائمة ضمن المناطق الصناعية المؤهلة لجذب الفقراء للعمل فيها.²

- التحويلات العينية والنقدية: تهدف هذه البرامج لحماية الأفراد غير المؤهلين للعمل (كبار السن والمعوقين) ضد المخاطر التي تمتد لفترات طويلة، والمربطة بفقدان مصادر الدخل. تشمل هذه البرامج التي يتم التخطيط لها من قبل الهيئات الرسمية في الدولة، على نظام المنح المدرسية للأسر الفقيرة الغير قادرة على تحمل مصاريف التمدرس الخاصة بأبنائها، كما تضم أنظمة التمويين عن طريق توفير المواد الغذائية الأساسية لهذه الفئة، ويمكن أيضا وضع آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية، أو استردادها إذا تخلصوا منها بهدف تأمين الاستهلاك، ويقصد هنا بتوفير الائتمان إعطاء منح وليس قروض.³
- برامج الأشغال العامة: هي برامج عمل عامة توفر مناصب شغل دائمة ومؤقتة لكل الفئات. يكون هذا في مشاريع البنية التحتية والتي يتم الإشراف عليها من قبل هيئات عمومية، ويمكن الاستناد في تصميمها على المبادئ التالية:⁴

- أن يكون الهدف من إقامة هذه المشاريع توفير فرص العمل.
 - أن يتم اختيار هذه المشاريع من قبل السكان المحليين.
 - أن يتم تحديد مقدار الأجور في هذه المشاريع، لتشجيع المحتاجين على التقدم للعمل في هذه الوظائف، وتشغيل أكبر عدد ممكن منهم.
- ب- **برامج التأمين الاجتماعي:** تعرف أديبات الأمم المتحدة التأمين الاجتماعي على أنه: مجموعة السياسات المعدة من أجل التصدي للمخاطر ومواطن الضعف للأفراد القادرين وغير القادرين على العمل على حد سواء، بغرض مساعدتهم وحمايتهم من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، والحد من المخاطر المحدقة بالفئات الهشة في المجتمع، فهي تلعب دورا فعالا

¹ صابر بلول [2009]: مرجع سبق ذكره، ص: 581.

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2009]: «تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع»، ص: 12.

³ علي عبد القادر علي [2003]: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

⁴ نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي أثناء الأزمات، بحيث تمثل المحتوى الأساسي لحق الإنسان في حياة كريمة، تضم عدة جوانب أساسية تتراوح بين: توفير الخدمات الصحية الأساسية، تأمين الدخل للفئات الهشة في المجتمع على غرار الأطفال والعاجزين عن العمل (المسنين والمعوقين)، عن طريق الاستحقاقات الأساسية، تقديم المعونة الاجتماعية، إدارة المخاطر المتبادلة وغير الرسمية¹.

- نظام التقاعد: هو نظام للاحتياط الاجتماعي، يهدف إلى التأمين ضد مخاطر المرض، الشيخوخة، العجز والوفاة. يعتبر نظام التقاعد قدس نوعا ما مقارنة مع بقية البرامج، يتم إنشاء هذا النظام من قبل الحكومات. يقوم على مبدأ اقتطاع جزء من الأجرة الشهرية للعمال الأجراء المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي. كما يتحمل صاحب العمل جزء من أعباء التأمين. يستفيد المؤمن من منحة التقاعد بعد انقضاء سنوات الخدمة المحددة قانونا أو بعد وصوله السن القانونية للاستفادة من هذه المنحة إلى غاية وفاته.

- التأمين على البطالة: إن ظروف عدم التأكد التي تسود سوق العمل، تجعل من هذه الاتفاقيات أمرا في غاية الأهمية، لحماية الفئات الهشة من التقلبات والأزمات التي يمكن أن تمس البلاد من حين لآخر. يتم تمويل هذه الأنظمة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباب العمل. وبمجرد أن يفقد المؤمن منصب عمله، فإنه يستطيع الحصول على منحة البطالة. وبهذا يكون نظام التأمين على البطالة وسيلة تمنع وقوع الأفراد في حالة الفقر.²

ت- برامج سوق العمل النشطة: تهدف هذه البرامج إلى تعزيز قدرات الأفراد من خلال التأهيل والتدريب الذي يمكنهم من الحصول على فرصة عمل، وهناك عدة آليات لتنفيذ هذه البرامج أهمها:

- خلق مكاتب خاصة للتنسيق بين الباحثين عن العمل ومناصب الشغل المتوفرة في سوق العمل؛
- التدريب المهني الذي يسمح للبطالين من اكتساب خبرات وكفاءات جديدة توسع من فرصهم للحصول على وظيفة، وتتضمن هذه البرامج أيضا إعادة تدريب وتأهيل العمال لتعزيز بقائهم في وظائفهم وتحسين إنتاجيتهم.
- دعم الأجور، غالبا ما يتم دعم الباحثين عن العمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات.

يمكن تلخيص برامج الحماية الاجتماعية في الشكل (2-6):

الشكل(2-6): برامج الحماية الاجتماعية.

الحماية الاجتماعية

خدمات الرعاية
الاجتماعية
المكاملة

شبكات الأمان الاجتماعي (غير قائمة على
الاشتراكات)

التأمين الاجتماعي (القائمة على الاشتراكات)

سياسات سوق
العمل

وحدة، الجمعية العامة [2009]: [مجلس العمل الاجتماعي 2009]، ص: 06.

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «...» ص: 21.



المصدر: المنظمة العالمية للزراعة [2012]: «تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم»، «الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء»، ص: 39، (بالتصرف).

يعد النموذج التنموي البرازيلي من بين التجارب الناجحة عالميا، حيث نجحت البرازيل في إحداث تنمية شاملة، اقتصادية من خلال رفع معدل الناتج الوطني البرازيلي الذي وصل إلى 5% ، وتخلصها من أزمة الديون الخارجية التي عانت منها لفترة طويلة، بالإضافة إلى سيطرتها على معدل التضخم، وسياسية عن طريق إقامة حكم ديمقراطي يراعي العدل والمساواة واجتماعية بتقليص معدل الفقر وعدم المساواة، أدى تأزم الوضع إلى ضروري وضع التدابير الكفيلة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذلك اعتمدت البرازيل على مجموعة من السياسات كان أبرزها التنمية الاجتماعية.

2.2.8.2- التجربة البرازيلية في مجال الحد من الفقر: تعتبر البرازيل أكبر دولة في أمريكا الجنوبية، بمساحة تقارب 8.54 مليون كم²، يبلغ تعداد سكانها 207.847 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2015. تعتبر البرازيل عاشر أقوى اقتصاد على المستوى العالمي، بحجم ناتج وطني إجمالي بلغ 2346 مليار دولار، تحتل الزراعة مكانة هامة في الاقتصاد البرازيلي، حيث تمثل الصادرات الزراعية 36% من إجمالي الصادرات البرازيلية، يستوعب القطاع 15% من القوة العاملة في البرازيل، 5% أجراء و10% عاملين لحسابهم الخاص في مزارع عائلية.¹ تصنف البرازيل الأعلى دخلا من بين الدول المتوسطة الدخل، وفي المقابل يوجد 9.3 مليون أسرة فقيرة، أي 44 مليون شخص يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، وتعيش معظم أفقر العائلات البرازيلية في المدن الصغيرة، والمتوسطة الحجم والمناطق الريفية. (أنظر الملحق-03)

أ- برامج القضاء على الفقر في البرازيل: من بين أهم البرامج التي اعتمدها البرازيل للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان نجد:

¹ IFAD[2016]:«Federative republic Brazil : country strategic opportunities programmer», executive board, 117th session, Rome, p:01.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

برنامج القضاء على الجوع: أطلق برنامج القضاء على الجوع سنة 2001، وشرع في تنفيذه سنة 2003، استند مشروع القضاء على الجوع إلى افتراض مفاده أن لجميع الناس الحق في الحصول على الغذاء بكمية وجودة كافيتين لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والحفاظ على صحتهم. وتجمع هذه السياسات بين التدابير الهيكلية والإجراءات الطارئة، والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية: ويوضح الشكل (2-7): متضمنات مشروع القضاء على الجوع في البرازيل¹.

وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة [2012]: «برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية»، روما، ص 1
ص: 305-315.

الشكل(2-7): متضمنات مشروع القضاء على الجوع في البرازيل.



المصدر: وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة [2012]: «برنامج

القضاء على الجوع التجربة البرازيلية»، روما، ص 12.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- **السياسات الهيكلية:** تعمل هذه السياسات على زيادة دخل الأسر وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين مستوى معيشة الأفراد، عن طريق الحصول على الغذاء السليم والحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل بتطبيق:

● **السياسات الرامية إلى خلق فرص العمل والزيادة في الدخل:** مع إعطاء الأولوية لتقليص الفوارق الاجتماعية من خلال توزيع أفضل للدخل يبقى استئناف سياسة زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 100 دولار إجراء مهما. بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة باستئناف تجربة تأسيس جهات عمل مؤقتة في المناطق التي تميزت بارتفاع معدلات البطالة الموسمية. مع اعتماد برامج تكوينية تحفيزية لضمان حصول الشباب على أول وظيفة، وكذلك اعتماد برامج التكوين المستمر وخاصة بالنسبة للأشخاص فوق سن الأربعين.

● **تكثيف الإصلاح الزراعي:** يعمل مشروع القضاء على الجوع، على توزيع الأراضي كسياسة تنموية وهيكلية وأداة إستراتيجية لمحاربة تركيز الدخل.

● **برنامج المنحة المدرسية والحد الأدنى للدخل:** تم اقتراح توفير حد أدنى للدخل للأسر ذات الدخل المنخفض والتي تضم أطفالا في سن التمدرس، شريطة اقتران هذا الدخل بتحسين في المعايير التربوية لسكان البرازيل، حيث تشير التقديرات إلى وجود 3.3 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و15 سنة خارج المدرسة .

● **حوافز للزراعة الأسرية:** يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير المتكاملة التي يتصدرها، التأمين الزراعي، وإسناد الأولويات للإنتاج المحلي بالاعتماد على الواردات فقط عند فشل موسم الحصاد، وتقديم الحوافز لإقامة تعاونيات للإنتاج والتسويق، تقديم الحوافز للبحوث العامة المقترنة بالمساعدة التقنية الفعالة، وسياسات الائتمان.

- **السياسات الخاصة:** تستهدف هذه السياسات وضع البرامج التي تعزز الأمن الغذائي ومحاربة الجوع ونقص التغذية بصورة مباشرة بين السكان منخفضي الدخل.

● **برنامج بطاقات الغذاء:** جاء هذا البرنامج لاستبدال السياسة التقليدية لمكافحة الجوع القائمة على توفير سلال الغذاء الأساسي، وهي سياسة مؤقتة وخاضعة للتقلبات، إضافة إلى توليدها للتبعية والفساد. وتكمن أهم مميزات البرنامج في إمكانية الوصول إلى الشريحة السكانية الأشد فقرا، وربط المستهلكين بدون قدرة شرائية بمنتجات المواد الغذائية الصغار، لهذا السبب لا تنتج عن هذا البرنامج آثار تضخمية، كما يمكنه توجيه قدرة الاستهلاك الإضافي للمستهلكين الفقراء لشراء المنتجات الغذائية، هذا ما يشكل تحفيزا لصغار

المزارعين المحليين. بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 9.3 مليون أسرة، بتكلفة إجمالية وصلت 20 مليون ريال برازيلي، أي ما يعادل 6.5 مليون دولار.

- **توسيع وتوجيه برنامج غذاء العمال:** يستفيد من هذا البرنامج العمال المسجلين رسمياً والعاملين في الشركات الصغيرة التي تخضع لنظام ضريبي بسيط، وهؤلاء هم بالتحديد العمال الذين يتقاضون أقل الأجور. ويستثنى من هذا البرنامج العمال غير النظاميين.
- **حفظ مخزونات الأمن الغذائي:** يقترح مشروع القضاء على الجوع، تكوين مخزون من الغذاء لضمان الأمن الغذائي، أي الحد الأدنى من المواد المدرجة في القائمة الأساسية للمنتجات الغذائية التي يستهلكها السكان خلال الفترة اللازمة لاستيرادها أو توسيع إمداداتها.
- **ضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية:** ينبغي إعطاء الأولوية للرقابة الوقائية، التي تعمل على توفير المعلومات الخاصة بسلامة الأغذية.

- **السياسات المحلية:** تطبق هذه البرامج على مستوى البلديات والولايات، معظمها بشراكة مع المجتمع المدني، وهي تنفرع إلى ثلاثة أقسام رئيسية حسب المنطقة: المناطق الحضرية الكبرى، المدن الصغيرة، المناطق الريفية، وهي تشارك في تطبيق البرامج التالية:

- **مطاعم مدعمة للسكان ذوي الدخل المنخفض:** يقترح هذا البرنامج توفير وجبات بسعر التكلفة، وذلك بهدف تلبية الطلب الكبير من قبل العمال محدودي الدخل، المجبرون على تناول وجبة على الأقل في اليوم خارج المنزل والتي لا تلي احتياجات الفرد الغذائية بشكل مناسب. بلغت تكلفة الوجبة في هذه المطاعم 1.8 ريال برازيلي بما فيها تكاليف اليد العاملة.
- **بنك الغذاء:** يقتضي التبرع بالطعام الزائد عن الحاجة إلى الجمعيات الخيرية والمحتاجين .
- **تحديث مرافق إمدادات الغذاء:** تهدف إلى تخفيض أسعار المنتجات الغذائية، عن طريق إنشاء مرافق مركزية لاقتناء المواد الغذائية وتوزيعها في المناطق الفقيرة، ويتعهد التجار ببيع المواد الغذائية بأسعار رخيصة.

تنفرد المناطق الريفية بالسياسات التالية:

- **دعم الزراعة الأسرية:** يعتبر هذا البرنامج أشمل البرنامج لتدعيم أسر المزارعين في البرازيل، ويتم من خلاله منح قروض زراعية وغير زراعية بأسعار فائدة منخفضة، وقد تم منذ 2003 منح أكثر من 10 مليون قرض، بمبلغ قدره 52 مليار ريال برازيلي (16.8 مليار دولار)، والهدف من هذا البرنامج خفض تكاليف إنتاج الغذاء وتحسين نوعيته. تمثل الزراعة الأسرية حالياً 70% من الأغذية المستهلكة في البلاد. بلغ مجموع الاستثمارات في سياسات دعم المزارعين الأسريين 5.6 مليار دولار سنة 2013، وزادت ميزانية

برنامج الائتمان الريفي المخصصة للبرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية عشرة أضعاف منذ انطلاقه سنة 2003.¹

تعمل الحكومة على توفير تأمين للمحاصيل ضد مخاطر تقلب أسعار الغذاء والأحداث المناخية القاسية، وضمانات الحد الأدنى للسعر، والدعم الخاص للمرأة، والتنمية الريفية والمساعدة التقنية. وعلى مدار العشر سنوات الماضية عززت إمكانية الحصول على الأراضي بتخصيص 50 مليون هكتار لأكثر من 600 ألف أسرة معدمة.

● **برنامج شراء إنتاج المزارع الأسرية:** يسعى هذا البرنامج المبتكر، الذي أطلق سنة 2003 كجزء من برنامج القضاء على الجوع، إلى شراء الأغذية مباشرة من المزارعين الأسريين لمؤسسات ترعى فئات السكان الأكثر تعرضا إلى المخاطر أو يتم استخدامه لتحديد مخزونات الحكومة. وقد ساهم هذا البرنامج بتوفير سوق للمزارعين الأسريين الصغار في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. إذ أن ما يقرب من نصف المزارعين المشاركين في هذا البرنامج من الفقراء. وصل عدد المشاركين في هذا البرنامج 185 ألف مزارع سنة 2012، تلقى كل منهم في المتوسط 2000 دولار تقريبا مقابل منتجاته، وارتفع الإنفاق الحكومي على هذا البرنامج بمقدار ثلاثة أضعاف منذ انطلاقه ليلعب أكثر من 600 مليون دولار سنة 2013. هذا ما أدى إلى ارتفاع دخل المزارعين الأسريين بنسبة 52%. وانضم أكثر من 3.7 مليون شخص في المناطق الريفية إلى الطبقة الوسطى.²

● **دعم الإنتاج من أجل الاستهلاك:** تتمثل في المساعدات الحكومية التي تقدمها لصغار المزارعين كالبذور، ومربي الحيوانات (النحل، الدواجن، الغنم، الماعز، الأرناب)،...

ب- **البرامج الاجتماعية:** أدى تحسن الأوضاع الاقتصادية إلى الاهتمام بالحوافز الاجتماعية من قبل الحكومة البرازيلية بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، والحد من مظاهر عدم المساواة داخل المجتمع.

- **برنامج الإعانة المالية المشروطة:** بدأ تطبيق هذه البرامج سنة 2001، أين أطلقت الحكومة برنامج بولسا إسكولا Bolsa Escola، ليتم توسيعه سنة 2003 واخذ اسم بولسا فاميليا Bolsa Familia، وهو يجمع مجموعة من البرامج النقدية والعينية في برنامج موحد تحت إشراف إدارة موحدة³. في ظل هذا البرنامج تحصل الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 60 ريال برازيلي شهريا أي ما يعادل 28 دولار أمريكي على دعم قدره 62 ريال برازيلي (30 دولار) لكل فرد، 20 ريال (7 دولار) لكل طفل يبلغ من العمر 15 سنة فأقل، بحد أقصى قدره 3 أطفال، كما تحصل الأسرة على 30 ريال (14 دولار) أخرى لكل فرد يبلغ من العمر بين 16 و 17 سنة، إذن فالأسر الفقيرة

¹ منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي [2014]: «تعزيز البيئة التمكينية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية»، تقرير حول حالة الأمن الغذائي في العالم، روما، ص: 24.

² نفس المرجع السابق، ص: 25.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2013]: مرجع سابق، ص: 88.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

تحصل على متوسط إعانة شهرية إجمالية تبلغ 182 ريال (93.33 دولار) وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر الشهري في البلاد.

- **تقديم إعانات الطاقة:** بعد إلغاء دعم الغاز النفطي المسال سنة 2001، استحدثت الحكومة البرازيلية إعانة دعم جديدة للغاز النفطي المسال سنة 2002، لمساعدة الأسر منخفضة الدخل في شراء هذا الوقود من خلال تقديم كبنونات الغاز. وفي سنة 2003 تم دمج هذا البرنامج ضمن برنامج الإعانة المالية المشروطة بولسا فيمبليا¹. أحدث هذا البرنامج اختراقاً جديداً، من حيث تمكين المرأة، من خلال تطوير قنوات توزيع مبتكرة، مثل بطاقات الصراف الآلي للأمهات من ذوي الدخل المنخفض اللواتي ليست لديهن حسابات مصرفية.

غطى هذا البرنامج أكثر من 12 مليون أسرة في جميع أنحاء البلاد، أي 97.3% من السكان المستهدفين، وشمل 49% من الأسر الفقيرة من هذا البرنامج في المناطق الأكثر فقراً. إن برنامج الإعانات المالية المشروطة لا يكلف الحكومة سوى 0.3% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي.

- **توفير السكن "برنامج منزلي حياتي":** أطلق هذا البرنامج للسكن الاجتماعي، الذي جاء لتعويض نقص السكن في مارس 2009 بميزانية أولية قدرها 34 مليار ريال برازيلي (17 مليار دولار) ، وصمم لبناء مليون بيت للأسر منخفضة الدخل بحلول نهاية سنة 2011. وأعلن عن المرحلة الثانية من البرنامج، المدمج في البرنامج الحكومي لتسريع وتيرة النمو في مارس 2010 بميزانية قدرها 278 مليار ريال برازيلي، أي 153 مليار دولار للفترة 2011-2014. التزم البرنامج ببناء 2 مليون منزل إضافي، تلقت الأسر التي لا يزيد دخلها على ثلاث أضعاف الحد الأدنى للأجر في المدن التي يفوق تعداد سكانها 100 ألف نسمة، مساعدات تحدد معدل السداد الشهري بحوالي 10 ريال برازيلي، ويضمن للأسر التي تكسب من ثلاثة إلى ستة أضعاف الحد الأدنى للأجر ألا تتجاوز مدفوعاتها الشهرية من الرهن العقاري 20% من دخلها. يجب أن تستوفي المنازل المبنية في إطار البرنامج مجموعة من المتطلبات البيئية، بما فيها استجماع مياه الأمطار واستخدام خشب معتمد، وإلزامية تركيب مسخنات المياه الشمسية².

- **توفير الوجبات المدرسية:** يدخل هذا البرنامج ضمن سياسات الأمن الغذائي والتغذية في البرازيل، وهو يعمل على تقديم وجبات مجانية لجميع تلاميذ المدارس العامة، الذين بلغ عددهم في سنة 2012 أكثر من 43 مليون طفل، عن طريق تخصيص 30% على الأقل من نفقات المدارس على الأغذية (الشراء المباشر من المزارعين الأسريين). ويلتحق بالمدارس العامة في البرازيل أساساً الأطفال من الأسر منخفضة الدخل. بلغ حجم الإنفاق العام على هذا البرنامج 1.5 مليار دولار سنة 2012. بفضل هذا البرنامج تم تخفيض معدل نقص التغذية بمقدار الثلث³.

¹ صندوق النقد الدولي [2013]: «إصلاح دعم الطاقة: دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات»، ص: 11.

² مكتب العمل الدولي [2013]: مرجع سبق ذكره، ص: 66.

³ منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 24.

- **حماية الفئات الهشة:** في هذا الصدد عملت البرازيل على توفير الحياة الكريمة للمسنين والمعاقين¹

• **المسنين:** وضع برنامج الاستحقاق المستمر للمسنين سنة 1996، ليحل محل الدخل الشهري مدى الحياة الذي كان معمول به منذ 1970، تعادل قيمة هذا الاستحقاق الحد الأدنى للأجر، ولا يشترط اشتراكا ماليا، موجه لمن يعادل دخله ربع الحد الأدنى للأجر، حددت السن القانونية للاستفادة منه بـ65 سنة. كما يستفيد المسنون من معاشات تقاعدية قائمة على مدة الاشتراك 35 سنة بالنسبة للرجال و 30 سنة بالنسبة للنساء .

• **المعاقين:** استحدثت استحقاق الرعاية الاجتماعية للمعاقين سنة 1996 ويشترط فيها تقديم دليل على الإعاقة، وأن يقل دخل المستفيد عن ربع الحد الأدنى للأجر.

- **الضمان الاجتماعي:** وسع دستور عام 1988 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار نظام الضمان الاجتماعي، حيث اعترف بنظام الاقتصاد المنزلي ضمن الأنشطة الزراعية، والحق في الحد الأدنى لتغطية الرعاية الاجتماعية بالنسبة للأشخاص المسنين والمعاقين والأرامل. وقد تم الاحتفاظ بهذا النظام في دستور 1998².

تقدم البرازيل على مبادرة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، ليشمل العمال المستضعفين في الاقتصاد غير المنظم. مثل مهنة الصيد، حيث يحق لصيادي الأسماك التقليديين الحصول على تأمين ضد البطالة خلال الفترة المغلقة التي يحضر فيها نشاط صيد الأسماك للسماح بتكاثرها، ولكي يكون العمال مؤهلين للاستفادة من تعويض البطالة، يجب أن يقدموا إثباتا على أنهم مسجلون كصيادي أسماك لدى المعهد الوطني للضمان الاجتماعي مقابل دفع اشتراكات، مع إثبات أن مهنة الصيد هي مصدر رزقهم الوحيد. تبلغ قيمة التعويض الحد الأدنى للأجر الشهري، هذا ما سمح لإضفاء الطابع الرسمي على أكثر من 400 ألف صائد سمك³.

- **خطة البرازيل بدون فقر مدقع:** تمثل هذه الخطة نهجا يضاف إلى سياسات الحماية الاجتماعية التي سنتها الحكومات السابقة، وهي تدعو إلى نهج متعدد الأبعاد ومركز وممول من قبل الحكومة الاتحادية بهدف الحد من الفقر.

أطلقت هذه المبادرة سنة 2011، وهي إستراتيجية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2014، يجمع البرنامج بين مفهوم الحماية الاجتماعية ومفهوم النهوض الاجتماعي.

تسعى هذه الخطة إلى صقل المهارات وتوسيع الفرص أمام الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، من خلال تحسين سياسات التحويلات النقدية، وزيادة فرص الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية، وتحسين جودتها، وتنفيذ

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة[2008]: « تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد، البرازيل»، ص:61-62.

² وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة[2012]: مرجع سبق ذكره، ص:14.

³ مكتب العمل الدولي[2013]: مرجع سبق ذكره، ص:53.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

مبادرات ترمي إلى الإدماج في أنشطة منتجة لمختلف الفئات الضعيفة مثل: العمالة غير الرسمية في المناطق الحضرية، والمزارعين ، وجامعي المواد القابلة للتدوير، والمشردين بدون مأوى، والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين. في مارس 2013، بدأت الأسر التي تعيش في فقر مدقع الحصول على مساعدات مالية تضمن حدا أدنى من الدخل للفرد الواحد الذي يبلغ 1.25 دولار في اليوم. نتيجة تطبيق هذه التدابير تم انتشال 22.1 مليون برازيلي من الفقر المدقع منذ سنة 2011.

ت- نتائج مكافحة الفقر في البرازيل: حققت البرازيل تقدما كبيرا في الحد من الفقر منذ بداية الألفية، خاصة في الفترة بين 2004 و 2013، حيث تمكنت من تخفيض معدل انتشار الفقر من 22% إلى 8.9% من مجموع السكان، بينما تراجع معدلا الفقر المدقع من 7% إلى 4%. ويعيش نحو 55% من السكان في المناطق الريفية تحت خط الفقر، وترتفع هذه النسبة إلى 66% في مناطق الشمال الشرقي، حيث يعاني 1 من 3 أشخاص من الفقر المدقع أي يقل دخله على 1.25 دولار في اليوم.¹

الجدول (2-10) يبين لنا تطور معدلات الفقر منذ بداية الألفية.

الجدول(2-10): تطور معدل الفقر ومعامل جني في البرازيل لسنوات مختارة بين (2001-2014).

السنة	2001	2005	2008	2009	2011	2012/2013	2014
معدل الفقر	24.7	21	19.1	13.3	11.1	8.9	7.4
معامل جني	59.33	-	-	53.87	53.09	52.67	51.48

المصدر: أطلس بيانات العالم متوفر على الموقع: <https://knoema.com/atlas/Brazil> ، تم الإطلاع عليه

بتاريخ: 2017/02/28.

يدل نجاح البرازيل في تحقيق هذه النتائج المهمة، على فعالية السياسات المطبقة التي مكنت من خفض معدل الفقر المدقع من 14% إلى 3.5% بين سنة 2001 و 2012. نمى دخل أفقر 20% من السكان ثلاث أضعاف نمو دخل أغنى 20% من السكان. وقد تناقص عدد الفقراء بحدّة أكبر في المناطق الحضرية، حيث تم تخليص 10 ملايين شخص من الفقر، تليها المدن الكبرى، مسجلتا انخفاض بـ 5.6 مليون شخص، غير أن الانخفاض الأكبر في نسب الفقر قد حدث وبشكل تناسبي في المناطق الريفية، حيث سجلت انخفاضا بأكثر من 14%. على الرغم من النتائج المحققة في مجال الحد من الفقر إلا انه لا يزال 18 مليون شخص يعيش دون خط الفقر، وأكثر من 8 مليون شخص يعيش في فقر مدقع. تصنف

¹ الصندوق الدولي للتنمية الريفية متوفر على الموقع: <http://ifad-un.blogspot.com.br/2012/09/knowledge-is-central-to-overcoming.html>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/4/2.

المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من أفقر المناطق في البرازيل، حيث يتركز في هذه المناطق 5 مليون شخص يعاني من فقر مدقع، 46% منهم من سكان المناطق الريفية¹.

يؤدي تراجع التفاوت في توزيع الدخل إلى تعزيز أثر النمو الاقتصادي على الفقر، وفي العشرة الماضية تراجع معدل الفقر في البرازيل إلى حوالي النصف، ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى النمو الاقتصادي أولاً ثم إلى تراجع التفاوت في توزيع الثروة الذي تراجع بحوالي 10%، نتيجة فعالية التحويلات الحكومية حيث²:

- كان التزايد في المساواة في توزيع الأرباح بين العمال الأجراء وأصحاب العمل الحر هو العامل الأهم، حيث يمثل 60% من تراجع التفاوت، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أجور العمال المحدودي المهارة والتعليم زادت بوتيرة أسرع من أجور العاملين المتحصّلين على مستوى تعليمي فوق الثانوي، حيث شهدت ركوداً نتيجة السياسات التعليمية التوسعية التي طبقت في التسعينيات. هذا ما أدى إلى زيادة في عرض العمالة الماهرة في البرازيل. بينما شهدت سوق العمل زيادة في الطلب على العمالة منخفضة المهارة بسبب زيادة الطلب على السلع الأولية الزراعية. ارتفعت أيضاً أجور العاملين منخفضي المهارة استجابة لرفع الحد الأدنى من الأجور.
- بينما العامل الثاني المسئول عن خفض التفاوت هو التحويلات الحكومية التي تفسر نحو 20% من هذا التراجع. فقد ازدادت التحويلات الحكومية من حيث الحجم وأصبحت توجه بشكل أفضل للفقراء.

المبحث الثالث: الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي.

ينفرد النظام الاقتصادي الإسلامي بحلول خاصة للحد من الفقر، حيث يعمل على تحقيق مصالح المجتمع دون المساس بمصلحة الأفراد، فإذا اغتنى الفرد استفاد معه المجتمع وإذا تطور المجتمع زادت رفاهية الفرد. ويرجع هذا للتناغم والتنسيق عبر نظمه التي يعتبر البعض منها فريضة شرعية وضرورة اقتصادية كنظام الزكاة والوقف.

1.3.2- نظام الزكاة: الزكاة نظام مالي اقتصادي فريد، باعتبارها ضريبة مالية تفرض على سائر الثروات، وهي مورد مالي دائم من موارد الدولة تصرف في تحرير الإنسان من ذل الفقر، وتدفعه إلى العمل، والإنتاج، وترمي إلى إشباع حاجاته. وهي إلى جانب ذلك معالجة اقتصادية لاكتناز الأموال.

الزكاة هي الركن الثالث في العقيدة الإسلامية وهي عبادة لمن أداها. ومعناها اللغوي الزيادة والنماء.

الزكاة اصطلاحاً: هي حق الله المعلوم في مال المسلم، يفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة النامية والقابلة للنماء التي حال عليها الحول (السنة الهجرية) أو عند حصادها، وتقع داخل النصاب المحدد وتجي من قبل الدولة، وتتفق بواسطتها بهدف تمليك جزء معين من المال المعين إلى المصارف التي عينها الله في كتابه.¹

¹ باسكال ريفو، ترجمة: طوني سعادة [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² نورا لوستينغ [2015]: «الأكثر تفاوتاً على الأرض»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد: 52، الرقم: 03، ص: 15.

1.1.3.2-المستحقون للزكاة: ذكرهم الله تعالى في قوله: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝" « الآية 60 من سورة التوبة» .

جاءت فريضة الزكاة لضمان العيش الكريم لكل عاجز عن اكتساب ما يكفيه بسبب إعاقة أو مرض، وإعطائه ما يكفيه سنويا جبرا لضعفه ورحمة لعجزه، كما يجوز إنفاق جزء من أموال الزكاة في تعليم وتأهيل ذوي الحرف والصناعات، وعلى الذين عجزوا بعد جهد وسعي حثيث عن الحصول على منصب عمل.²

أ- الفقراء والمساكين: هم أول المصاريف وهم المعدمون، وغير القادرين على كفاية حوائجهم الأصلية ومن يعولون بعيدا عن التكاسل والتواكل. يقول الرسول صل الله عليه وسلم: " ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس". (رواه الشيخان).

-الفقير هو الذي لا يملك قدر النصاب الزائد عن الحاجة الأصلية له ولأولاده، من مأكلا، ومشربا، ومسكنا، وملبس، ودابة، وآلة حرفة، ونحو ذلك مما لا غنى له عنه، فكل من عدم هذا القدر، فهو فقير يستحق الزكاة.

-المسكين قال الله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: " أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ"، "الآية رقم:16 من سورة البلد"، ذا متربة أي ذا فاقة شديدة لصق منها بالتراب، فالمسكين هو أكثر فقرا من الفقير فمن يملك أقل من ما يلزمه فهو مسكين ومن يملك أكثر من نصف ما يلزمه وليس كل ما يلزمه فهو فقير.

ب-العاملون على الزكاة: هم جباة الزكاة والخزانة والحراس الذين يحفظونها والكتبة والحاسبون والموزعون الذين يفرقونها على أهلها، وهذا دليل على ضرورة إيجاد إدارة منظمة للزكاة.

-المؤلفة قلوبهم: لاستمالتهم إلى الإسلام، أو تثبيتهم عليه أو كف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنه، أو نصرهم على عدو لهم.

-في الرقاب: هو تحرير العبيد والإماء من العبودية والرق على أنواعهما.

-الغارمون: هم الذين أثقلتهم الديون وعجزوا عن وفائها، فيعطون بقدر ما يغطي الدين مع ما يكفيهم طعاما وملبسا ومسكنا، على أن يكون هذا الدين في طاعة أو في أمر مباح.

¹ فريد كورتل، ناجي بن حسين[2010]: «تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البلدة، الجزء:01، ص:114.

² سلمى جمال[2010]: «فعالية مؤسسة الزكاة في تخفيض تعداد الفقراء بالجزائر على ضوء بعض التجارب العربية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البلدة، الجزء:02، ص:438.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- في سبيل الله: هي الطريق الموصل إلى مرضاة الخالق من العلم والعمل، ويرى جمهور العلماء أن المراد به هو الغزو، ويضيف الفقهاء إلى ذلك الإنفاق على المعرفة في كل جهاد يراد به أن تكون كلمة الله هي العليا.

- ابن السبيل: هو المسافر الذي يمر من بلد إلى بلد وقد نفذت نفقته، يقول النووي: " يعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده أو موضع ماله إن كان له مال في طريقه هذا، وإن لم يكن له مال يكفيه أن يعطى ما يتم به كفايته." ¹

- كما يمكن تقسيم الزكاة من الناحية الوظيفية إلى أربعة أقسام وهي: ²

- أ- نفقات اجتماعية: فسهم الفقراء والمساكين يعطى إعانة تحويلية للعاجزين عن العمل، بقدر ما يسد ضرورتهم وحاجاتهم وتحصل به كفايتهم، وابن السبيل هو الغريب الذي خرج من غير معصية فاحتاج، وهو يشمل عمل ملاجئ الأيتام والعجزة.
- ب- نفقات اقتصادية: وهي سهم إعانة الغارمين بسداد ديونهم، ومد القادرين على العمل بأداة الحرفة.
- ت- نفقات سياسية: وهي تحرير الرقاب من العبودية سواء كان ذلك بإعتاق الرقيق أو مساعدة الشعوب المستعبدة. المؤلفة قلوبهم متى دعت الحاجة إلى إعطائهم لدفع شرهم عن المسلمين، وفي سبيل الله لتجهيز المتطوعين للدفاع عن الإسلام وعن المستضعفين.
- ث- نفقات إدارية: وهي رواتب العاملين عليها، وإيجارات مباني بيت المال ووسائل النقل وصيانتها....

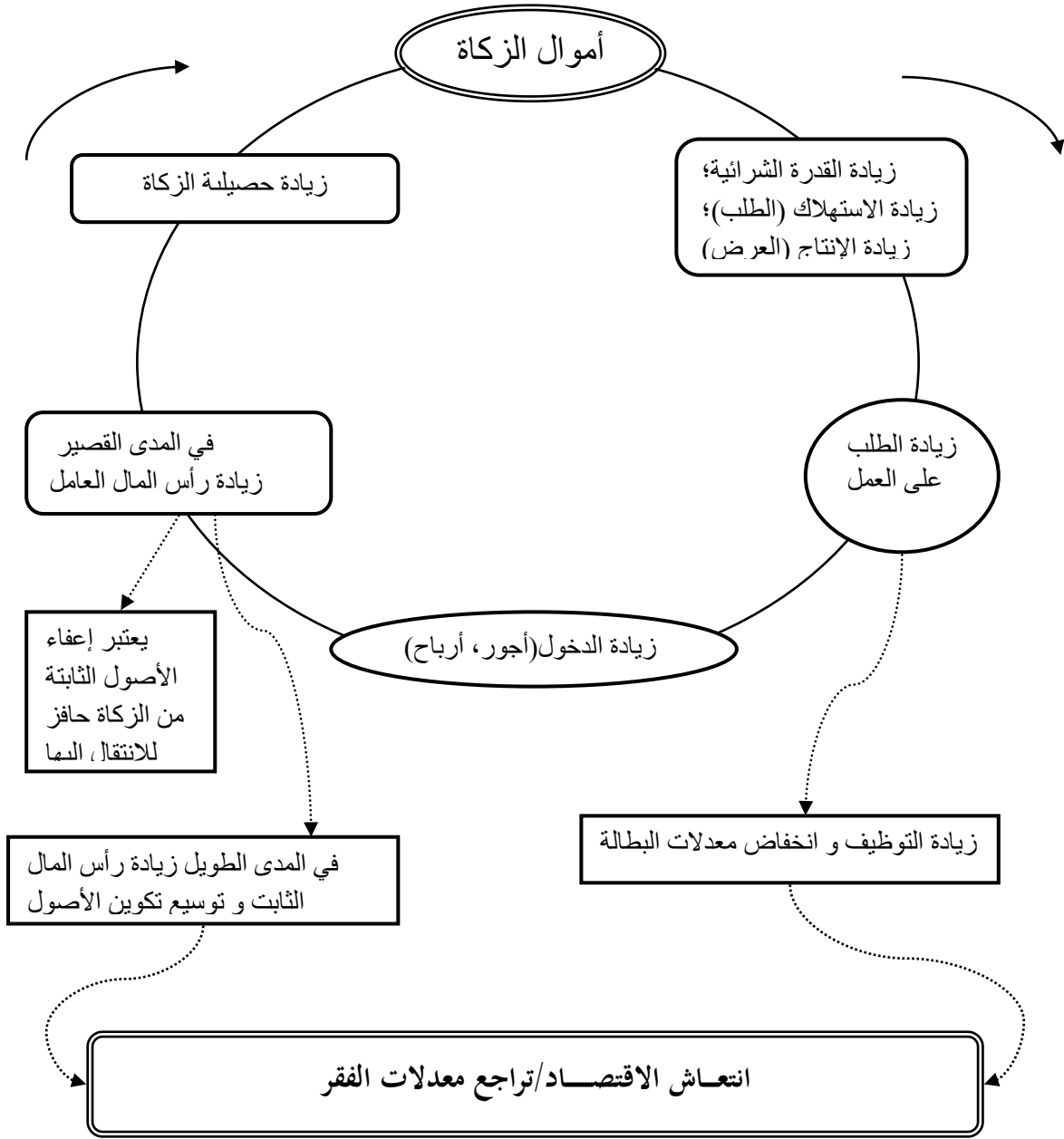
2.1.3.2- دور الزكاة في محاربة الفقر: تعطى الأولوية في استحقاق أموال الزكاة للفقراء والمساكين، وهي إجراءات تحويلية فعلية غير مخصصة من الميزانية العامة للدولة، هذه الفئة التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئة ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيه الزكاة المقبوضة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم مما يزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل)، أي ارتفاع الطلب على العمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، بمعنى أن فئة من المجتمع كانت دون دخل أصبح لديها دخلاً من خلاله تلبية احتياجاتها الأساسية وبالتالي خروجها من دائرة الفقر.

يلخص لنا الشكل (2-8) مساهمة الزكاة في تنشيط الاقتصاد والحد من الفقر.

الشكل (2-8): مساهمة الزكاة في تنشيط الاقتصاد والحد من الفقر.

¹ حميدوش علي [2010]: «دور الزكاة في الإنفاق العام من منظور إسلامي»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البلدة، الجزء: 02، ص: 518.

² قرزير محمود [2010]: «فعالية الزكاة في مكافحة ظاهرة الفقر في ظل القصور الضريبي»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البلدة، الجزء: 02، ص: 294.



المصدر: سامر قنطجني: «الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية»، ص: 07، متوفر على www.kantakji.org.2016/11/02، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 07/11/2016.

يظهر لنا الشكل أعلاه تأثير الزكاة على إنعاش الاقتصاد من خلال الحلقة التالية:

توزيع أموال الزكاة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي زيادة الطلب على العمل أي انخفاض معدلات البطالة، وبالتالي ارتفاع الدخل، وحدوث تراكم رأسمالي لدى الفئات المنتجة يعني زيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي، هذا ما يحدث زيادة في حصيلنة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقياً وعمودياً.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

الزكاة هي الوسيلة الأكثر فعالية في إعادة توزيع الثروة لمصلحة الفئات الفقيرة والمحتاجة، حيث أنها اقتطاع من الأغنياء وعطاء للفقراء في شكل نقود أو سلع استهلاكية وهذا يعني حدوث زيادة في دخول الفقراء، مما يؤدي إلى تنمية القدرة الاقتصادية لمحدودي الدخل، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

يهدف نظام الزكاة إلى تعزيز التضامن الاجتماعي، الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع، هذا الأخير الذي يساهم في توفير المناخ الاقتصادي الملائم الذي يقلل من عنصر المخاطر ويرفع من الميل للاستثمار.

لا يقتصر هدف الزكاة في إعطاء الفقير حد الكفاف، ولكن تحقيق مستوى لائق من المعيشة، بالإضافة إلى المساعدات النقدية، تقدم المشروعات العامة التي تنشئها مؤسسة الزكاة وتخصصها للفقراء ومحدودي الدخل ومن بينها نجد: المستشفيات والمستوصفات المجانية ونصف مجانية، خدمات دور الرعاية الاجتماعية (الأيتام والمشردين، وكبار السن،....)، مراكز التعليم والتدريب المهني المجاني...

2.3.2- الوقف: إن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الحكومي الذي تحكمه قوة القانون، والقطاع الخاص التي يخضع للمصلحة الفردية، لأن هذا القطاع يحمل على عاتقه مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة التي تتميز بطابعها التعاوني والخيري.

1.2.3.2- تعريف الوقف: " تحبب الأصل وتسهيل المنفعة "، أي هو حبس عين والتصدق بمنفعتها، وحبس العين يعني لا يصرف فيها البيع أو الرهن أو الهبة، ولا تنتقل بالميراث ويعني التصدق بها لجهات البر بحسب شروط الوقف.¹

- **التعريف الاقتصادي للوقف:** " هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا. فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا."²

¹ بن حمودة فطيمة، مناصر خديجة [2013]: «دور الأوقاف في تفعيل المسؤولية الاجتماعية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: « دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف)» في تحقيق التنمية المستدامة «، المنعقد في: 21/20 ماي 2013، جامعة البليدة، ص: 06.

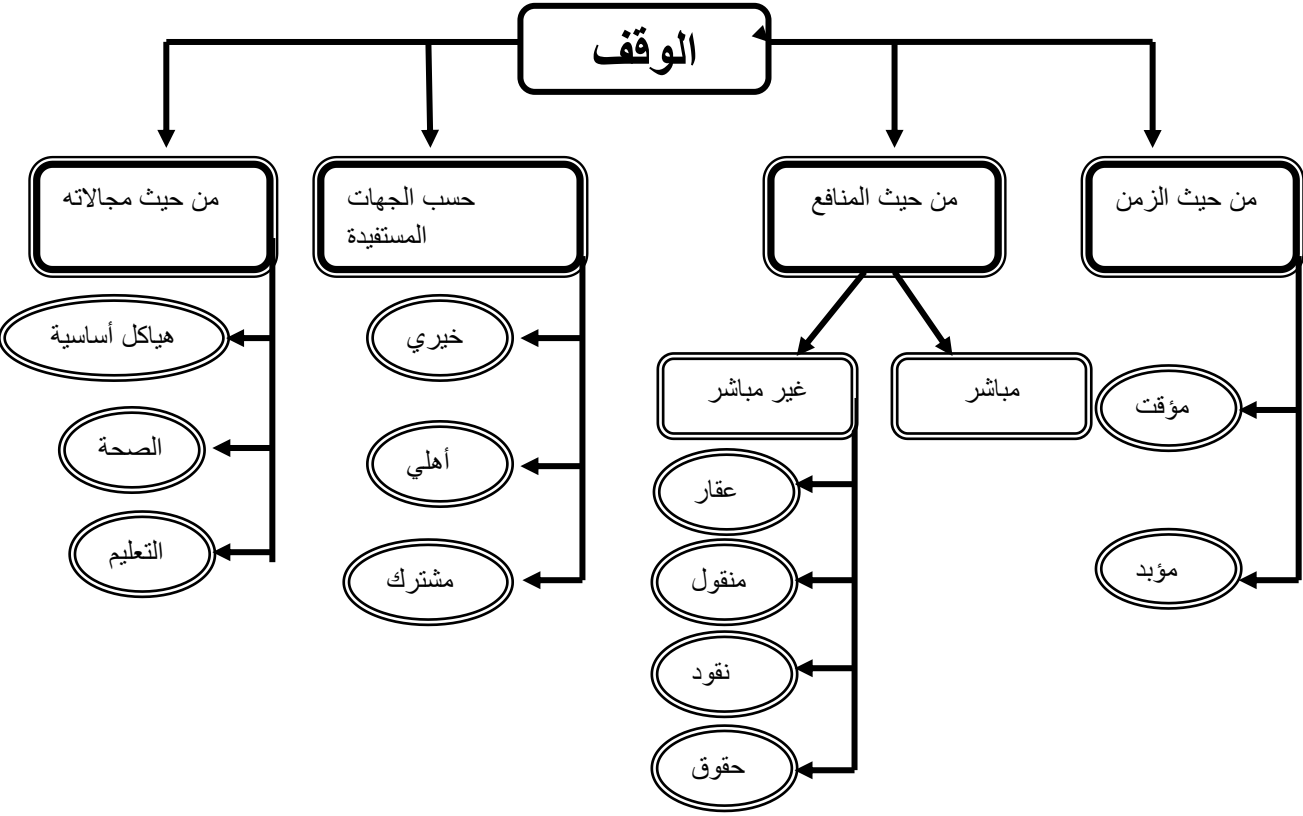
² منذر قحف [2000]: «الوقف الإسلامي: تطوره-إدارته- تنميته»، دار الفكر، دمشق، ص: 70.

2.2.3.2-أنواع الوقف: ينقسم الوقف إلى عدة أقسام كما يلي¹:

- أ- من حيث الزمن هناك نوعان وقف مؤبد ووقف مؤقت.
 - ب- من حيث طريقة الوقف أو مضمونه: هناك وقف مباشر ووقف استثماري،
 - 1- الوقف المباشر: هو الذي يقدم خدمات مباشرة للموقوف عليهم بحيث يمكن الاستفادة من ذات الموقوف.
 - 2- الوقف غير المباشر أو الاستثماري: هو الأموال التي يتم وقفها. لا يقصد الانتفاع، وإنما يقصد الانتفاع بريعتها الذي يتم الاستفادة منه لأغراض الوقف. وهو ينقسم بدوره إلى أربعة أنواع هي:
 - وقف العقار: يمكن وقف العقارات والأراضي لإنشاء مؤسسات اقتصادية أو مباني وافية (مدارس، معاهد تكوين، مستشفيات،...).
 - وقف المنقول: يجوز وقف المنقول باستثناء، بعض متقدمي الأحناف الذين اشترطوا أن يكون متصلا بالعقار اتصال قرار وثبات كالبناء والأشجار. ويكون مخصصا لخدمة العقار، كما يكمن في بعض الأدوات والمعدات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات.
 - وقف النقود: هو وقف نقد يستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة وغير ذلك، وما يتحقق من عوائده يصرف حسب شروط الواقفين، تحت رقابة وضبط محاسبي، وصناديق الوقف المفتوحة في تمويل المشروعات الصغيرة توجد على صيغة وقف نقود.
 - وقف الحقوق المعنوية: كحق التأليف وحق الإبداع وحق الاسم التجاري ويكون ذلك حق استغلال الملك المعنوي بتصريح من المؤلف أو المبتكر.
 - ت- من حيث الغرض من الوقف: ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:
 - وقف خيري: وهو ما كان ريعه مخصصا للصرف علي جهة من الجهات الخيرية .
 - وقف ذري "أهلي": والغرض منه تأمين التكافل الاجتماعي لأقرباء الواقف وذريته،
 - وقف مشترك: وهو يجمع بين النوعين السابقين ففيه حصة أهلية وحصة خيرية.
 - ث- من حيث مجالات الوقف وأهدافه: تتعدد أنواع الوقف وفقا لهذا المعيار، حيث نجد أنها تشمل جميع مناحي الحياة من التعليم والصحة وتكوين قاعدة هيكلية... إلخ.
- يمكننا تلخيص أنواع الوقف في الشكل (2-9)

¹ منى محمد الحسيني [2016]: «دور الوقف في تمويل متطلبات التنمية البشرية»، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد: أكتوبر 2016، متوفر على الموقع : <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/53>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/03.

الشكل (2-9): أنواع الوقف.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد : منى محمد الحسيني [2016]: «دور الوقف في تمويل متطلبات التنمية البشرية»،
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد: أكتوبر 2016، متوفر على الموقع: <http://giem.kantakji.com> ، تم الإطلاع
عليه بتاريخ: 2016/11/03.

3.2.3.2- دور مؤسسة الوقف في مكافحة ظاهرة الفقر: تعمل مؤسسة الأوقاف على محاربة البطالة وإعادة توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع.¹

- دور الوقف في توفير فرص العمل وتخفيف أزمة البطالة: أدت مؤسسة الوقف دورا مهما في تعليم أفراد المجتمع، وتنمية مهارتهم وزيادة قدرتهم، وتوفير الفرص لتشغيلهم وهذا من خلال التعليم والتدريب والتأهيل (مراكز التدريب الوقفية)؛
- ازدياد المرونة والاستقرار في أعمال المشروع، فالاستقرار يقصد به قدرة المشروع على فقدان أفراد المهيمنين، ومع ذلك يستمر في ممارسة نشاطه بكفاءة تامة، أما المرونة فهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات قصيرة الأجل التي تحدث في كمية العمل الواجب إنجازها؛

¹ جمال لعامرة، منصور كمال [2010]: «التكامل الوظيفي بين مؤسستي الزكاة والأوقاف في مكافحة ظاهرة الفقر»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 02، ص ص: 322، 330.

- تنوعت خدمات الوقف لدور التعليم والمتعلمين، حيث كفلت للمعلمين والمتعلمين شئون التعليم والإقامة والطعام والعلاج ، وهذا من شأنه أن يوفّر وسائل التعليم لجميع فئات المجتمع الواحد.
- أثر الوقف في إعادة توزيع الدخل: إن القيام بوقف أموال على جهات النفع العام والفئات الخاصة من الفقراء والمحتاجين، من شأنه إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئات، فالجهة ذات النفع العام من مساجد ومستشفيات ومدارس ومراكز التأهيل وغيرها التي ضمن لها الوقف مصدر تمويل دائم، تستمر في أداء دورها وخدماتها للناس بدون مقابل، أي أن المستفيد قد وفر ثمن الحصول على هذه الخدمة وبالتالي سيوجهه للحصول على خدمات أخرى أي أن مستواه المعيشي سوف يتحسن.
- يلعب الوقف دورا اقتصاديا كبيرا من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء من لباس ومأوى وغذاء، وتوفير عدد من السلع والخدمات العامة كالرعاية الصحية والخدمات المالية مثل القروض الحسنة، مما يحسن من الموارد المتاحة للمحتاجين. ومن جانب آخر يؤدي توفير مثل هذه الخدمات إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وتوجيه النفقات التي كانت مخصصة للجانب الاجتماعي نحو الجانب الإنتاجي عن طريق استثمارها. كما يساهم الوقف في زيادة الادخار لأنه يجسب جزء من الموارد عن الاستهلاك فضلا عن أنه لا يترك الثروة المحبوسة عاطلة وإنما يعمل على استثمارها وينفق صافي ريعها (بعد استقطاع تكاليف الصيانة والإحلال).
- يعمل الوقف على توفير عدد من الوظائف من خلال العاملين والمشرفين وغيرهم ممن يعمل على تسيير الأوقاف. ويساعد الوقف في تمويل المشروعات الصغيرة التي تعمل على امتصاص جزء من القوة العاطلة. واستغلال الثروات وزيادة الدخل والإنتاج، يعني إتاحة مزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى مزيد من الرفاهية.
- تشجيع الوقف على منح القرض الحسن لتمويل وتوسيع نشاط المشروعات الصغيرة: من أغراض وقف النقود نجد القرض الحسن، حيث يقع التحبيس في رأس المال الذي يمنح للمحتاج للانتفاع به في فترة زمنية معلومة مع تقديم ضمانات لإرجاع القرض في تاريخ استحقاقه دون زيادة. وفي ظل استفحال المعاملات المالية الربوية، فإن صندوق الوقف قادر على جمع الأموال لغرض إقراضها لذوي الحاجات للانتفاع بها، ثم يتم ردها لينتفع بها غيرهم. ويمكن أن يستفيد الصندوق من صيغة الوقف المؤقت التي أجازها فقهاء المالكية، فيسمح للميسورين إيداع أموالهم الفائضة عن الحاجة لفترة زمنية ثم يتم استرداده وفي هذه المدة يتم إقراضها للمحتاجين للانتفاع بها.¹
- يعمل الوقف من خلال ما تقدمه مؤسساته المختلفة من مأكّل ومشرب ومساعدات وتعزيز علاقات التواصل بين الناس، على توفير مورد مستديم لنشاطات شبكة الأمان الاجتماعي ويوظفها. ويدعم اهتماماتها بمحاربة الفقر والقضاء عليه، ويحمي الطبقات المحتاجة، هذا ما وفر على المدى الطويل أمنا وسلاما اجتماعيا ووفر أيضا عدالة مالية واجتماعية.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج[2009]: «الوقف الإسلامي ودوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة»، مجلة دراسات إسلامية، العدد: 06، ص: 27، 23.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- الصناديق الوقفية: تعتبر الصناديق الوقفية من الأساليب الجديدة والطرق الحديثة التي تسير التطورات في مجال المعاملات المالية، التي تم ابتكارها إحياء لسنة الوقف، حتى تعمل على تفعيل دوره الاقتصادي والاجتماعي. الصندوق الوقفي عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع أو الأسهم، لاستثمار هذه الأموال، ثم إنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع للأفراد والمجتمع، وتكوين إدارة لهذا الصندوق تعمل على رعايته والحفاظ عليه والإشراف على استثمار الأصول.¹

الصندوق الوقفي هو وعاء تجتمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة، تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبولة. والصندوق يبقى ذا صفة مالية إذ أن شراء العقارات والأسهم والأصول المختلفة وتمويل العمليات التجارية لا يغير طبيعة هذا الصندوق لأن كل ذلك إنما هو استثمار لتحقيق العائد للصندوق. وليست العقارات أو الأسهم هي الوقف، إن محتويات هذا الصندوق ليست ثابتة بل تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق ويعبر عن الصندوق دائما بالقيمة الكلية لمحتوياته، التي تمثل مبلغا نقديا وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي تم تخصيصها. والأموال في الصندوق مقسمة إلى حصص صغيرة تكون في متناول الأفراد من المسلمين الراغبين في الوقف. ويكون للصندوق شخصية اعتبارية إذ يسجل على صفة وقف.²

إذن الصندوق الوقفي هو وقف نقدي تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة وغير ذلك، وما تحقق من أرباح وعوائد يصرف بحسب شروط الواقفين، تحت رقابة حكومية وضبط محاسبي .

3.3.2- دور الوقف والزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا: استطاعت بعض الدول الإسلامية على غرار ماليزيا، تفعيل

دور الوقف والزكاة وإعادة الاعتبار لهما كمؤسستين تضمنان تحقيق التكافل والتنمية الاجتماعية.

1.3.3.2 -الدور الاجتماعي للوقف في ماليزيا: تعد ماليزيا من الدول التي أحدثت صيغ تتماشى والمستجدات

المصرفية خاصة عن طريق شركات التأمين، حيث تتجسد أهم مؤسسات هذا القطاع في صندوق الوقف الخيري والحج، ومؤسسة الوقف في سلاجور وصندوق الحج والبنك الإسلامي الماليزي.³

إن معظم ممتلكات الوقف متمثلة في الأراضي لم تخضع لصيغة استثمارية سوى الإجارة، فمعظم أراضي الأوقاف في بيرك على سبيل المثال مؤجرة بأجرة زهيدة لمدة تتراوح بين 66 إلى 99عام، كذلك في كل من ميلاكا وبينانق، وقد تمكن

¹ محمد الزحيلي «الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها»، ص:04، متوفر على الموقع: <http://kantakji.com> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2016/11/08.

² حسين عبد المطلب الأسرج [2012]: « دور الوقف في التنمية»، ص ص:4-5، متوفر على الموقع: <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/08.

³ بوقرة رايح، عامر حبيبة: « دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة - دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية»، ص:6. متوفر على الموقع: <http://www.kantakji.com/wakf> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/23.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

المستأجرون اثر هذه العقود الطويلة من إنشاء مباني سكنية وتجارية على الأراضي الوقفية التي يتم استغلالها لمصلحتهم بأجرة زهيدة. ومن هذا الوضع تم تشكيل لجان استثمار استشارية للمجالس الإسلامية في هذه الأقاليم مهمتها تقديم المشورة المتخصصة حول نوع الاستثمار والنواحي المتعلقة بإنشائه ومصادر تمويله¹.

أنشء المجلس الإسلامي بإقليم ميلاكا لجنة خاصة للإشراف على إدارة الأوقاف والبحث عن السبل والوسائل الملائمة لتنميتها وتطويرها. وفي إقليم بينانق أنشأت هيئة استشارية لتقديم المشورة الفنية للمجلس الإسلامي فيما يتعلق بتقصي الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوقفية الاستثمارية. وقد تمكن المجلس مستعين بمشورة لجنة الاستثمار من إنجاز مشروع مبنى ب 22 شقة و13 متجرا قدر ب 2000000 رينجيت ماليزي سنويا، ووقع المجلس الإسلامي عقدا مع الجهة الممولة يتقاضى بموجبه 2000 رينجيت ماليزي سنويا من عائدات المشروع لمدة 30 سنة تعود بعدها ملكية المشروع للمجلس.

مشروع تبلغ كلفته التقديرية 700000 رينجيت ماليزي في إطار مباني تجارية وسكنية، كما يسعى المجلس لتمويل مشروع بقرض من الحكومة الفدرالية ومن المتوقع أن يبلغ العائد 85000 رينجيت ماليزي.

عقب بدأ عمليات البنك الإسلامي الماليزي، شرع المجلس في تحويل استثماراته المصرفية إلى ودائع استثمارية لدى البنك المذكور. وأصبحت الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية الوسيلة المستخدمة من قبل المجالس الدينية في ماليزيا لتوليد الموارد المالية لتمويل الاستثمارات والأموال الوقفية.

من أهم إنجازات إدارة الوقف في ماليزيا صندوق الوقف الخيري والحج، فقد انشأ صندوق الوقف من طرف الجامعة الإسلامية سنة 1999 يقوم على جمع التبرعات لحساب الصندوق الجامعي، لخدمة الطلبة وتمكينهم من تأمين دخل خاص بهم ومنح وقروض. أما صندوق الحج التعاوني الماليزي فقد بدأ برأس مال زهيد، واليوم يتعامل بمليارات الدولارات، يستثمر أمواله بشكل ممتاز ليحقق أهدافه السامية.

تطورت مداخل الوقف في ماليزيا خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت سنة 2016 إلى 2146460.00 رينجيت ماليزي(517219.277 دولار)، مقارنة بسنة 2009 أين سجلت 75130.06 رينجيت (21343.92 دولار)².

2.3.3.2- الزكاة في ماليزيا: انعكست النهضة التي حققتها ماليزيا على جميع القطاعات بما فيها قطاع الزكاة، حيث تطورت طرق إدارة الزكاة من حيث جباية أموال الزكاة وطرق توزيعها على مستحقيها، هذا ما أدى إلى تطور واضح في حصيلة الزكاة كما يوضحه الجدول(2-11) الموالي.

¹ البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة للأوقاف الكويت [2003]: «نظام الوقف في التطبيق المعاصر- نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية»، الطبعة الأولى، ص:122.

² Yayasan waqaf malaysia[2016]: «laporan tahuman»، p:24.

الجدول (2-11): تطور حصيلة الزكاة في ماليزيا للفترة (2010-2015) (الوحدة (مليون الرينخت)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصيلة الزكاة	1.3637226	1.6411190	1.9273534	1.8854666	1.9588851	2.3299116

Source :Pusat pungan zakat[2015] :«**Satu sumber maklumat zakat di malaysia**», p :98

يتضح لنا من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة في ماليزيا قد تضاعفت خلال 5 سنوات، نتيجة فعالية وسائل جمع الزكاة المتنوعة، حيث تنشأ إدارات الزكاة وهيئاتها في كل ولاية، أين تنتشر مكاتب لجمع وتحصيل أموال الزكاة على مستوى كامل إقليم الولاية، حيث تقسم الولاية إلى جهات ويفتح في كل جهة مكتب، أو عن طريق فتح شبابيك خاصة لتحصيل أموال الزكاة في البنوك ومكاتب البريد، بالإضافة إلى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كالدفع للبنك عن طريق الانترنت ، و اقتطاع نسبة الزكاة من رواتب العمال الذين تبلغ مجموع مرتباتهم السنوية النصاب (بالنسبة للعمال من غير المسلمين فهم يخضعون للضرائب)...بالإضافة إلى نظام العقوبات الذي تطبقه إدارات الزكاة الماليزية في حال التهرب من أداء فريضة الزكاة عن طريق فرض غرامات مالية وقد تصل العقوبة إلى الحبس لمدة أقصاها 6 أشهر¹.

لا يقتصر توزيع الزكاة في ماليزيا على تسليم مبالغ الزكاة لمستحقيها، بل تطلق هيئات وإدارة الزكاة في كل الولايات الماليزية برامج وخطط متنوعة ومتعددة من شأنها أن تنجح عملية التوزيع، وخاصة حين يتعلق الأمر بتوزيع القروض الحسنة موجهة للاستثمار، حيث يتم مرافقة المستفيد لضمان نجاح مشروعه².

تتبع الولايات الماليزية برامج عدة لتنجح عملية توزيع الزكاة فقد أطلقت هيئة الزكاة بولاية سلاڠور البرامج الآتية:

أ- برامج التنمية الاجتماعية: وبها لجان عدة منها ما يختص بتقديم الأظعمة والإعانات المالية والمساعدات الطبية، وتقديم المساعدات في المناسبات والأعياد الدينية للفئات المستحقة لأموال الزكاة.

ب- برامج التنمية الاقتصادية: تعمل هذه البرامج على تقديم التمويل المناسب لإقامة مشاريع أعمال عن طريق إعطاء مستحق الزكاة ما مقداره 500 رينخت إلى 5000 رينخت كرأس مال للفقر مباشرة مشروعه وتعمل على مرافقته لبيع و يسوق منتجاته.

ت- البرامج التعليمية: تقدم الزكاة للفقراء والمساكين خاصة بالدراسة الجامعية داخل وخارج ماليزيا، يستفيد من هذا البرنامج طلاب المدارس الدينية والطلبة المتفوقين.

تتعدد طرق توزيع الزكاة على مستحقيها في الولايات الماليزية بحسب الإدارة المسيرة لصندوق الزكاة في الولاية، مثلا يعتمد بيت مال ولاية برسكوتوان كوالالمبور على طريقتين في توزيع الزكاة ، أولها طريقة التوزيع المباشرة عن طريق بيت

¹ فوزي محريق[2015]: «تحليل أداء مؤسسات الزكاة الماليزية مع صندوق الزكاة بالجزائر»، مجلة رؤى اقتصادية، العدد:9، ص:299.

² هيئة إدارة الزكاة بولاية سلاڠور متوفر على الموقع: <http://www.e-zakat.com.my>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/05/09.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

المال وثانيهما طريقة التوزيع غير المباشر، عن طريق الوكلاء المعتمدين، حيث يتفق بيت المال والزكاة مع شركات ومعاهد تتكفل بتوزيع الزكاة على مستحقيها.

تستحوذ ثلاث ولايات ماليزية على أكبر حصيلة لزكاة وهي: سلانجور، برسكتوان وجوهور، تعتبر ولاية سلانجور رائدة في جمع وتوزيع الزكاة حيث تحتل المرتبة الأولى على مدار خمس سنوات وقد قدر مبلغ الزكاة المحصل لسنة 2015 بـ 627220773.00 رينجيت ماليزي (172902194 دولار)، أي بنسبة 26.92% من إجمالي حصيلة الزكاة في ماليزيا، ويرجع سبب ريادتها كونها منطقة صناعية بالإضافة إلى كبر مساحتها وحجم سكانها، كان توزيع الزكاة في ولاية سلانجور لسنة 2015 على النحو الموضح في الجدول (2-12).

الجدول (2-12): توزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها في ولاية سلانجور لسنة 2015

الوحدة (رينجيت ماليزي)

النسبة	المبلغ	الصف
14.44	97649765.00	الفقير
29.87	201962277.00	المسكين
11.59	78402597.00	العاملين عليها
8.00	53776646.00	المؤلفة قلوبهم
8.8	59531558.00	الغارمين
0.1778	1202193.00	ابن السبيل
3.3	22285306.00	في الرقاب
23.85	161237237.00	في سبيل الله
100	676047579.00	المجموع

Source: Pusat pungutan zakat[2015] :«**Satu sumber maklumat zakat di malaysia**», p: 100.

يتضح لنا من خلال الجدول أن توزيع الزكاة كان لمستحقيها حسب ما ورد في القرآن الكريم (الآية 60 من سورة التوبة)، كانت الحصة الأكبر للفقراء والمسكين بنسبة 44.31% من المبلغ المحصل، حيث يتم توزيع الزكاة في شكل مبالغ مالية ليس فقط لسد حاجة الفقراء والمسكين وإنما لإقامة مشاريع استثمارية بهدف تمكينهم وضمان مصدر رزق لهم ومن بين المشاريع التي يتم تمويلها و مرافقة أصحابها نجد: تمويل محل غسل الملابس بمبلغ 50000 رينجيت، المتاجرة في

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

المأكولات الخفيفة يعطى لمستحق الزكاة 20000 رينخيت، الدكان المتحرك عن طريق تجهيز شاحنات صغيرة تعطى للفقير مع مبلغ 30000 رينخيت لمباشرة العمل ويتم مرافته لمدة 5 سنوات¹.

خلاصة الفصل:

أدى التطور الحاصل في الميدان الاقتصادي إلى ظهور آثار سلبية على البيئة التي نعيش فيها، مما عجل بإدماج البعد البيئي في صلب اهتمام التنمية، وهو الأمر الذي سمح ببروز ما يسمى بالتنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي لا تنحصر اهتماماتها في رصد الآثار البيئية السلبية للنشاط الاقتصادي بل جاءت شاملة متكاملة تهدف إلى تطبيق مبدأ الإنصاف بين أفراد المجتمع وبين الأجيال المتعاقبة، ما يضمن لهم الاستفادة من الثروات المتاحة خاصة تلك الناضبة.

يعد القضاء على الفقر ضمن أولويات التنمية المستدامة، لهذا فهي تخص هذه الفئة من المجتمع ببرامج تعمل على توفير سبل العيش الكريم لها مع مراعاتها لمتطلبات الاستمرارية بين الأجيال المتلاحقة، ومن بين أهم هذه البرامج نذكر:

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهو الاقتصاد الذي تكون فيه الممارسات الاقتصادية مراعية للبيئة، وفي نفس الوقت تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية لجميع فئات المجتمع؛

- جعل النمو الاقتصادي مستدام عن طريق العمل على تشجيع الاستثمار في العنصر البشري خاصة الفئات الفقيرة، التي تعتبر طاقة اقتصادية غير مستغلة، نتيجة الإقصاء والتهميش، عن طريق تمكينها وجعلها عنصر فعال مدر للدخل في الاقتصاد؛

- تنمية دور القطاع الثالث أو ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، الذي يتمحور دوره في تحقيق الإنصاف بين فئات المجتمع، وهذا بالعمل على العدالة في توزيع الثروة وتقليص مجال العمل غير النظامي وإيجاد الآليات الكفيلة بإدماج النشاط الاقتصادي غير النظامي ضمن الاقتصاد النظامي؛

- يتم تسخير أدوات السياسة المالية في الحد من توسع دائرة الفقر، عن طريق تحويل بنود الإنفاق العام نحو خدمة مصالح الفئات الفقيرة والمحرومة عن طريق رفع معدلات الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب، وإعادة هيكلة الضرائب بما يخدم الطبقات الفقيرة ويحمي البيئة في آن واحد؛

- ينتشر الفقر بمعدلات مرتفعة في المناطق الريفية، أين تكون ظروف الحياة جد صعبة، هذا ما يستلزم وضع برامج خاصة بتنمية هذه المناطق وفق ما يخدم أهداف البيئة ويحقق التنمية المستدامة. ودليل نجاح التنمية الريفية المستدامة في الحد من الفقر، التجربة التي خاضتها الصين ضد الفقر الذي يتركز بشكل أساسي في الريف، حيث نجحت من خلال التركيز على تنمية المناطق الريفية في تخفيض معدلات الفقر، والتفاوت في توزيع عوائد النمو بين الأفراد والمناطق، مع مراعاة الاستدامة البيئية؛

¹ محيريق فوزي [2014]: «دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي»، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة الجزائر 03، ص: 338، 339.

الفصل الثاني:..... السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.

- يعتبر العنصر البشري وسيلة وهدف التنمية، لذا ومن اجل تحسين وضعية الفقراء وإرساء دعائم للتنمية المستدامة يتوجب على صناع القرار العمل على تنمية العنصر البشري، وحماية الحياة الإنسانية حاضرها ومستقبلها؛

- يعتبر التمويل الأصغر أحد أهم الآليات التي تعمل على تمكين الفقراء عن طريق توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريعهم الاقتصادية الصغيرة، التي تضمن لهم وجود دخل مستدام يغنيهم عن ذل السؤال، ويعمل تدريجيا على إخراجهم من دائرة الفقر. عملت ماليزيا على تطبيق نهج التمويل الأصغر اقتداء بتجربة بنك جرامين في بنغلادش، عن طريق مؤسستي أمانة اختياري، ومؤسسة فلدا اللتين توفران التمويل المناسب للفقراء، في المناطق الريفية والحضرية.

- تعالج الحماية الاجتماعية الاحتياجات المالية والمشاكل الاجتماعية وعمليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي والتخفيف من آثار الصدمات الاقتصادية، والكوارث البيئية، عن طريق توفير شبكات الأمان الاجتماعي التي تهتم بتقديم المساعدات العينية والنقدية، توفير المأوى والغذاء،...)، وبرامج التأمين الاجتماعي بتفعيل كل من (نظام التقاعد والتأمين على البطالة)، وتنمية برامج سوق العمل النشطة. حققت البرازيل نتائج مهمة في مجال الحد من الفقر، من خلال اعتمادها على نظام الحماية الاجتماعية، عن طريق مجموعة من البرامج المتكاملة الشاملة لانتشال أكبر عدد ممكن من الفئات الهشة من دائرة الفقر.

تتلاءم مبادئ الإسلام مع متضمنات التنمية المستدامة، وهي تصب في نفس الأهداف، حيث يعمل الإسلام على توفير العدل والإنصاف بين أفراد المجتمع، ويحث على المحافظة على الموارد بما يضمن حق الأجيال المتلاحقة فيها، وضمان كرامة الإنسان وحقه في العيش اللائق، وهو يسعى إلى اجتثاث الفقر من المجتمع عن طريق تطبيق آلياته التي تتميز بالاستدامة والفعالية، على غرار الزكاة التي تعتبر أو نظام للحماية الاجتماعية وهي نظام مالي يعمل على التوزيع العادل للثروة عن طريق اقتطاع جزء من هذه الثروة لمصلحة الفقراء والمحتاجين، واعتبارها حقا لهم؛

كما اختص النظام الاقتصادي الإسلامي بوضع آليات تمكين المحتاجين كالوقف الذي يعتبر تنازل عن جزء من الثروة الإنتاجية الخاصة وتخصيصها لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة ضمانا لتحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيزا لحق الأجيال القادمة في هذه الثروات، ومن الأمثلة الحديثة الناجحة في تطبيق نظامي الوقف والزكاة وتفعيل دورهما الاقتصادي والاجتماعي في الحد من الفقر التجربة الماليزية.

سيتم التعرف على السياسات المطبقة من قبل الدول محل الدراسة في مجال مكافحة الفقر ومدى استدامتها وتأثيرها على خفض معدلات الفقر في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر
في الجزائر، الأردن واليمن

تمهيد:

تتكون المنطقة العربية من 22 بلدا تمتد من شمال إفريقيا إلى غرب آسيا ومن المحيط الأطلسي غربا إلى المحيط الهندي شرقا، تواجه المنطقة مجموعة من التحديات الاجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية متنوعة والتي تساهم مجتمعة في تفاقم مظاهر الفقر، حيث بلغت نسبة السكان في المنطقة الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار 23.4% سنة 2012 مقارنة بـ 22.7% المسجلة سنة 1990، على الرغم من أن المنطقة تزخر بمجموعة من الثروات الطبيعية والبشرية، إلا أنها لم تنجح في رفع مستوى رفاهية سكانها.

تنقسم المنطقة العربية من حيث متوسط الدخل إلى أربع مجموعات، دول ذات دخل مرتفع والمتمثلة في الدول النفطية، دول ذات الدخل المتوسط وهي الدول ذات الاقتصاد المتنوع، والدول ذات الدخل المنخفض، بينما المجموعة الرابعة فتمثل الدول التي تعاني من صراعات وحروب، قمنا باختيار دولة من كل مجموعة، الجزائر باعتبارها بلد نفطي غني بالثروات الطبيعية والبشرية يعتبر أكبر بلد عربي من حيث المساحة، حيث تبنت الجزائر تطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة المعلنة من قبل هيئة الأمم المتحدة، وعملت على احتواء الفقر بتطبيق برامج وآليات لتمكين الفئات الهشة في المجتمع.

تعتبر الأردن من ضمن الدول العربية المتوسطة الدخل التي تعمل على تحسين رفاهية سكانها باستمرار، لكن رغم الأمن والاستقرار الذي تنعم به إلا أن محيطها يشهد اضطرابات أمنية ترجع أثارها السلبية على الأردن.

سعت اليمن إلى تحسين الأوضاع المعيشة لسكانها عن طريق تطبيق برامج تنموية شاملة، لكن عدم الاستقرار الأمني جعلها تعاني من تدهور الأوضاع واستفحال مظاهر الفقر والحرمان وسوء التغذية.

بناء على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: سياسات التنمية المستدامة ودورها في الحد من الفقر في الجزائر؛
- المبحث الثاني: سياسات التنمية المستدامة ودورها في الحد من الفقر في الأردن؛
- المبحث الثالث: سياسات التنمية المستدامة ودورها في الحد من الفقر في اليمن.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

المبحث الأول: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في الجزائر.

تقع الجزائر بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وهي التاسعة عالميا من حيث المساحة، والأولى متوسطيا وعربيا وإفريقيا بمساحة قدرها 2381741 كم². يقدر طول شريطها الساحلي بـ1200 كم على البحر الأبيض المتوسط، وهي تتقاسم الحدود مع كل من تونس، مالي، النيجر، ليبيا، المغرب الأقصى، موريتانيا والصحراء الغربية. عاصمة الجزائر السياسية والاقتصادية هي مدينة "الجزائر"، عملتها الدينار الجزائري، اقتصادها ريعي بنسبة 90%. (أنظر الملحق رقم: 04)

تبنت الجزائر تعريف الفقر حسب ما ورد في الندوة الدولية الأولى حول مكافحة الفقر، والإقصاء سنة 2000 على انه " يمثل عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفيا، وعدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية".¹ وتكمن الأسباب الأساسية وراء استفحال مظاهر الفقر في الجزائر إلى مخلفات الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد أواخر القرن الماضي، وعلى رأسها عدم الاستقرار الأمني، تطبيق سياسات إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإعالة لدى الأسر الجزائرية وتفشي مظاهر البيروقراطية والفساد، ومع تزايد وتيرة النشاط البشري، ظهر التدهور البيئي كأحد العوامل التي تساهم في زيادة معدلات الفقر. لذلك عملت الجزائر على إرساء دعائم التنمية المستدامة التي تتمحور حول الإنسان، وتحسين ظروف عيشه.

1.1.3- السياسات التنموية المستدامة الموجهة للحد من الفقر في الجزائر: مرت الجزائر خلال مسيرتها التنموية

بثلاثة مراحل منذ استقلالها سنة 1962، ومرحلة أولى اتبعت النهج الاشتراكي، حيث هيمنت الدولة على جميع المجالات، وكون المجتمع الجزائري مجتمع زراعي قامت بإنشاء مزارع كبيرة تم تمويلها من عائدات المحروقات التي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، كما طبقت برامج تنموية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، والتخلص من مخلفات الاستعمار كمرحلة تمهيدية (1963-1966) التسيير الذاتي، حيث قامت باسترجاع سيادتها على القطاع المالي أولا ثم تلتها سلسلة التأميمات حتى استرجاع سيادتها على الثروة البترولية، ثم الدخول في مرحلة الأولى بالمخططات التنموية (1967-1979) تهدف هذه المرحلة بناء الاقتصاد تعتمد أساسا على القطاع الصناعي، ونظرا لظهور صراعات تسييرية بين العمال والإدارة تم وضع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989) لتعزيز اللامركزية في التسيير، في سنة 1986 ظهور بوادر تحلي الجزائر عن النظام الاشتراكي وتبنيها النظام الليبرالي خاصة بعد تأزم الأوضاع الاقتصادية نتيجة انهيار أسعار البترول، سنة 1989 ومع تواصل التراجع في المداخيل مما اضطرها إلى اللجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي وخضوعها للإصلاحات المفروضة من قبله (الخصوصية، غلق المؤسسات، تخفيض الإنفاق الاجتماعي...)، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي أدت إلى فقدان الأمن والاستقرار، ورغم فشل هذه البرامج على الصعيد الاقتصادي خاصة في مجال إرساء قاعدة اقتصادية صلبة وإحداث تنوع اقتصادي للتخلص من التبعية للمورد الواحد، تراجع

¹ Ministre de l'action sociale et de la solidarité national, programme des nation unies pour le développement[2001] :«carte de la pauvreté en Algérie», p :14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. في مستوى معيشة السكان ارتفاع كبير في معدل البطالة، إلا انه كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات والتنمية (الزامية ومجانية التعليم، تراجع معدل الأمية، مجانية الرعاية الصحية)¹.

شملت سياسات مكافحة الفقر المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية حزمة متنوعة من البرامج التي باشرتها الدولة منذ بداية الألفية، تزامنا مع استرجاع الاستقرار الأمني، وتحقيق موارد مالية هامة بعد انتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية، هذا ما ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000 وارتفاع احتياطي الصرف إلى 11,9 مليار دولار، كانت البداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو(2010-2014)، والخطة الخمسية للنمو (2015-2019). والتزام الجزائر كغيرها من دول العالم بالعمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية سنة 2000، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين نوعية الحياة لدى المواطن الجزائري.

1.1.1.3-السياسات الاقتصادية في الجزائر: شهدت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولا جذريا منذ نهاية القرن الماضي، تحديدا سنة 1999 أين تغير التوجه من تطبيق مبادئ الرأسمالية وتحييد دور الدولة إلى إعادة تفعيله عن طريق دعم الطلب الكلي، بالتوسع في النفقات العامة. وتجسد ذلك في المخططات التنموية المتتالية التي اعتمدها الجزائر، بالإضافة إلى البرامج التي تهدف إلى تنمية الجنوب والهضاب العليا.

أ-البرامج التنموية: منذ سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسات توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من ناحية المخصصات المالية، وجاءت على النحو التالي:

-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): هو عبارة عن دعم مقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتنشيط الطلب الكلي. تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل سنة 2001، رصد له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار (7 مليار دولار) هذا بين لنا عزم الحكومة الجزائرية على إعطاء دفعة قوية لخلق حركية لدى قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، وتعجيل عملية التنمية، حيث تم تخصيص ما يقارب 75% أي 391.3 مليار دينار من الغلاف المالي الذي رصد لهذا البرنامج لسنتين الأولى والثانية (2001-2002).

يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات النقل والبنية التحتية الري والتنمية المحلية، تطوير الموارد البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان. جاء توزيع رخص البرنامج عبر السنوات وعلى مختلف القطاعات كما يوضحه الجدول (3-1).

¹ Hamid A. TEMMAR[2014]:«l'économie de l'Algérie- les stratégies de développement», tome 1, l'office des publications universitaires, p:IX.

الجدول(3-1): التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات خلال الفترة
(2004-2001).

النسبة %	رخص البرامج					القطاعات
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	
8.6	45	-	-	15	30.0	دعم الإصلاحات
12.4	65	12	22.5	20.3	10.6	الفلاحة و الصيد البحري
21.7	114	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع
/	100	03.9	21.56	35.41	39.12	النسبة %

المصدر: المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [2001]: «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي

للسداسي الثاني من سنة 2001»، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، ص:122(بالتصرف).

بينما تم توزيعه حسب مجالات الاستثمار على النحو التالي¹:

- دعم الإصلاحات: 45 مليار دينار، بنسبة 08.6% ؛
- الفلاحة و الصيد: 654 مليار دينار، بنسبة 12.40%؛
- التنمية المحلية: 114 مليار دينار، بنسبة 21.70%؛
- الأشغال الكبرى: 210.5 مليار دينار، بنسبة 40.10%؛
- الموارد البشرية: 90.2 مليار دينار، بنسبة 17.20%.

خصصت أكبر نسبة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40.1% وهذا لكونه قادر على استيعاب نسبة معتبرة من اليد العاملة العاطلة، كما أنه يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تحسين البنية التحتية. كما تم الأخذ بعين الاعتبار القطاع الفلاحي الذي خصص له 12,40% من برنامج الإنعاش الاقتصادي، بهدف دعم، وتشجيع، وتطوير هذا القطاع الحساس الذي يلعب دورا بارزا في توفير مناصب الشغل، ويعزز الاستقلال الاقتصادي. واهتم برنامج الإنعاش الاقتصادي بتنمية الموارد البشرية عن طريق بناء المؤسسات الصحية والتربوية لتخفيف الاكتظاظ في الأقسام ورفع من معدلات التمدرس خاصة في المناطق النائية.

تم وضع هذا المخطط من أجل الوصول إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

¹ CNES[2008] : « Etat économique et sociale de la nation, 2005-2006-2007 », Alger, P:12.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): من بين أضخم المخططات التي شرعت الجزائر في تنفيذها في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). تبنت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 8750 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، وهو يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دينار، بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج، وبرنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج. وبرنامجا تكميليا موجهها لامتنعاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دينار. تضمن هذا البرنامج خمس محاور رئيسية مثل ما هو موضح¹:

- تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ: 1908,5 مليار دج ، أي ما نسبته 45,5%؛
- تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ: 1703,1 مليار دج، أي ما نسبته 40,5%؛
- دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ: 337,2 مليار دج، أي ما نسبته 8%؛
- تطوير الخدمة العمومية بمبلغ: 203,9 مليار دج، أي ما نسبته 4,8%؛
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بمبلغ: 50 مليار دج، أي ما نسبته 1,1%.

عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايد ملحوظ خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد شهدت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 بـ 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و2009، بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرجة، بسبب تبني البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا(2006-2009)، وهذا اعتبار للخصائص الجغرافية للمنطقتين، حيث خصص لهما المبالغ التالية²:

- البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة وترقية التنمية المستدامة فيها. خصص لهذا البرنامج 250 مليار دينار، تم تعزيزه بمبلغ إضافي قدرة 100 مليار دينار.
- البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا، خصص له مبلغ 620 مليار دينار.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): خصص له 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، جاء هذا البرنامج لاستكمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001. ونظرا لتأخر في إنجاز بعض المشاريع المدرجة ضمن المخطط الخماسي (2005-2009) والسعي من أجل إحداث حركية تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد. تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية³:

- تهية الإقليم وتنمية البنية الأساسية بقيمة 8485.6 مليار دينار، بنسبة 40%؛
- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية بقيمة 10122 مليار دينار بنسبة 47,7%؛

¹ بوابة الوزير الأول [2005]: «البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009»، ص: 06، 07.

² مصالح الوزير الأول [2010]: «ملحق بيان السياسة العامة»، ص: 39.

³ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، [2010]: «بيان اجتماع مجلس الوزراء 24 ماي 2010»، ص: 38.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

● تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 12,3%.

هذه المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع و تنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- السعي للتخفيض من معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة.

- البرنامج الخماسي للنمو(2015-2019): استكمالا لمسار التنمية الذي بدأته الجزائر منذ بداية الألفية، وفي ظل

وجود احتياطات مالية معتبرة، أين قدر احتياطي الصرف بـ 200 مليار دولار، واحتياطي صندوق ضبط الموارد بـ 5600 مليار دينار، ومدىونية خارجية جد متدنية. تم إعداد المخطط الخماسي للنمو (2015-2019)، بقيمة مالية قدرها 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار، بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي وبأخذ في الحسبان الوصول إلى الهدف الأساسي تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات عن طريق تسطير مجموعة من الأهداف القطاعية ومنها¹:

● في مجال تنويع الإنتاج: تم اعتماد الأهداف التالية:

- تنمية الصناعات الغذائية: من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، ورفع معدل إنتاج المنتجات الأساسية (الحبوب، الخضار، اللحوم، الحليب...)، حيث يصل معدل النمو السنوي في إنتاجها إلى 5% خلال الفترة 2015-2019. تطوير الري الفلاحي بزيادة قدرها 1 مليون هكتار من المساحة المسقية². كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000 هكتار من المساحات الغابية، وضع برنامج لإعادة تشجير 340000 هكتار منها 100000 هكتار من الأشجار المثمرة³.

- تعزيزا للنشاط السياحي في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، يتم متابعة ودعم المشاريع الجاري إنجازها والتي تقدر بما يفوق: 50500 سرير، و 15 مؤسسة حموية قيد الإنجاز، فضلا عن الانطلاق في إنجاز 34000 سرير جديد⁴.

- تطوير النسيج الصناعي الوطني من خلال إنشاء وحدات ببتروكيميائية جديدة.

- إنشاء 03 مصافي جديدة لمعالجة وتكرير البترول الخام مع مطلع 2019 في كل من: تيارت، حاسي مسعود وبسكرة بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 13 مليون طن/ السنة.

- بناء وحدة لتحويل الوقود الثقيل في سكيكدة لإنتاج الوقود بقدرة معالجة تصل إلى 4 مليون طن/ السنة.

¹ مصالح الوزير الأول [2014]: «مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية»، ص: 1.

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري [2015]: «السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري»، ص: 05.

³ مصالح الوزير الأول [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁴ نفس المرجع، ص: 22.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

● في مجال قطاع البناء: رصدت له ميزانية مقدرة بـ 65 مليار دولار بهدف إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019¹.

● المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية(2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي (200 ألف طن سنويا)، وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل 70% من الإنتاج².

● في مجال الموارد المائية: تم تسطير الأهداف الآتية³:

- تعبئة الموارد المائية قصد تلبية احتياجات المواطنين من الماء الشروب، وكذلك دعم قطاع الري الفلاحي، تقرر إنجاز 26 سد بقدرة استيعاب إجمالية تصل إلى 985 مليون م³. إضافة إلى نزع الطمي والأوحال من 10 سدود لرفع قدراتها إلى 45 مليون م³، كذلك حفر وتجهيز 680 بئر بطول خطي مقداره 180 ألف متر خطي بقدرة تعبئة تصل إلى 172 متر مكعب سنويا.

- إنجاز 2440 كلم من الأنابيب سنويا، إنجاز محطة معالجة و136 خزان، كما سيتم إعادة تأهيل 1680 كلم من قنوات الماء الشروب سنويا، حيث تهدف كل هذه الإنجازات إلى تحسين الخدمة العمومية للماء وضمان التوزيع اليومي على كل المواطنين لمدة لا تقل عن 12 ساعة في اليوم.

- سيتم إنجاز 60 محطة معالجة مياه مستعملة وبحيرات تصل قدرتها إلى تطهير الصرف الصحي لفائدة 4 ملايين نسمة، يضاف إليها إنجاز 6000 مجمع للصرف الصحي، كما يحتوي المخطط نفسه على إنجاز هياكل لحماية المدن ضد الفيضانات وتهيئة 300 كلم من مجاري الوديان.

- الري الفلاحي: من المتوقع إنجاز 32 مشروع ري كبير بمساحة إجمالية مقدرة بـ 23 ألف هكتار وكذلك إنجاز 219 سد صغير بقدرة تعبئة واستيعاب تصل إلى 60 مليون متر مكعب، هذا ما سيسمح بسقي مساحة مقدرة بـ 15 ألف هكتار.

● في مجال الطاقة: تعمل شركة سونلغاز والفروع التابعة لها على زيادة قدرات الإنتاج والتوزيع للطاقة كمايلي⁴:

- إنتاج الكهرباء 14049 ميغاواط (10325 ميغاواط مولدات هجينة، 3724 ميغاواط مولدات الغاز)؛

- نقل الكهرباء 11852 كلم من خطوط الكهرباء و301 مركز تحويل الكهرباء.

- توزيع الكهرباء: 75744 كلم و36462 مركز تحويل الكهرباء؛

- تتمثل آفاق تطوير شبكة الغاز في إنجاز 757 منشأة غاز و682 توزيع عمومي للغاز؛

- تم تمييز برنامج تطوير الطاقات المتجددة، الذي تم اعتماده سنة 2011، حيث تم إخضاعه لفترة تجربة مخصصة لاختبار التقنيات المختلفة، وتنفيذ مشاريع تجريبية من بينها: محطة هجينة للطاقة (الغاز والطاقة

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا[2014]:«الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتتبع الإنتاج الوطني وتحفيزه»، ص: 12.

² نفس المرجع،

³ وزارة الموارد المائية والبيئة[2015]:«السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة»، ص:7-8.

⁴ وزارة الطاقة[2015]:« السياسة الحكومية في مجال الطاقة »، ص: 12، 14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

الشمسية) بحاسي الرمل، محطة الطاقة الضوئية بغرداية ومحطة طاقة الرياح بأدرار. تم وضع هدف زيادة القدرة الإنتاجية من الطاقات المتجددة إلى 22000 ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني، في آفاق 2030، من بينها أكثر من 4500 ميغاواط بحلول 2020. هذا ما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية إلى 27% من ميزان إنتاج الطاقة، مما سيوفر حجم 300 مليار م³ من الغاز الطبيعي.

- العمل على الاستخدام الأمثل للطاقة في مجال السكن من خلال (العزل الحراري ل 190000 وحدة سكنية في السنة، إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإضاءة العمومية،....).

في مجال النقل(تحويل 1.3 مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول المميع، اقتناء 11000 حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوط).

تزويد 1.5 مليون زبون جديد بالكهرباء، و2 مليون بالغاز الطبيعي، هذا ما سيؤدي إلى رفع نسبة الربط إلى 99% بالنسبة للكهرباء، و60% بالنسبة للغاز¹.

ب- التنمية الريفية في الجزائر: جاءت هذه البرامج لتعزيز فكرة تحقيق الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الذاتي، والتي تتضمن الكثير من وسائل الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان القرى والأرياف. وقد تبنت الحكومات الجزائرية منذ بداية الألفية مجموعة من المخططات التنموية التي تهدف لتطوير القطاع الفلاحي والمناطق الريفية والتي جاءت على النحو التالي:

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR (2000-2002): تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2000، بغلاف مالي قدره 40 مليار دينار. يهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، وتشجيع سكان المناطق الريفية على ممارسة الأنشطة الريفية عن طريق تهيئة البيئة الأساسية، والحد من النزوح الريفي، والمحافظة على التوازنات الجهوية، حدد لهذا المخطط محورين هما²:

• المحور 1: يتعلق بالبرامج المخصصة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي ؛

• المحور 2: وهي برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

-البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR (2004-2006): إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية، وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR. خصص له مبالغ تقدر ب 15 مليار دينار سنة 2004 لتخفيف من البطالة في المناطق الريفية، بزيادة قدرها 13% عن سنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار. وتوسيع دعم قطاع المؤسسات. وتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية حول النقاط التالية³:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، والغابي، والرعوي؛

- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وذلك لفك العزلة عن السكان في المناطق

النائية؛

¹ مصالح الوزير الأول[2014]: مرجع سبق ذكره، ص:22.

² شعابنة إيمان[2017]:«مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد:16، جانفي 2017، ص ص:308-309.

³ نفس المرجع.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- توفير بدائل تنموية اقتصادية عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير، وتهيئة المناطق الجبلية والسهبية؛
 - تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في المستثمرات الفلاحية والمزارع الصغيرة.
- يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مجال خصبا لتخفيف الفقر الريفي، وخلق حركية ونشاط اقتصادي واجتماعي في المناطق الريفية عن طريق إقامة ألبنا التحتية الأساسية في هذه المناطق (شق الطرق، إيصالها بالكهرباء والغاز، المرافق الضرورية الصحية والتعليمية والإدارية،...).

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة في الريف وكنتيحة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 دج، وإنشاء 169000 منصب عمل.

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة **SNDRD**: إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبنية من طرف السلطات العمومية سنة 2004 تحدف إلى إعادة بعث الحياة في المناطق الريفية تركز حول:

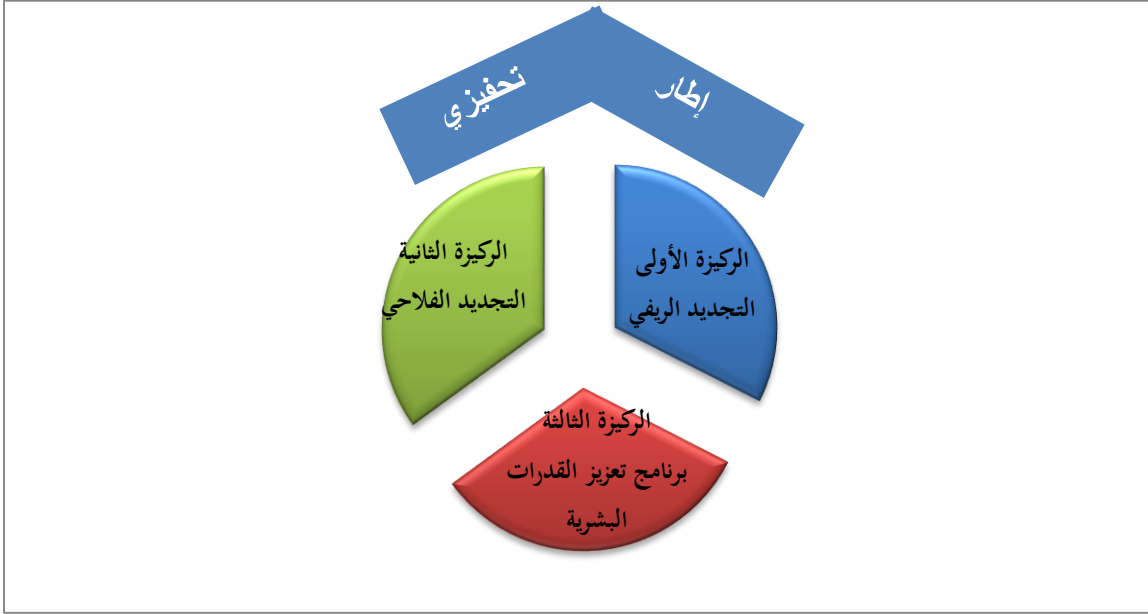
- تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية التي تقوم على وسائل مالية ومؤسسية، إذ على المستوى المؤسسي مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر، وتنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.
- إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص المجتمعات الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، مدتها القصوى سنة.

إن المشاريع المدرجة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تكون مرافقة للمجتمعات الريفية من حيث، تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية، ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي،....).

بالنسبة للفترة 2009-2011 تقرر برمجة 12148 مشروع جوارية للتنمية الريفية المدججة منها 6059 موافق عليها، و4165 تم الشروع فيها عبر 1241 بلدية و5187 قرية، تمكنت من خلق 133880 منصب شغل، استفادة 681200 أسرة من هذه المشاريع.

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي **PRR**: تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال، وهو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛ تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية كما هو موضح في الشكل(3-1):

الشكل(3-1): الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري [2011]: «مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق»، الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، بسكرة، 28 فيفري 2009، ص: 06،

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي¹:

- التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف، وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع، تم وضع قائمة من عشر 10 منتجات أساسية أو ذات أولوية هي: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم البيضاء والحمر، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون، النخيل، البذور والشتائل.
- التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، يستهدف التجديد الريفي الذي يعتبر أشمل من التجديد الفلاحي وفي مدها كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بصعوبة ظروف المعيشة فيها والإنتاج (الجبال، السهوب، الصحراء).
- دعم القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة تفاديا للصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة وهي تهدف إلى:
 - عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
 - الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد [2011]: «مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق»، الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، بسكرة، 28 فيفري 2009، ص: 4-10، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.minagri.dz/pdf/Divers/Juillet/LE_RAR_AR1.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/23.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعلمي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتاتل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 الذي حقق جملة من النتائج نذكر منها¹:

- تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي من 6% خلال الفترة (2000-2008) إلى 8.33% للفترة الممتدة بين (2010-2014)؛
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان في الريفي وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم.

2.1.1.3- السياسة الاجتماعية في الجزائر: تشمل السياسة الاجتماعية في الجزائر نشاطات واسعة ومؤسسات عديدة يمكن تقسيمها إلى جزئين رئيسيين:

أ- الضمان الاجتماعي: يشمل مجموع المستفيدين وذوي الحقوق من خدمات صناديق الحماية الاجتماعية القائمة على مداخيل الاشتراكات الشهرية لأصناف الأجراء، وغير الأجراء. تتكون منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر من 5 صناديق هي²:

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS:** الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة:49 من القانون رقم: 88-01 المؤرخ في: 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.³
- يقوم الصندوق بدور محوري ضمن منظومة الضمان الاجتماعي من حيث الحجم، المهام، خاصة لكونه المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتحصيل مجموع الاشتراكات وتوزيعها بنسب محددة على بقية الصناديق. يستمد الصندوق تمويله من مصدرين هما:

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد، متوفر على الموقع: <http://www.minagri.dz>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/23.

² شبكة المنظمات العربية غير الحكومية[2014]:«رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحماية الاجتماعية الوجه الآخر لازمة الدولة»، ص:155-158.

³ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: متوفر على الموقع: <http://www.cnas.dz/?q=ar/presentation-de-la-cn-as>، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2017/07/14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

● التمويل عن طريق الضرائب: ويتمثل في تكفل الخزينة العمومية ببعض فصول التعويضات مثل: المنح العائلية منذ الفاتح من جانفي 1995. نسب المساهمات المقررة على الفئات الخاصة (المعوقين، الطلبة، العاملون عند الخواص لحسابهم الخاص والممتنون، والمساهمات التي تقدمها الدولة في حالات العجز المالي لصناديق الضمان الاجتماعي).

● التمويل عن طريق الاشتراكات: وهو أهم مصدر لتمويل الصندوق، ويتمثل في اشتراكات الأجراء، وأرباب العمل في تمويل الصندوق بنسبة محددة مرتبطة بمستوى الدخل.

يقوم الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 92/07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 بالمهام الآتية:

في ما يخص برامجها المتعلقة بالصحة ومؤسسات المعالجة بالمياه المعدنية وعيادات إعادة التأهيل؛

- تسيير الأداء العيني والنقدي للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تأمين التحصيل والمراقبة على تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الأديان؛
- تسيير تعويضات المنح العائلية على حساب الدولة من الخزينة العمومية؛
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمنين اجتماعيا والمستخدمين وإعطائهم رقما وطنيا؛
- توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالضمان الاجتماعي للفئات المأجورة وغير المأجورة؛
- ربط وتوجيه أهداف وزارة العمل والحماية الاجتماعية
- المساهمة في تنمية سياسة الوقاية من حوادث العمل من خلال الدراسة واقتراح الحلول والتأمين على الضحايا في حالة وقوعها؛

- تنظيم وتنسيق ممارسة الرقابة الطبية؛

- تسيير تعويضات الأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الدولية.

بلغ عدد المؤمن عليهم سنة 2015 ما يقارب 11342779 عامل منهم 6126302 من الأجراء أي مانسبته 54.01%¹.

- **الصندوق الوطني للتقاعد CNR**: أنشئ الصندوق الوطني للتقاعد بتاريخ: 02-07-1983، يتولى الصندوق مهام أساسية لضمان الحماية الاجتماعية لفئة المتقاعدين. شهد نظام التقاعد تعديلات هامة خلال السنوات: 1994، 1996، 1997، 1999، والقانون رقم: 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 وذلك بإدخال آليات قانونية سمحت بتوسيع شروط التقاعد، وتخفيضها من دون المساس بطريقة حساب التقاعد، وتمثل هذه الآليات في²:

- توحيد سن الإحالة على التقاعد عند سن 60 غير أنه توجد استثناءات تخص فئات معينة وهي (المجاهدين - المرأة- العمال اللذين يشغلون مناصب عمل على قدر من الضرر) وتسهيلات أخرى (32 سنة عمل بدون شرط السن والتقاعد المسبق بعد 20 سنة عمل فعلية مع وجوب بلوغ سن 50)؛

¹ الديوان الوطني للإحصائيات [2016]: «الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015»، نشرة رقم: 46، ص: 23.

² الصندوق الوطني للتقاعد، متوفر على الموقع: <http://cnr.dz/ar/systeme-de-retraite/>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- توحيد نسبة اعتماد سنوات التأمين بـ 2.5% عن كل سنة مثبتة؛
- تأسيس مبلغ أدنى للمعاش يقدر بـ 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- تحديد نسبة أقصى المعاش التقاعد تقدر بـ 80% والأقصى الخام للمعاش بـ 15 ضعفا من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- تحديد مدة أقصى لفترة العمل بـ 32 سنة؛
- حساب معاش التقاعد بناء على 12 شهر من الأجر الأخيرة السابقة للإحالة على التقاعد، ثم بناء على 36 شهرا ابتداء من جويلية 1996 / 48 شهرا ابتداء من ماي 1999 إلى 60 شهرا ابتداء من 01 جانفي 2000؛

- تحديد نسبة قصوى قدرها 90% من منحة الهالك توزع على ذوي الحقوق وفقا لشروط معينة.

بلغ عدد المتقاعدين 2773615 متقاعد سنة 2015¹.

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS: يقوم نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء على مبدأ التضامن الاجتماعي الوطني، يتمتع الصندوق وفقا للقانون بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، تأسس بتاريخ: 04/01/1992، بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من الضمان الاجتماعي وضمان خدماته لفئات واسعة من العمال غير الأجراء. تشمل هذه الفئة من العمال خاصة: التجار، السائقين، الحرفيين، أصحاب المهن الحرة، الصناعيين، الفلاحين.... يمول الصندوق من المساهمات السنوية للمنخرطين المقدرة بـ: 15% من العائد السنوي المصرح به الخاضع للضريبة وهي مقسمة إلى نصفين، 7.5% يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والجزء المتبقي للتقاعد². قدر عدد المنخرطين في الصندوق ما يقارب 1.5 مليون شخص، وعدد المشتركين 643997 منخرط³.

-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة هيكلة وخصوصية المؤسسات العمومية، تم وضع جهاز للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق. بناء على المرسوم التشريعي رقم: 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء المعرضين لفقدان مناصب عملهم بصفة لا إرادية. والمرسوم التنفيذي 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية. بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة. يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفي إطار الاهتمام بفتة البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم: 03-514 المؤرخ في 2003/12/30، المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من

¹ الديوان الوطني للإحصائيات[2016]، مرجع سبق ذكره، ص:23.

² قرومي حميد، ضحاك نجية [2015]: «الضمان الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة casnos لولاية البويرة»، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد:13، ص:95.

³ الديوان الوطني للإحصائيات[2016]، مرجع سبق ذكره، ص:23.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة، والمرسوم التنفيذي رقم: 01-02 المؤرخ في 03/01/2004 الذي
يحدد شروط ومستويات الإعانات المرصودة.

حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20% إلى 25% من قيمة المشروع، وتخفيض في
نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60% و 80% حسب قيمة الاستثمار، والمنطقة الجغرافية المقام فيها.
ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما
بين 30 و 50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج،
بعدها كان لا يتعدى خمسة ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع قدرات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.¹

- الصندوق الوطني للتأمين عن العطل المدفوعة الأجر CACOBATPH: تأسس الصندوق بتاريخ 04/02/1997،
بهدف مساعدة عمال القطاعات المعنية على ضمان دخل مستمر ومضمون بسبب ظروف العمل التي تتميز بالانقطاعات
الموسمية بسبب الظروف الجوية. يغطي الصندوق وفقا لقواعد تفصيلية محددة، العطل المدفوعة والبطالة المؤقتة. ونظرا لهشاشة
فئات العمالة الموسمية وصعوبة ضبطها ضمن قواعد قانونية دقيقة، اتجهت سياسة الصندوق إلى اختزال شروط الاستفادة
بالنسبة لهذه الفئات من العمال في إجراءات بسيطة هي: إثبات دفع الاشتراكات، تقديم تصريح للصندوق بالتوقف عن
العمل، استيفاء 200 ساعة عمل في الشهرين السابقين للتوقف. بلغ عدد المنخرطين في الصندوق 64112 شخص في
حين وصل عدد العمال المصرح بهم 1102401 عامل سنة 2015.²

بهدف تحسين أداء نظام الضمان الاجتماعي، تم إخضاعه لمجموعة من الإصلاحات منذ بداية الألفية، حيث تم
توسيع نظام التعويضات الطبية ابتداء من الفاتح أوت عام 2011 لكل حاملي بطاقة الشفاء والمؤمن عليهم الذين بلغ
عددهم 33 مليون شخص، وذلك بعقد اتفاق مع 10325 صيدلية عبر الوطن. بالإضافة إلى الرعاية المجانية في الهياكل
العمومية؛ تم تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية للسكان عن طريق توقيع اتفاقيات أبرمت بين مؤسسات الضمان
الاجتماعي ومجموعة من العيادات الخاصة بتطبيق نظام دفع الطرف الثالث، ومن بين هذه المؤسسات الخاصة بـ: 14
عيادة لجراحة القلب والشرايين، 130 مركز غسيل الكلى، 455 مختص في تركيب النظارات الطبية لصالح الأطفال
المتدربين، واتفاق مع الديوان الوطني للأعضاء الاصطناعية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن أجل تقريب مؤسسات
الضمان الاجتماعي من المواطن تم فتح فروع جديد لمختلف صناديق الضمان الاجتماعي عبر جميع الولايات حيث ارتفع

¹ موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/07/14.

² الديوان الوطني للإحصائيات [2016]، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. عددها من 852 مركز سنة 1999 إلى 1500 مركز سنة 2014 أي بنسبة زيادة قدرها 76% خلال 15 سنة. كما تم فتح 04 مراكز جهوية للتصوير الطبي تابعة لصندوق الضمان الاجتماعي.¹

ب- النشاط الاجتماعي: يقوم هذا الجزء على مبدأ التضامن الوطني، الذي تكفله الدولة في شكل دعم نقدي أو عيني انتقائي لمؤسسات وفتات اجتماعية، بشكل دائم أو مؤقت، وتدفع على حساب الخزينة العمومية للدولة. وتوكل مهام العمل التضامني في الجزائر لوكالة التنمية الاجتماعية التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي 232-96 المؤرخ في 29 جوان 1996 باعتبارها مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص، يكفل لها استقلالية إدارية ومالية، تم وضع الوكالة تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني(سابقا) أي وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة حاليا، منذ سنة 2006 بعدما كانت تحت سلطة رئاسة الحكومة. أما بالنسبة للتحويلات الاجتماعية فقد خصصت لها الحكومة مبالغ هامة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية لتلبية الطلب الاجتماعي، حيث خصصت في سنة 2014 ما قيمته 2603 مليار دينار، أي ما يعادل 20.2 مليار دولار، أي خمس الميزانية العامة للدولة لسنة 2014، 9.3% من الناتج الوطني الإجمالي. ومن الملاحظ أن هذا المبلغ قد تضاعف 5 مرات مقارنة بمخصصات سنة 2001، حيث خصص مبلغ 315 مليار دج للتحويلات الاجتماعية.

تعمل الوكالة على تجسيد البرامج التالية²:

- **حماية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة:** بتبني مقاربة تشاركية بين القطاعات وبالتعاون مع المجلس الوطني للإعاقة من خلال:

- تقديم إعانات مالية مباشرة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة غير القادرين على العمل، حيث استفاد 237000 شخص من منحة شهرية قدرها 4000 دج شهريا مرفقة بالتغطية الاجتماعية على المستوى الوطني. كما استفاد 232000 شخص ممن تبلغ نسبة إعاقتهم أقل من 100% من المنحة الجزافية للتضامن التي تبلغ قيمتها 3000 دج شهريا، مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية.
- تحسين ظروف التكفل بهذه الفئة في الوسط المؤسساتي؛
- تسهيل ظروف إدماجهم المهني، لاسيما عبر تنفيذ قاعدة تخصيص نسبة 1% من مناصب العمل لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي هذا الإطار تم منح حوافز ضريبية وشبه ضريبية لأرباب العمل الذين يوظفون عمال من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا تدعيمهم ماليا لتهيئة وتجهيز مناصب العمل المخصصة لذات الفئة.

¹le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», rapport national 2000-2015, p:33.

² موقع الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: <http://www.ads.dz/> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

● التشجيع على الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة عبر إحداث مراكز المساعدة عن طريق العمل، والورشات الحمية، وأيضاً المزارع البيداغوجي. مع الإشارة إلى وجود 07 مراكز للمساعدة عن طريق العمل، 08 ورشات محمية و03 مزارع بيداغوجية مسيرة من قبل الحركة الجمعوية.

● ضمان التعليم والتربية المتخصصين لفائدة الأطفال المصابين بإعاقة حسية (المكفوفين، الصم والمتخلفين ذهنياً) على مستوى 215 مؤسسة متخصصة تابعة للقطاع تتكفل بـ 19880 طفل من هذه الشريحة مع العمل على تشجيع تدرّسهم بالمؤسسات التربوية التابعة لقطاع التربية الوطنية، والإدماج بالوسط المدرسي العادي على مستوى 282 قسم مدمج موزع عبر 36 ولاية لفائدة 2418 طفل، وبتأطير 790 مربّي متخصص.

بالنسبة لهذه الفئة فإن أغلبها ينتمي إلى أسر معوزة، حيث استفاد 16491 شخص خلال سنة 2016، من مساعدات مختلفة متمثلة في كراسي متحركة، أعضاء اصطناعية ومساعدات (مادية واجتماعية) إضافة إلى خدمات المرافقة والوساطة الاجتماعية¹.

– **حماية الأشخاص المسنين:** لضمان التكفل المناسب بهذه الشريحة تم تأسيس 32 دار لاستقبال الأشخاص المسنين تتكفل بـ 1986 مقيم أغلبهم دون روابط أسرية، غير أن الإدماج في الوسط العائلي هو الأولي، وفي هذا الإطار يتم إطلاق ترتيب الاستقبال النهاري على مستوى المؤسسات المتخصصة لفائدة الأشخاص المسنين المتواجدين في الوسط الأسري. فضلاً عن ترتيب الإعانة والمرافقة المنزلية للأشخاص المسنين في وضعية تبعية، من خلال وضع تحت التصرف مساعدات أو المساعدين على الحياة.² خلال سنة 2016 تم تقديم خدمات المرافقة والوساطة لصالح 25158 شخص مسن³.

– **التكفل بالطفولة المسعفة:** 54 مؤسسة تستقبل 1774 طفل سنة 2015 تضمن لهم العيش الكريم، سواء في الوسط المؤسسي أو عن طريق الوضع بالكفالة في الوسط العائلي، حتى يتسنى لهذا الطفل أن يبني مشروع حياته الذي يتماشى وتطلعاته وقدراته وتحقيق استقلاليته، والاعتماد على الذات.

– **العمليات التضامنية الظرفية:** مثل عمليات التضامن في شهر رمضان وتوزيع الأدوات المدرسية والنقل المدرسي، الإقامات التضامنية لفائدة المسنين المعوزين ولفائدة الأطفال المنحدرين من عائلات المحرومة القاطنة في المناطق النائية وفي هذا الصدد⁴:

● استفادت 86742 عائلة معوزة من المرافقة والدعم ومختلف المساعدات المالية والطبية والنفسية... بغية تحسين ظروفهم المعيشية كالاتي:

¹ وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الاجتماعية [2017]: «الخلايا الجوارية للتضامن»، مجلة أصداء وكالة التنمية الاجتماعية، العدد: 01 مارس 2017، ص: 02.

² وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة [2015]: مرجع سبق ذكره، ص: 03.

³ وزارة التضامن الوطني للأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الاجتماعية [2017]: مرجع سبق ذكره، ص: 02.

⁴ وزارة التضامن الوطني للأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الاجتماعية [2017]: نفس المرجع، ص ص: 02-03.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

-مساعدة 55615 عائلة معوزة اجتماعيا وماديا؛

-توزيع جهاز قياس السكري لفائدة 1343 شخص؛

-مرافقة ووساطة اجتماعية لفائدة 39135 شخص؛

-التكفل بـ2506 عائلة متضررة جراء الاضطرابات الجوية؛

-مرافقة 4195 عائلة لإنشاء نشاطات مدرة للدخل وتحسين عيشها؛

-مرافقة ومتابعة 324 عائلة مستفيدة من القروض لإنجاح مشاريعهم المنتجة.

- تسعى وكالة التنمية الاجتماعية إلى ترقية المرأة وتحسين مستواها المعيشي ودمجها في عالم الشغل والتنمية، تحضى

المرأة الريفية بمرافقة خاصة، حيث استفادت 13410 امرأة من مختلف نشاطات المساعدة والمرافقة

والوساطة الاجتماعية .

ت- الإعانات والتحويلات الاجتماعية: في هذا الصدد تبنت الجزائر سياسات دعم اجتماعي متعددة الأبعاد لفائدة

السكان، وهي تعمل على تخصيص مبالغ ضخمة لتغطية هذا الدعم بلغت 1750.6 مليار دينار سنة 2015. بالإضافة

إلى الدعم المدرسي، ودعم العلاج تعتمد الجزائر صيغ أخرى للدعم منها¹:

- دعم أسعار الطاقة والمياه: تدرج أسعار البيع بالتجزئة للمنتجات النفطية والغاز في الجزائر ضمن أدنى الأسعار في العالم

بفضل دعم الوقود والغاز والكهرباء. كلفت هذه الإعانات الدولة 73.6 مليار دينار سنة 2015، بزيادة قدرها 10.6

مليار دينار عن سنة 2014. كما تدعم الدولة تزود الأسر بالمياه الصالحة للشرب في أهم المدن الساحلية من خلال تكفلها

بالنفقات المرتبطة بتحلية مياه البحر.

- دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية: يسمح دعم أسعار الحبوب الغذائية والحليب بإبقاء السلع الأساسية بأسعار

مقبولة وفي متناول جميع السكان وفي هذا الصدد بلغت الميزانية الإجمالية التي خصصت لأهم الهيئات المكلفة بهذه الإعانة في

عام 2015 على غرار الديوان الوطني للحبوب والديوان الوطني للحليب أكثر من 225.5 مليار دينار، مقارنة بـ 96.2

مليار دينار المخصصة لهذا الدعم سنة 2010. وبلغت القيمة التراكمية للإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار استيراد القمح

والسكر والأدوية 150.3 مليار دينار سنة 2012.

- دعم السكن: يشكل السكن أهم مطالب المواطنين الجزائري، لذا تعكف الحكومة على مواصلة الجهود المبذولة في مجال

السكن بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة لمختلف شرائح المجتمع بمختلف الصيغ من خلال تنويع العرض وهي:

● سكنات عمومية اجتماعية؛

● سكنات حضرية ترقية؛

● سكنات ريفية مدعمة؛

¹ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: «موجز قطري-الجزائر-»، الأمم المتحدة، أديسا بيبا ، اثيوبيا، ص:19.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- سكنات بصيغة البيع بالإيجار؛
- السكنات الترقية العمومية.

عملت الحكومة على تعزيز التدابير التي تضمن تسهيل حصول المواطن على مسكن لائق حسب مستوى دخل

كل فئة، في إطار الدعم العمومي الذي تشمل التدابير التالية:¹

- منح مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ700000 دينار لأصحاب المداخيل التي تساوي أو تتراوح قيمتها بين الضعف إلى 4 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، مع تخفيض كلفة القرض البنكي إلى 1%؛
 - بالنسبة لأصحاب المداخيل التي تتراوح بين 5 و6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، فيستفيدون من مساعدة عمومية مباشرة مقدرة بـ:400000 دينار، مع تخفيض نسبة الفائدة على القرض السكني التي يتحملها المستفيد والمقدرة بـ 1%؛
 - يستفيد أصحاب المداخيل التي تتراوح بين ما قيمته 7 إلى 12 ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون من تخفيض كلفة القرض البنكي المقدرة بـ 3%.
- يستفيد سكان القرى والأرياف، على غرار سكان المدن من الدعم المخصص للسكن، لكن هذا الدعم موجه للمواطنين الراغبين في بناء مساكن خاصة بهم وهو على النحو التالي:

- يستفيد أصحاب المداخيل التي تتراوح بين الضعف إلى 6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون من مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ700000 دينار مع الحق في الاستفادة من قرض بنكي ميسر الفائدة التي تقدر بـ 1%؛
 - بالنسبة لأصحاب المداخيل التي تتراوح بين 7 و12 ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون والراغبين في بناء سكن ريفي فيستفيدون من تخفيض نسبة الفائدة على القرض السكني المقدرة بـ: 3%.
- تشير الإحصائيات إلى أنه تم إنجاز 810000 سكن خلال الفترة 1999-2004، خلال الفترة 2005-2009 تم تسليم 1.045 مليون سكن، وخلال العشرية 1999-2009 تم تسليم 2 مليون سكن.²

تعمل الحكومة الجزائرية على مضاعفة هذه البرامج، وتسريع إنجازها من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على السكنات خاصة من فئة الشباب، تم إحصاء إلى غاية شهر مارس 2014 برامج إنجاز 2223403 وحدة سكنية منها 2003992 انطلقت الأشغال بها، 826665 وحدة منجزة، 1177327 وحدة قيد الإنجاز. إلى غاية نهاية 2013 انطلقت الأشغال على مستوى 1898739 وحدة سكنية. وإلى غاية نهاية سنة 2014 انطلقت الأشغال على مستوى 2548739. وسيواصل بصفة أولية إنجاز البرنامج الموجه لبرنامج سكنات البيع بالإيجار (AADL) والذي يسجل

¹ مصالح الوزير الأول [2010]: «التدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي»، متوفر على الموقع:

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/23.

² مصالح الوزير الأول [2010]: مرجع سبق ذكره، ص: 14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. 230000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبية في إطار برنامج 2001-2002. والانطلاق في برنامج قوامه 400000. كما سيتم على مدى البرنامج الخماسي 2015-2019 القيام بإنجاز 1.6 مليون سكن من أجل تدارك العجز الهيكلي، مع السهر على التكفل بالحاجيات المعبر عنها من قبل المواطنين انطلاقاً من البطاقة الوطنية لطالبي السكن¹.

يبدو أن تطور معدل الإقامة في المساكن "أي عدد الأشخاص المقيمين في كل مسكن". الذي يستخدم باعتباره أحد المعايير الرئيسية لتقييم تطور وضعية السكن في الجزائر قد تراجع، حيث سجل سنة 1998 ما قيمته 7.15 شخص في المسكن الواحد، وفي المقابل سجل 6.42 شخص في المسكن سنة 2008² لتصل هذه النسبة إلى 4.5 شخص في المسكن سنة 2014.

يظهر لنا الجدول (3-2): عدد الوحدات السكنية الموزعة خلال الفترة (2000-2015).

الجدول(3-2): السكنات الموزعة عبر الوطن خلال الفترة(2000-2015). الوحدة : ألف سكن

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكنات	162.1	132	133.8	111.2	116.5	132.5	177.8	179.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
عدد السكنات	220.8	217.8	190.9	212.7	199.2	276.9	355.3	187.5

Source : le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», pp :116.

*بالنسبة لسنة 2015 توقفت الإحصائيات في شهر سبتمبر .

تعكس لنا الأرقام الواردة في الجدول حجم الالتزام بضرورة تخطي أزمة السكن منذ سنة 2000، حيث بلغ إجمالي السكنات الموزعة خلال الفترة 3006.8 ألف سكن، غير أنها لا تمثل سوى جزء من حجم السكنات المخطط لإنجازها. تسهل الدولة حصول السكان على مسكن لائق من خلال مختلف الصيغ السكنية، لا سيما عن طريق الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، وتخطى هذه البرامج ميزانية ضخمة قدرت سنة 2014 بـ 255.192 مليار دينار التي تمثل نسبة 15.9% من حجم الإنفاق الحكومي.

ما يؤخذ على الدعم المقدم من قبل الدولة انه يشكل مبالغ ضخمة من الميزانية، من الممكن تحويلها لصيغ تمويلية ميسرة لإقامة مشاريع اقتصادية تعيل هذه الفئات. كذلك نجد أن المنحة التي يستفيد منها ذوي الاحتياجات الخاصة هي رمزية جدا لا تكفي لسد الحاجيات الأساسية لفترة شهر. كما أن بعض هذه المساعدات تذهب لغير مستحقيها نتيجة عدم وجود رقابة صارمة و استفحال مظاهر الفساد.

¹ مصالح الوزير الأول[2014]: مرجع سبق ذكره، ص:33، 34.

² مجلس حقوق الإنسان[2011]:«تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق»، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 19، ص:10.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

3.1.1.3- آليات التشغيل والحد من البطالة في الجزائر: في إطار السياسة الوطنية للتشغيل التي تهم بوضع تدابير

لخلق مناصب العمل لصالح الشباب، وخاصة الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع، وهي تأخذ شكلين هما:

- خلق فرص عمل؛

- إنشاء أنشطة اقتصادية.

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في: 1996/07/02 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 2003/09/11 تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 2 مليون دينار جزائري و 20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار جزائري. من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين (60% و 95%) حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها المشروع.¹ ساهمت الوكالة في تمويل 367980 مشروع منذ إنشائها وإلى غاية 2016/12/31، هذا ما ساهم في خلق 878264 منصب شغل خلال نفس الفترة، وفي الفترة 2014-2016، تم استحداث 476167 فرصة عمل من قبل الوكالة، والتي تمثل 20% من إجمالي عدد الوظائف التي أضاءتها الوكالة، منذ بداية نشاطها.

ب- برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية ESIL: تم إطلاق هذا البرنامج الذي بموجب المرسومين 143-90 و 144-90 بتاريخ: 1990/05/22 موجهة للشباب من ذوي المؤهلات المحدودة الذين يعانون من البطالة. الهدف منه تحضير الشباب لإدماجهم في مناصب شغل دائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية، من خلال عقد عمل لمدة سنة بأجرة شهرية تبلغ 2500 دج هذه المناصب المؤقتة يتم إنشائها من قبل الجماعات المحلية. خلال سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 08-127 المؤرخ في 2008/04/30، هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر بين 19 و 35 سنة حاملي الشهادات ومنعدي الدخل. تم دمج هذا البرنامج ضمن برنامج النشاطات ذات الفائدة العامة AIG في إطار الشبكة الاجتماعية سنة 2012. بالنسبة لبرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة تم خلق 241000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 و 2011، بتكلفة مالية بلغت 77.4 مليار دينار. بينما استفاد 114000 شاب من برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009.

- بالنسبة لبرنامج تنمية المضارب العليا الذي تمكن من احداث 14287 منصب عمل سنة 2006، بينما ارتفع

في السنة الموالية ليصل إلى 27413 بغلاف مالي قدره 2904,28 مليون دينار جزائري.

- فيما يخص برنامج تنمية مناطق الجنوب الذي خلق 5820 منصب شغل سنة 2007، بغلاف مالي قدر بـ

566,28 مليون دينار جزائري.

¹ موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: <http://www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=ANSEJenBrefar>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/15.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
ت- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 13-2004 المؤرخ في 2004/01/22 المتعلق بآلية القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم: 14-2004 المؤرخ في 2004/01/22، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تتكفل هذه الأخيرة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 29% من المبلغ الإجمالي للاستثمار في نمط التمويل الثلاثي. وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70%، إذا تراوحت قيمة الاستثمار بين 100000 و400000 دينار جزائري، أو من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30000 دينار جزائري. كما تقوم الوكالة بالمهام الآتية:¹

- منح قرض بنكي يتراوح بين 50 ألف دينار جزائري و400 ألف دينار جزائري؛
- تمنح الوكالة قرض دون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100 000 دج ، وقد تصل قيمة هذا القرض إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب؛
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

يجب أن تتوفر أربع شروط في طالب القرض وهي:

- أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة. و كاستثناء 40 سنة إذا كان مشروعه سينشئ 3 مناصب شغل دائمة.
 - أن يكون حائز على شهادة أو مهارة مثبتة.
 - توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لتكلفة الاستثمار المخطط.
- رافقت الوكالة 117000 مستفيد من القرض المصغر في عام 2014، منها 62% نساء مكاثات في البيت، وخريجي الجامعات، كما ضمنت المرافقة من خلال التكوين والتأطير.

ث- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE: أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في: 1998/12/20 تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية ADS هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية. يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها لهم، بحيث أن المستفيد من عقود ما قبل التشغيل يتمكن من اكتساب تجربة تساعده على الاندماج النهائي لدى المؤسسات العامة والخاصة. تتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد. بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008، بينما بلغ عدد هذه العقود في سنة 2014 إلى 37874 عقد.²

¹ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

http://www.medea-dz.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=341&Itemid=110 تم الإطلاع

عليه بتاريخ: 2017/07/15.

² وزارة التضامن الوطني الأسرة وقضايا المرأة [2015]: «السياسة الحكومية في مجال التضامن الوطني»، ص: 04.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

ج- برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TUP HIMO: تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية المبرمة بين القطاعات المؤرخة في: 1996 /07/29 وهو موجه لتشجيع تشغيل الشباب غير المؤهل من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق التي تشهد ارتفاع في معدلات البطالة. في بداية سنة 2008 تم استبدال هذا البرنامج ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة، الذي يهدف إلى خلق مناصب عمل مؤقتة بصورة كثيفة في وقت سريع. سمح هذا الجهاز باستحداث 46000 منصب شغل سنة 2014¹.

تم تخصيص غلاف مالي قدره 5328390 دينار جزائري للفترة الممتدة بين سنتي 2006-2009. بلغ عدد المناصب المحدثة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا سنتي (2006 - 2007) 2913 و 2934 منصب عمل على التوالي. وفيما يتعلق ببرنامج تنمية مناطق الجنوب فلقد تم إحداث 2116 منصب شغل سنة 2006 و 1672 منصب شغل سنة 2007.

ح- دعم ترقية الشغل المأجور DAIP: بهدف تسهيل وترقية الشغل المأجور للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، عن طريق الرفع من معدل الإدماج في القطاع الاقتصادي العام والخاص. تم إنشاء هذا الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني، بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 126-08 المؤرخ في 19 أبريل 2008، تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل على مستوى كل ولاية، يتضمن هذا الجهاز ثلاث أنواع من عقود للإدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات طالبي العمل لأول مرة من خريجي الجامعات والتقنيين الساميين، حيث تمنحهم فرصة الاستفادة من العمل في الإدارات العمومية ومؤسسات القطاع الاقتصادي؛

- عقود الإدماج المهني موجه لشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي، ومراكز التكوين المهني الذين يتم دمجهم في الإدارات العمومية ومؤسسات النشاط الاقتصادي؛

- عقود تكوين/ إدماج الشباب دون مؤهل علمي ودون تكوين يتم إبرام عقود عمل مؤقتة معهم في ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية؛

تم خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سبتمبر 2015 خلق 253903 منصب عمل خلال السنة كمتوسط، بتكلفة مالية قدرها 46.03 مليار دينار.

خ- برنامج إدراج حملة الشهادات DIP: هو توظيف الخريجين العاطلين عن العمل من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد، وكذلك مؤسسات التكوين المهني، الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، من أجل الحصول على الخبرة المهنية وتحسين فرص حصولهم على عمل. بلغ متوسط حصيلة التشغيل ضمن هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية منتصف 2015، 42633 مستفيد في السنة.

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

د- جهاز إدماج الأنشطة غير الرسمية: يسمح لشباب الذين يمارسون نشاطات تجارية وحرفية بصفة غير رسمية (الباعة) الحصول على محلات بالقرب من الأسواق المحلية ... ، ما يسمح بتسجيل بياناتهم التجارية ومتابعة أنشطتهم مع منحهم بعض المزايا كالإعفاء الضريبي للسنوات الأولى من النشاط. هذا ما يسمح لهم بالاندماج في النشاط الرسمي. تم إدماج 35281 شاب خلال الفترة 2012 إلى غاية سبتمبر 2015.

ذ- برنامج 100 محل لكل بلدية: يوفر إطار لمباشرة الحياة العملية للمواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-50 عاما، من أجل أداء الأنشطة التجارية أو المهنية، مع خصم على سعر الإيجار للمحلات التجارية تتراوح بين 40%-90% خلال 09 سنوات الأولى من النشاط. استفاد 74800 شاب من هذه المحلات التي بلغ عددها 107000 محل على المستوى الوطني خلال الفترة 2009 حتى سبتمبر 2015. فيما لا تزال 30900 محل غير مستغلة.

كل هذه البرامج كان لها أثر واضح على تراجع معدلات البطالة في الجزائر وهذا ما يظهره الجدول(3-3).

الجدول(3-3) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	11.7

Source : le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», rapport national 2000-2015, p :42.

شهدت معدلات البطالة في الجزائر منحي تنازلي إلى غاية سنة 2011 أين ارتفعت بنسبة 1%، بعدها واصلت التراجع لتعود الارتفاع من جديد للسنوات الثلاث الأخيرة، أين سجل ارتفاع حاد في معدل البطالة بين النساء الذي وصل إلى نسبة 16.6% والشباب 29.9% (بين 16-24 سنة)، وخاصة الذين لا يملكون شهادة أو مؤهل علمي والتي تمثل 55.7% من إجمالي البطالين مقارنة بـ 23.3% من أصحاب شهادات معاهد التكوين المهني، و21% من خرجي الجامعات¹. ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى كون السياسات الموجهة لمحاربة البطالة تعتمد على العلاج المؤقت مثل برنامج عقود ما قبل التشغيل مثلا، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المؤقتة 318917 منصب شغل سنة 2015 مقابل 19204 منصب دائم²، بينما البرامج التي يتم منح قروض للشباب بهدف إقامة مشاريع خاصة، فهناك الكثير من هذه المشاريع التي تعثرت بسبب نقص الخبرة والمتابعة. بالإضافة إلى سياسة التقشف التي باشرتها الحكومة بسبب تراجع مداخيل

¹ الديوان الوطني للإحصاء[2016]: «النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015»، متوفر على الموقع:

<http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/19.

² الديوان الوطني للإحصائيات[2016]، مرجع سبق ذكره، ص:12.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. البلاد بسبب انخفاض أسعار المحروقات، والتي مست جانب التشغيل باعتبار أن القطاع العام يستوعب 40.2% من اليد العاملة النشطة، والنسبة المتبقية يتقاسمها القطاع الخاص والمختلط.

4.1.1.3- التنمية البشرية في الجزائر: " تعد الجزائر من أكثر البلدان الإفريقية التي حققت تقدما في دليل التنمية البشرية في الفترة 1990-2016،" فقد صنفت حسب آخر تقرير للتنمية البشرية 2016 في المرتبة 83 من بين 176 بلد في العالم، حيث سجل مؤشر التنمية البشرية قيمة 0.745 مقارنة بسنة 2015، حيث سجل مؤشر التنمية البشرية 0.736¹.

أ- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع العمر المتوقع عند الولادة خلال عقدين من الزمن من 67.2 سنة إلى 77،2 سنة بالنسبة للرجال أي 10 سنوات تقريبا و 9.62 عام بالنسبة للنساء. و يرجع السبب إلى الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واحد من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي الكلي، وعنصرا مهما من العناصر التي تقيس نوعية الحياة، فهو يوضح لنا مدى فعالية السياسات التي تتبعها الدولة لتحسين نوعية حياة سكانها. سجل الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع المحروقات نموا بنسبة 5.5% سنة 2015 مقابل 5.6% سنة 2014، وساهمت الزراعة في معدل النمو بنسبة 0.8% والتجارة بـ 0.7% والبناء والأشغال العمومية 0.5% والنقل والاتصالات بـ 0.5%². الجدول (3-4) يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2000، 2016-2005.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: «لمحة عن تقرير - تنمية للجميع»، ص: 23.

² اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 01.

لجدول(3-4): نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للفترة 2000، 2005-2016.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	49.49	31.18	1590
2005	89.84	33.28	2700
2006	104.40	33.77	3090
2007	122.87	34.3	3580
2008	146.38	34.86	4200
2009	151.58	35.46	4270
2010	161.08	36.11	4460
2011	168.51	36.81	4580
2012	193.21	37.56	5140
2013	209.95	38.33	5480
2014	213.81	39.11	5470
2015	192.31	39.87	4820
2016	173.45	40.60	4270

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على الموقع:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA>، تم الإطلاع عليه

بتاريخ: 2017/08/02.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعا مستمرا، صاحبه تراجع في السنتين الأخيرتين، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباط الدخل الوطني بعائدات المحروقات، هذه الأخيرة التي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية. وقد شهدت مؤخرا انخفاضا بنسبة 49%، حيث وصل سعر البرميل إلى 49.5 دولار سنة 2015. وفي ظل عجز الدولة عن خلق بدائل تمويلية مستدامة، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتجاوز 220 مليار دينار سنة 2013 التي تراجعت إلى 155.85 مليار دينار سنة 2014 ثم فقدت 69 مليار دينار من حجمها سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وحيث أن تمويل الميزانية العامة ما يزال يعتمد على الجباية البترولية بأكثر من 60%، قدر عجز الميزانية سنة 2015 بـ 16%، وبلغ معدل الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2015-2016 بـ 11%. إضافة إلى أثر النمو السكاني على تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي¹.

¹ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: و.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

ت- الخدمات التعليمية: لقد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعميم التعليم، حيث تضاعف عدد الأطفال المتدربين ليصل سنة 2015 إلى 8 ملايين تلميذ أي 20% من عدد السكان. بلغت نسبة الأطفال المتدربين البالغين 6 سنوات 98.49% سنة 2014 مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2000 والتي قدرت بـ 93.24%. وفاق المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الابتدائي 100%، حيث قدر بـ 122.2% بالنسبة للفتيان و 115.1% للفتيات. أما في التعليم الثانوي فلقد قدر إجمالي الالتحاق نسبة 101.6% للفتيان و 98.1% للفتيات، بينما بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي 27.4% للفتيان و 41.9% للفتيات. رغم هذا التقدم تم تسجيل ما نسبته 7% من الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 سنوات و 15 سنة غير ملتحقين بمقاعد الدراسة. يعتبر التسرب المدرسي (التسرب أو التحلي) أحد أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي، فعلى مستوى جميع المراحل التعليمية، مس الرسوب 1 مليون تلميذ، أي حوالي 13% من التلاميذ سنة 2014، بينما استأثر التسرب الدراسي بحوالي 6% من التلاميذ الملتحقين بالمدارس.¹

ساهمت الجهود المبذولة لعدة سنوات في مجال إنجاز المنشآت الأساسية للاستقبال والتكوين المتعلقة بالتعليم في تكثيف خدمة التعليم في الأطوار الثلاثة في سبيل تحسين خدمات التمدريس، خاصة فيما يتعلق بتقريب المؤسسة التعليمية من التلاميذ، لقد شهدت المنشآت التعليمية توسعا معتبرا خلال السنوات الماضية، حيث تم بناء 22679 مؤسسة مع ارتفاع سنوي متوسط يقدر بـ 5% وهذا ما يوضحه الجدول (3-5).

الجدول (3-5): تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

المجموع	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	الموسم الدراسي
23722	1591	4579	17552	2009-2008
24340	1749	4801	17790	2011-2010
24853	1883	5025	17945	2012-2011
25037	1956	5086	17995	2013-2012
25345	2043	5159	18143	2014-2013
25713	2141	5239	18333	2015-2014

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: «ما مكانة الشباب في التنمية

المستدامة في الجزائر؟»، ص: 93.

كما كان لتهيئة ظروف التمدريس دور قي ارتفاع عدد الملتحقين في جميع الأطوار، وتعزيز فرص تعليم أطفال الأسر

المعوزة، ومن بينها نجد²:

¹ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 97-98.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- **الإطعام المدرسي:** يهتم بتوفير خدمة الإطعام في المؤسسات التعليمية في الأطوار الثلاثة لصالح التلاميذ خاصة في المناطق المعزولة والنائية. بلغت الإعانات لفائدة المطاعم المدرسية 14.21 مليار دينار سنة 2012¹. كما يلي:

● **بالنسبة للطور الابتدائي:** بلغ عددها 13889 مطعما سنة 2014 تقدم 3.318.542 وجبة على المستوى الوطني، أي بنسبة تغطية تقدر بـ89% من مجموع التلاميذ، أما في ولايات الجنوب فقد بلغت هذه النسبة 100%.

● **بالنسبة للطور المتوسط والثانوي:** عرف نظام نصف داخلي في طوري المتوسط والثانوي تقدما محسوسا، حيث ارتفع عدد المستفيدين منه سنة 2014 إلى قرابة 1 مليون ممتدرس أي بنسبة تغطية قدرها 27%، وتسجل ولاية أدرار المعدل الأكبر للتغطية بـ54%، فيما سجلت ولاية الجزائر أضعف نسبة بتغطية قدرها 2%. أتاحت هذه الخدمة للتلاميذ المعوزين فرص التعلم، خاصة في الطورين المتوسط والثانوي وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد المستفيدين من خدمات الإطعام المدرسي من 166000 ممتدرس سنة 2000 إلى 733000 سنة 2013 متضاعفا أربع مرات في غضون 14 سنة.

- **الإعانات النقدية:** استفاد 3 ملايين تلميذ معوز من المنحة المدرسية التي تقدر قيمتها بـ3000 دج.
- **مجانية الكتاب المدرسي:** تمكن 4 ملايين تلميذ من المعوزين، وأبناء القطاع من الحصول على الكتب المدرسية مجانا .

- **الأدوات المدرسية:** من المحافظ والمآزر ومختلف الأدوات استفاد حوالي 2579859 تلميذ من هذه الأدوات سنة 2011.

- **النقل المدرسي:** ارتفع عدد الحافلات المخصصة للنقل المدرسي من 1052 حافلة سنة 2000 إلى 4565 حافلة سنة 2011، بينما ارتفع سنة 2014 ليصل إلى 5594 حافلة. وقد تم تشجيع البلديات على عقد اتفاقيات مع الشركاء الخواص لضمان النقل المدرسي.

- **الصحة المدرسية:** خدمة الكشف والمتابعة في الوسط المدرسي، تسهر عليها فرق مكونة من (أطباء عامون، جراحو أسنان، أطباء نفسانيون، وأعوان شبه طبيون)، شهد عدد هذه الفرق ارتفاعا، حيث سجل 1228 فرقة سنة 2008 و 1294 فرقة سنة 2014، يشرف عليها 1487 طبيب عام، 1311 جراح أسنان، 721 طبيب نفساني و 1868 عون شبه طبي².

ث- **الرعاية الصحية:** يحوز قطاع الصحة العامة 282 مستشفى، منها 14 مركز استشفائي جامعي، و 194 مؤسسة استشفائية عامة، بالإضافة إلى 1615 مستوصف و 5634 غرفة علاج. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص توجد 13708

¹ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² le gouvernement Algérien[2016] :«**Algérie, objectif du millénaire pour le développement**», Op Cit , p :52.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. عيادة بين المتخصصة والعامية أما العيادات الطبية والجراحية فبلغ عددها 255 وهذا في سنة 2013. ارتفع عدد الأسرة في المستشفيات من 64979 سنة 2010 إلى 66189 سنة 2013، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.6%. بينما ارتفع عدد السكان لكل سرير، حيث سجل 551 نسمة لكل سرير سنة 2010 في حين وصل إلى 578 في عام 2013، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان. يوجد 61% من المستشفيات في الشمال، منها 28.6% في الوسط والشمال مقابل 16.7% في الشمال الغربي، في حين يوجد 27.3% من مجموع المستشفيات بمنطقة الهضاب العليا، ولا يحضى الجنوب سوى بنسبة 11.7% منها 1.4% في أقصى الجنوب، مما يضطر سكان الجنوب إلى قطع مسافات كبيرة للعلاج وتحمل تكاليف ومشاق السفر.

بالنسبة للإمكانيات البشرية: "ارتفع عدد العاملين في المجال الطبي عامي 2010 و 2013، حيث سجل أكبر ارتفاع في سلك الأطباء الأخصائيين بنسبة وصلت إلى 31%، أين سجل وجود 19077 طبيب أخصائي سنة 2010 ليصل إلى 24922 طبيب سنة 2013، أما بالنسبة للممارسين العاملين، قدرت الزيادة بـ 11%¹. يوجد في الجزائر 12.1 طبيبا و19.5 ممرضا لكل 10 آلاف مواطن.

بالنسبة للمؤشرات الصحية: انخفض معدل وفيات الأطفال من 46.8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 1990 إلى 22.65 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2012 (20.4 في الألف للإناث، و 23.5 في الألف للذكور)، ثم إلى 20.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2015. وانخفضت وفيات حديثي الولادة من 16.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2011 إلى 13.9 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2015، غير أن المؤشر الذي يثير القلق هو وفيات الأطفال دون سن الخامسة الذي انخفض بشكل ملحوظ منذ بداية العقد 90 لكنه يبقى مرتفع نسبيا، حيث سجل 55.7 وفاة لكل ألف ولادة حية في عام 1990، تراجع إلى 25.6 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2014 (23.9 في الألف للإناث و 27.1 في الألف للذكور) بسبب أمراض الجهاز التنفسي، التعرض للإسهال الحاد، مرض الملاريا².

يتم التطعيم ضد الحصبة في سن 09 أشهر ويعزز بجرعة منشطة في سن 6 سنوات (دخول المدرسة). وقد سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال للانتقال من التغطية بالتطعيم ضد هذا المرض بنسبة 77% في عام 1995 إلى 94% في عام 2014. وكان لهذا التطعيم تأثير كبير على الحد من ظهور هذا المرض، حيث مس 65.5 شخص لكل 100 ألف من السكان في التسعينيات، تراجع إلى أقل من 01 حالة لكل 100 000 نسمة في السنوات الأخيرة³.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 120-122.

² le gouvernement Algérien [2016] «Algérie, objectif du millénaire pour le développement», Op Cit

pp: 74,75,76 et 80.

³ Ibid.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

تمكنت الجزائر من تحسين صحة الأمهات، حيث قدر عدد الوفيات النفاسية بـ 63.65 وفاة لكل 100000 ولادة حية سنة 2014. في حين سجل في سنة 1999، 117 وفاة لكل 100000 ولادة حية. ويعزى هذا التحسن إلى تحسين ظروف المراقبة الحمل والولادة، حيث 93% من النساء اللواتي وضعن خلال العام الماضيين أخذت الرعاية قبل الولادة، و 97% من الولادات تمت في مصحات مهيأة. وقد زادت إجراءات مكافحة الأمراض التي تؤدي إلى وفيات الأمهات منذ إصدار المرسوم التنفيذي سنة 2005 المتعلق بوضع المعايير المنظمة لتقديم خدمات حديثي الولادة والأطفال حديثي الولادة، وهذا يتعلق على وجه الخصوص بتعزيز التغطية الطبية في مجال تخصص طب أمراض النساء والتوليد وطب الأطفال، مع توزيع أكثر توازنا في مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب. تشير الإحصائيات إلى وجود 1 طبيب نسائي لكل 3692 امرأة متزوجة في سن الإنجاب، مقابل 1 طبيب متخصص في أمراض النساء والتوليد لكل 4759 امرأة متزوجة في سن الإنجاب في عام 1998، وقابلة لكل 500 امرأة متزوجة في سن الإنجاب. وفي الوقت نفسه، توجد 32 مؤسسة استشفائية متخصصة "الأم / الطفل"، 24 منها في حالة تشغيل. كما تم اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الحد من تسارع وفيات الأمهات، وهي¹:

- ابتداء من سنة 2013 الإبلاغ الإلزامي عن وفيات الأمهات؛
- في 2014، تم إعداد مراجعة لوفيات الأمهات من أجل تحليل العوامل والآليات التي تؤدي إلى حدوثها، للوقوف على الأسباب الدقيقة وراءها، وتحسين نوعية الرعاية؛
- وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الوطنية لتسريع خفض وفيات الأمهات 2015-2019 التي تمثل جزء من المبادرات الإقليمية، حملة للحد من تسارع وفيات الأمهات في أفريقيا (CARMMA).

يلخص لنا الجدول (3-6) تطور المؤشرات السابقة الذكر المتعلقة بالصحة في الجزائر؛

الجدول(3-6): تطور المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة(2000، 2005-2014).

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
*وفيات الأطفال	43	35.3	31.4	30.8	29.7	29	27.5	26.8	26.1	26.1	25.6
*وفيات الرضع	36.9	30.4	26.9	26.2	25.5	24.8	23.7	23.1	22.6	22.4	22
**التلقيح ضد الحصبة	83	-	90.5	-	-	-	-	-	90.3	90.3	94
***وفيات الأمهات	-	-	-	88.9	86.2	81.4	76.9	73.9	70.3	66.9	63.6

Source : le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», pp :74 ,75,76 et80.

*: بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة و وفيات الرضع تحسب لكل 1000 مولود حي؛

** : بالنسبة للتلقيح ضد الحصبة تمثل نسبة مئوية؛

¹ le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», Op Cit pp :74,75,76et80..

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

***: بالنسبة لوفيات الأمهات تمثل عدد الوفيات لكل 100000 ولادة حية.

بلغت مساهمة الدولة في النفقات التشغيلية للمؤسسات الاستشفائية العامة 320.478 مليار دينار أي بنسبة 14.6%، من مجموع التحويلات الاجتماعية لسنة 2014 التي بلغت 1609.123 مليار دينار. وهي تمثل 6% من الناتج المحلي الإجمالي، و10% من نفقات الميزانية¹.

5.1.1.3-السياسة البيئية في الجزائر: بذلت الجزائر جهودا جد معتبرة في مجال التدبير العقلاني للموارد المائية والطاقة، مكافحة التصحر، تراجع مساحة الغابات، وتقليص الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الصناعية.

أ- المياه: لقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود، ومعدل ربط السكان في المناطق الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير. وفي مجال تامين الموارد المائية غير التقليدية وضع برنامج لانجاز 239 محطة تطهير لترتفع القدرة الإجمالية للتطهير إلى 1.2 مليار متر مكعب سنة 2014 مقابل ما بين 660 و750 متر مكعب سنويا سنة 2010. وبلغ حجم المياه العادمة المطهرة الموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مكعب سنة 2011. تتوفر الجزائر على 9 مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب في اليوم، ومصنعان قيد الانجاز². يوضح الجدول (3-7) مؤشرات الإمكانيات الهيكلية ومستوى خدمة المياه الصالحة للشرب.

¹ le gouvernement Algérien[2016]:«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», Op Cit, p :74.

² الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا[2014]:«الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه»، مرجع سبق ذكره، ص:

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

الجدول(3-7): مؤشرات الإمكانيات الهيكلية ومستوى خدمة المياه الصالحة للشرب.

البيان	قيمة المؤشر
الطول الإجمالي للشبكة	123000 كم
- إجمالي المياه المتوفرة تتفرع إلى:	3.6 مليار م ³ / السنة
- مياه سطحية؛	35%
- مياه جوفية؛	51%
- مياه التحلية.	14%
القدرة الإجمالية للتخزين	13800 حزان/ 8 مليون م ³
محطات المعالجة	5.4 مليون م ³
محطات تحلية قيد الاستغلال	1.610 مليون م ³ / اليوم
عدد محطات الضخ	3896 محطة
المعدل الوطني للربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	98%
نسبة الربط في الوسط الحضري	تقارب 100%
متوسط التموين اليومي بالمياه	180 لتر / اليوم للفرد

المصدر: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، متوفر على الموقع: <http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lonedd/?lang=ar>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/30.

طورت الجزائر إمكانياتها في مجال تخزين المياه نظرا لكونها تتميز بمناخ شبه جاف، إضافة إلى المحطات العملية، يضم قطاع الموارد المائية 69 محطة تطهير في طور الإنجاز بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 244 مليون م³ / سنة. عند الانتهاء من هذا البرنامج (آفاق 2020) سوف يصل عدد محطات التطهير إلى أكثر من 270 وحدة بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 1300 مليون م³ / سنة¹. رغم الجهود التي تقوم بها الدولة لتوفير هذه المادة الحيوية، غير أن نصيب الفرد منها قد تراجع من 324 م³ / السنة عام 2011 إلى 288 م³ للفرد سنويا سنة 2014² وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي المقدر بـ 1000 م³ / السنة، بالإضافة فاقد الناتج عن قدم شبكة التوزيع .

ب- الصرف الصحي: شهدت شبكة الصرف الصحي الوطني ارتفاعا منذ تنفيذ برنامج شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، هذا مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة خصوصا في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، مما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه. قدرت نسبة ربط السكان بشبكة الصرف الصحي 90%، حيث بلغ طول الشبكة 45000 كلم. بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة 87.6% سنة 2015.

¹ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، متوفر على الموقع: <http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lonedd/?lang=ar>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/30.

² UNDP[2013] : « water governance in the Arab region : Managing scarcity and securing the future », tableA3.4, p:140.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

عملت الجزائر على وضع أسس إستراتيجية الصرف الصحي في المناطق الريفية، حيث استندت الدراسة على البيانات العامة على المستوى الوطني، وكذلك القيام بتحقيقات ميدانية إلى جانب الأسر والبلديات : شمل التحقيق 8 مدن انطلاقا من الخبرات التقنية لأنظمة الصرف الصحي الموجودة، والتحقيقات (التي شملت 480 أسرة). بينت الدراسة أن الصرف الصحي المستقل في الجزائر هو حل يجب تقديره، وأن تقسيم مناطق الصرف الصحي ضروري لتحقيق تنمية متناغمة، في إطار هذه الإستراتيجية التي ستمس واحد (1) مليون أسرة في آفاق عام 2030. يبين لنا الجدول (3-8) نسب الولوج إلى مياه الشرب والحصول على خدمات الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000، 2007-2015.

الجدول(3-8): تطور معدلات الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي في الجزائر

للفترة 2000، 2007-2015.

السنة	2000	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مياه الشرب	89.5	87	86.6	86.2	85.7	85.3	84.9	84.5	84	83.6
الصرف الصحي	83.6	85.8	86.1	86.4	86.6	86.8	87	87.2	87.4	87.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على الموقع:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA>، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/08/02.

ت- التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر. وترجع الأسباب الأساسية لانتشار ظاهرة

التصحر في الجزائر إلى:

- الرعي الجائر في المناطق السهبية؛

- تراجع الغطاء النباتي، نتيجة التعرية الريحية والمائية؛

- تراجع الإنتاجية الزراعية نتيجة تملح الأراضي؛

- تراجع خصوبة التربة وتلوثها؛

- تدهم البناء الأرضي وتصلب سطوح التربة.

تقدر المساحة المتصحرة في الجزائر 1970 ألف كم²، أي ما يعادل 82.7% من المساحة الإجمالية. في حين

بلغت مساحة الأراضي المتدهورة (المهذدة بالتصحر) 230 ألف كم²، ما يعادل 9.7% من المساحة الإجمالية

للجزائر¹. بهدف الحد من خطر زحف التصحر على الأراضي المتبقية تم اتخاذ بعض التدابير في المناطق التي تشهد تدهورا في

نوعية الأراضي منها²:

- تم في موقع بن حامد ببلدية تعظمت ولاية ورقلة، إنجاز محمية طبيعية بمساحة 4500 هكتار من مراعي الحلفاء

والشبح. وتنفيذ زراعات رعوية على مساحة 100 هكتار؛

- في موقع سهل الرتم بلدية الزعفران، تم التدخل بعمليات تثبيت الكثبان الرملية بالطرق الميكانيكية والبيولوجية،

وزراعة النباتات الملائمة؛

¹ صندوق النقد العربي[2012]:«التقرير العربي الموحد»، ص:257.

² المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(أكساد)[2015]:«التقرير الفني السنوي 2015»، ص:48.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- بهدف إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة قامت مصالح الفلاحة في موقع سبخة عين الصفرة بلدية الزعفران بجمع بذور النباتات المحلية ونثرها مباشرة بعد نزول الأمطار الخريفية، في المواقع العارية أو ذات الكثافة النباتية الضعيفة؛

- تم البدء في غرس شجيرات البرسيم المعمرة والحلفاء في منطقة الشبكة بلدية بوية الأحداب، بعد تطبيق إجراءات الحماية وتنفيذ الأشغال الميكانيكية لحصاد مياه الأمطار التي شملت فتح خنادق مصحوبة بسدات ترابية وتخللها أحاديدي في عكس اتجاه جريان المياه.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المصالح المتخصصة في مجال مكافحة التصحر غير أنها تبقى محدودة في ظل المساحة الشاسعة للأراضي المتصحرة، واستمرار الممارسات غير البيئية (كالرعي الجائر..) في ظل غياب الوعي البيئي لدى المواطن البسيط، ومحدودية الموارد والبدائل .

ث- التنوع البيولوجي: تضم الجزائر شبكة واسعة من المناطق المحمية تجاوزت نسبة 10% المصادق عليها ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي، قدرت مساحتها بـ 86593065 هكتار، أي أنها تمثل 33.7% من المساحة الإجمالية للجزائر، تضم معظم النظم الايكولوجية. من بين 26 منطقة محمية توجد 09 حظائر وطنية، 05 محميات طبيعية، 05 حظائر ثقافية، 03 حدائق، و 04 محميات صيد (زرالدا، معسكر، تلمسان والحلقة)، بمساحة إجمالية تقدر بـ 41589 هكتار منها 22934 هكتار من الغابات، أي 59%. بين مؤشرات التنوع البيولوجي نجد المناطق الرطبة، حيث تشكل في الجزائر 50 منطقة رطبة وهي تمثل 60% من التنوع البيولوجي في الجزائر من بينها 03 متاحف بحرية (تيبازة، وهران، عنابة).¹

6.1.1.3 - آليات مكافحة الفساد في الجزائر: اهتمت الجزائر بمكافحة الفساد، ويتجلى ذلك من خلال مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 19 افريل 2004. التي تم تعزيزها بإصدار مجموعة من القوانين للحد من مظاهر الفساد في الجزائر والتي كان بدايتها إصدار القانون رقم: 06/01 الصادر في 02 أفريل 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر. المرسوم رقم: 414/06 المحدد لنموذج التصريح بالملكيات. والمرسوم 415/06 المتضمن كيفية التصريح بالملكيات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم: 01/05، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012، ومراجعة الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم: 30/11، وتعديل الأمر رقم: 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. وقد تعززت هذه القوانين بإنشاء هيئات رقابية مهمتها الوقاية من الفساد وأهمها: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلس المحاسبة، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.²

ترجع الأسباب الأساسية لتفشي مظاهر الفساد في الجزائر إلى³:

- عدم التطبيق الفعلي والصارم لقوانين مكافحة الفساد ونقص الردع؛

¹ le gouvernement Algérien[2016] :«Algérie, objectif du millénaire pour le développement», Op Cit , p :113.

² بن عزوز محمد[2016]:مرجع سبق ذكره، ص ص:210-211.

³ شعبان فرج[2012]:«الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر»، مرجع سبق ذكره، ص ص:255. 256.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- نقص الشفافية في الهيئات والمؤسسات العمومية، فنجد أن الهيئات والمؤسسات العمومية تتكتم على المعلومات المتعلقة بالجانب المالي لها وبالتالي يصعب الرقابة عليها أو محاسبتها؛
 - عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص أو المؤسسات التي تبلغ عن حالات الفساد؛
 - عدم الاستقلالية التامة للقضاء والهيئات الرقابية الموجودة مما يجعلها عرضة للضغط من قبل السلطة أو من قبل رجال الأعمال؛ إن وجود نظام قضائي مستقل ضروري جدا للحد من حصانة المنصب وفرض القانون العادل وتعزيز ثقة الجمهور والجهة المانحة والمستثمرين، فإذا لم تستطع المحاكم ملاحقة المسؤولين الفاسدين أو المساهمة في واسترجاع الأموال المنهوبة يبقى أي تقدم في مجال مكافحة الفساد بعيد المنال؛
 - عدم إشراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة بسبب انعزال منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد؛ حيث أن تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمواطنة هي إستراتيجية مهمة للدول النامية التي تهدف إلى تحميل الحكومات المسؤولية والكثير من الحكومات تحد من نشاطات المجتمع المدني؛
 - وجود ثغرات في القانون مثل قانون الصفقات العمومية الذي يعطي صلاحيات واسعة للمسؤولين لإبرام صفقات بالتراضي في حالات استثنائية كالاستعجال والتي عادة ما ينتج عنها تقديم رشاي؛
 - نقص الإعلام بسبب التضييق على العمل الإعلامي خاصة في قضايا الفساد الكبير؛
- تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

الجدول(3-9): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة المؤشر	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	*34	36	36	36	34	33
الترتيب	99	92	111	105	112	105	100	100	88	108	112
عدد الدول	179	180	178	182	176	177	174	167	176	180	179

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الموقع:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016، تم الاطلاع

عليه بتاريخ: 2018/01/23.

*: ابتداء من سنة 2012 أصبحت قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح بين 0 و100.

لم تتمكن الجزائر خلال الفترة (2007-2017) من تجاوز عتبة 50 نقطة، حيث كان ترتيبها 112 عالميا سنة 2017، فيما احتلت المركز 10 عربيا سنة 2016، وهذا ما يدل على أن تصنيفها يندرج ضمن الدول التي تعاني من استفحال مظاهر الفساد، ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا التراجع إلى نقص الشفافية، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشر استقلالية القضاء خلال الفترة 2010-2013، 25 نقطة من 100 نقطة وترتيب الجزائر تعدى 120 من أصل 142 دولة معنية بالترتيب. يشير مؤشر الديمقراطية إلى أن أداء الحكومة الجزائرية اتسم بالضعف خلال الفترة 2010-2015 حيث لم تتعدى قيمة المؤشر 22.1 نقطة من 100 ونفس الشيء بالنسبة للمشاركة السياسية الذي تم من خلاله تصنيف

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
الجزائر ضمن آخر 35 دولة من أصل 167 دولة بسبب التضييقات الممارسة على حق حرية التعبير. وحقق مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات درجات متدنية حيث لم تتجاوز 11.5 نقطة من 100 سنة 2015، وهذا ما يؤكد النقص الفادح في الحصول على المعلومات، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 136 من 183 دولة سنة 2013.¹

7.1.1.3- صندوق الزكاة في الجزائر: بادرت الجزائر إلى إنشاء صندوق الزكاة رغم عدم تبنيتها للمعاملات المالية الإسلامية. يعمل صندوق الزكاة تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، وهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وتسهيل وتحسين معاملاتها، وترسيخ قيم التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع، تأسس سنة 2003 وكانت البداية كتجربة أولية شملت ولايتين هما: عنابة وسيدي بلعباس. وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن.² ولتحصيل أموال الزكاة وتنظيم عملية توزيع حصيلة الزكاة تم تشكيل لجان تنظيمية كمايلي:

- اللجنة القاعدية: تتشكل على مستوى كل دائرة؛ من مهامها في:

● إحصاء المزمكين والمستحقين؛

● المتابعة والتحسيس؛

● تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة.

- اللجنة الولائية: تتشكل على مستوى كل ولاية توكل إليها المهام التالية:

● تنظيم العمل(إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها)؛

● الرقابة والمتابعة؛

● الدراسة النهائية للملفات الزكاة على مستوى الولاية.

- اللجنة الوطنية: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ومن مهامها الأساسية نجد:

● رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق؛

● وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة؛

● النظر في المنازعات؛

● الرقابة الشرعية؛

- آلية عمل صندوق الزكاة: يتخذ صندوق الزكاة المسجد أساسا للقيام بنشاطه التحسيس والتضامني. يتم جمع أموال

الزكاة في الأساس عن طريق الحسابات البريدية، كما يتم الاستعانة بالصناديق المسجدية لأجل التحصيل. بينما يتم إعداد

قوائم مستحقي الزكاة انطلاقا من خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء ويتم تحصيل نوعين من الزكاة³:

¹ بن عزوز محمد[2016]: مرجع سبق ذكره، ص ص: 215، 216.

² عبد الله بن منصور[2013]:«صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013، ص: 04.

³ منصور الزين، سفيان تجماري[2013]:«صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة ولاية البليدة»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:« دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة»، جامعة البليدة، ص ص: 4،5.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- زكاة الفطر: تجب على كل من يملك قوت يومه تدفع قبل صلاة عيد الفطر، يتم تحديد مقدار زكاة الفطر كل سنة.
- زكاة المال: تجب على من ملك النصاب وحال عليه الحول. وزكاة الزروع التي تجب عند جني المحصول، وزكاة الأنعام.

توزيع حصيلة الزكاة في الجزائر: يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- جزء موجه للاستهلاك: وهو خاص بالعائلات الفقيرة والمحرومة التي لا تملك عائلا أو يكون عائلا غير قادر على العمل (العجزة، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأرمال، الأيتام،...).
- قسم موجه للاستثمار: يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

يوضح الجدول (3-10) نسب صرف حصيلة الزكاة في الجزائر.

الجدول(3-10): نسب صرف حصيلة الزكاة في الجزائر.

النسب		البيان
الحصيلة أقل من 5 مليون دينار	الحصيلة أكثر من 5 مليون دينار	
87.5%	50%	الفقراء و المساكين
/	37.5%	مصاريف تنمية حصيلة الزكاة
<p>- 12.5 توزع كمايلي:</p> <p>- 4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية؛</p> <p>- 6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة القاعدية؛</p> <p>- 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.</p>		مصاريف تسيير صندوق الزكاة

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف متوفر على الرابط: <http://www.marw.dz/index.php> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/11/23.

تمنح النسبة الأكبر من أموال الزكاة والمقدرة بـ 87.5%، كمساعدات مالية لصالح الفقراء والمساكين، في حالة لم يتجاوز مبلغ الزكاة المحصل 5 ملايين دج. بينما توزع 50% من حصيلة الزكاة إذا تجاوزت هذه الأخيرة 5 ملايين دج، وتخصص النسبة المقدرة بـ 37.5% لإقامة مشاريع صغيرة لمصلحة الشباب المؤهل عن طريق منح قروض حسنة لأصحاب المبادرات.

الجدول(3-11) الموالي يبين حصيلة الزكاة وعدد المستفيدين منها خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012.

الجدول (3-11): حصيلة الزكاة وعدد المستفيدين منها خلال الفترة (2003 - 2012)

السنوات	المجموع	المستفيدون
---------	---------	------------

29552	56122571.95	2003
120801	239853995.98	2004
174359	508656551.75	2005
223041	686440187.46	2006
238447	732514125.32	2007
229705	654433450.49	2008
235816	936683237.40	2009
243516	899192808.57	2010
279328	1179063793.74	2011
285381	1301855432.04	2012
2059946	7194816154.70	المجموع

المصدر: بن رجم محمد خميسي «أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة»، بحث مقدم ضمن فعاليات الندوة الدولية العاشرة حول المالية والاقتصاد الإسلامي، ص:14، نقلا عن: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

تمثل مداخيل زكاة المال أكبر نسبة وتقدر بـ 61%، تليها زكاة الفطر بنسبة 34.36% في حين تحتل عائدات الزروع والثمار المرتبة الثالثة بـ 4.1%. وهي تسجل ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة وعي الأفراد بتجسيدا لفريضة الزكاة، ونظرا لسهولة التعامل، وصلت حصيلة الزكاة 143 مليار سنتيم خلال سنة 2014، لكن تبقى هذه الأرقام لا تعبر عن الأوعية الحقيقية للزكاة في الجزائر، خاصة في ظل نقص الثقة في صندوق الزكاة وامتناع الكثير من المزكين عن التعامل معه.

قبل الشروع في توزيع حصيلة الزكاة في كل ولاية، لابد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ليتم بعدها تحديد طريقة صرف حصيلة الزكاة.

- بالنسبة للدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين. تم تصنيف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق ويعطي كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 دج و5000 دج سنويا، تم رفع قيمة هذا الدعم ليصل سنة 2014 إلى 10 آلاف دينار، يمكن أن تدفع 4 مرات في السنة (كل ثلاثي) لنفس العائلة، يتسلمه من مصلحة البريد عن طريق حوالة بريدية، في حالة ما إذا كان التحصيل ميسورا؛
- بالنسبة للاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة)، من الشباب الحاملين لشهادات القادرين على العمل، تجار حرفيين، فلاحين، خريجي الجامعات، تتراوح قيمة القرض بين 50000 دج و400000 دج ومدة استرجاعه تتراوح بين 4 و5 سنوات على أقساط شهرية أو ثلاثية انطلاقا من الشهر السابع من استلام القرض. من أجل استثمار أموال الزكاة بشكل أكثر فعالية، تم إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة عن طريق إبرام اتفاقية بين وزارة الشؤون الدينية باعتبارها المشرف على صندوق الزكاة مع بنك البركة الجزائري، بتاريخ 22 مارس 2004

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. لتكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة. بلغ رأس المال الابتدائي لصندوق استثمار أموال الزكاة 60 مليون دينار¹. ويعتمد عددا من الصيغ التمويلية التي تلبي حاجات الحرفي وأصحاب الشهادات، والنساء الماكثات في البيوت. تكون تمويلات صندوق الاستثمار وهو فرع من صندوق الزكاة على أنواع²:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القرض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الغامرة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

الجدول (3-12): عدد المستفيدين من القرض الحسن خلال الفترة (2003 – 2012).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد الطلبات	7	1193	1786	2167	1855	1951	2073	2602	3447	5077	22158
عدد المستفيدين	7	186	516	731	814	654	716	858	1125	1338	6945

المصدر: بن رجم محمد خميسي «أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة»، بحث مقدم ضمن فعاليات الندوة الدولية العاشرة حول المالية والاقتصاد الإسلامي، ص:15، نقلا عن: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إن العجز المسجل في تغطية الطلبات المتزايدة للحصول على القرض الحسن يرجع أساسا لارتباطه بالمبالغ المخصصة له وهذه الأخيرة مرتبطة بالمداخيل المحصلة. على مدار 10 سنوات الأخيرة تم إخراج 172 مليار سنتيم من صندوق الزكاة، وزعت على 08 آلاف قرض للشباب المستثمرين، جسد منها 6500 قرض في الميدان نجح بعضها وفشل البعض الآخر، كما لم يتمكن العديد منها من تسديد الأقساط. طغت المشاريع الخدمية على مجموع المشاريع الممولة من قبل صندوق الزكاة وهذا بنسبة 34% نظرا لارتفاع عدد البطالين من أصحاب الكفاءات من خرجي معاهد التكوين المهني والجامعات.

¹ بن رجم محمد خميسي «أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة»، بحث مقدم ضمن فعاليات الندوة الدولية العاشرة حول المالية والاقتصاد الإسلامي، ص:15. متوفر على الموقع:

http://www.irti.org/English/Research/Documents/Conferences/ICIEF/ICIE_.pdf ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/14.

² بن رجم محمد خميسي، نفس المرجع السابق، ص:13.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

2.1.3 -تطور الفقر ومؤشراته في الجزائر: شهدت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تحسنا ملحوظا منذ بداية الألفية على غرار ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسب التمدرس،...، وكان لهذا التحسن أثر واضح على معدلات الفقر التي عرفت تراجعا ملحوظا، مع أنها لا تعكس حقيقة التفاوت بين المناطق.

1.2.1.3- الفقر واللامساواة: حققت الجزائر انخفاضا ملحوظا في مجال الفقر، حيث انتقل معدل الفقر من 14.1% سنة 1995 إلى 5.5 % سنة 2011. وتراجعت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم من 8.1% إلى 5%. والجدول (3-13) يبين لنا تطور معدلات الفقر ومعامل جيني للفترة 1988-2011.

الجدول(3-13): نسبة الفقر ومعامل جيني في الجزائر للفترة (1988-2011).

السنة	1988	1995	2000	2005	2011
معدل الفقر	8.1	14.1	12.1	5.7	5.5
فجوة الفقر*	0.4	0.7	0.5	-	0.1
معامل جيني	40.19	35.33	36.90	-	*27.7

المصدر: صندوق النقد العربي[2016]: «التقرير العربي الموحد 2016»، ص:415.

*: le gouvernement Algérien[2016]: «Algérie, objectif du millénaire pour le développement», p:37.

انخفض معدل الفقر بنسبة 61% للفترة الممتدة من 1995 إلى 2011، نتيجة تحسن الظروف المعيشية للسكان، بسبب انتعاش أسواق المحروقات التي تشكل أكثر من 90% من صادرات الجزائر وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها ومع بداية الألفية تبنت الجزائر البرامج التنموية والتي من خلالها وضعت آليات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الفقر، وخلال نفس الفترة تراجعت فجوة الفقر التي انتقلت من 0.7 إلى 0.1، وهي تمثل الفرق بين متوسط إنفاق الأسر الفقيرة على الغذاء مقارنة مع خط الفقر الغذائي، الذي قدر سنة 2014 بـ 3500 سعرة حرارية في اليوم للفرد البالغ، وهي تقترب تدريجيا من خط الفقر الغذائي الذي تطور خلال الفترة 1990-2014 على النحو المبين في الجدول(3-14) الموالي.

الجدول(3-14): تطور خط الفقر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). (الوحدة: سعرة حرارية)

الفترة	1999-1990	2004-2000	2011	2014
خط فقر الغذاء	2944	3100	3500	3500

Source : le gouvernement Algérien[2016]: «Algérie, objectif du millénaire pour le développement», p:45.

- سوء توزيع الدخل: يواجه نموذج التنمية الذي سمح فعليا بخفض الفقر بصورة ملحوظة، صعوبات في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والإقليمي، رغم انخفاض قيمة مؤشر معامل جيني من 36.90% سنة 2000 إلى 27.7 % سنة 2011، غير أن التباين بين معدلات الفقر يشير إلى أن مكاسب النمو لا توزع بصفة عادلة

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

بين مختلف الأقاليم والمدن الساحلية والحضرية الكبرى في الشمال التي تتميز بالديناميكية وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية وتأثرها بالفقر أقل حدة، ومناطق الجنوب التي تتميز بالجفاف وتضم أغلبية السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، وبين توزيع النفقات الشهرية للأسر المعيشية فوارق واضحة بين الساحل والصحراء.

- نصيب الخمس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني: يعتبر كمقياس لعدم المساواة في توزيع عوائد التنمية بين أفراد المجتمع، في الفترة الممتدة بين 2000-2011، تحسن نصيب الخمس الأكثر فقرا في المجتمع من الاستهلاك، حيث ارتفع من 7.8% إلى 8.4%. هذا التطور الذي مس بشكل ملحوظ سكان المناطق الريفية، حيث ارتفع من 10.7% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2011 بينما تراجع بـ 0.5 نقطة مئوية في المناطق الحضرية، حيث انتقل من 6.6% سنة 2000 إلى 6.1%. تراجع التفاوت من حيث نصيب الفرد من الإنفاق حسب المنطقة الجغرافية، حيث كان يمثل الإنفاق السنوي للفرد في المناطق الريفية 75.1% مقارنة بالمناطق الحضرية سنة 2000، وارتفع إلى 79.8% سنة 2011.

من خلال الجدول (3-15) يتبين لنا تطور متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة (2005-2015).

الجدول (3-15): تطور نصيب الفرد من الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

الوحدة: دولار/ اليوم

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي	
1.50	-	3.1	2005
1.08	-	3	2006
1.00	-	3	2007
1.76	3.9	5.7	2008
1.76	3.73	5.49	2009
1.42	4.54	5.96	2010
3.04	4.84	7.89	2011
3.70	4.74	8.44	2012
3.74	5.60	9.34	2013
3.12	5.60	8.73	2014
2.73	5.02	7.75	2015

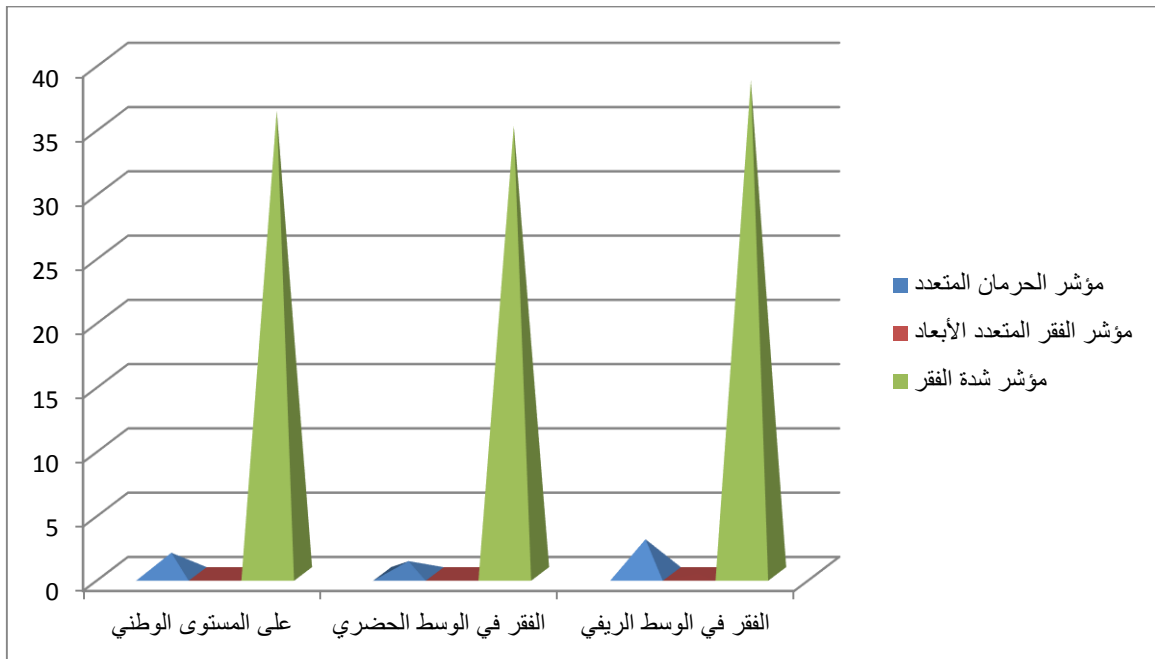
المصدر: صندوق النقد العربي [2006، حتى 2016]: «التقرير العربي الموحد»، ص ص: 11، 26، 24، 26، 23، 27، 29، 26، 30، 3026، 38، 44 على التوالي.

شهد معدل نصيب الفرد من الاستهلاك ارتفاعا مستمرا من سنة 2005 إلى سنة 2013، حيث وصل ذروته مسجلا أعلى حجم استهلاك للفرد الجزائري بـ 9.34 دولار في اليوم، وابتداء من سنة 2014 عرف نصيب الفرد من الاستهلاك تراجعا مستمرا، بسبب تراجع المدخيل. كما كان للضغوط التضخمية يد في تراجع حجم الاستهلاك الفردي،

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. حيث وصل معدل التضخم سنة 2015 إلى 4.8% وهو ناتج عن الخفض الاسمي لقيمة العملة بمقدار 20%، تلاه تخفيض ثاني لقيمة العملة في 2016 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام والذي مس أسعار المواد الغذائية.

2.2.1.3 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد: إن ما نسبته % 1.65 من السكان في الجزائر يفتقدون لعدة أشياء سنة 2012، منها 1% في الوسط الحضري و2.7% في الوسط الريفي. بلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان المتعدد الأبعاد الذي يعاني منه الأشخاص 36.07% موزعة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية حسب النسب 38.42% و 34.88% على التوالي. بلغ مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد، المعدل بشدة الحرمان 0.006، منها 0.003 في الوسط الحضري مقابل 0.011 في الوسط الريفي. ومقارنة مع مؤشر الفقر لسنة 2006 المقدر بـ 1.74%، بينما سجلت شدة الفقر بـ 42.09% في الوسط الريفي¹. وهذا حسب ما يوضحه الشكل(3-2).

الشكل(3-2): مؤشرات الفقر في الجزائر لسنة 2012.



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: « ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟»، ص: 67.

من خلال الشكل يتبين لنا أن البنية الجغرافية للفقر لم تتغير، حيث تشير مختلف المؤشرات المسجلة إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، نظرا لافتقار المناطق الريفية إلى المرافق الأساسية كالتنمية بالياه الشروب، ومرافق الصرف الصحي، والطاقة، وفي بعض المناطق المعزولة نجد بعض الأسر تعيش في مساكن بأرضيات ترابية، وهذا يمثل أحد أوجه الفقر المتعدد الأبعاد، بالإضافة إلى ارتباط المناطق الريفية بالنشاط الفلاحي الذي يتميز بالموسمية وانخفاض الدخل. وتسجل المناطق الوسطى أعلى معدلات الفقر في الجزائر نسبة الفقر تقدر بـ 4.98% سنة 2012 مسجلتا ارتفاعا يقدر بـ 0.23 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2006، بينما انخفضت شدة الفقر في المنطقة من 45.75% سنة

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 66.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
2006 إلى 36.07 سنة 2012. بينما تسجل المناطق الشمالية أدنى المعدلات، فنسبة الفقر فيها تقدر بـ0.83% سنة
2012. والجدول (3-16) يبين لنا التفاصيل.

الجدول(3-16): تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق في الجزائر للفترة 2006 و2012.

مؤشرات سنة 2012			مؤشرات سنة 2006			
الفقر المتعدد الأبعاد	شدة الفقر	نسبة الفقر	الفقر المتعدد الأبعاد	شدة الفقر	نسبة الفقر	
0.003	36.08	0.83	0.001	38.39	0.38	المناطق الشمالية
0.003	34.73	0.88	0.003	39.68	0.88	المناطق الشمالية الشرقية
0.005	35.74	1.45	0.003	38.81	0.71	المناطق الشمالية الغربية
0.018	36.07	4.98	0.022	45.75	4.75	مناطق المرتفعات الوسطى
0.004	36.94	1.13	0.008	41.31	1.92	المرتفعات الشرقية
0.01	32.26	3.07	0.009	40.27	2.17	المرتفعات الغربية
0.012	38.46	3.20	0.11	39.7	2.81	الجنوب
0.006	36.07	1.65	0.007	42.09	1.74	المجموع الوطني

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: « ما مكانة الشباب في التنمية

المستدامة في الجزائر؟»، ص: 69.

انتقلت نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة 6.7% سنة 1999 إلى 2.6% سنة 2009. وفي نفس السياق عرفت نسبة السكان الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي اتجاهها نزوليا متباطئ، حيث انخفضت هذه النسبة من 3.6% سنة 1988، إلى 3.1 سنة 2000، بينما شهدت تسارعا في الانخفاض مع بداية الألفية الجديدة، حيث سجلت سنة 2004 نسبة 1.6%¹ توصل هذا الانخفاض إلى أن وصل سنة 2011 إلى 0.5%.

المبحث الثاني: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في الأردن.

يقع الأردن جنوب غرب آسيا، يتوسط المشرق العربي، تبلغ مساحة الأردن 89287 كم²، استقلت المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 1946/05/25، ينقسم الأردن إلى 12 محافظة التي تضم 48 لواء، عاصمة الأردن عمان، عملة الأردن الدينار الأردني².

¹ Le gouvernement Algérien, PNUD[2010] :«Algérie 2^e rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement», p :40.

² المركز الجغرافي الملكي الأردني، متوفر على الموقع: <http://www.rjgc.gov.jo/RJG.aspx?PID=165&lang=ar>، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/11/16.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. لم تبرز ظاهرة الفقر كمشكلة في الأردن إلا بعد منتصف الثمانينات، حيث اختلفت الأوضاع الاقتصادية لأسباب عدة كان أبرزها عدم الاستقرار الذي يميز المنطقة، مما أدى إلى زيادة مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الفقر. لقد أولى الأردن اهتماماً بالفقر، باعتباره قضية وطنية لها أولوية، ضمن الخطط والسياسات الرسمية.

1.2.3- سياسات التنمية المستدامة في الأردن: أبدى الأردن التزامه بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، وحماية البيئة. ويتجلى ذلك بوضوح في الخطط التنموية التي تعدها الحكومة الأردنية والتي تتمحور في الأساس حول النقاط التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛
- محاربة الفقر والبطالة؛
- المحافظة على الأمن والاستقرار، وتحقيق العدل والمساواة؛
- توفير خدمات البنية التحتية؛
- حماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي.

1.1.2.3- السياسات الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات التي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الخدمي الذي يتركز بالدرجة الأولى على القطاع العام، شكل قطاع التصنيع الذي يتألف معظمه من شركات صغيرة، 19% من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كمتوسط للفترة 2000-2014. وتعتبر الصناعات الثقيلة في الأردن محدودة للغاية، حيث يتم تصنيع الأسمدة من مادتي الفوسفات والبوتاس وهما المادتان الوحيدتان المتوفرتان في الأردن. كما يصنف قطاع النقل والاتصالات من ضمن القطاعات الرئيسية في الأردن، حيث يساهمان بنسبة 15.9% من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة. تساهم الخدمات المالية بـ 15.4% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والعقارات والبناء بـ 12.2%، والتجارة والمطاعم والفنادق بحوالي 10%، وشكلت الخدمات الحكومية 10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014¹.

تعد التحويلات من شريحة المغتربين الكبيرة المستقرة معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي، مصدرا مهما للتحويلات النقدية، مما يساهم في تخفيف قيود التمويل الخارجي، بلغ حجم هذه التدفقات 16% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 2000-2014².

يشهد الأردن منذ مطلع القرن الحالي نمواً نشيطاً لكنه متقلب، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.2% خلال الفترة 2000-2014. تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين أعلى قيمة مسجلة سنة 2004 بمعدل 8.6%،

¹ مجموعة البنك الدولي [2016]: «المملكة الأردنية الهاشمية- تعزيز إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك الدراسة التشخيصية المنهجية عن الأردن»، البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، ص ص: 07، 09، 12.
² نفس المرجع.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. وأدنى معدل مسجل سنة 2010 بقيمة 2.3%، وتواصل تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بعدها، حيث سجل في نهاية سنة 2013 معدل 2.8%، وجاء هذا التراجع نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تمثلت في تداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع حجم الاستثمارات الخارجية وارتفاع المديونية العامة للدولة، التي بلغت مستويات قياسية في عام 2013، لتصل إلى ما يقارب 20 مليار دينار أردني، أي ما يقارب 80% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت الإجراءات التي اتخذت لتحرير أسعار السلع وخاصة المشتقات النفطية إلى ارتفاع معدلات التضخم، التي وصلت إلى 5.6% نهاية 2013.¹

يوضح الجدول(3-17): تطور معدلات النمو والتضخم والمديونية في الأردن للفترة (2007-2014).

الجدول(3-17): تطور معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والمديونية في الأردن خلال الفترة (2007-2014).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
2.4	3.1	2.8	2.7	2.6	2.3	5.5	7.2	8.2	معدل النمو الاقتصادي
-	2.8	4.8	4.5	4.2	5	0.7-	13.9	4.7	معدل التضخم
-	80.8	80	75.5	65.4	61.1	57.1	54.8	67.6	صافي المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=jor>، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/08/22.

سجل النمو انتعاشا طفيفا سنة 2014، حيث سجل معدل 3.1%، بعدها عاود التراجع سنة 2015 متأثرا بانكماش قطاعات الفنادق والمطاعم والبناء والزراعة بنسب 4.3%، 1%، 0.8% على التوالي، بينما ساهم قطاع المناجم والمحاجر والقطاع المالي وقطاع التأمينات وخدمات الأعمال على تحفيز النمو. بعد مرور 4 سنوات من الانتعاش المستمر، سجل النمو الاقتصادي في الأردن تباطأ سنة 2015، نتيجة تفاقم اثر التطورات الأمنية في سوريا والعراق، أين تم غلق الممرات التجارية بين الأردن وسوريا والعراق، مما أدى إلى تراجع نمو قطاعي السياحة والتجارة. ومع دخول ما يزيد عن 631 ألف لاجئ سوري إلى الأراضي الأردنية، هذا ما يضعها في مواجهة العديد من التحديات التنموية ويأتي في مقدمتها الفقر والبطالة.²

¹ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية[2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 119.

² Word bank[2015]:«Jordan economic monitor-a hiccup amidst sustained resilience and committed reforms», global practice for macro economics and fiscal management, middle east and north Africa regions, p: 07.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

بهدف تحسين أوضاع المالية العامة وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات تبنت الحكومة سنة 2012 مجموعة من

التدابير ارتكزت على ثلاث محاور رئيسية هي¹:

محور الإيرادات: تضمن إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية على بعض السلع والخدمات، وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات والحد من التهرب الضريبي؛

محور النفقات: تطرق إلى تخفيض النفقات الحكومية التشغيلية بأكثر من 15%، وتخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بنسبة 15%، وإصدار قانون لدمج الهيئات والمؤسسات المستقلة.

تخفيض الدعم الحكومي: ورد فيه إعادة توجيه دعم الطاقة لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والتدرج في زيادة تعريفه استهلاك الكهرباء لبعض القطاعات التي لا تحتاج إلى دعم كالبنوك وشركات الاتصالات والتعدين. أدت هذه الإجراءات إلى تحسن طفيف في معدل النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ضرورة وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي ممتد بين 2012-2014.

أ- البطالة في الأردن: مازالت البطالة مشكلة مزمنة المتسبب فيها بشكل رئيسي ببطء النمو الاقتصادي الذي تفاقم بفعل الأزمة السورية، حيث تظهر البيانات أن معدل البطالة المسجل في الربع الثالث من عام 2015 قد بلغ 13.8%، عاكسا اتجاهه من التراجع الذي حدث سنة 2014 حيث بلغ معدل البطالة 11.9%. تعاني سوق العمل في الأردن من مواطن ضعف هيكلي، إذ لم ينخفض معدل البطالة عن 11% منذ بداية القرن الحالي، ترتفع البطالة بشكل ملفت بين النساء، حيث سجل نسبة 25% خلال الربع الثالث من سنة 2015، ويعاني الشباب كذلك من ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت 30% بالنسبة للفئة العمرية بين 20 و24 سنة، على المستوى الإقليمي سجلت محافظتنا عجلون والبلقاء أعلى معدلات البطالة في الأردن، حيث بلغت 15% و 19% على التوالي، بينما سجلت أدنى المعدلات في كل من محافظة الزرقاء 8.3% والعاصمة عمان 10.1%². (أنظر الملحق رقم: 05)

الجدول (3-18) يظهر لنا معدلات البطالة في محافظات الأردن 2014.

¹ وزارة البيئة [2016]: «حالة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية»، التقرير الثاني 2016، ص: 12.

² مجموعة البنك الدولي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الجدول(3-18): معدلات البطالة في محافظات الأردن.

المحافظات	معدل البطالة
معان	15
عجلون	13.5
البلقاء	14.4
جرش	12.3
العقبة	15.2
المفرق	14.5
الطفيلة	17.1
مادبا	16.2
اربد	13
الزرقاء	13.1
الكرك	15.8
عمان	10.5

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية»، التقييم

الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة، ص:25.

تشير التقديرات إلى انخفاض معدل البطالة من 20% سنة 1990، إلى 13.8% سنة 2015، لكن تبقى هذه النسبة مرتفعة بسبب عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وارتفاع منافسة العمالة الوافدة للعمالة المحلية في العديد من القطاعات مثل الزراعة والإنشاءات، وارتفاع معدل نمو حجم قوة العمل، حيث تشير التقديرات إلى دخول 16% من سكان الأردن الحاليين سن العمل خلال العشر سنوات المقبلة أي أن معدل نمو قوة العمل سيبلغ 5% عام 2020. تمثل شريحة الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 22% من سكان الأردن، هذا ما سيكون له أثر واضح على ارتفاع حجم العمالة من 1.4 مليون عامل إلى 2.4 مليون عامل، وهذا يتطلب توفير 100 ألف منصب شغل سنويا خلال الفترة 2011-2020، للمحافظة على معدلات البطالة الحالية، وفي حالة استمرار الظروف الحالية قد يصل معدل الفقر إلى 20% وسيكون هناك نصف مليون عاطل عن العمل في حدود سنة 2020.¹

تعتبر معدلات الأجور في الأردن متدنية إذا اخذ في الاعتبار مستويات الأسعار المرتفعة لمختلف السلع والخدمات فما نسبته 61.2% من المشتغلين الأردنيين يتقاضون متوسط أجر شهري يقل عن 400 دينار أردني شهريا، في حين أن نسبة من يتقاضون 300 دينار شهريا فأقل، تبلغ نحو 44.1% ويبلغ الحد الأدنى للأجور 190 دينار شهريا، في

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: مرجع ساق ذكره، ص: 18.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الوقت الذي يبلغ فيه خط الفقر المطلق للأسرة المعيارية البالغة 5.3 فردا ما يقارب 416 دينارا شهريا، ما يشير إلى اتساع رقعة العمالة الفقيرة، بالإضافة إلى اتساع مساحة قطاع العمل غير المنظم في الأردن، إذ تبلغ نسبته 44% من العاملين الأردنيين، وغالبية هؤلاء العمال لا يتمتعون بأدنى شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.¹

ب- **الزراعة والتنمية الريفية:** يوفر قطاع الزراعة الدخل إلى ما يقارب 20% من السكان، ويوظف تقريبا 7% منهم، تم تبني الإستراتيجية الوطنية لتطوير الزراعة (2002-2010) سنة 2002 لوضع قطاع الزراعة على أسس مستدامة، ولتحقيق التوظيف الأمثل للأراضي وحمايتها من التدهور، وإلى زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتحدد الإستراتيجية ثلاث محاور أساسية لدعم وتطوير المناطق الريفية²:

- تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛
- تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية؛
- توفير خدمات التمويل والتسويق للأسر الزراعية في الريف.
- تقترح الإستراتيجية سياسات شاملة للحد من الفقر تشمل:
- استحداث فرص العمل في المناطق الريفية؛
- تنوع المحاصيل ذات القيمة العالية؛
- دمج الإنتاج الزراعي والحيواني، حماية المراعي الطبيعية وتحسين إنتاج وتطوير المراعي على أساس إشراك المجتمعات المحلية؛
- اعتماد تكنولوجيا تجميع المياه،
- تنمية وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتشجيع مشاريع الإنتاج الحيواني على مستوى الأسر في المناطق الريفية.

2.1.2.3 السياسات الاجتماعية في الأردن: تعد السياسة الاجتماعية هي المحور الرئيسي الذي تقوم عليه مساعدة الفقراء في الأردن و هي تنقسم إلى قسمين:

أ- **الحماية الاجتماعية:** تتعدد محركات الحماية الاجتماعية في الأردن وتنقسم إلى قسمين:

- **قسم حكومي:** نظام الضمان الاجتماعي، نظام التقاعد المدني ونظام التقاعد العسكري؛ وبعض المؤسسات والحملات التي تستهدف تمكين الفئات المهمشة في المجتمع لمواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية.

- الهيئات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني .

- **الضمان الاجتماعي:** يعد الضمان الاجتماعي أكبر شبكة حماية اجتماعية من حيث عدد المستفيدين، ونوع الحماية الاجتماعية التي يقدمها. ويعتمد كغيره من أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم على مساهمة العاملين وأصحاب العمل، سواء

¹ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 120.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي [2013]: «الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020»، ص: 183-184.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. أكان صاحب العمل قطاعا خاصا أم قطاعا عاما. صدر قانون الضمان الاجتماعي في الأردن كقانون مؤقت سنة 1978، نتجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، حيث استهدف الفئات العاملة غير المشمولة بنظم وقوانين تقاعدية أخرى مثل التقاعد المدني والتقاعد العسكري، الذي كان لا بد معه من وجود مظلة اجتماعية اقتصادية، تضفي حماية على تلك الفئات المنتجة. وأدخلت عدة تعديلات على القانون، وكان آخرها القانون المؤقت لسنة 2010 الذي أقره مجلس الأمة في 2013. ويقدم الضمان الاجتماعي تأمينات للمشاركين (إعانات الشيخوخة-التقاعد-)، إعانات إصابات العمل، الإعانات العائلية، إعانات الأمومة، إعانات العجز وإعانات الوراثة، إعانات البطالة).

يغطي الضمان الاجتماعي في الوقت الراهن 66% من إجمالي المشتغلين في المملكة، ويبلغ عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي ما يقارب 1 مليون و 50 ألف مشترك، فيما تتدنى نسبة النساء المشمولات بالضمان الاجتماعي، حيث بلغ عددهن 258 ألف مشاركة أي 25%.¹

- **التقاعد المدني:** هو أحد أنظمة الحماية الاجتماعية الحكومية، وبدئ العمل به في عام 1959. ويشمل موظفي الجهاز الحكومي المدني المصنفين. يتحصل العاملون والمتقاعدون بموجب هذا النظام على مجموعة المزايا، مثل إعانة الشيخوخة (التقاعد)، إعانات إصابات العمل، الإعانات العائلية، إعانات أمومة، إعانات العجز وإعانات الوراثة.
- **التقاعد العسكري:** هو أحد أنظمة التقاعد الحكومية وبدئ العمل به سنة 1959، ويشمل كافة المنتسبين للأجهزة الأمنية. ويحصل المنتسبون بموجب هذا النظام على راتب تقاعدي أساسي ويحد أعلى يتجاوز 125% من الراتب الأساسي الأخير، إلى جانب العلاوات الشخصية والعائلية، بالإضافة إلى شمول المتقاعدين وعائلاتهم بنظام تأمين صحي عسكري.
- **صناديق النقابات المهنية:** توفر النقابات المهنية، وهي مؤسسات تعمل وفق قوانين خاصة تمثل المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحامين والمرضين وغيرهم، نظم حماية اجتماعية متنوعة، يتم تمويلها بشكل كامل من اشتراكات الأعضاء، وتغطي رواتب تقاعدية للمشاركين المتقاعدين إلى جانب توفير تأمينات صحية وصناديق تكافل اجتماعي. وتتسم هذه الصناديق بالاستقرار، حيث يديرها أشخاص وخبراء منتخبون من قبل الهيئات العامة للنقابات المهنية ذاتها، وتخضع للمتابعة والرقابة من قبل الهيئات العامة للنقابات.
- **التأمينات الصحية:** صدر أول نظام للتأمين الصحي الحكومي في الأردن سنة 1965، حيث كان يعتمد على الخدمات المقدمة داخل المستشفيات والمراكز الحكومية للمشاركين والمنتفعين وعلاج غير القادرين مجانا. وجرت عدة تعديلات على النظام كان آخرها سنة 2004، وبموجب هذا التعديل أنشئ صندوق التأمين الصحي الذي يمول من المخصصات التي ترصد في الموازنة العامة لحساب الصندوق، واقتطاعات بدل الاشتراك المقرر بموجب هذا النظام، وأثمان الأدوية، وعوائد استثمار أموال الصندوق والهبات والتبرعات التي ترد للصندوق شريطة موافقة مجلس

¹ مركز الفينيقين للدراسات الاقتصادية والاجتماعية [2014]: «الحماية الاجتماعية في الأردن»، ص: 09.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني. يغطي التأمين الصحي كلا من الأطفال دون سن السادسة ومتعاقد الضمان الاجتماعي من موظفي الحكومة ومنتفعيهم، وأزواج الموظفات في القطاع العام والمتقاعدات وأبناءهم بين سن 18 و25 سنة، وعمال مداومة المتقاعدين، سكان المناطق النائية، وسكان المناطق الأشد فقرا، والأردنيين غير القادرين بناء على دراسات اجتماعية رسمية، والمصابين بالأمراض المزمنة مثل مرضى الفشل الكلوي والسلطان، والمسنين فوق ستين عاما والنساء الحوامل، ويغطي التأمين الصحي ما يقارب ثلثي المواطنين في الأردن.

ب-النشاط الاجتماعي: أولت الدولة عناية خاصة بالفئات الهشة في المجتمع عن طريق تنفيذ مجموعة من آليات لمساعدتهم التي تعمل على تنفيذها وزارة التنمية الاجتماعية¹.

- العناية بالمسنين: تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية المظلة الرئيسية التي يتم بموجبها تقديم الرعاية والاهتمام للمسنين في الأردن. من خلال الإشراف على 11 من مراكز التمريض 5 تابعة للقطاع التطوعي، 6 للقطاع الخاص. لا يزال عدد النزلاء المسنين متدنيا، حيث يبلغ 350 منتفعا، نظرا للأعراف والعادات السائدة في المنطقة، حيث يعتبر من غير المقبول اجتماعيا وضع الوالدين في مأوى، ومعظم النزلاء ممن ليس لديه مأوى أو ليس لديهم أي فرد من الأسرة.

- العناية بذوي الاحتياجات الخاصة: يتم تقديم خدمات للأشخاص المعوقين على ثلاث مستويات: التشخيص، الكشف المبكر، إعادة التأهيل، من خلال 26 مركزا.

- مجال الصحة: تنفيذ إستراتيجية وطنية لإعادة التأهيل تشمل: دمج عملية الكشف المبكر ضمن برامج إستراتيجية مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة الوعي بين كافة الأمهات حول معالم نمو الأطفال، وسبل الكشف عن الإعاقة والعمل مع معلمي رياض الأطفال لتحسين أدوات ومهارات الكشف المبكر.

- مجال التعليم: ضمان أن يتمتع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بحقوق متساوية للحصول على التعليم الرسمي من خلال تبني دمج هذه الفئة، مع دعم التدريب والإتاحة والوعي، ويشمل هذا أيضا التعليم الجيد للمصابين بإعاقة سمعية وبصرية بلغة الإشارة. التأكيد من توفر الخدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة في جميع أنحاء المملكة، والتحرك تدريجيا نحو نظام تعليمي شامل يكون مراعيًا لاحتياجات الأطفال المعاقين ذهنيًا في الهياكل الرسمية للمدارس العامة والخاصة.

- التشغيل: ضمان أن يوظف القطاع الخاص، مع دمج الأشخاص المعاقين في مجال التدريب المهني وبرامج القروض المصغرة. استحداث فرص عمل للأشخاص المعاقين ذهنيًا ابتداءً من برامج المنازل الجماعية، برامج المنازل البديلة وبناء القدرات.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية [2013]: « الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020»، ص: 80، 82.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

ت- أنواع الدعم الشامل الأخرى: تستهدف بشكل أكثر فعالية الأسر المعيشية الفقيرة من خلال أنماط الاستهلاك الخبز وغاز البترول المسال منتجين تستهلكهما الأسر المعيشية الأردنية بكثرة، وتنفق الأسر المعيشية الفقيرة نسبة أكبر من نفقاتها الشهرية على هذين المنتجين حوالي 7% من الاستهلاك الإجمالي للأسرة الفقيرة، وفي المقابل تشكل 2% من الاستهلاك الإجمالي للأسر الغنية على نوع أكثر تحديدا. تنفق الأسرة الأردنية في الشريحة العشرية الأكثر فقرا 3.6% من نفقاتها على السلع الغذائية المدعومة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى أقل من 1% بالنسبة للشرائح العشرية الثلاث الأكثر ثراء. على صعيد مماثل: تنفق 20% من الأسر الأردنية الأكثر فقرا 2.3% من إنفاقها الإجمالي على غاز البترول المسال.¹

ث- صندوق المعونة الوطنية: تأسس صندوق المعونة الوطنية سنة 1986 بهدف تأمين الحماية والرعاية للأسر المحتاجة ورفع مستوى المعيشة لهذه الأسر، وتفعيل مساهمتها واشتراكها في الحفاظ على موارد التنمية، بالإضافة إلى تنمية مهارات وقدرات أفراد هذه الأسر، ودفعها إلى سوق العمل لضمان حصولها على دخل مستدام، وتحويل أفرادها إلى مقدمين للمعونة بدلا من أن يبقوا مستحقين لها. يقدم الصندوق حاليا خدماته في مجال المعونات الشهرية المتكررة إلى ما يقارب 100 ألف أسرة وهذا يشكل ما نسبته 7.5% من سكان الأردن، بموازنة سنوية تقارب 90 مليون دينار. يشرف على إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة وزير التنمية الاجتماعية. يقدم الصندوق خدماته من خلال 41 مكتب رئيسيا منتشر في مختلف مراكز المحافظات الرئيسية، بالإضافة إلى 36 مكتبا فرعيا تنتشر في باقي مناطق الريف و البادية الأردنية. ارتفع إجمالي إنفاق صندوق المعونة الوطنية باستمرار بين سنتي 2001 و2012، حيث سجل 34.4 مليون دينار إلى 57.2 مليون دينار سنة 2007 تم ارتفاع حجم الإنفاق ليصل إلى 79 مليون دينار سنة 2008، وصل إلى 87 مليون دينار أردني سنة 2012. أطلق صندوق المعونة في نفس السنة تعليمات جديدة لتوسيع نطاق الاستفادة من برامج الصندوق، حيث شملت²:

- تعزيز نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات المحتاجة والفقيرة في المجتمع بما في ذلك فئة الفقراء العاملين وغير القادرين على زيادة دخولهم وذلك لتحقيق العدالة والشمول في منح المعونات المالية؛

تقسيم المعونات الشهرية تبعا للظروف المسببة لها على النحو التالي:

- المعونات المالية الشهرية المتكررة وتصرف للأسر التي تمر بظروف مسببة للفقر لها صفة الديمومة والاستمرار؛
- المعونات المالية الشهرية المؤقتة وتصرف للأسر التي تمر بظروف طارئة مؤقتة مسببة للفقر.

¹ مجموعة البنك الدولي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 94، 95.

² برنامج المم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية [2013]: مرجع سبق ذكره، ص: 52، 53.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. تنشيط الأسر الفقيرة والمحتاجة اقتصاديا وضمان مكافحة الفقر وأن لا تشكل المعونات المقدمة حافزا للتقاعس عن العمل، عن طريق منح تسهيلات للأسر المحتاجة للانخراط في سوق العمل.¹

يدير صندوق المعونة 4 برامج رئيسية، يمكن توضيحها كمايلي²:

-برنامج المعونات المالية الشهرية المتكررة: باستثناء معونة اسر ذوي الاحتياجات الخاصة والحالات الإنسانية يتراوح مقدار هذه المعونات ما بين 45-180 دينار أردني شهريا للأسرة الواحدة، ويتم تحديد مقدار المعونة الشهرية ومدة منحها وفقا لعدد أفراد الأسرة المستحقين للمعونة وفتتها وتبعاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقدم الصندوق حالياً معونات مالية شهرية لـ 16 فئة رئيسية تتوزع إلى معونات متكررة (أسر الأيتام، المرأة التي لا معيل لأسرتها، المصابون بالعجز الدائم وأسرههم، المسنون وأسرههم، المطلقات، الأسر التي ترعى المعوقين- تتراوح المعونة في هذه الحالة بين 20 و80 دينار شهريا حسب عدد الأفراد المعاقين في الأسرة)، ومعونات شهرية مؤقتة (العاجزون ماديا وأسرههم، أسر الأحوال الشخصية الخاصة، المصابون بالعجز الكلي المؤقت، أسر السجناء والمفقودين،الخارجون من السجن وأسرههم). ويشترط للحصول على هذا النوع من المعونات مايلي:

- أن تقع الأسرة تحت خط الفقر المطلق؛
- أن لا يكون للأسرة دخل يساوي أو يزيد مقدار المعونة؛
- أن لا يكون للأسرة ممتلكات أو ثروات تزيد عن الحد المقبول والمسموح به للارتفاع؛
- أن لا يزيد الدخل الحقيقي للأبناء عن 600 دينار شهريا؛
- أن لا يقل الفرق بين دخل الأسرة واستحقاقها عن 45 دينار؛
- ضرورة التحاق الأبناء في سن الدراسة بالمدارس؛
- أن يكون الأبناء محصنين ضد الأمراض؛
- **برنامج المعونات المالية الطارئة:** هي مبالغ نقدية تصرف للأفراد والأسر التي تمر بظروف خاصة أو طارئة. يبلغ حدها الأقصى 350 دينار أردني، ومن شروط منح هذا النوع من المعونات أن لا يزيد دخل الأسرة عن 300 دينار أردني شهريا، وتصرف في حال تعرض الأسرة لأي من الظروف الطارئة التالية:
- وفاة معيلا أو أحد أفرادها؛
- فقدان الأسرة لمصدر دخلها الرئيسي؛
- تعرض الأسرة للكوارث والنكبات ويستثنى من ذلك الجفاف وانتشار الأوبئة؛

¹ برنامج المم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية[2013]، مرجع سابق، ص:56.

² نفس المرجع، ص ص:52-54.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- برنامج التأهيل الجسماني: يهدف هذا البرنامج إلى تطوير قدرات ومهارات الأفراد الذين يعانون من إعاقات أو مشاكل صحية وزيادة قدرتهم الإنتاجية، وذلك من خلال تأمين تكاليف شراء بعض الأجهزة الطبية والمساندة التي يحتاجها المنتفع بناء على تقرير طبي من المرجع المختص المعتمد، كتركيب أطراف اصطناعية أو سماعات أذن أو أجهزة شلل أو طقم أسنان أو نظارات طبية أو أي لوازم أخرى تكون ضرورية له تتناسب مع بيئته وبنيته وعمره. يبلغ الحد الأعلى لهذا النوع من المعونات 600 دينار سنويا للفرد الواحد، ويشكل هذا النوع من المعونات 5% من مجموع الإنفاق السنوي للصندوق وللحصول على هذا النوع من المعونات يشترط أن لا يزيد دخل الأسرة الشهري عن 300 دينار أردني، وعدم حصولها على هذه الأجهزة من أي مصدر آخر.

- برنامج التدريب المهني لأبناء الأسر المنتفعة: يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتدريب المنتفعين وأبنائهم من القادرين على العمل والإنتاج تمهيدا لانخراطهم في سوق العمل، بما يحسن من المستوى المعيشي للأسرة. يبلغ عدد الأسر التي تستفيد من هذا البرنامج سنويا ما يقارب من 500 أسرة.

3.1.2.3- التنمية البشرية في الأردن: صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة،

حيث احتل الأردن المركز التاسع عربيا و86 عالميا من بين 188 دولة على مؤشر التنمية البشرية لسنة 2016. الأردن بلدٌ غير ساحلي بلغ عدد سكانه 7.5 مليون نسمة في عام 2015، بعد أن كان 4.7 مليون نسمة في عام 2000، مسجلاً معدل نمو سكاني سنوي يصل إلى 5.3%. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ارتفع عدد اللاجئين في الأردن بشكل كبير من 981 شخص في عام 2000 إلى 664 ألف شخص في عام 2015. تعتبر نسبة التحضر في الأردن مرتفعة للغاية، حيث كان أكثر من 90% من سكانها يعيشون في مناطق حضرية في عام 2015. مع استقرار معدل الخصوبة في البلاد بحدود 3.3 ولادات، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، فإن الشريحة السكانية التي تقل أعمارها عن ثلاثين عامًا وصلت إلى 81.6% في عام 2015، مقارنة مع 92.3% في عام 2000. بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة سنة 2015 ما متوسطه 74.2 سنة، وقد شهد هذا المؤشر تحسنا مستمرا منذ سنة 2000، حيث سجل متوسط العمر المتوقع عند الولادة 71.8 سنة.

أ- الخدمات التعليمية: تمكن الأردن من تخفيض معدل الأمية إلى 8% وهو ثالث أقل معدل في المنطقة العربية، وازدادت نسبة الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الابتدائي من 71% سنة 1994 إلى 98.9% سنة 2010، بينما ارتفع معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي من 63% إلى 88.5% خلال نفس الفترة¹. الجدول (3-19) يبين تطور نسب الالتحاق بمختلف مراحل التعليم في الأردن خلال الفترة 2000-2007-2014.

¹ وزارة التربية والتعليم الأردنية [2015]: «التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع 2000-2015»، ص ص: 55، 56.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

الجدول(3-19): تطور معدلات الالتحاق في مختلف مراحل التعليم خلال الفترة 2000 و(2007-2014).

2014	2013	2012	2011	2010	2008	2007	2000	البيان
97.3	89.9	88.7	89.8	91	97.5	100	102.5	معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي
91	86.9	-	86	-	103.1	105.3	101.2	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي
82.4	82.6	84.3	86.6	88.5	94	93.1	86	معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الموقع:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=jor> تم الاطلاع عليه

بتاريخ: 2017/09/13.

كان في الأردن، حوالي ثلث السكان مسجلين في التعليم في مختلف الأطوار سنة 2009، وبلغ عدد المشتغلين في قطاع التعليم 165000 شخصا في القطاعين العام والخاص. تتوفر الأردن على هياكل قاعدية في قطاع التعليم كما يلي¹:

- 5853 مدرسة (3600 مدرسة عامة، 2253 مدرسة خاصة والتي توفر التعليم من المرحلة التعليم

التحضيرى إلى التعليم الثانوي).

- 49 كلية مجتمع (25 منها تتلقى دعما من الميزانية العامة للدولة).

- 31 جامعة (10 عامة و 21 خاصة).

يتلقى أكثر من 70% من مجموع المتحققين الدعم من خلال الميزانية الوطنية، حيث أقل دعم حكومي يوجه إلى رياض الأطفال في المدارس العامة، في حين 88% منهم مسجلين في القطاع التعليمي الخاص.

بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالتعليم وفيما يتعلق بمؤشر صافي الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي هو عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من عدد الأطفال في سن التمدرس لنفس المرحلة. المعدلات الصافية للالتحاق في المدارس الأساسية تشير إلى زيادات كبيرة منذ سنة 1990 حيث سجلت 87% إلى 98% خلال الفترة 2011-2012 هذا يبين أنه قد تم إحراز تقدم كبير في توفير التعليم الأساسي للجميع وضمان الانتهاء من دورة كاملة من التعليم الأساسي. بشأن نسبة التلاميذ الذين يكملون بنجاح المرحلة الأولى من الدراسة (من الصف الأول إلى الصف الخامس ابتدائي) يظهر تحسنا، حيث ارتفع من 92% سنة 1990 إلى 98% خلال الموسم الدراسي 2009-2010.

نسبة الطلاب إلى المدرسين منخفضة في الأردن، حيث بلغت 16-18 طالب لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي، بينما في المنطقة العربية تبلغ هذه النسبة 25 طالب لكل معلم. وتنخفض إلى 9-10 طلاب في الصف لكل معلم في مرحلة التعليم الثانوي².

¹ وزارة التربية والتعليم الأردنية [2015]: نفس المرجع السابق.

² البوابة العربية للتنمية متوفر على الموقع: www.arabdevelopmentportal.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/01/10.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

بلغت المخصصات المالية لقطاع التعليم العام 836.5 مليون دينار أردني سنة 2011 أو ما يعادل 13.7%

من إجمالي ميزانية الحكومة، وتعتبر الأدنى بين الدول العربية التي تنفق في المتوسط بين 18% إلى 20% من ميزانيتها على التعليم¹.

ب- الرعاية الصحية: يتمتع الأردن بوحدة من أحدث البنى التحتية للرعاية الصحية الحديثة في المنطقة. يتكون النظام الصحي في الأردن من مزيج مكون من ثلاث قطاعات رئيسية هي: القطاع العام والقطاع الخاص والجهات المانحة.

يتكون القطاع العام من برنامجين كبيرين للتمويل وكذلك تقدم الرعاية الصحية: وزارة الصحة والخدمات الطبية

الملكية، وهناك برامج عامة أخرى أصغر حجماً تشمل عدداً من البرامج في الجامعات، مثل مستشفى الجامعة الأردنية في

عمان ومستشفى الملك المؤسس عبد الله في مدينة اربد. يشمل القطاع الخاص 61 مستشفى والعديد من العيادات الخاصة.

كما يحصل أكثر من 1.6 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن على الرعاية الصحية الأولية عن طريق وكالة الأمم

المتحدة لأعمال الإغاثة (الأونورا). وكل واحد من القطاعات الفرعية في قطاع الرعاية الصحية لديه نظامه الخاص به للتمويل

وتقديم الخدمات.

تقدم وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية الأساسية (الأولية) والثانوية والمستوى الثالث، حيث يتم توفير

خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال شبكة تتألف من 84 مركزاً صحياً شاملاً و 368 مركزاً للرعاية الصحية الأولية،

227 عيادة قروية و 422 مركزاً للأمومة والطفولة، 369 عيادة لصحة الفم والأسنان. كما تدير وزارة الصحة 31

مستشفى في 10 محافظات بسعة 4372 سريراً وذلك يمثل 37.1% من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات في الأردن. أما

من حيث الاستخدام فإن 38.2% من الإقامة في المستشفيات و 44.7 من الولادات، و 45.4% من رعاية المرضى

الخارجيين تتكفل بها المستشفيات العامة. توظف وزارة الصحة 25% من الأطباء الممارسين في الأردن. وتوفر الخدمات

الطبية الملكية خدمات الرعاية الثانوية والمستوى الثالث، ولديها 11 مستشفى (7 عامة و 4 مستشفيات متخصصة)، بسعة

2131 سريراً تمثل 18.8% من مجموع أسرة المستشفيات في الأردن، وفي المستشفيات الجامعية وعددها 2 يوجد 1169

سريراً. يمتلك القطاع الخاص 60 مستشفى تشمل 3888 سريراً. بينما تدير وكالة الأمم المتحدة لأعمال الإغاثة 25 مركزاً

صحياً. تبلغ نسبة الأسرة لكل 1000 نسمة في الأردن 18 سريراً. يتوفر في الأردن 26.5 طبيباً و 38.5 ممرضاً و 15

صيدلياً و 9.3 طبيب أسنان لكل 10 آلاف نسمة².

يوضح لنا الجدول (3-20) الإحصائيات الخاصة بهياكل الصحية في الأردن للفترة (2010-2014).

¹ الأردن دائرة الإحصائيات العامة، متوفر على الموقع: dosweb.dos.gov.jo، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/11/16.

² وزارة البيئة [2016]: «حالة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية»، الملخص التنفيذي للتقرير الثاني، ص: 8.

الجدول(3-20): البنية التحتية والموارد البشرية في قطاع الصحة الأردني (2010-2014).

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
29.4	28.6	27.1	25.5	26.5	عدد الأطباء لكل 10ألاف نسمة
104	103	106	106	106	عدد المستشفيات
12407	12060	12106	11991	11779	عدد الأسرة
98	95	92	86	84	عدد المراكز الصحية الشاملة التابعة لوزارة الصحة
377	375	372	371	368	عدد المراكز الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة
202	205	211	220	227	عدد المراكز الصحية الفرعية التابعة لوزارة الصحة
452	448	444	435	432	عدد مراكز الأمومة التابعة لوزارة الصحة
397	387	384	377	369	عدد عيادات الأسنان التابعة لوزارة الصحة

المصدر:وزارة البيئة الأردن[2016]: « حالة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية »، الملخص التنفيذي للتقرير الثاني، ص:8.

يعتبر معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة مؤشرات تدل على صحة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، تظهر النتائج أن معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة 14.9% لكل 1000 مولود حي سنة 2012 ومن أسباب حدوث هذه الوفيات التشوهات القلبية الخلقية وعدم النضوج غير المبرر والاختناق غير المبرر. وانخفض عدد وفيات الأطفال من 21 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2010 إلى 17وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2014، كما حقق الأردن انخفاضا ملموسا في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 37 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 1990 إلى 28 وفاة لكل 1000 ولادة سنة 2010 إلى 21 وفاة لسنة 2014، وعلى العكس من ذلك شهد معدل وفيات الأمهات ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة بعد أن سجل تراجع من 86 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سجلت سنة 1990، تراجعت إلى 41 حالة وفاة لكل 100ألف ولادة بعدها انتقلت إلى 59 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة.¹ يرجع السبب الرئيسي لارتفاع وفيات الأمهات إلى مضاعفات الإجهاض والحمل.

تختلف وفيات الأطفال بدرجة كبيرة تبعا للأقاليم والمحافظات وحسب نوع السكن. في سنة 2012 تم رصد أعلى معدلات لوفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في الجنوب 22 و 26 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي على الترتيب، وكان أداء المناطق الشمالية والوسطى متماثلا من حيث معدل وفيات الرضع الذي بلغ 17 حالة. وسجل أدنى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في الإقليم الشمالي، أين سجلت 19 حالة وفاة. كما تم تسجيل فروق بين المحافظات، حيث سجلت أعلى المعدلات في محافظة الطفيلية 26 حالة بالنسبة لوفيات الرضع، و 31 حالة بالنسبة لوفيات

¹ صندوق النقد العربي[2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 419.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
الأطفال دون سن الخامسة. سجلت محافظة عجلون أدنى المعدلات 14 حالة و16 حالة وفاة على التوالي.¹ يلخص لنا
الجدول(3-21) تطور بعض المؤشرات الصحية في الأردن.

الجدول(3-21): مؤشرات صحية مختارة خاصة بالأردن خلال الفترة(2000، 2007-2015).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2000	
74.2	74.1	73.9	73.7	73.6	73.4	73.3	73.1	73	71.8	العمر المتوقع عند الميلاد
17.9	18.5	19	19.6	20.2	20.8	21.5	22.1	22.7	27.7	وفيات الأطفال
-	98	97	98	98	98	95	95	95	94	معدل التحصين ضد الحصبة

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=jor> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ:

2017/09/06.

من الجدول أعلاه يتضح مقدار التحسن في المؤشرات الصحية الواردة أعلاه، منذ بداية الألفية خاصة بالنسبة

للتحصين ضد الحصبة الذي قارب التغطية الكلية.

بلغ إنفاق الأردن على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنة 2014 نسبة 7.5%، يعتبر حجم

الإنفاق المخصص لقطاع الصحة في المملكة مرتفع مقارنة مع باقي الدول العربية الذي تراوح بين 10.6% في جيبوتي

و2.2% في قطر. وشكلت النفقات الصحية نسبة 13.5% من ميزانية الدولة لنفس السنة، 69.7% يشكل النفقات

العمومية على الصحة، و30.3% نفقات خاصة. ويذهب الجزء الأكبر من هذه النفقات الخاصة على الأدوية بنسبة

63%، يليه العلاج في المستشفيات الخاصة 30%، وفي الأخير العيادات الخاصة. تنفق الأسر الأكثر فقرا 9% من دخلها

على الرعاية الصحية مقارنة بالأسر الأكثر ثراء التي تنفق 7% من دخلها. يستفيد 98% من سكان المملكة من الخدمات

الصحية².

ت- السكن: يلاحظ ارتفاع نسبة الحضر 82.6% إلى الريف 17.4% سنة 2014 ما يخلق اختلال التوازن السكاني.

اتخذت الحكومة الأردنية منذ سنة 2010 وحتى نهاية 2011 مجموعة من القرارات في مجال العقارات لتخفيف عبء

ارتفاع أسعار المساكن على المواطنين ، كان أبرزها إعفاء الشقق السكنية التي تبلغ مساحتها أو تقل عن 150 م² من

رسوم نقل وتسجيل الملكية وتخفيض رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار من 10% إلى 5% للشقق التي تزيد مساحتها

¹ مجموعة البنك الدولي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص:102.

² نفس المرجع ، ص:103.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
عن 150م² ولا تتجاوز 300م² ، وتخفيض ضريبة المبيعات على بعض مواد البناء الأساسية كالحديد من 16% إلى 8%¹.

سعت الحكومة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية ومالية تشكل في مضمونها تحرير قطاع التمويل الإسكاني من معوقات الإقراض السكني طويل الأجل. تمثل ذلك بحشد الموارد المالية وتشجيع إنشاء مؤسسات التمويل غير المصرفية، وتعزيز المنافسة المتكافئة في سوق التمويل الإسكاني. كما تعددت أساليب التمويل مثل العمل على أسس التمويل الإسلامي².

بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.01% خلال سنة 2012 ، مسجلة انخفاض قدره 2.04% عن سنة 2011 . بلغ نصيب الفرد من الانفاق على خدمات البنية التحتية سنة 2012 حوالي 49.5 دينار سنويا، منخفضا بنسبة 40% عن سنة 2011 . بلغت نسبة الأسر التي تتصل مساكنها بشبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي على مستوى المملكة 96.7%، 99.9%، 59.6% على التوالي سنة 2012.

عملت الحكومة على توفير عدد من برامج الإسكان الموجهة لفئات الدخل المحدود على النحو التالي:

- المكارم الملكية لإسكان الأسر العفيفة وإنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية؛
- إعادة تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات؛
- برنامج حزمة الأمان الاجتماعي؛
- المشروعات المشتركة بين دائرة الشؤون الفلسطينية ووكالة الإغاثة الدولية؛
- الإنتاج السكني المباشر من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري؛
- الإنتاج السكني بواسطة القطاع الخاص، ويشمل شركات الإسكان ومالك البناء، وقد لبي قرابة 90% من الحاجة السكنية السنوية خلال الفترة (2005-2012)؛
- يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالتعاون مع الحكومة الأردنية على إعداد برنامج السكن الميسر لذوي الدخل التي تتراوح بين 300 و 500 دينار؛
- تعزيز وتحسين فرص الحصول على التمويل الإسكاني؛
- إنشاء المجلس الوطني للأبنية الخضراء سنة 2009.

4.1.2.3 -السياسات البيئية في الأردن: اعتمدت الأجنحة الوطنية الأردنية (2005-2015) التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا كهدف حيوي على صعيد السياسات، على النحو الذي ينعكس على مجموعة من القطاعات، ومن ضمنها النقل والطاقة وإدارة النفايات، وقد ترجمت هذه القطاعات إلى البرنامج التنفيذي الوطني (2011-2013)، الذي يسلط

¹ وزارة البيئة [2016]:مرجع سبق ذكره، ص:ص 34، 36.

² نفس المرجع.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الضوء على أهداف وسياسات ومشاريع وبرامج ومؤشرات محددة. كان من ضمن أهداف البرنامج التنفيذي تطوير موارد المياه والارتقاء بكفاءة إدارتها وتحقيق الأمن في إمدادات الطاقة وتنويع مصادرها. وعلى نحو يعكس حجم مشكلة ندرة المياه في الأردن، يخصص البرنامج أكبر نسبة تمويل (16.5%) من إجمالي المخصصات المالية لقطاع المياه والصرف الصحي). وفي سنة 2010 صار الأردن أول بلد في المنطقة يجري دراسة استطلاعية وطنية للاقتصاد الأخضر، والتي أطلق عليها مبادرة الاقتصاد الأخضر، من خلال هذه المبادرة، حدد الأردن العديد من الفرص لإطلاق عناقيد خضراء، من ضمنها الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، إدارة المياه ومياه الصرف، النفايات الصلبة، البنايات الخضراء، السياحة البيئية، والنقل.

أ- المياه والصرف الصحي: يعتبر الأردن من أكثر دول العالم التي تعاني من شح مصادرها المائية، حيث أصبحت تلبية الطلب المتزايد على المياه إحدى أهم التحديات التي تواجه العملية التنموية. ولمواجهة هذا التحدي تم تشكيل لجنة ملكية عام 2007 لوضع إستراتيجية بعيدة المدى لقطاع المياه في الأردن والتي خلصت لإصدار إستراتيجية المياه 2008-2022. تقدر مصادر المياه المتجددة في الأردن بحوالي 750 مليون متر مكعب سنويا، منها ما يقارب 275 مليون متر مكعب من المياه الجوفية الآمنة. توجد في الأردن 3 آلاف بئر عاملة، 15 حوض مائي سطحي، 40% من المياه في المملكة هي مياه مشتركة. فيما بلغت كمية المياه المستهلكة لكافة الأغراض، 902 مليون م³ لعام 2013 مقارنة بالطلب على المياه لنفس السنة والبالغ 1200 مليون متر مكعب، وهذا ما يدل على وجود عجز مائي يقدر بـ 298 مليون م³، وقد وصلت حصة الفرد من المياه لجميع الاستخدامات حوالي 150 م³ أو ما نسبته 15% من الحد المقبول عالميا المقدر بـ 1000 م³ من المياه سنويا¹. يستفيد 93.1% من السكان من شبكات المياه البلدية (مشتركون بالمياه)، ويحصل 97.6% منهم على المياه مرة واحدة أسبوعيا و2.4% يوميا، وتبلغ نسبة المشتركين بشبكة الصرف الصحي 78.7% فقط من مجموع المشتركين بالمياه، بلغ عدد المشتركين من مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي لسنة 2013، 1185390 و 740853 مشتركا على التوالي². وفي عام 2012، بلغت كمية مياه الصرف الصحي المعالجة 134.5 مليون م³، وقد استخدمت كلها في الزراعة، وقد تسبب تدفق أعداد هائلة من اللاجئيين إلى منطقة تسجل معدلا مرتفعا للنمو السكاني الطبيعي باختلال التوازن بين عدد السكان والمياه المتاحة. وقوبلت الزيادة المفاجئة في عدد السكان بإفراط في استخراج المياه، خزانات المياه الجوفية لتلبية الطلب المتزايد وتشير التقديرات إلى أن 09 خزانات من أصل 12 خزانا للمياه الجوفية تتعرض للاستنزاف في عام 2011 تجاوز معدل سحب المياه العذبة السنوي نسبة 138% من الموارد الداخلية وانخفض منسوب المياه الجوفية بمعدل سنوي تراوح بين متر ومترين في المتوسط. ويعتمد الأردن حاليا اعتمادا كبيرا على خزانات المياه الجوفية الأحفورية، غير المتجددة (مثل خزان الديسي المشترك بين الأردن والمملكة العربية السعودية) لتعويض الاختلال في التوازن المائي. وفي حين يحصل جزء كبير نسبيا من السكان على مصادر محسنة لمياه الشرب فإن فرص الحصول على المياه ليست دائما موثوقة خاصة في المناطق المنخفضة الدخل. ويطرح

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² وزارة المياه والري [2014]: «مياه الصرف الصحي في الأردن»، ص: 03.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. نقص المياه مشكلة حقيقية في المدن الكبرى مثل عمان، وتفاقم هذه المشكلة في المدن الشمالية، حيث لم تتمكن إمدادات المياه من مواكبة النمو السكاني الكبير الناجم عن التوافد المفاجئ لأعداد كبيرة من اللاجئين.¹ لذلك عملت الأردن على توفير هذا المورد الضروري للحياة من خلال التدابير التالية:²

- وضع إستراتيجية المياه 2008-2022، بهدف تحسين إدارة المياه وترشيد الاستهلاك، وتنفيذ المشاريع الإستراتيجية كاستغلال مياه الديسي، ومشروع البحر الأحمر البحر الميت، حيث تهدف الإستراتيجية إلى سد العجز المائي بحلول سنة 2022 في حال تم تنفيذ مشروع البحر الأحمر البحر الميت الذي يتوقع أن يوفر 500 مليون م³ من المياه.
- التوسع في إنشاء السدود الصحراوية والحفائر والبرك لزيادة الاستفادة من مياه الأمطار، حيث تم بناء ما مجموعه 285 سداً، وحفرة وبركة بسعة تخزينية تقدر بـ 111,4 مليون م³.
- ردم الآبار المخالفة، حيث تم ردم 141 بئر.
- التوسع بمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، حيث تم معالجة ما مجموعه 121 مليون م³ من أصل 126 مليون م³ من المياه العادمة التي دخلت محطات التنقية البالغ عددها 28 محطة، ويتم استخدام ما مجموعه 118 مليون م³ من المياه المعالجة، أي بنسبة 92%.

ب- الطاقة: مصادر الأردن من الطاقة التقليدية محدودة، بلغ حجم الإنتاج المحلي من النفط والغاز سنة 2014 ما يعادل 97 ألف طن مكافئ نפט بنسبة انخفاض قدرها 13% عن سنة 2013. في حين بلغ الطلب على الطاقة الأولية لعام 2014 ما مقداره 8.630 مليون طن مكافئ نפט بنسبة نمو تقدر بـ 5.8% عن سنة 2013. وبلغ حجم استخدام النفط الخام والمشتقات النفطية 7.8 مليون طن مكافئ. بلغت كمية الطاقة الكهربائية المولدة 17805 جيغا واط بنسبة نمو قدرها 3% عن سنة 2013. في حين بلغ حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة 15418 جيغا واط سنة 2014 بنسبة نمو مقداره 5.7% عن سنة 2013. نتيجة استغلال الاحتياط السطحي من الصخر الزيتي الذي بلغ 70 مليون طن تحتوي على ما يزيد عن 7 مليار زيت صخري، والتي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الحرق المباشر والغاز عن طريق تقنية التقطير أو الحقن الحراري. عملت الأردن على تنمية مصادر الطاقة خاصة المتجددة منها. كما ورد في الاستراتيجيات التي أعدتها بداية بإستراتيجية كفاءة الطاقة لسنة 2004 والتي كانت تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة. تشمل الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة إستراتيجية الطاقة الوطنية والثروة المعدنية (2007-2020)، التي تبين سبل تطوير الموارد التقليدية والمتجددة والبديلة كطاقة الرياح الطاقة الشمسية والطاقة النووية، بالإضافة إلى ذلك يتم رسم هدف زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني الكلي من 1% في 2007 إلى 6% بحلول 2017، 8% سنة 2020. ساهم قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم: 13 الصادر في 2012 في تشجيع الاستثمار في هذا المجال من قبل الخواص،

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «تقرير السكان والتنمية في المنطقة العربية»، تقرير السكان والتنمية العدد: 07، ص: 64، 65.

² نفس المرجع، ص: 27.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. حيث تم تمويل مشروع مستقل لإنتاج الكهرباء بقدرة إنتاجية بلغت 117 ميغاواط، و12 مشروع مستقل لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بقدرة إنتاج تزيد عن 200 ميغاواط معظمها في منطقة معان وقد بدأت هذه المشاريع نشاطها نهاية 2015. بدأ مشروع توليد الكهرباء الخاص من الطاقة الشمسية باستطاعة 10 ميغاواط في منطقة المفرق. بدأ الأشغال في مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح بطاقة إنتاجية قدرها 117 ميغاواط في منطقة الطفيلة وباشر المشروع نشاطه سنة 2015¹.

ت- التصحر: تعد ظاهرة التصحر أو تدهور الأراضي من بين الظواهر التي تعاني منها الكثير من المناطق القاحلة والشبه القاحلة والجافة ومنها الأردن. تشكل المناطق المعرضة للتصحر في الأردن ما نسبته 90% من المساحة الإجمالية للأردن. لكن تبقى المناطق الهامشية الواقعة ضمن النطاق الجاف المعتدل هي الأكثر عرضة للتصحر، حيث تفصل هذه المناطق الشريط الصحراوي عن مناطق المناخ المعتدل والتي تتميز بالتساقط وتشكل هذه الأراضي ما نسبته 15% من مساحة المملكة².

أدت الممارسات غير المستدامة إلى زيادة معدلات تدهور الأراضي، حراثة أراضي المراعي التي قدرت 90% مما أدى إلى تدمير الغطاء النباتي، الحرائق حيث قدر معدلها السنوي خلال الفترة (2011-2014) بجوالي 35 حريقاً أدى إلى القضاء على 13 ألف شجرة وأكثر من 6 آلاف هكتار. بينما يؤدي الرعي الجائر إلى تراجع الغطاء النباتي في المناطق التي تتميز بالمهلطول المنخفض. بالإضافة إلى تملح التربة والزحف العمراني.

قامت وزارة البيئة الأردنية بتحديث الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر بما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2008-2018). التي تهدف إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية والمحافظة على إنتاجية الأنظمة البيئية، وعلى وجه الخصوص الغابات والمراعي الطبيعية والزراعية، كما تهدف إلى تأمين مستوى معيشي جيد لسكان المناطق المتضررة من التصحر، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق. وجرى العمل لحشد الموارد المالية لتنفيذ خطة العمل. كما تم إعداد إطار استثمار متكامل للإدارة المستدامة للأراضي سنة 2014.

جرى تحديث الإستراتيجية الوطنية للمراعي سنة 2014، التي تضمنت خمسة أهداف أساسية تتمثل في:

- التنمية المستدامة للمراعي و إدارتها؛
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الرعوية؛
- تعزيز بناء القدرات؛
- مراقبة وتقييم حالة المراعي؛

يظهر الجدول (3-22) نوعية الأراضي في الأردن.

الجدول(3-22): نوعية الأراضي في الأردن.

¹ مجموعة البنك الدولي [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² وزارة البيئة [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 202.

النسبة	تفصيل الاستعمال	النوع
1.2	مناطق سكنية وتجارية وصناعية	مناطق حضرية 1.7%
0.5	محاجر ومقالع ومناجم	
2.7	مناطق زراعية حبوب مروية	مناطق زراعية 4.9%
1.1	مناطق مروية	
1.1	مناطق أشجار مروية	
0.3	الغابات	غابات 0.3%
7.2	سهول رملية	مراعي ومناطق غير زراعية 93.1%
9.5	الأودية	
20.0	مناطق تربة قاحلة	
16.4	مناطق صخرية جرداء	
10.8	مناطق صخرية بازلتية جرداء	
25.7	سهول الصوان	
3.5	المسطحات الطينية	
أقل من 0.1	السدود ومحطات تنقية المياه العادمة	
100	المجموع	

المصدر: وزارة البيئة [2016]: «حالة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية»، ص: 202.

ث- الجفاف: قام المركز الوطني للبحث والإرشاد بتأسيس وحدة للإنذار المبكر للجفاف بدعم من برنامج الأغذية العالمي سنة 2008، وتقوم الوحدة بمراقبة ورصد الجفاف باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد وأنظمة المعلومات الجغرافية، حيث يجري دورياً تحميل صور وإنتاج الخرائط الرقمية تمثل حالة الجفاف. ويهدف محاربة ظاهرة الجفاف والحد من تدهور الأراضي تم استخدام تقنيات الحصاد المائي بالسيطرة على الجريان السطحي وتجميع المياه في المنطقة الزراعية، وتعظيم استغلال مياه الأمطار في منطقة البادية الأردنية وتقليل انجراف التربة. تبلغ مجموع المساحات التي قام المركز بتنفيذ مشروعات حصاد المياه فيها حوالي 17365 هكتار. كما نفذت حفائر حصاد مائي في منطقة الحسينية والجفر بسعة إجمالية تقدر بـ 150000 م².¹

ج- التنوع البيولوجي: يميز الأردن موقعه المتوسط بين ثلاث قارات، مما أدى إلى تنوع الخصائص المناخية التي ساهمت بدورها في توفير المناخ المناسب لعدد من الأنواع الحيوانية والنباتية. للحفاظ على التنوع الحيوي والثروات الطبيعية للأجيال القادمة تم وضع قانون حماية البيئة رقم: 25 الصادر سنة 2006. وتم تشكيل اللجنة الوطنية للتنوع الحيوي سنة 2011 وهي تعتبر كفريق استشاري وطني لوزارة البيئة. يجري اعتماد مبدأ الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي خاصة الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل (2015-2020) التي تم في إطارها تأسيس المحميات الطبيعية، التي بلغ

¹ وزارة البيئة [2016]: نفس المرجع السابق، ص: 229

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. عددها 10 محميات برية تغطي مساحة تقدر بـ 1431 كم²، بالإضافة إلى المحمية البحرية الوحيدة في العقبة. كما أسست عدد من المناطق ذات الحماية الخاصة وهي مناطق ذات أهمية بيئية تدار بالتعاون مع المجتمعات المحلية والتي يمكن اعتبارها ضمن (المناطق المحمية جزئياً)، حيث بلغت مساحتها 200 كم²، وتغطي المراعي الطبيعية في الأردن 81 مليون هكتار تقريباً أو ما يعادل 90% من المساحة الإجمالية. كما تقوم بتشجيع المحافظة على البيئة عن طريق تنفيذ برنامج منح الشهادات البيئية مثل برنامج المفتاح الأخضر وهو شهادة بيئية تمنح للمرافق السياحية بهدف تشجيع الممارسات البيئية.

5.1.2.3 -مكافحة الفساد في الأردن: الأردن من الدول السبّاقة في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا سبق حفّز الأردن رسمياً وشعبياً إلى ضرورة الالتزام بهذه الاتفاقية، لتحقيق أعلى درجات الوقاية من آفة الفساد التي لا تؤثر فقط على الصعيد الوطني، بل على المستوى الدولي أيضاً. وحرصاً من الأردن الذي يُعتبر من أكثر دول الإقليم أمناً واستقراراً، وللحفاظ على بيئة استثمار جيدة وارتفاع مستويات الاقتصاد لمعدلات نمو حقيقية وذات أثر ملموس، أصبح من الضروري أن يستمر الأردن بنهج الإصلاحات وصولاً لأعلى درجات النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003، وقد دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005، وقد شارك الأردن بدور أساسي في أعمال اللجنة المكلفة بوضع مسودة الاتفاقية، وكان أول دولة عربية وذلك بتاريخ 9 ديسمبر 2003، وصادق عليها في 24 فيفري 2005، وكان على الدول الموقعة على الاتفاقية مراجعة تشريعاتها الوطنية وتطويرها لتتلاءم مع الاتفاقية مكافحة الفساد. وقد انبثق عن هذه الاتفاقية قوانين وطنية، منها تشكيل هيئة مكافحة الفساد بقانون في العام 2006، وقانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات لسنة 2007، وتشكيل ديوان المظالم الأردني بقانون في العام 2008.

وفي العام 2010 وقعت الأردن على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في جمهورية مصر العربية، كما وقعت هيئة مكافحة الفساد ممثلة للأردن في العام نفسه على اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا، وانضمت الأردن إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة في العام 2011، وصدرت توجيهات حكومية في أبريل 2014 بالبدء في مناقشات الانضمام إلى مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية. يرجع سبب وجود الفساد في الأردن أساساً للعوامل التالية¹:

- ضعف أداء الأجهزة الرقابية الرسمية لعدم استقلاليتها إدارياً ومالياً، ووجود تنازع نوعي في الاختصاص بين هذه المؤسسات مما يُشتت الجهود ويُعيق التنسيق والتشاركية فيما بينها في قضايا الفساد.
- وجود إختلالات في دور بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد لافتقارها إلى القدرات والاختصاصات وآليات الحوكمة، واعتماد بعضها على التمويل الخارجي، وابتعادها عن الشفافية في الإفصاح عن تقاريرها الإدارية والمالية.
- تقييد الوصول إلى المعلومات وعدم إتاحتها لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية.

¹ البنك الدولي: مركز الشفافية الأردني « طريق مكافحة الفساد لا يزال طويلاً»، متوفر على الموقع الإلكتروني: blogs.worldbank.org/arabvoices - jord، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/29.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- ضعف بعض التشريعات الإجرائية المنظمة لملاحقة الأموال المنهوبة والحاجة لتعديل بعض القوانين لهذه الغاية، وقصور التشريعات الوطنية المنظمة لمكافحة الفساد وعدم موائمة بعضها للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد مثل: الرشوة في القطاع الخاص واستغلال النفوذ.
- ضعف الإعلام في تحقيقات الصحافة الاستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد.
- إن حصانة بعض المسؤولين وتجاوزاتهم لتنفيذ القانون بعدالة وعدم تعرضهم للمساءلة عن تجاوزاتهم تجعل من القوانين المنظمة للعمل السياسي مثل: قانون الإنتخاب، غير مفعلة وتُضعف دور مجلس النواب بمهمته الرقابية ويصبح أقرب إلى مجلس خدماتي بدل من قيامه بالواجب الرقابي، إضافة إلى ترجيح معايير الولاء على معايير الكفاءة في شغل المناصب العليا.

أحتل الأردن الرتبة 59 من 180 دولة سنة 2017، حيث لم تتغير قيمة مؤشر الفساد عن السنة السابقة أين احتل الأردن المرتبة 57 من 176 دولة والمركز الثالث عربياً، كانت قيمة المؤشر في حدود 48 نقطة من 100 وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2016، حيث أنه تراجع عن سنة 2015 بـ 5 نقاط.¹

6.1.2.3- صندوق الزكاة في الأردن: تم إنشاء صندوق الزكاة بموجب قانون صندوق الزكاة رقم: 03 لسنة 1978، حيث نصت المادة رقم: 03 من قانون الزكاة رقم: 08 الصادر سنة 1988 على أنه: " ينشئ صندوق الزكاة الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وله حق التملك والتقاضى..."² بمقتضى هذا القانون فقد تم تشكيل مجلس لإدارة الصندوق يتولى رسم السياسة العامة وإقرار المشاريع والموازنة العامة للصندوق.

أ- أهداف الصندوق: تتركز أهداف الصندوق حول النقاط التالية³:

- دراسة المناطق التي يرتفع فيها نسبة الفقر، والتعرف على الواقع المعيشي للأفراد والأسر المحتاجة بهدف مساعدتهم وتشخيص نوع المعونة التي هم في حاجة إليها؛
- حث المواطنين وبخاصة التجار والمحسنين على أداء الزكاة تحقيقاً لمرضاة الله، ومساعدة للفقراء والمحتاجين ومساندة منهم لهذه الفئة التي يحرص الصندوق على أن ينهض بمستواها الاجتماعي، وتقديم العون لها والمساهمة في مساعدة الطلبة الفقراء والمحتاجين، ومعالجة المرضى وشراء الأدوية لهم.
- العمل على توعية المواطنين بوسائل الإعلام المختلفة على فضل أداء الزكاة بهدف دعم الصندوق ليتمكن من مساعدة المحتاجين وتأهيلهم بإيجاد مشاريع خيرية لهم، بحيث تمكنهم من العيش بكرامة والكسب الحلال.

¹ منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الموقع:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2018/02/24.

² خليل الرفاعي [2010]: مرجع سبق ذكره، ص: 491.

³ صندوق الزكاة الأردني متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.zakatfund.org/Default.aspx?Lng=1&P=PD&T=1&S=1&Q=20>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/11.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- ضبط العمل في لجان الزكاة المنتشرة في أنحاء المملكة والأشراف على جميع الإجراءات التي تقوم بها ومتابعة مشاريعها والتدقيق على حساباتها.

- مساعدة الأفراد والأسر ذات الحاجة وتقديم العون المادي والعيني لهم حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية؛

- زيادة المعونة ودعم المشاريع الإنتاجية بغرض إيجاد فرص تشغيل في مناطق الفقر المختلفة وتوسيع قاعدة المعونات؛

- رفع كفاءة الموظفين وتوفير الإمكانيات التقنية المناسبة للوصول إلى الأداء الأمثل.

ب- موارد الصندوق: يستمد الصندوق موارده من المصادر التالية:

- موارد صندوق الزكاة؛

- الزكاة التي يرغب الأفراد المسلمون بتأديتها للصندوق؛

- الهبات والتبرعات؛

- الصدقات والأضاحي والندور وصدقة الفطر؛

- موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة؛

الزكاة المشروطة : وهي الزكاة النقدية التي يشترط المزكون الذين يؤدونها، أن تدفع إلى من يروونه من أصحاب الاستحقاق حسب معرفتهم، وذلك بعد اقتطاع نسبة 20% من قيمة هذه المبالغ لصالح الصندوق.

اقتطاع ما قيمة 20% من واردات لجان الزكاة المشكلة من قبل صندوق الزكاة؛ حيث توزع هذه الاقتطاعات على مستحقيها من الفقراء.

ت- لجان صندوق الزكاة في الأردن: قام مجلس إدارة الصندوق بإصدار تعليمة رقم: 3 لسنة 1996 لا سيما الفقرة ب من المادة: 11 من قانون صندوق الزكاة رقم: 8 لسنة 1988، تحدد كيفية تشكيل لجان الزكاة ومحاسبتها وأسس عملها وضبط أعمالها والإشراف عليها. وتنظيماً لعمل هذه اللجان حرصت إدارة صندوق الزكاة على تشكيل لجان زكاة تطوعية في مختلف أنحاء المملكة، بهدف تسهيل الوصول إلى التجمعات السكانية والتعرف على الأسر المستهدفة، من خلال تواجد هذه اللجان في المحافظات، حيث حدد قانون الزكاة كيفية تشكيل لجان الزكاة ومحاسبتها وأسس عملها وضبط أعمالها والإشراف عليها، وقد بلغ عدد هذه اللجان 233 لجنة منتشرة في مختلف مناطق المملكة.

ث- إنجازات صندوق الزكاة ولجانه: خلال سنة 2016 تم تقديم المساعدات التالية¹:

- المساعدات النقدية الشهرية: بلغ عدد الأسر التي تقاضت رواتب شهرية من الصندوق ولجانه ما يقارب 17000 أسرة وبمبلغ إجمالي يقدر بـ 5999408 دينار سنوياً.

¹ وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية: متوفر على الموقع:

<http://www.zakatfund.org/Default.aspx?Lng=1&P=PD&T=1&S=1&Q=20> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/12.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- **المساعدات الطارئة:** قام الصندوق ولجانه بمساعدة 17000 أسرة بمساعدات طارئة قيمتها 545,215 دينار ، إضافة إلى ما تم إنفاقه على الفقراء أثناء ملتقيات الخير، التي ينفذها الصندوق في مختلف مناطق المملكة.
- **وجبات الغذاء والكساء وطرود الخير وكسوة العيد:** قام الصندوق ولجانه بتوزيع وجبات الغذاء والكساء على الأسر الفقيرة وعددها 40000 أسرة بالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية المدنية تقدر قيمتها بـ 1813340 دينار.
- **كفالة الأيتام:** تم صرف مبلغ 13880000 دينار رواتب شهرية وعيديات للأيتام المكفولين عن طريق الصندوق ولجانه في مختلف مناطق المملكة ، وقد بلغ عدد الأيتام الذين يكفلهم الصندوق ولجانه 40000 يتيم.
- **الحقيبة المدرسية:** تم صرف مبلغ 105000 دينار خلال العام لشراء حقائب مدرسية ومستلزماتها، حيث قامت لجان الزكاة التابعة للصندوق بتوزيع ما يقارب 1500 حقيبة على الطلبة الفقراء في مختلف محافظات المملكة.
- **موائد الرحمن:** قامت لجان الزكاة التابعة للصندوق خلال شهر رمضان المبارك، بتقديم وتوزيع 35000 وجبة طعام، على الأسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة وبكلفة إجمالية قدرها 105000 دينار.
- **الرعاية الصحية (المريض الفقير):** يشرف الصندوق ولجانه على 8 مستويات ومراكز طبية خيرية، تابعة للجان تشمل على عدد من الاختصاصات، حيث تم معالجة نحو 150000 مريض وتنفيذ 7 حملات طبية مجانية خلال العام، في مختلف مناطق المملكة بقيمة إجمالية بلغت 1009266 دينار.
- افتتاح مستشفى المقاصد الخيرية التابع للجنة زكاة وصدقات حي نزال والذراع الغربي برعاية ملكية.
- **زكاة الفطر:** يقوم الصندوق ولجانه باستقبال صدقة الفطر، وتوزيعها على مستحقيها، وقد بلغ عدد الأسر المنتفعة من صدقة الفطر (2000) أسرة بقيمة إجمالية قدرها 200,000 دينار.
- **الطالب الفقير:** قام الصندوق ولجانه بتنفيذ خطته في هذا المجال بتقديم المساعدة الفورية لـ 1800 طالب وبتكلفة إجمالية تقدر بنحو 111650 دينار.
- **الأضاحي:** قام الصندوق ولجانه باستقبال أثمان الأضاحي وشرائها نيابة عن أصحابها بقيمة 110000 دينار، وتوزيعها على مستحقيها، من الفقراء والمحتاجين حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة 20000 أسرة.
- **كسوة العيد:** قام الصندوق من خلال لجانه بتوزيع كسوة العيد على 20000 أسرة بقيمة مالية تقدر بنحو 1000000 دينار.
- **المشاريع التأهيلية:** يقوم صندوق الزكاة ولجانه بتنفيذ المشاريع التأهيلية المنتجة، بهدف مساعدة الفقراء المعوزين، بمشاريع خيرية استثمارية ، تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وتغنيهم عن السؤال، وفي الوقت ذاته تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، وتعمل على التنمية الاقتصادية في المجتمع، وقد تم صرف مبلغ 191100 دينار في هذا المجال، حيث تم تأهيل 160 مشروع / أسرة ضمن برامج التأهيل.

يلخص لنا الجدول (3-23) الإيرادات والمصاريف الخاصة بصندوق الزكاة لسنة 2015.

الجدول(3-23): إيرادات ومصاريف صندوق الزكاة 2015.

المبلغ	البيان	
24543547	إيرادات لجان الزكاة	الإيرادات
2803476	إيرادات الصندوق	
27347023	المجموع	
22013000	مصاريف لجان الزكاة	النفقات
103136	المصاريف الإدارية للصندوق	
457308	مساعدات غذائية و عينية	
2249034	مساعدات دورية	
90026	مشاريع التأهيل	
66877	مساعدات طارئة	
48257	مصاريف متفرقة	
182650	مساعدات الأيتام	
25210288	المجموع	

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية[2015]: «صندوق الزكاة التقرير السنوي»، ص:21.

2.2.3 -نتائج مكافحة الفقر في الأردن: بلغ معدل الفقر المطلق في الأردن سنة 2010 حوالي 14.4%، ويمثل هذا الرقم النسبة المئوية من الأردنيين تحت خط الفقر المطلق، يعادل خط الفقر المطلق قيمة الإنفاق المساوية لـ814 دينار أردني للفرد في السنة أو 67.8 ديناراً للفرد في الشهر. أما على مستوى الأسرة فيعادل ذلك 4395.6 ديناراً للأسرة. تعكس نسبة الفقر المطلق في الأردن وجود 118995 أسرة أو 876590 شخصاً يعانون من فقر الدخل في سائر أنحاء المملكة سنة 2010.

بلغت نسبة الفقر المدقع وفق خط الفقر الغذائي نسبة 0.32% سنة 2010، يساوي خط الفقر المدقع معدل إنفاق يبلغ 336 ديناراً للفرد في السنة أو 28 ديناراً في الشهر، وهو يدل على وجود 2206 أسرة أو 19540 شخصاً يعانين من الفقر المدقع في الأردن سنة 2010. الجدول (3-24) يوضح تطور معدلات الفقر في المملكة الأردنية منذ بداية الألفية.

الجدول(3-24): تطور معدلات الفقر في الأردن (2002-2006-2008-2010).

البيان	2002	2006	2008	2010
نسبة الفقر المطلق	14.2	13	13.3	14.4
معدل الفقر المدقع	1.16	0.25	0.07	0.08
فجوة الفقر*	3.3	2.8	2.6	3.6
شدة الفقر*	1.1	0.93	0.79	1.21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على، صندوق النقد العربي[2016]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد»،ص:415.

*:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2015]:«التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية»، التقييم الوطني للتنمية

المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة، ص:16.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الفقر المطلق قد شهدت انخفاض في الفترة 2002-2007، وعاودت الارتفاع مع مطلع سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم، والتي أثرت على الاقتصاد الأردني، واستمر معدل الفقر في الارتفاع نتيجة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة خاصة بعد ظهور الأزمة السورية وتدفق اللاجئين السوريين نحو الأردن، حيث بلغ عددهم حوالي 1.1 مليون لاجئ سوري دخلوا الأراضي الأردنية بين سنتي 2011-2015، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين. تشير مؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر إلى أن معدلات الفقر المطلق قد انخفضت بين 2002 و2010 ولكن عمق الفقر أو متوسط المسافة التي تنحدر إليها الأسر تحت خط الفقر قد تزايد، أي أن الأسر التي تعاني من الفقر في عام 2010 كانت أكثر فقرا من تلك التي وجدت نفسها في حالة فقر الدخل في عام 2002. تستهدف الأردن تخفيض نسبة الفقر إلى 8% بحلول سنة 2025، أي بتخفيضها 6 نقاط مئوية مقارنة بمستوياتها المسجلة سنة 2014 المقدرة بـ 14%. قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في الأردن 1.2% سنة 2012، أي 0.085 ألف شخص من مجموع السكان. في حين بلغت نسبة السكان المعرضون للوقوع في الفقر المتعدد الأبعاد 1% أي 0.065 ألف شخص من مجموع السكان¹. بينما تشهد نسب الفقر تفاوتاً كبيراً بين المحافظات من أدنى نسبة مسجلة في العاصمة عمان بمعدل 11.4% إلى أعلى مستوى بلغ 26.6% في محافظة معان. يظهر لنا الجدول (3-25) معدلات الفقر المطلق و الفقر المدقع في محافظات المملكة الأردنية لسنة 2010.

¹ البوابة العربية للتنمية، مرجع سبق ذكره.

الجدول(3-25): معدلات الفقر المدقع والمطلق حسب المحافظات الأردنية سنة 2010.

المحافظات	معدل الفقر المطلق	معدل الفقر المدقع
معان	26.6	2.68
عجلون	25.6	0.26
البلقاء	20.9	00
جرش	20.3	00
العقبة	19.2	0.6
المفرق	19.2	1.27
الطفيلة	17.2	0.33
مادبا	15.1	00
اربد	15	0.1
الزرقاء	14.1	0.34
الكرك	13.4	0.59
عمان	11.4	0.35
المملكة الأردنية	14.4	0.32

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية [2013]: «الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020»، ص:36.

تظهر الأرقام الواردة في الجدول أن محافظة معان تسجل أعلى نسبة من الفقر المطلق في المملكة الأردنية، لكن أكبر مجموع أعداد من الفقراء سجلت في العاصمة عمان بـ 36892 أسرة أو 268545 فرداً، تليها محافظة أربد 22381 أسرة أو 163933 فرداً، ثم الزرقاء 17866 أسرة أو 128055 فرداً. بينما كان أصغر تعداد للفقراء في محافظات الطفيلة 1772 أسرة أو 14244 فرداً، جرش 1786 أسرة أو 11998 فرداً، ومادبا 2704 أسرة أو 23347 فرداً.

1.2.2.3- تركيز الفقر في الأردن: يتوزع الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بمعدلات متقاربة. سجلت المناطق الريفية نسبة 16.8%، والمناطق الحضرية 13.9%، غير أن أعداد الفقراء في المناطق الحضرية أكبر بكثير منها في المناطق الريفية، حيث تعيش 95266 أسرة فقيرة أو 698132 شخصاً في المناطق الحضرية مقابل 23279 أسرة أو 178458 فرداً في المناطق الريفية، وهذا يعني أن 80.35% من الأسر الفقيرة في الأردن تتواجد في المناطق الحضرية و19.65% في المناطق الريفية. ويتواجد الفقراء في المناطق الحضرية غالباً في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل عمان وإربد والزرقاء وذلك نتيجة لارتفاع عدد السكان في مدن المملكة الرئيسية.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

بينما يعيش ما يقرب 22.5% من السكان في المملكة فوق خط الفقر مباشرة أي 255231 أسرة، أي أن

نسبة كبيرة من السكان معرضة للوقوع في الفقر، وتتركز مجملها في المناطق الريفية بنسبة 28.8%.

2.2.2.3 -الفقر واللامساواة: بلغت قيمة معامل جيني 0.3760 سنة 2013 ، وهي تقريبا نفس القيمة المسجلة

سنتي 2010 و 2002، تشير البيانات إلى ارتفاع اللامساواة داخل المجتمع الأردني خلال الفترة 2002-2006

حيث سجل مؤشر معامل جيني 39.9%، تراجع حجم اللامساواة بشكل طفيف خلال سنة 2008، أين سجل

المؤشر قيمة 39.4%، وبعدها استمر مؤشر جيني في التراجع ليستقر عند القيمة المسجلة سنة 2002. وتهدف الأردن

إلى تخفيض قيمة معامل جيني إلى 0.28 سنة 2025.

بلغت حصة الخمس الأفقر من الاستهلاك الوطني 8.1% سنة 2010، بينما كان العشر الأفقر مسئول عن

استهلاك 3.5% من حجم الاستهلاك الوطني، وفي المقابل وبالنظر إلى تطور حجم استهلاك العشر الأفقر منذ بداية

الألفية يتبين لنا أنه خلال الفترة 2002-2006 انخفض حجم استهلاك الخمس الأفقر من 4% إلى 3.1%، بعدها

عاود الارتفاع بشكل متباطئ خلال الفترة 2006-2008 إلى 3.4% ، غير أن العشر الأفقر من المجتمع يعاني من

حالة متزايدة من اللامساواة في الدخل.

المبحث الثالث: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في اليمن.

تقع الجمهورية اليمنية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، تحدها المملكة العربية السعودية من الشمال، بحر

العرب وخليج عدن من الجنوب، وسلطنة عمان من الشرق والبحر الأحمر من الغرب. ويقع باب المندب في الطرف الجنوبي

الغربي للجمهورية اليمنية. يوجد ما يزيد عن 112 جزيرة يمنية في البحر الأحمر وبحر العرب¹. لقد نشأت حكومة اليمن

الموحد سنة 1990. بعد أن كان يُعرف عبر التاريخ "باليمن السعيد" - أرض الرخاء والسعادة - أصبح اليمن أفقر البلدان

العربية. وقد نفذت الحكومة اليمنية حتى الآن أربع خطط خمسية للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1990 بهدف الحد من

الفقر وتحفيز التنمية في مختلف القطاعات على النحو التالي²:

1.3.3- السياسات التنموية المستدامة في اليمن: وضع تحقيق الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 اليمن أمام فرصة

جيدة لبناء دولة تقوم على أسس ديمقراطية ، تسعى لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبعد مضي ما يقارب ثلاثة

عقود، يعيش اليمن أوضاعا إنسانية صعبة، يعمل للخروج منها ليعاود مسيرة البناء من جديد.

1.1.3.3- السياسات الاقتصادية في اليمن: استهدفت الخطط التنموية خلال الفترة 2001-2015 تحسين مؤشرات

التنمية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في التوزيع وذلك من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تساهم في حفز

النمو وزيادة نصيب الإنفاق الاجتماعي.

¹ رئاسة الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات متوفر على الموقع: <http://www.yemen-nic.info/yemen/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/01/10.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2015]: «التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية»، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول

التنمية المستدامة، ص:09.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
أ- البرامج التنموية في اليمن:اهتم اليمن منذ توحده بتطوير الاقتصادية والاهتمام بتحسين مستوى معيشة السكان لذا قام بوضع مجموعة من البرامج التنموية نذكر أهمها:

-الفترة 1990-1994 : اليمن الموحد في مواجهة التحديات: مرحلة حرجة لأداء الاقتصاد اليمني، حيث شهدت اليمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة تمثلت في تحقيق الوحدة في مايو 1990 ، تلاها بأشهر انفجار حرب الخليج الثانية التي تسببت في عودة قرابة مليون مغترب يمني من السعودية ودول الخليج، وفقدان تحويلاتهم التي تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته.

- الفترة 1995-2000 : تبني برنامج الإصلاحات والنخيط التنموي: بادرت الحكومة في مطلع عام 1995 ، إلى انتهاز مسارين متلازمين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتنموي هما:

المسار الأول - اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة الاختلال في الموازين الداخلية والخارجية.

المسار الثاني - الإعداد والتنفيذ للخطة الخمسية الأولى 1996-2000 والتي استهدفت تصحيح الاختلال الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق زيادات هامة في النمو الاقتصادي، والانتفاع من المزايا النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة. إلا أن الخطة لم تتمكن من تحقيق أهدافها، نظرا للمناخ الاستثماري في اليمن خلال تلك الفترة الذي لم يكن مواتيا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث لم يسهم التمويل الخارجي إلا بنسبة 36% من إجمالي الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات النفطية، وهي تقل عن 50 % من المخطط. ولذلك فمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق لم يتجاوز 5.5 %، مقابل 7.2 % الذي استهدفته الخطة وبنسبة انحياز 76 %¹ . كما تعرض قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لتغيرات أثرت سلبا على الفقر، حين انخفض إنتاج الحبوب بمتوسط سنوي قدر بـ 3.5% ، مقابل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية بمتوسط 9.7% ، مما يشير إلى تدهور أوضاع مزارعي الكفاف وتحسن ربحية الزراعة التجارية.

- الفترة 2001-2005 : التنفيذ المتزامن للخطة الخمسية الثانية وإستراتيجية التخفيف من الفقر: جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005 في الوقت الذي بدأت فيه "استراتيجيات التخفيف من الفقر" كبرامج وآليات تعاقدية تركز على استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من ناحية، وتأخذ في الاعتبار معالجة الآثار السلبية التي تنتج عن تلك الإصلاحات من ناحية أخرى. وفي هذا السياق أعدت الحكومة إستراتيجية التخفيف من الفقر للفترة 2003-2005، بارتباط كامل مع الخطة الخمسية الثانية، فيما يتعلق بالغايات والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والأولويات على مستوى القطاعات والبرامج والمشروعات الإستراتيجية.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2015]: نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. وفي المحصلة النهائية لتنفيذ الخطة والإستراتيجية كانت النتائج المحققة اقل من المستهدف على صعيد النمو الاقتصادي، إذ نمت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.1 % مقارنة بما هو مخطط 5.6 %، بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.3 % مقارنة بمعدل 8 % . ولم يتجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.1 % مقارنة بمعدل 2.3 % . وقد اثر ببطء النمو الاقتصادي سلبا على جهود الحكومة للتخفيف من الفقر والبطالة، حيث ارتفع معدل البطالة من 11.5 % في عام 2000 إلى 16.8 % في عام 2005 .

- **الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006-2010**: تم إعداد الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006-2010، التي استهدفت معدلا طموحًا للنمو الاقتصادي يصل إلى 7.1 % في المتوسط خلال الفترة، وذلك اعتمادًا على توقعات مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بحجم التمويل من المصادر المحلية والخارجية. ولكن لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوى نمو بمعدل متوسط 4.3 %، خلال الفترة 2007-2008 ، ويرجع هذا النمو أساساً إلى القطاعات غير النفطية والتي نمت بمعدل 8.2 % ، في حين سجل القطاع النفطي تراجعاً كبيراً خلال الفترة المذكورة بلغ في المتوسط 9.6 % ، ويعود ذلك إلى التراجع غير المتوقع في إنتاج النفط الخام، ساهم في تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006 - 2008.

تم في عام 2008 إجراء مراجعة نصف مرحلية للخطة الثالثة وفق منهجية أكثر واقعية في توقعات النمو الاقتصادي للفترة 2009-2010 ومراعاة للمستجدات الاقتصادية المحلية والدولية، والاعتبارات الأخرى والتي من أهمها : توقع تراجع إنتاج النفط الخام وانخفاض حجم الموارد الخارجية التي بنيت الخطة على أساسها، وهي الحصول على حوالي 10 مليار دولار في حين بلغ حجم تعهدات المانحين في مؤتمر لندن عام 2006 حوالي 5.3 مليار دولار فقط مما استلزم مراجعة الأهداف والسياسات.

- **الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (2011-2015)**: تم تخصيص 6410 مليار ريال لتنفيذ هذه الخطة منها 3860 مليار ريال لإتمام المشاريع قيد الانجاز 2550 مليار ريال لانجاز مشاريع جديدة. موزعة على القطاعات الإنتاجية والبنا التحتية وتنمية الموارد البشرية، والحكم الجيد والإدارة العامة وشبكة الأمان الاجتماعية، حيث تغطي قطاعات البنا التحتية (طرق، كهرباء، مياه، صرف صحي، اتصالات، نقل) 48.7 % من إجمالي مخصصات هذه الخطة، تليها قطاعات تنمية الموارد البشرية (التعليم العام الفني والعالي، الصحة العامة) بنسبة 20.3 %، ثم قطاعات الحماية الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، البرامج الأخرى) بنسبة 12.1 %، أما القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الأسماك، النفط، الصناعة والسياحة) فكان نصيبها 8.9 % والباقي خصص لقطاع الخدمات الحكومية. بسبب وجود صراع وحرب في اليمن تعذر تجسيد هذه الخطة.

- **البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية (2012-2014)**: وضع هذا البرنامج في ظل أوضاع استثنائية وغير مستقرة وبدعم من الجهات المانحة، استهدف البرنامج مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وخاصة في الريف، وتوسيع مظلة الحماية

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتحسين الأمن الغذائي اعتماداً على الإنتاج الزراعي المحلي، وقدرت تكلفة الاحتياجات الإنسانية العاجلة بحوالي 2136 مليون دولار من بينها مساعدة النازحين والاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية¹.

ب-الوضع الاقتصادي في اليمن:شهد الاقتصاد اليمني خلال العقدين الأخيرين وحتى عام 2010 معدلات نمو جيدة بمتوسط نمو 4.7% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبلغ متوسط النمو للفترة 1992-2001 حوالي 5% وتراجع قليلاً إلى نحو 4.5% للفترة 2002-2010، وقد تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1310 دولار في عام 2010 مقارنة بحوالي 657 دولار عام 1992. غير أن ذلك النمو الاقتصادي لم يكن مولداً للعمل ولم يساعد عموماً على التخفيف من الفقر وتحديدًا في العقد الأخير حين ارتفعت البطالة إلى 17.8% في عام 2010 والفقر إلى مستويات غير مسبوقه. ويعود السبب في ذلك أن الاقتصاد اليمني ريعي، يعتمد بشكل شبه كلي على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، إذ يمثل النفط بمفرده قرابة 31% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهمت الزراعة والتي توظف أكثر من 50% من العمالة بمتوسط 10%، والصناعة بأقل من 7% خلال العقدين الأخيرين². في ظل هشاشة البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية، تتصاعد حدة الضائقة الاقتصادية، مع ازدياد ضعف المؤسسات الرسمية واستنزاف الموارد المالية. وكان التأثير الاقتصادي للأزمة مدمراً لليمن، وهو ما فاقم من حدة تدهور الأداء الاقتصادي الذي كان تراجع بالفعل من قبل نشوب الصراع. وفي عام 2015 انكمش الاقتصاد بنحو 28% من إجمالي الناتج المحلي، في حين ارتفع التضخم إلى 30%. وأدى الضغط المالي على الموازنة العامة إلى انخفاض حاد في المصروفات بحوالي 7% في حين تراجعت الإيرادات بـ4% سنة 2015. ولم تكن الموارد المالية المتاحة سنة 2015 تسمح إلا بتمويل الرواتب الأساسية للموظفين الحكوميين، وتأجلت الاستثمارات العامة في قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم، كما سجل عجز في الموازنة العامة قدر بـ11.4% سنة 2015، والشيء الذي أدى إلى تفاقم الوضع هو التوقف عن إنتاج النفط والغاز في الربع الثاني من سنة 2015 إلى النصف الثاني من سنة 2016، نتيجة تعليق أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن، حيث توفر صناعة المواد الهيدروكربونية 50 إلى 60% من إيرادات الموازنة العامة و80 إلى 90% من النقد الأجنبي (الصادرات)³.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2015]: مرجع سبق ذكره، ص:10.

² نفس المرجع السابق، ص:4.

³ المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار[2016]: «مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018»، مجموعة البنك الدولي، ص:14.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

يوضح الجدول (3-26) تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في اليمن خلال 10 سنوات السابقة.

الجدول (3-26): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في اليمن خلال الفترة (2006-2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
2732	3773	4323	4041	3540	3273	3091	2513	2691	2166	1908	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار
1040	1140	1440	1410	1240	1060	1180	1080	990	880	790	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاسمي
-	326	500	591	590	595	723	721	714	707	704	متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على الرابط:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=YEM>، تم الاطلاع عليه

بتاريخ: 2017/09/12.

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2014، بينما شهد تراجعاً خلال السنتين الأخيرتين بسبب حالة الحرب وعدم الاستقرار التي تعيشها اليمن. يعتمد الاقتصاد اليمني على آلية السوق وإعطاء القطاع الخاص الريادة في إدارة عجلة التنمية من خلال مشاركة القطاع الخاص ودوره في إدارة وتوجيه الموارد واستغلالها. ويتسم الاقتصاد اليمني بطابعه التقليدي، إذ مازال قطاع الزراعة هو القطاع الأكثر استيعاباً للعمالة مع أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي لا تعكس مكانته في البنية الاقتصادية للبلد. ويعتمد الاقتصاد اليمني اليوم على قطاع النفط بشكل أكبر، حيث يسهم هذا القطاع بالنسبة الأوفر في الناتج المحلي الإجمالي. يركز استغلال النفط في اليمن في حقلَيْ المسيلة ومأرب، تراجع إنتاج النفط في اليمن منذ سنة 2012، حيث وصل حجم الإنتاج إلى 180 ألف برميل في اليوم، بعدما وصل ذروته خلال سنتي 2001-2002 بإنتاج 448 ألف برميل في اليوم، وفي عام 2015 تراجعت إيرادات النفط والغاز بمعدل 77.1% هذا ما كان له الأثر الواضح على تراجع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة المحلية الريال اليمني مقابل الدولار الذي سجل ادني مستوياته في مارس من سنة 2017 بقيمة 270 ريال مقابل الدولار بعدما كان قبل الأزمة يقارب 215 ريال يمني.

بالإضافة إلى تدني الحصيلة الضريبية، حيث تعد اليمن من الدول الأقل تحصيلاً للإيرادات الضريبية، والتي شكلت أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية في حين تصل في المتوسط إلى 17.7% في الاقتصاديات المماثلة، وهذا يعود إلى قصور النظام الضريبي في اليمن وعدم سيادة القانون الضريبي وانتشار الفساد. وفي عام 2015، انخفضت الإيرادات الضريبية بحوالي 19.2%، بسبب انعدام الأمن في كثير من المناطق، وتقييد حركة التجارة الخارجية وتضرر المنافذ الجمركية في عدن والحديدة وانكماش النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

توقف التمويل الخارجي، حيث بلغ إجمالي المنح والقروض الخارجية المقدمة للموازنة العامة حوالي 4.8 مليار دولار (معظمها منح) والتي شكلت 14.4% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2012-2014، ولعبت دورا أساسيا في احتواء عجز الموازنة وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال المرحلة الانتقالية وفي عام 2015، انخفضت المنح والقروض الخارجية بصورة حادة إلى 10.6 مليار ريال أو ما يعادل 941 مليون دولار، أي بنسبة 93.5% بسبب تعليق دعم المانحين للموازنة العامة للدولة وبالتالي انخفضت نسبة مساهمة المنح والقروض الخارجية من 13.5% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2014 إلى 1.9% سنة 2015¹. (أنظر الملحق رقم: 06)

-البطالة: تعد البطالة من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي خاصة وأنها تتركز بين أوساط الشباب (15-24 سنة) بما في ذلك المتعلمين، حيث ارتفعت نسبة الشباب المتعطلين إلى حوالي 48.4% من إجمالي المتعطلين من الشباب المؤهل. وقد أدت محدودية الوظائف وعجز النمو الاقتصادي عن خلق وظائف عمل، وعدم توافق مخرجات التكوين والتعليم مع متطلبات سوق العمل اليمنية، وعدم الاستقرار إلى ارتفاع معدلات البطالة من 16.2% سنة 2004 إلى 17.8% سنة 2010 ثم إلى 18.11% سنة 2015، ترتفع البطالة بين الإناث حيث تصل إلى 54.6% بينما تبلغ 52.9% بين أوساط الشباب. في حين قد تتضاعف البطالة الجزئية إلى أكثر من ذلك. أدت الأزمة التي اندلعت في اليمن منذ 2011 إلى فقدان 1 مليون شخص لوظائفهم.

2.1.3.3- السياسات الاجتماعية في اليمن: وهي تنفرع إلى :

أ- الحماية الاجتماعية في اليمن: يمتلك اليمن مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية والسياسات في مجال الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية وسوق العمل. ظهرت فكرة إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار الانكماشية على الدخل والتوظيف ومستويات المعيشية، التي تزامنت مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وتقليص الإنفاق على البرامج الحكومية الموجهة للحماية الاجتماعية، وخاصة الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية (القمح، الكهرباء، مشتقات النفط، النقل والمواصلات والاتصالات...)، واستبدالها بمجموعة من البرامج الاجتماعية الأقل كلفة والموجهة مباشرة لحماية الفئات الفقيرة. وتنقسم شبكة الأمان الاجتماعي في اليمن حاليا إلى مجموعتين أساسيتين²:

تمثل المجموعة الأولى في البرامج والآليات التي أنشئت كجزء من متطلبات البنية الاجتماعية والتي تستهدف تعزيز التكافل في المجتمع، وتأمين التوازن الاجتماعي. وتشمل هذه المجموعة بصورة رئيسية هيئات التأمين الاجتماعي والمدني.

¹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية [2016]: «المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن»، العدد: 12، مارس 2016، ص: 02.

² المركز الوطني للمعلومات: «واقع الفقر في اليمن»، متوفر على الرابط: <https://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/Social/brief/index.php>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/18

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

تمثل المجموعة الثانية البرامج والآليات المؤقتة والتي تستهدف مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على ذوي الدخل المحدود وتشمل هذه المجموعة الصناديق والبرامج والمشاريع التي تعمل على تمليك الأصول الإنتاجية وتوفير الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل مؤقتة ومنها:

- صندوق الرعاية الاجتماعية؛
- الصندوق الاجتماعي للتنمية؛
- مشروع الأشغال العامة؛
- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي؛
- برامج تنمية المجتمع والأسرة.

-التأمين الاجتماعي في اليمن: ينفذ اليمن مجموعة من الإجراءات من خلال الهيئات العامة للتأمينات وهي¹:

● **الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات:** أنشئت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بموجب القانون رقم: 25 الصادر سنة 1991 بشأن التأمين على موظفي الدولة في القطاع المدني، وتهدف الهيئة إلى تحقيق الحماية الاجتماعية لموظفي الدولة الذين لديهم وظائف دائمة من الخاضعين لوزارة الخدمة المدنية والمستفيدين من بعدهم: يطبق هذا القانون على خدمات المؤمن عليهم في مرافق الدولة والقطاعين العام والمختلط الخاضعين للقانون العام للخدمة المدنية وانتهت خدماتهم لديها ولم يحصلوا على مستحقاتهم بعد، بشرط أن تكون الاشتراكات طول مدة الخدمة مسددة للصندوق. أي أن العمل محصور بالموظفين بالجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط المعينين بدرجات دائمة معتمدة بالخدمة المدنية، أما المتعاقدون فلا يخضعون لها ولو عملوا في القطاع العام، طالما ليسوا مثبتين بوظائف دائمة.

تتكون موارد صندوق التأمينات والمعاشات من:

- اشتراكات جهات العمل والمؤمن عليهم والمحددة في القانون؛
 - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم عن فترة الخدمة؛
 - القيمة الرأسمالية لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي؛
 - المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة للدولة عن طول فترة خدمة موظفي القطاع العام قبل صدور هذا القانون؛
- **المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:** أنشئت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في عام 1987، بموجب القانون رقم: 17 لسنة 1987 والذي قضى بإنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقرها العاصمة صنعاء، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. تتولى تنفيذ وتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين في القطاع الخاص وهي تهدف إلى:

¹ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 233.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

يهدف نظام التأمينات في المؤسسة إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين ولأسرهم من بعدهم، وذلك عن طريق تجميع وتحصيل الاشتراكات التأمينية واستثمارها وصرف الحقوق والمزايا التأمينية من معاشات وتعويضات ومنح وإعانات. وتهدف المؤسسة إلى توفير الحماية الاجتماعية المستقرة للمؤمن عليهم وأسره عند إنهاء الخدمة، وذلك عن طريق تجميع اشتراكات التأمينات واستثمارها وصرف معاشات وتعويضات وأي مبالغ أخرى مستحقة للمؤمن عليهم والمستحقين من بعدهم والمقرة طبقاً لأحكام القانون.

نص القانون على خضوع جميع أصحاب العمل الذين يستخدمون 5 عمال فأكثر، ثم عاملاً واحداً فأكثر، وكذا نصه على تطبيق تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، وكذا تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية. لكن عمل المؤسسة اقتصر على تطبيق نظام تغطية مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاء والذي يمول باشتراكات أصحاب العمل والعمال في المنشأة في القطاع الخاص بنسبة 9% من أجور العاملين الشهرية على صاحب العمل و6% على العامل وبالتدرج على الفئات¹.

ب- شبكة الأمان الاجتماعي: تعتبر شبكة الأمان الاجتماعي أحد المكونات الهامة لسياسة الدولة الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الاجتماعية متدنية/ معدومة الدخل. في إطار منظومة شبكة الأمان الاجتماعي التي أنشئت لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي علي الفقراء والمعدمين في المجتمع. حيث تشكل من الآتي:

- صندوق الرعاية الاجتماعية: أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996 بناء علي القانون رقم: 31 لسنة 1996، باشر نشاطه الفعلي منذ العام 1997، وتزايد نشاطه بشكل كبير على إثر تزايد الفئات الاجتماعية الواقعة تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة.

نفذ الصندوق خلال السنوات السابقة سلسلة متوالية من مسوحات البحث والاستهداف، تزايد على إثرها عدد الأسر والأفراد المستفيدين من خدمات الصندوق (الحصول على المساعدات النقدية بصورة دورية)، حيث ترجمت الحكومة التزاماتها إلى توسع تدريجي في التغطية، حيث ارتفع عدد المستفيدين من 100 ألف أسرة عام 1996 إلى أكثر من مليون أسرة بحلول عام 2010 وحتى شهر فبراير من سنة 2011 تم اعتماد 500 ألف حالة جديدة. تتمثل أهداف إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية: في الآتي²:

- الإسهام في تقديم المساعدة العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الحاجة، ومحاربة العادات والسلوكيات السيئة التي يمكن أن تنشأ: كالتواكل والاعتماد على مساعدة الدولة والتسول والتشرد وغيرها .

¹ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية [2014]: مرجع سبق ذكره، ص ص: 233، 234.

² المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط: <https://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/Social/brief/index.php> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/18.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- تأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي.
- الاستقرار النفسي والاجتماعي لأولئك المحتاجين بكل أشكال المساعدة العينية والنقدية والتأهيلية وتوفير الوسائل الكفيلة بتأهيلهم للعمل النافع في المجتمع.
- توجيه الإمكانيات المتاحة نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو إعادة تأهيلها وتأمين التحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع.
- تعزيز قيم التعاون الاجتماعي بين الدولة والمجتمع وتعزيز التكامل بين أفراد المجتمع بدعم علاقات المحتاجين بذويهم وحماية أواصر القرى والتماسك الاجتماعي في الأسرة اليمنية.
- الإسهام في مساعدة الأفراد والأسر في حالة تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية والعامّة وتمكينهم من التغلب على المصاعب والمشكلات المترتبة عن هذه الكوارث. حدد القانون في المادة رقم: 34 هدف إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية بـ " المساهمة الفاعلة لتخفيف وطأة وشدة الفقر، ورفع المعاناة عن الفقراء الناجمة عن الإجراءات الاقتصادية"

- الفئات المشمولة بمساعدات الصندوق: الأفراد الذين لهم الحق في الحصول على المساعدة من الصندوق هم أولئك الأفراد الذين ليس لهم دخول تساوي أو تفوق الحد الأدنى من الأجر والمرتبات وقد أدرجهم قانون الرعاية الاجتماعية في فئتين تظهر في الجدول(3-27) كما يلي:

الجدول(3-27): الفئات المشمولة بمساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن.

المشمولين بالمساعدة المؤقتة	المشمولين بالمساعدة الدائمة
المصابون بالعجز الكلي المؤقت	الأيتام.
المصابون بالعجز الجزئي المؤقت	المرأة التي لا عائل لها
أسرة الغائب أو المفقود	المصابون بالعجز الكلي الدائم
أسرة المسجون	المصابون بالعجز الجزئي الدائم
الخارج من السجن	الفقراء والمساكين

المصدر: المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط: <https://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/Social/brief/index.php>

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/18.

مقدار المساعدات النقدية المقدمة:

عند بدء عمل الصندوق كان مقدار المساعدة النقدية التي تقدم للمستفيد تتراوح بين 250 ريال كحد أدنى و 600 ريال شهرياً كحد أقصى.

وفي عام 1997 رفع الصندوق مقدار المساعدة لتتراوح بين 500 ريال كحد أدنى و 1000 ريال شهرياً كحد أقصى. ونتيجة لانخفاض القيمة الشرائية للريال وارتفاع الأسعار بعد تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي عام 1998 تم رفع مقدار المساعدات المالية لتصل إلى 1000 ريال شهرياً للشخص الواحد المستفيد تضاف إليها 200 ريال لكل فرد من

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. أفراد أسرته وبحد أقصى 2000 ريال شهرياً للأسرة التي يصل عدد أفرادها إلى ستة أفراد. وقام الصندوق برفع المساعدات ليصل مقدارها من 2000 ريال شهرياً كحد أدنى و 4000 ريال شهرياً كحد أقصى من الربع الثاني لعام 2008 ويأمل الصندوق في رفع حجم هذه المساعدة ليصل مقدارها إلى الحد الأدنى من الأجور .

- **الصندوق الاجتماعي للتنمية 1997**: أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم: 10 لعام 1997، للمساهمة في تحقيق وتنسيق برامج مع أهداف خطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر . وقد نفذ ثلاث مراحل من عملياته، وبدأ مرحلته الرابعة في بداية عام 2011. يقدم الصندوق فرصاً تنموية من خلال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية والحد من ضعف الفقراء، فضلاً عن بناء القدرات على الصعيدين الوطني بما في ذلك سلطات الحكم المحلي والأطر المجتمعية. وللوصول إلى هذه الأهداف، يطبق الصندوق الاجتماعي أفضل الممارسات الدولية والمحلية والسياسات والنُهُج المجرّبة لمشاركة خبراته مع شركاء التنمية¹.

منذ بداية نشاطه سنة 1997 قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بصرف ما يقرب من 1.67 مليار دولار في مشروعات في أكثر من 13000 قرية و 3700 حي من أحياء المدن بالمناطق الأشد فقراً بمحافظات الجمهورية اليمنية الـ21. كانت أبرز استثمارات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجالات التعليم والمياه والطرق والنقد مقابل العمل، والزراعة، وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر². خلال الفترة 2011-2015 استكمل الصندوق إنجاز 4638 مشروعاً بكلفة تعاقدية تقارب 785 مليون دولار، يقدر عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي 7.1 مليون شخص تشكل نسبة الإناث من المستفيدين 54%. وقد وفرت المشاريع المنجزة أكثر من 25.1 مليون فرصة عمل مؤقتة، و12224 فصلاً دراسياً (منها 9128 فصلاً جديداً و3096 فصلاً مرهماً). كما تم إنجاز 1168 كم من الطرق الريفية. وتوفير حوالي 4.8 مليون م³ من مياه الشرب، وأكثر من 7 ملايين م³ من مياه الري للزراعة، واستكمال إنجاز أكثر من 56600 سقاية خاصة بسعة إجمالية تقدر بـ 2.7 مليون م³. وتمويل أكثر من 320600 قرض بقيمة إجمالية تقدر بـ 5858 مليار ريال حوالي 200 مليون دولار. خلال عام 2015 طور الصندوق 52 مشروعاً جديداً بكلفة تقديرية تقارب 9.6 مليون دولار من المتوقع أن تخدم قرابة مليون شخص مباشر (52% منهم إناث). استمر الصندوق في تنفيذ المشاريع التي كان قد بدأ تطويرها في السنوات السابقة، حيث بلغ عدد المشاريع المستكمل إنجازها 630 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تقارب 102.9 مليون دولار. بلغت نفقات الصندوق خلال سنة 2015 ما قيمته 57.83 مليون دولار. وصل عدد فرص العمل المستحدثة إلى أكثر من 2.33 مليون يوم عمل³.

- **مشروع الأشغال العامة في اليمن**: يعتبر مشروع الأشغال العامة أحد أهم المكونات الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي، الهادفة إلى التخفيف من الآثار الجانبية الناجمة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الحكومة اليمنية منذ مارس 1995. وقد أنشئ مشروع الأشغال العامة بناء على القانون رقم: 36 لسنة 1996 بشأن

¹ الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمني [2015]: «التقرير السنوي 2015»، ص: 06.

² المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار [2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمني [2015]: مرجع سبق ذكره، ص: 06.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الموافقة على اتفاقية القرض التنموي للمشروع الموقعة بين اليمن وهيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، كما تم في نفس السنة تشكيل لجنة إدارة المشروع وتحديد المهام الأساسية لها: ¹تميلاتها فلهلاً قيقتحل جأ ن م عورشلا لدهى شذناً .

- إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- توفير الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً؛
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية للفئات الفقيرة؛
- الارتقاء بمهنتي المقاولات والاستشارات الهندسية المحلية؛
- الارتقاء بمستوى المشاركة الشعبية في العملية التنموية.

نجح مشروع الأشغال العامة في تحقيق أثر إيجابي ملموس في أوساط المجتمع المحلي خاصة النازحين والأسر المعتمدة، حيث تمكن خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى ديسمبر 2016 من تنفيذ 5149 مشروعاً في نحو 11200 قرية و1300 حي من أحياء المدن بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 648 مليون دولار. واستفاد من هذه البرامج 18.9 مليون شخص، تمكنت المشاريع التي أنجزها مشروع الأشغال العامة خلال الفترة 2014 - 2016 من توفير 83767 فرصة عمل مؤقتة، ساهمت بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية لهذه العمالة وخاصة في المناطق النائية، استفاد قطاع التعليم من أعلى نسبة من الاستثمارات بالنسبة لبرنامج الأشغال العامة، بالإضافة إلى توفير مياه الري.

- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي: ينشأ بموجب القانون رقم: 06 الصادر سنة 1993 صندوق يسمى صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي. إن الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو العمل على دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني والسمكي، بما يمكن من إنتاج معدلات متنامية من الأغذية لتغطية الاحتياجات المحلية والتصديرية². يعتبر القطاع السمكي من أهم القطاعات في الاقتصاد اليمني وتتراوح نسبة مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي ما بين (1-2%).

كما يعد قطاع الأسماك مصدراً أساسياً لخلق عوائد الصادرات، حيث بلغت قيمة الصادرات السمكية في عام 2009 حوالي 33 مليار ريال، كما أنه يعتبر مصدر لتوفير البروتين الغذائي للاستهلاك المحلي. فهو يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وهو أيضاً مصدر لدخل شريحة من أفراد المجتمع في القرى والتجمعات السمكية، حيث تعيش معظم الشرائح الفقيرة من السكان المنتشرة على طول السواحل والجزر اليمنية.

بالرغم من أن المخزون السمكي يسمح باصطياد أكثر من 350 - 400 ألف طن سنوياً دون أن يتأثر هذا المخزون، إلا أن حجم ما يتم اصطياده مازال محدوداً، ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى لازالت محدودة وضيئة، وذلك لانخفاض حجم الإنتاج السمكي الناتج عن انعدام استخدام الوسائل الحديثة لعمليات الاصطياد، ووجود بعض المعوقات التي تعمل على عدم استغلال هذه الثروة الاستغلال الأمثل.

¹ مشروع الأشغال العامة متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.pwpyemen.org/2017/index.php/ar/about-us-ar/pwp-profile>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/12.

² المركز الوطني للمعلومات متوفر على الرابط: https://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11401، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/11/07.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. ويمثل نشاط الاصطياد مصدراً رئيسياً للعمل ولخلق دخل لبعض المناطق الريفية الأكثر فقراً. وقد أسهم خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بفعالية في تخفيف الفقر ويعيل حالياً قرابة 350000 شخص.

يتكون النشاط الإنتاجي للاصطياد الساحلي التقليدي من التعاونيات والجمعيات السمكية والصيادين الأفراد. ويبلغ عدد التعاونيات السمكية 129 تعاونية وجمعية سمكية على طول الشريط الساحلي لليمن. وتمتلك حوالي 23582 قارب حتى عام 2012، حيث بلغت قيمة مبيعات الأسماك والإحياء البحرية المصطادة (الصيد التقليدي) 115,365 مليون ريال عام 2012، أما الاصطياد الصناعي/ التجاري فيمارس نشاطه في أعماق وأعالي البحار المؤسسات والشركات في خليج عدن والبحر العربي والمؤسسات والشركات في البحر الأحمر التي تمتلك القوارب الكبيرة المتخصصة، حيث بلغت قيمة مبيعات الأسماك والإحياء البحرية المصطادة وفق الاصطياد الصناعي 1,037 مليون ريال عام 2012.

-التمويل الأصغر: يساعد برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر على تخفيف البطالة ورفع مستوى المعيشة لمحدودي الدخل، عن طريق تقديم الخدمات المالية وغير المالية للبرامج والمؤسسات التي تدعم المشروعات الإنتاجية والخدمية الصغيرة وتحسن المهارات. تجاوز عدد العملاء النشطين لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر 93 ألف عميل و 595 ألف مدخر حتى نهاية 2015 مقارنة مع حوالي 5 ألف عميل و 3 ألف مدخر سنة 2002. وتبلغ محفظة القروض ما يقارب 6.741 مليار ريال مقابل 122 مليون ريال سنة 2002 وبلغت القروض الموزعة تراكمياً 766.454 ألف قرض بمبلغ 87.448 مليار ريال 67% منهم نساء.¹

3.1.3.3-التنمية البشرية في اليمن:يصنف اليمن ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، حيث احتل المركز 168 من أصل 188 بلد بلغت قيمة المؤشر 0.482 لسنة 2016. بلغ عدد سكان اليمن سنة 2016 حوالي 27.4 مليون نسمة، ويقدر معدل الخصوبة بـ 2.5%. سجل معدل العمر المتوقع عند الميلاد تحسناً مستمراً في اليمن، حيث وصل إلى 64.73 سنة 2015، بعدما كان في حدود 60.40 سنة في بداية الألفية سنة 2000. ويشير مؤشر السنوات المتوقعة للحياة عند الولادة مع التمتع بالصحة الجيدة أن المواطن اليمني من المتوقع أن يعيش 54 سنة في صحة جيدة خالية من المرض والعجز، بالمقارنة مع دول مماثلة نجد المواطن اليمني يتوقع أن يعيش سنوات حياة متمتعاً بصحة جيدة أقل من نظيره في الأردن بـ 9 سنوات و التونسي بـ 12 سنة. بلغ متوسط الحياة الصحية الضائعة في اليمن حوالي 9 سنوات يعيشها الفرد اليمني مع المرض أو العجز.²

أ- الخدمات التعليمية: أولت الدولة تحقيق التعليم الأساسي للجميع اهتماماً كبيراً ضمن توجهاتها التنموية، حيث ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي للفئة العمرية 6-15 عاماً بين عامي 1990-2008 من 52.7% إلى 69.8%. ووصل إجمالي معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي سنة 2012 إلى 81.8%، في حين تقل معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة التعليم الثانوي عن 27%. وبالرغم من هذه الزيادة التي تبين تحسناً مستوى التعليم إلا أن معدلات الالتحاق عند أطفال الفقراء تتناقص، كما إن معدل الالتحاق عند الأطفال ضمن الفئة العمرية 6-14 سنة في العشر

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² نفس المرجع، ص: 66.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الأشد فقراً قد تناقص في الريف والحضر معا بنسبة 5 بالمائة. بينما زاد معدل الالتحاق الخاص بالعاشر الأغر بنسبة 1 بالمائة في الحضر و21 بالمائة في الريف. ويمثل عدم توفر المدارس، وصعوبة الانتقال العائقين الرئيسيين لالتحاق الأطفال بالمدارس، إلى جانب الأسباب الأخرى لعدم الالتحاق مثل عدم رغبة الأسرة في تعليم الأبناء أو احتياجها إلى عملهم.

الجدول (3-28) يبين معدلات القيد والالتحاق في مرحلتي التعليم الأساسي و الثانوي خلال الموسمين (2000-2001 و2012-2013).

الجدول(3-28): معدلات القيد والالتحاق بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في اليمن خلال الموسمين (2000-2001 و2012-2013).

2013-2012			2001-2000			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
124.6	118.4	130.4	95.4	83.7	106.4	معدل القيد في التعليم الأساسي
83.6	75.3	91.5	62.5	52.4	72	صافي معدل الالتحاق
81.3	84.2	79.5	85.5	87.4	84	معدل الانتقال إلى المرحلة الثانوية
38.8	32.1	45.1	32.9	22.8	43	معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي
28.2	23.8	32.2	19.6	14.9	24.2	صافي معدل الالتحاق

المصدر: وزارة التربية والتعليم[2014]:«تقرير الاستعراض السنوي للتعليم للجميع بحلول عام 2015»، ص: 50

أدى ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم، إلى اهتمام الحكومة بتوجيه الكثير من الاستثمارات المحلية والخارجية لتطوير المناهج والتدريب. كما قامت الحكومة بتخصيص الموارد المالية والبشرية، لضمان توفير الموارد والأدوات الضرورية للوصول إلى تعليم ذو جودة لتحسيد هدف تعميم التعليم الإلزامي والمجاني، حيث ارتفع عدد المعلمين العاملين سنة 2000-2001 الذي كان حوالي 156004 منهم 20.3% إناث، إلى 229393 معلم منهم 70835 معلمة في الموسم الدراسي 2012-2013. تصل نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى سنة 2012-2013 حوالي 45.8% في حين لم تتجاوز نسبتهم 30.6% سنة 2001-2002. تراجع الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 6.3% في الموسم الدراسي 2001-2002 إلى 5.6% خلال الموسم الدراسي 2012-2013، وهذا راجع للازمة الأمنية التي تعاني منها اليمن وبسبب أزمة الغذاء، مما اضطر الحكومة إلى تخفيض حجم الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث سجل هذا الأخير خلال السنة الدراسية 2001-2002 نسبة 19.6%، بعدها تراجع إلى 16.1% خلال الموسم 2012-2013¹.

¹ وزارة التربية والتعليم اليمنية[2014]:«تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015»، ص:51.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
انخفضت نسبة استكمال المرحلة الأولى من التعليم من 66% سنة 2001-2002 إلى 46.3% سنة
2012-2013 وبلغ معدل الانخفاض 19.3% وكان انخفاض في نسب استكمال المرحلة الأولى من التعليم أكبر بين
الأولاد حيث بلغ 22.4 نقطة مئوية، بينما كان الانخفاض المسجل في صفوف الإناث خلال 12 سنة 12.7%. ويعود
التراجع إلى أسباب عديدة منها: رداءة نوعية التعليم، وارتفاع تكاليف الدراسة الذي يرغم الطلاب على التسرب للبحث عن
عمل أو لمساعدة الأهل في القيام بالأعمال المنزلية. ويساهم انخفاض البقاء في المدارس دائما في ازدياد الأمية، إذ لا تتاح
للطلاب فرصة لتطوير مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (15-24 سنة) 71% سنة 2012-2013 في حين سجل
66% سنة 2001-2002، وصلت نسبة الملتحقين ببرامج محو الأمية سنة 2012-2013 إلى 58912 أي بنسبة
89.2% من الأميين منهم 56663 إناث. بلغت نسبة الإنفاق على برامج محو الأمية وتعليم الكبار من الإنفاق على
التعليم 0.002% سنة 2012-2013¹.

ب-**الرعاية الصحية:** تغطي الخدمات الصحية 64% من السكان تتركز في المدن وتبقى المناطق الريفية أكثر حرمانا،
وقد أدى النمو السكاني المرتفع والتشتت الواسع إلى الضغط على الإمكانيات المالية والفنية والبشرية للقطاع
والمحدودة أساسا، وبالتالي استمرار تدني الخدمات الصحية، حيث تعاني شبكة الخدمات الوقائية والعلاجية على حد
سواء من قصور كمي ونوعي. يوضح الجدول (3-29) عدد المرافق الصحية وعدد الأسرة المتوفرة في اليمن سنة
2014.

¹ وزارة التربية والتعليم [2014]: مرجع سبق ذكره، ص:63.

الجدول (3-29): عدد المرافق الصحية في اليمن سنة 2014.

القطاع الخاص		القطاع العام		
العدد	نوع المرفق	عدد الأسرة	العدد	نوع المرفق
181	المستشفيات	1335	02	المستشفيات المرجعية
323	المستوصفات	9159	54	المستشفيات العامة
731	المراكز الطبية	5708	187	المستشفيات المديرية
687	عيادات الطب العام	649	881	المراكز الصحية
1103	عيادات الطب المتخصص	-	3047	وحدات الرعاية الصحية الأولية
837	عيادات طب الأسنان	-	36	مجمعات صحية
153	معامل أسنان	16851	4207	المجموع
1296	المختبرات			
104	عيادات الأشعة			
1453	عيادات الإسعاف الأولي			
74	عيادات قبالة			
3340	صيدليات			
3691	مخازن أدوية			

المصدر: وزارة الصحة العامة والإسكان[2014]: «التقرير الإحصائي الصحي السنوي العام»، ص:24.

بالإضافة إلى ما ورد في الجدول أعلاه نجد أن عدد المرافق التي تقدم خدمات الأمومة والطفولة 2466 مرفق. يوجد ارتفاع بطيء في معدل التغطية بالمراكز والوحدات الصحية الحكومية والخاصة، من 1.8 مركز لكل 10 آلاف نسمة في سنة 2004 إلى 2 مراكز في عام 2009، أي بمعدل نمو سنوي 1.8% وهو أقل من النمو السكاني السنوي مما يعكس تدهور في معدل التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى أن هذا المعدل المحقق أقل من المتوسط الدولي الموصى به لتوفير الرعاية الصحية الأولية للجميع والذي يقدر بـ 52 مركز ريفي صحي لكل 10 آلاف نسمة، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشفيات فهي أقل من المتوسط الموصى به والمحدد (4-5) مستشفى لكل 100 ألف نسمة في المناطق الريفية و10 مستشفى في المدن. ارتفع معدل التغطية بالأسرة في المستشفيات والمراكز الحكومية لكل 10 آلاف نسمة من السكان من 6.8 سرير سنة 2003 إلى 7.2 سرير سنة 2009، لكنه تراجع إلى حوالي 6.5 سرير سنة 2013 بسبب الحرب التي تعيشها البلاد، يعتبر هذا المعدل أقل بكثير من المعدل الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والمقدر بـ 83 سرير لكل 10 آلاف نسمة¹.

¹ الجمهورية اليمنية[2013]: «تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع تنمية الموارد البشرية»، ص:61.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

تعاني اليمن من وجود عجز في الموارد البشرية الصحية، حيث وصل عدد الأطباء سنة 2014 إلى 6700 طبيب أي يتوفر طبيب لكل 13000 نسمة. في حين بلغ سنة 2013 متوسط عدد السكان لكل طبيب أسنان 37664، وفي مقابل كل صيدلي 14289 شخص، وممرض لكل 1952 شخص، غير أن معدل الأطباء لكل 10 آلاف نسمة أقل بكثير من الحد الأدنى المقبول دولياً و المقدر بـ 10 أطباء لكل 10 آلاف نسمة. نجحت اليمن في تحقيق خفض كبير في معدلات وفيات الأطفال الرضع وحديثي الولادة ودون سن الخامسة، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال والرضع من 90 لكل 1000 ولادة حية عام 1990 إلى 57 عام 2010 ثم 43 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2013، الذي يبقى بعيد عن الهدف المسطر المقدر بـ 27 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامس من 128 لكل ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 77 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء ثم 53 وفاة سنة 2013. وبمعدل انخفاض 60% خلال الفترة 2003-2013. بلغ معدل التغطية بالتلقيح ضد مرض الحصبة 70% سنة 2016¹.

تم خفض نسبة وفيات الأمهات من 540 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 210 حالة وفاة في عام 2010. واصل تراجعها إلى 148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2013، وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه فإن المعدلات الحالية لوفيات الأمهات تبقى مرتفعة مقارنة مع باقي البلدان العربية، حيث تسجل فلسطين 80 حالة وفاة ولبنان 60 حالة وفاة، ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بنوعية الرعاية الصحية قبل وأثناء الولادة، وإمكانية الوصول إلى موظفين صحيين مؤهلين فنجد أن الولادة التقليدية لاتزال منتشرة خاصة في المناطق الريفية، انتشار الزواج المبكر، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

تراجعت حالات الإصابة بالمalaria من 1263 حالة لكل 100 ألف ساكن في عام 1990 مقارنة بـ 150 حالة في عام 2013 بما يعادل 42% من حالات الأمراض المبلغ عنها مقارنة بـ 37.2% سنة 2008. تقدر حالات التهاب الكبد المبلغ عنها سنوياً ما بين 6-7 ألف حالة²، وانخفاض الإصابة بمرض السل من 137 إلى 49 حالة لكل 100 ألف نسمة بين عامي 1990-2010، في حين سجلت حالات السل الجديدة ارتفاعاً سنة 2013 من 8 ألف حالة إلى 10 ألف حالة. وبلغ عدد المصابين بنقص المناعة 232 حالة سنة 2013.

لم يتجاوز نصيب القطاع الصحي من الإنفاق العام 4.2% وهو يمثل نسبة أقل من 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013. يقل نصيب الفئة الأقل دخلاً على 14.7% من إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة بينما تحصل

¹ وزارة الصحة العامة والإسكان [2014]: مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² وزارة التخطيط والتعاون الدولي [2010]: «التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 2010»، ص: 35.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. الشريحة الأعلى دخلا على 24.7%. ويرجع السبب إلى التشتت السكاني الكبير خاصة في المرتفعات وكذلك محدودية البنية التحتية وانخفاض الموارد المالية لتلبية الاحتياجات السكانية خاصة في المناطق الريفية¹.

3.3.1.4-السياسات البيئية في اليمن: يواجه اليمن مشكلات بيئية كبيرة وحادة ويأتي في مقدمتها تدهور نوعية الأراضي بحوالي 12.5% من إجمالي المساحة البالغة 45.5 مليون هكتار، والتصحر الذي يهدد 97% من الأراضي ويقضي على 3-5% من الأراضي الزراعية سنويا، والذي تعود أسبابه إلى النمو السكاني وازدياد الطلب على الغذاء والأعلاف والممارسات الزراعية غير المناسبة. تبلغ المساحة الغابية في اليمن 5490 كلم²، أي أنها تغطي حوالي 1% من مساحة الأرض الإجمالية في اليمن ، تقلص الغطاء الحراجي بنسبة 1.04 في المائة خلال الفترة 1990-2007 ، نتيجة الجفاف والأنشطة الزراعية والرعي الجائر والتحطيب، إذ لا يزال 60% من السكان يستخدمون الأخشاب كوقود. تتدهور البيئة البحرية نتيجة الصيد الجائر الذي يعيق تكاثر الأسماك والأحياء البحرية المتنوعة، بالإضافة إلى تعرض الشعاب المرجانية والأحياء البحرية للتدمير جراء شبك الجر القاعية، واستخدام المتفجرات أو الردم والتجريف لخط الشاطئ الطبيعي، ومخلفات السفن وتسريبات ناقلات النفط.²

أ - المياه والصرف الصحي: تعد اليمن من بين المناطق الأكثر فقرا في العالم من حيث وفرة الموارد المائية، حيث يتراوح معدل تساقط الأمطار بين 500-800 ملم سنويا في المرتفعات، و50-100 ملم في المناطق الساحلية، ودون 50 ملم في المناطق الشرقية والصحراوية، ويقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة سنويا بنحو 2.5 مليار م³ منها حوالي 1.5 مليار م³ مياه جوفية، 1 مليار م³ مياه سطحية، وفي المقابل تقدر المياه المستخدمة بحوالي 3.4 مليار م³، وهذا ما يعني وجود عجز يقدر بـ0.9 مليار م³. لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه في اليمن 150 م³ في السنة مقارنة بـ1250 م³ للفرد في السنة في دول المنطقة و7500 م³ كمتوسط عالمي. تتعرض بعض الأحواض المائية للاستنزاف يتراوح بين 250-400%، في حين أن منسوب المياه ينخفض سنويا بمعدل 4-6 م³ تقريبا، هذا ما يعني سرعة نضوب مصادر المياه وتدهور نوعيتها وارتفاع ملوحتها مما يجعلها غير صالحة للشرب أو حتى الري³. إن موارد المياه الجوفية آخذة في النضوب في الوقت الحالي إلا أن الوضع يتفاوت من منطقة إلى أخرى، ففي المدن الواقعة على طول الساحل تقل حدة مشكلة المياه بشكل عام، ويتوقع أن تكون موارد المياه الجوفية كافية على المدى المتوسط. وفي حوض صنعاء، يجري حاليا استغلال أحد مكامن المياه الجوفية العميقة للغاية، ويتطلب ذلك حفر آبار يصل عمقها لنحو كيلومتر واحد بينما تكاليف الطاقة اللازمة لضخ المياه عالية للغاية، ويعتقد أن هذا المكنن يحتوي على موارد كافية لتلبية الطلب المستقبلي في هذا الحوض لفترة تتراوح من 10 سنوات إلى 15 سنة.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: مرجع سبق ذكره، ص:22.

² نفس المرجع السابق ، ص: 27.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2013]: مرجع سبق ذكره، ص: 08.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

أما في الأماكن الأخرى بالمناطق المرتفعة، فإن وضع موارد المياه أكثر تردداً، إذ نضبت بالفعل موارد المياه الجوفية في تعز وإب. وهناك مفاوضات جارية لضخ مياه محلاة من البحر الأحمر. وتقدر التكلفة الإجمالية لإمدادات المياه بجوالي 1.75 دولار للمتر المكعب الواحد. تبلغ نسبة السحب الزائد للمياه الجوفية حوالي 30% على مستوى البلاد (أي أن نسبة ضخ المياه تزيد بواقع 30% عن المعدل الذي يضمن تجدد المياه الجوفية). وفي بعض الأحواض تصل هذه النسبة إلى 250%.

تقدر الاستخدامات المنزلية من المياه بجوالي 238 مليون م³ أو 7% من حجم الطلب الإجمالي على المياه في اليمن، بينما بلغت الاستخدامات الصناعية 2%، ما يقارب 68 مليون م³، في حين حاز القطاع الزراعي على أكبر قدر من الطلب على المياه والمقدر بـ 3094 م³ أي 91% والتي تخصص لسقي 488 ألف هكتار.

يتراوح متوسط الفاقد من المياه في شبكة الأنابيب بين 40 إلى 50% ولا يحصل المستهلكون في صنعاء على المياه من شبكة الأنابيب المحلية إلا مرة واحدة كل أسبوعين، وفي تعز لا يتم التزويد بالمياه سوى مرة واحدة كل ثلاثة أو أربعة أسابيع.

لا تغطي شبكة أنابيب المياه سوى نحو 56% من السكان في المناطق الحضرية، أما شبكة الصرف الصحي فلا تغطي سوى حوالي 31%، وفي المناطق الريفية يحصل حوالي 45% من السكان على مياه شرب مأمونة، أما خدمات الصرف الصحي الملائمة فلا تتوافر سوى لنسبة 21% من السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدن - وخاصة أكبر المدن مثل صنعاء وتعز - تعاني نقصاً شديداً في المياه وتواجه تكاليف باهظة للغاية بالنسبة للبدائل الأخرى الجديدة للحصول على المياه. ومما لا شك فيه أن لانخفاض نسبة تمتع الفقراء بخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي آثاراً سلبية وضارة على الصحة العامة، وتعليم الأطفال ومستوى الرفاه العام.

يبلغ إجمالي إمدادات المياه 5.1 مليار متر مكعب، لكن الإمدادات المتجددة تقدر بنحو 2.5 مليار متر مكعب بينما يصل الطلب إلى 3.5 مليار متر مكعب، مما يعني عجزاً قدره مليار متر مكعب سنوياً. ويتم تعويض هذا العجز من خلال استخراج المياه الجوفية الأحفورية. ويضيع الفرق بين 5.1 مليار و 2.5 مليار متر مكعب من إمدادات المياه بالتبخّر وتدفق مياه السيول إلى البحر.

-الصرف الصحي: أخذت قضية توفير مرافق الصرف الصحي بعداً إنسانياً، خاصة في مناطق النزوح والصراعات. ويزداد الوضع سوءاً عندما يؤدي قصور هذه الخدمات إلى تدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأوبئة والتي قد تؤدي أغلبها إلى الوفاة. الرغم من حدوث تحسين بطيء بين عامي 1994-2008 فإن نسبة السكان غير المستخدمين لخدمات الصرف الصحي المحسن ما تزال كبيرة إذ تصل إلى 77% من السكان عام 2008، مع التفاوت بين الحضر والريف (32%، 22%) على التوالي في عام 2008. بينما ارتفع عدد المحتاجين لخدمات المياه والصرف الصحي بشكل حاد من 12.7 مليون شخص سنة 2011 إلى 13.4 مليون شخص سنة 2014.¹

¹ إيمان عبد الرحمان شريان [2016]: «الوضع الإنساني في اليمن»، مقال ضمن كتاب: «الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (2011-2015)»، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، مؤسسة فيديريش إيرت، ص: 157.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

ب- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون: بلغ حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العام 2006 حوالي 21.2 ألف كيلو طن، بمعدل زيادة سنوية تصل إلى 5.93 بالمائة منذ عام 1995 وبلغ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 0.98 طن متري في عام 2006 بمعدل زيادة سنوية 2.84 بالمائة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من الجانب الايجابي لهذا المؤشر إلا انه يدل على تدني مستوى إتاحة الطاقة واستخدامها في اليمن، حيث يصل معدل نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول المتقدمة إلى 12 طن متري ، وفي الدول النامية إلى 3 أطنان مترية.

ت-المحميات الطبيعية:رغم هشاشة الموارد الطبيعية، وانحصر الغطاء النباتي، إلا أن اليمن مازالت تملك تنوع حيوي في الأنواع والأصناف وكذلك في النظم الايكولوجية، بالإضافة إلى وجود العديد من النظم والأعراف والتقاليد التي عملت على إيجاد توازن بيئي خاصة في بعض أجزاء اليمن. وقد تم ترشيح بعض المناطق كمحميات طبيعية وأخرى مازالت قيد الدراسة. بهدف حمايتها وإدارتها بطريقة مستدامة. تم مسح وتحديد أكثر من 36 موقع مرشح كمحمية طبيعية في اليمن وتم الإعلان عن 6 محميات هي:

حمية عتمة، ومحمية سقطري، وحواف وغابة برع، ومحميات الأراضي الرطبة في عدن وأخيرا منطقة شمال كمران محمية طبيعية ساحلية. ويتم الإعداد لإعلان محميات شرمة وبئر علي الساحليتان وإرف البرية.¹

ث- الطاقة: أصبحت اليمن من الدول المصدرة للغاز الطبيعي، باحتياطي مؤكد يصل إلى حوالي 16.9 تريليون م³ من الغاز الطبيعي. ومن المرجح أن يؤدي نجاح اليمن في تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال إلى إيجاد المزيد من فرص التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه . ومن المتوقع أن تعوض صادرات الغاز الطبيعي المسال عن تراجع عائدات تصدير النفط في اليمن، عند وصول مشروع الغاز الطبيعي المسال إلى كامل طاقته الإنتاجية . كما بدأت اليمن بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء وتوفيره لقطاعي الصناعة والنقل مستقبلاً. ويتطلب توسيع الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي.

إن اليمن من أقل بلدان المنطقة انتشارا للكهرباء، حيث كانت نسبة القادرين على الحصول على الكهرباء من مختلف مصادرها لا تتجاوز 55 في المائة قبل نشوب الصراع، تمثل الطاقة الكهربائية أهم التحديات أمام التنمية في اليمن كونها تهدد بوضعها الحالي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي. لقد أغفلت الحكومات المتعاقبة هذا القطاع لأكثر من عقدين من الزمن أين شابه الكثير من الإختلالات المالية والإدارية والفساد والذي انعكس في محدودية الطاقة المنتجة التي لا تتجاوز 6579 جيغاواط ساعي سنة 2012 متراجعة عن 7754 جيغا واط ساعي سنة 2010 بسبب الأعمال التخريبية التي تتعرض لها الهياكل القاعدية لإنتاج ونقل الكهرباء.

بلغ متوسط استهلاك الفرد للكهرباء 243 كيلوواط/ساعة فقط في عام 2013، أي قرابة سدس متوسط النسبة السائدة بالمنطقة. يتم إنتاج الكهرباء في اليمن من محطة مأرب الغازية 44.2% ومحطات بخارية 39.6% و 14 محطة لمنظومة الوقود (الديزل) 16.2% ومحطات فروع الديزل 63% وتشكل الطاقة المشتراة من القطاع الخاص 18.5% وهي

¹ وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة لحماية البيئة[د.ت]: « مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية- المرحلة الثانية- المحميات الطبيعية»، ص:06.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. ذات تكلفة عالية مما يجعلها تشكل عبئا على الميزانية العامة، تفتقر بقية أنحاء البلد بما فيها العاصمة صنعاء، إلى القدرة على الحصول على أي مصادر للطاقة وتعتمد على مصادر كهرباء فردية (كالمولدات الصغيرة أو ألواح الطاقة الشمسية). يساهم هذا القطاع بأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس محدوديته وقصوره في الإنتاج والاستثمار. يقدر الطلب على الكهرباء سنة 2020 بحوالي 3102 جيغا واط بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 10%. لا تتجاوز تغطية خدمات الشبكة الكهربائية 52% من إجمالي السكان وتنخفض إلى 22% في المناطق الريفية، مما يجعلها الأدنى في المنطقة العربية. احتل اليمن المركز 116 بين 190 دولة في مؤشر الحصول على الكهرباء في تقرير ممارسة الأعمال سنة 2014، والمترتبة 142 بين 144 دولة في تصنيف نوعية الإمداد.¹

إن تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في اليمن قضية حيوية، من اجل توفير إمدادات الطاقة الكهربائية للمناطق الريفية ولا سيما المناطق النائية، وذلك بالنظر لما تتمتع به اليمن من إمكانيات واعدة في هذا المجال كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، البوغاز .. الخ. ونظراً للمزايا الاقتصادية والتجارية للمصادر التي ثبت نجاحها عالمياً فضلاً عن المزايا البيئية وتلك المتعلقة بأعمال الصيانة والتشغيل التي غالباً لا تتوفر في المناطق الريفية بصفة إجمالية، تتمتع الجمهورية اليمنية بمعدلات إشعاع شمسي مباشر يصل إلى (2550-2900 ك.و. س / م² / السنة) مما يجعلها أفضل المواقع المناسبة لتنفيذ مشاريع النظم الشمسية الحرارية. كما تتوفر في اليمن إمكانيات مناسبة لاستغلال طاقة الرياح في توليد الكهرباء. تتضمن خطة التنمية الحالية مشروعاً لإنشاء مزرعة رياح لإنتاج الكهرباء بطاقة 50 - 100 ميغاواط في منطقة المخاء الساحلية.

5.1.3.3-الحكم الراشد ومكافحة الفساد في اليمن: قام اليمن بوضع آليات وإجراءات لمكافحة الفساد وتعزيز شروط الحكم الرشيد، من خلال تعزيز العمل المؤسسي في كافة مستوياته، ورفع مستوى الشفافية والمسألة، ودعم أجهزة السلطة القضائية والتأكيد على سيادة القانونية والاهتمام بالحقوق والحريات من خلال ما تم إقراره من إجراءات وقوانين كان أهمها²:

- إعداد مجموعة من الاستراتيجيات أهمها، إستراتيجية تحديث وتطوير القضاء(2006-2015)، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي 2020؛
- تنفيذ الأجنحة الوطنية للإصلاحات للفترة 2006-2010، التي استهدفت الوصول إلى نظام إداري حديث وكفاء يعزز سيادة القانون ويضمن الشفافية، ويساهم في تحسين الأمن والاستقرار وتقوية الشراكة مع الأطراف ذات العلاقة؛
- إصدار القانون رقم:30 لسنة 2006 بشأن الذمة المالية. والقانون رقم:39 لسنة 2006، بشأن مكافحة الفساد، حيث تم تقديم حوالي 12600 إقرار خلال المرحلة الأولى، وحوالي 2000 إقرار خلال المرحلة الثانية؛

¹ الاسكوا[2015]: مرجع سبق ذكره، ص: 35-36.

² الاسكوا[2015]: « الجمهورية اليمنية أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 »، تقييمات وطنية للتنمية المستدامة في إطار إعداد التقرير العربي حول التنمية المستدامة، ص: 08.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

- إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لتشريعات الأمم المتحدة؛
- إنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ضمن حزمة الإصلاحات الهيكلية في عام 2009 للحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد في المناقصات؛
- انضمام اليمن سنة 2007 إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية، كتتحالف عالمي من أجل الانفتاح والإدارة المسؤولة للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.

عملت اليمن على إرساء قاعدة متينة لمكافحة الفساد، غير أنها لم تنجح في تنفيذ هذه القوانين بفعالية، ويساهم الريع الاقتصادي في نمو الفساد واتساع نطاقه، حيث تتجلى أهم مظاهره في الجمع بين السلطة السياسية والهيمنة الاقتصادية والتي يمارس في إطارها فسادا كبيرا تطور إلى فساد مؤسسي، وأصبح الفساد الصغير أيضا ضروريا وصمام أمان للمحافظة على السلطة من ناحية واستمرار الفساد الكبير من ناحية أخرى. باعتباره يوسع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي دون تكلفة ويؤمن إنتاج السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية، من خلال الفصل بين اقتصاد السوق والتحرر المدني والسياسي ليصبح الفساد قيمة اجتماعية مقبولة في اليمن، هذا ما يؤكد لنا ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007-2017، كما هو مبين في الجدول (3-30):

الجدول(3-30): ترتيب اليمن وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة(2007-2017).

السنة	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ترتيب اليمن	131	154	146	164	156	167	161	154	170	175
عدد الدول	179	180	178	182	176	177	174	167	176	180
قيمة المؤشر	2.5	2.1	2.2	2.1	*23	18	19	18	14	16

Source: Transparency international corruption perceptions index:[2007,...,2016].

*: ابتداء من سنة 2012 أصبحت قيمة مؤشر مدركات الفساد تتراوح بين 0 و 100.

يظهر تطور مؤشر مدركات الفساد إخفاق اليمن في مكافحة الفساد مع احتلالها للمراتب الأخيرة والتراجع المسجل من سنة إلى أخرى، حيث تبرز الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن اليمن فقد 16 رتبة سنة 2016 أي أن حجم الفساد قد ارتفع 4%، وتعكس قيمة المؤشر المسجلة وهي الأدنى على مدار 9 سنوات مدى انتشار مظاهر الفساد في اليمن، رغم وجود بعض التحسن خلال هذه الفترة إلا أنه يبقى تحسن ظاهري فقط. يعتبر الفساد في اليمن السبب الرئيسي لتراجع مؤشرات التنمية المستدامة. وتدرك الحكومة اليمنية صعوبة التحديات التي تواجه برامج وآليات مكافحة الفساد، رغم وجود عدد من المؤسسات الرقابية وعلى رأسها البرلمان الذي يمتلك صلاحيات واسعة، غير أن البرلمان نفسه يحتاج إلى جهود ذاتية لتحقيق الشفافية داخله والقيام بدوره في المسألة والرقابة ومن ضمنها مكافحة الفساد. ويظهر الجهاز المركزي للرقابة والحاسبة كمؤسسة ضعيفة ولا يبدو مستقلا عن السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى عدم تنظيم علاقته بالبرلمان ومحاكم الأموال العامة.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
أما الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي تم إنشائها في ديسمبر 2006 وتم تحويلها لمراقبة كافة أنشطة الجهات الحكومية، تبقى تابعة للسلطة التنفيذية ويتجلى هذا في عجزها عن معالجة قضايا الفساد الكبرى، واكتفائها بالقضايا الصغرى.

لم يشهد أداء السلطة القضائية تحسنا يذكر من جانب البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم مع طول فترة التقاضي، وضعف تنفيذ الأحكام القضائية، والذي يفقد الناس الثقة في القضاء هذا الأخير الذي لا يزال عرضة لتدخل السلطة التنفيذية. كما تواجه الخدمة المدنية والبنية المؤسساتية للجهاز الإداري للدولة عدم استقرار الأوضاع التنظيمية لوحدها الخدمة العامة، خاصة وأن العديد منها لا يزال بدون هياكل تنظيمية. وتفتقر إلى القدرات المتخصصة، وتسيير عمليات إعادة الهيكلة للبعض منها ببطء شديد، مع غياب التشريعات اللازمة ومحدودية قاعدة البيانات وعدم تحديثها.

يحتاج نجاح جهود التنمية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن الوضع غير المستقر أدى إلى ارتفاع الإنفاق العسكري إلى حوالي 19% من الإنفاق العام خلال الفترة 2007-2013.¹

2.3.3- أوضاع الفقر في اليمن: تعاني اليمن من تفشي مظاهر الفقر، وصعوبة الحياة المعيشية لدى شريحة كبيرة من السكان. يرجع تفشي مظاهر الفقر في اليمن إلى العديد من العوامل الاقتصادية والبشرية والطبيعية، حيث ينخفض دخل الفرد جراء درجة وطبيعة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن محدودية الاستثمارات المحلية والأجنبية والتراجع المستمر في إنتاج النفط، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع النمو السكاني المقدر بـ 3% ومعدل الإعالة الاقتصادية نتيجة التركيبة الفتية للسكان وتدني مشاركة المرأة في سوق العمل، كما أن ارتفاع نسبة الأمية التي تقدر بـ 40.7%، وتواضع مستويات التأهيل والتدريب واتساع القطاع غير المنظم، وضعف الحماية الاجتماعية، تمثل أهم العوامل التي تساهم في انتشار الفقر في اليمن.

1.2.3.3- تطور مؤشرات الفقر: تشير النتائج إلى تراجع مؤشرات الفقر في اليمن سنة 2010 مقارنة بسنة 2006، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر العام سنة 2010 ما يقارب 33.21% مقارنة بنسبة 34.8% المسجلة سنة 2006، أما بالنسبة للسكان الذين يعانون من فقر الغذاء فقد ارتفعت نسبتهم 12.5%. في عام 2013، كان حوالي 40% (9.8 مليون نسمة) من السكان يعيشون في حالة من الفقر المتعدد الأبعاد، كما كان يعيش 22.4% (حوالي 5.5 مليون نسمة) ضمن فئة المعرضين لفقر متعدد الأبعاد.

تراجعت نسبة الفقراء من 40.1% عام 1998 إلى 34.8% في الفترة ما بين 2006/2005. في المناطق الريفية باليمن، انخفضت نسبة الفقر من 42.4% عام 1998 إلى 40.1% عامي 2006/2005، ونتيجة الصراع الدائر في المنطقة منذ 2011 فقد ارتفع معدل الفقر إلى 54.5% سنة 2012.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

وصل مؤشر فجوة الفقر إلى 8.9 %، وهو ما يعني ضمناً وجود عجز بنسبة للفرد يصل إلى 497 ريالاً شهرياً. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على 1431 ريالاً شهرياً حتى يتمكن من التخلص من قيود الفقر. الاستهداف النموذجي للفقراء يتطلب فقط 124.4 مليار ريال يعني سنوياً (نحو 4 % من إجمالي الناتج المحلي) لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر.

يأخذ الفقر في اليمن طابعا ريفيا، حيث يتضمن الريف نحو 84% من الفقراء. ويعود التباين بين الريف والحضر إلى عدة أسباب أهمها استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقراء في الريف، فضلا عن محدودية فرص التمويل، وانخفاض الإنتاجية في العمل الزراعي، خاصة في ظل استمرار الوسائل الإنتاجية التقليدية، وعدم مواكبة الأساليب الحديثة في الإنتاج.¹

تباين مستويات انتشار الفقر فيما بين محافظات اليمن تبايناً كبيراً. ففي عامي 2006/2005، تراوحت معدلات الفقر بين 5.4 % و 71 % بين المحافظات. استحوذت 5 محافظات (تعز، الحديدة، حجة، إب، عمران) على حوالي 45% من إجمالي عدد الفقراء في اليمن، ويبلغ أعلى معدل للفقر في المناطق الريفية بمحافظة عمران، حيث تصل نسبة الفقر بين السكان إلى 71 %، وتأتي شبوه والبيضاء بعد عمران (60 %)، في حين يبلغ مستوى انتشاره أدناه في محافظات المهرة وصنعاء.²

الجدول(3-31) يظهر لنا تطور معدلات الفقر في اليمن خلال الفترة 1998-2015.

الجدول(3-31): تطور معدل الفقر في اليمن خلال الفترة (1998-2015).

السنة	1998	2005	2009	2011	2015
معدل الفقر	40.1	34.8	42.8	54	62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم

المتحدة حول التنمية المستدامة، البرازيل، 2012، ص:08.

أدت الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في اليمن، حتى من قبل اندلاع الصراع المسلح الدائر إلى زيادة حادة في نسبة الفقر. وكان مستوى الفقر يشهد توجها متصاعدا بين عامي 2005-2014، لكن الوضع تدهور بشدة في عام 2015 ويظهر أن معدلات الفقر قد تضاعفت حيث ارتفعت من 54.0% سنة 2011 إلى 62% عام 2015، وهذا يدل على تدهور كبير في الأساس المعيشي باليمن، وكانت المراكز الحضرية الرئيسية مثل صنعاء وعدن وتعز هي الأكثر تضررا من حيث ضياع الرفاه.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2013]: مرجع سبق ذكره، ص:12.

² البنك الدولي «أوضاع الفقر في اليمن» متوفر على الرابط،

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/25.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

3.3.7.2- التفاوت في توزيع الثروة: اتسع التفاوت في توزيع الدخل، حيث يحصل العشريين الأول والثاني من السكان الأقل دخلاً على 6% من إجمالي الدخل، مقابل 49% للعشرين الأعلى دخلاً، ويستحوذ الخمس الأعلى دخلاً على 38.5% من إجمالي الإنفاق مقابل 9.6% للخمس الأدنى دخلاً، وهذا يدل على أن نسبة القدرة على الإنفاق لذوي الدخل الأدنى إلى القدرة على الإنفاق لفئة الدخل الأعلى هي 4.1%، بينما ترتفع هذه النسبة في المناطق الحضرية لتصل 8.1% والذي يعكس نسبة استحواذ الخمس الأغنى على ما يقارب 46.6% من إجمالي الإنفاق مقابل 6.1% للخمس الأفقر. هذا يعني ارتفاع عدد السكان غير القادرين على الوصول إلى الموارد التي تضمن لهم سد احتياجاتهم الأساسية، حيث ارتفع معامل جيني من 0.42 سنة 1998 إلى 0.53 سنة 2006، واتجه منحني لورنز إلى الانحناء اتجاه نقطة الأصل، مما يدل على تراجع عدالة توزيع عوائد النمو لغير صالح الفقراء. ولا يقتصر هذا التفاوت على الإنفاق الغذائي بل يمتد إلى الالتحاق بالمدارس والحصول على الخدمات الصحية وغيرها. كذلك فإن عوائد النمو القائمة على الربح البترولي لم تعد بالنفع على الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية، وكان لتدهور سعر صرف الريال اليمني الأثر البالغ على مستوى معيشة الفقراء. كما تسببت إجراءات الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة بين عامي 1998-2005 في ارتفاع تكاليف العيش بنسبة 21%¹.

3.3.2.3- الأمن الغذائي في اليمن: يعتبر انعدام الأمن الغذائي انعكاساً لقصور السياسات الاقتصادية خاصة في قطاعات الزراعة والمياه والصحة، فضلاً عن ارتفاع فاتورة الغذاء في ظل تدهور القطاع الزراعي وعجزه عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الأساسية، حيث تعتمد اليمن في سد احتياجاتها الغذائية على الخارج ويتجلى ذلك من خلال استيراد 90% من القمح. بالإضافة لتراجع القوة الشرائية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، خلال الفترة الانتقالية، ارتفعت نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 31.5% سنة 2009، إلى 44.5% سنة 2011 لتتخفص إلى 41.1% سنة 2014. فقد انخفض الإنتاج الزراعي من المحاصيل الأساسية بحوالي 5% خلال الفترة 2012-2014 والذي يرجع إلى انخفاض جودة مدخلات الإنتاج الزراعي من ناحية والظروف المناخية وضعف كفاءة الري من ناحية أخرى، بالإضافة إلى استمرار توسع زراعة القات* بحوالي 16% والتي يتم إحلالها بدلا من المحاصيل الأساسية². ونتيجة لذلك أصبحت 80% من الأسر مثقلة بالديون بسبب احتياجاتها الاستهلاكية الضرورية، في حين تلجأ 60% من الأسر إلى تخفيض استهلاكها من المواد الغذائية عن طريق تقليص عدد الوجبات أو الاعتماد على الأطعمة الأقل فائدة. هذا ما نتج عنه ارتفاع نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من نقص شديد أو معتدل في الوزن خلال الفترة 1990-2005 من 30% إلى 43% وبين عامي 2006-2010 كانت النسبة 42% متوسط وشديد و19% شديد. وتظهر البيانات كذلك أن الفقر يرتبط بوضوح بمستوى التقزم وانخفاض الوزن عند الأطفال اليمنيين، وأن أطفال الأسر الفقيرة يعانون من سوء التغذية

¹ طه أحمد الفسيل[2016]: «فشل سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ورقة عمل ضمن كتاب «الانتقال السياسي في اليمن وتدابيراته

الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2011-2015»، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، مؤسسة فريدريش إبرت، ص: 99.

*القات نبتة منبهة ومنشطة تشكل آفة اقتصادية، تهدر أكثر من 20 مليون ساعة عمل يوميا، يعمل في مجالها ربع القوة العاملة.

² إيمان عبد الرحمان شريان[2016]: مرجع سبق ذكره، ص: 156.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. بنسبة أعلى، مع التباين الكبير في هذا الجانب بين أطفال الريف والحضر بوضوح أكثر مما تظهره الأنواع الأخرى من سوء التغذية. كما أن حالات التقزم الشديد قد ازدادت في بعض المحافظات.

انخفض الإنفاق الاجتماعي في اليمن إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن الإنفاق العام المتكرر على التعليم المستمر يفيد أصحاب كل الدخول على السواء، إلا أن التوزيع يصبح أكثر تفاوتاً في مستويات التعليم الأعلى.

شهدت نسبة تغطية التطعيم باللقاحات في اليمن تحسناً خلال العقد الماضي. بالنسبة للتطعيم ضد الحصبة كان معدل التغطية على المستوى الوطني أقل من 80%. وبين الخمس الأشد فقراً من الأسر، كان عدد الأفراد الذين سعوا للحصول على الرعاية لدى المرافق الصحية الخاصة أكبر ممن كانوا يطلبونها لدى المرافق الصحية العامة، وكانت العيادات الخاصة هي الأكثر شيوعاً من حيث الإقبال عليها من قبل الفقراء.

3.3.3- تأثير النزاع على مسار التنمية في اليمن: شهد الجمهورية اليمنية في الوقت الراهن صراعاً وحروباً داخلية وخارجية عنيفة خلفت أضراراً إنسانية فادحة، وأدت إلى شلل في الاقتصاد وتدمير البنية التحتية وإعاقة تقديم الخدمات الأساسية، ناهيك عن نمو نشاط الجماعات المتطرفة، ورغم استمرار محادثات السلام بين الأطراف المتصارعة، إلا أن الصعوبات الأمنية والسياسية على أرض الواقع ما تزال كبيرة وتفاقم المشاكل التنموية. منذ مارس 2015 أوصل القتال المتصاعد في اليمن البلاد إلى حافة الانهيار وأدى إلى حدوث كبريات الأزمات الإنسانية في العالم.

3.3.3.1- مسار الصراع في اليمن: بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في اليمن منذ فبراير 2011 مطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. وتعكس تلك المطالب أسباب وجذور التخلف والصراعات في البلاد وأهمها غياب الحريات الحقيقية والعدالة والمشاركة السياسية وكذلك ضعف الحوكمة والتنمية العادلة، وعدم إجراء انتقال حقيقي للسلطة. ورغم التوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011 والتي قسمت السلطة بين الخصوم السياسيين وما تلاها من شبهة إجماع على وثيقة الحوار الوطني، التي قدمت في جانفي 2014. تُرجمت نتائج المؤتمر المتعلقة بتشكيل هيكل فيدرالي للدولة إلى اقتراح محدد بإنشاء ستة أقاليم متميزة، وهو ما صار بدوره إسهاماً أثار الانقسام أكثر مما حقق من الاستقرار. وأسفر الترسيم الجديد للحدود عن إثارة السخط لدى جماعات مثل الحوثيين والحراك الجنوبي اللذان رأيا في تلك الخطوة تهميشاً خطيراً مقصوداً لمطالبهما بمزيد من الحكم الذاتي واقتسام الموارد بدرجة أكثر عدلاً. ومع استمرار مظاهر الفساد خلال المرحلة الانتقالية والفشل على الاتفاق على بعض بنود الدستور الجديد، مما أدى إلى انهيار مسار الحوار الوطني. بعدها أخذت العملية الانتقالية منحى التدهور نحو الحرب الشاملة مع تضاؤل الأمل في إيجاد حل سلمي للصراع. استمرت التأثيرات السلبية على الوضع في اليمن، وأدت إلى تراكم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل غياب الإرادة السياسية وعدم الجدوية في تنفيذ الإصلاحات. كما برزت مظاهر الفساد ونهب المال العام بصورة أكبر، وتصاعدت الأحداث وصولاً إلى استدعاء التدخل الخارجي وحرب التحالف السعودي على اليمن في مارس 2015 وتصعيد المواجهات الداخلية مخلقة دمار كبيراً في البلاد. لم تحقق جولتان من محادثات السلام التي جرت في سويسرا في عام 2015 أي تقدم. وبدأت في أواخر أبريل 2016 جولة مفاوضات أخرى استضافتها الكويت. ويسري منذ 11 أبريل 2016 وقف لإطلاق النار، وما زالت المحادثات جارية، لكن أطراف الصراع لا تزال على خلافها بشأن كيفية

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.

تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2216 الذي يقضي بإعادة تنصيب المؤسسات الحكومية ونزع سلاح الجماعات المسلحة.¹

يوضح الشكل (3-3) تطور أحداث الصراع في اليمن.

الشكل(3-3): تطور أحداث الصراع في اليمن.

السنة	الأحداث
2011	- انطلاق الاحتجاجات في فيفري 2011، التي امتدت طوال ما يقرب من سبعة أشهر في عام 2011؛
2012	- التوصل إلى اتفاق أسفر عن تسليم سلمي مشروط للسلطة من الرئيس صالح إلى حكومة انتقالية تقتسم السلطة؛
2013	بداية الحوار الوطني.
2014	- اختتام مؤتمر الحوار الوطني، الانتهاء من وضع مسودة دستور جديد ليصبح اليمن دولة اتحادية؛ - يونيو 2014، بدأ الصراع المسلح بين الحكومة والمليشيات يمتد ليشمل الكثير من أنحاء البلد. واستغلت مليشيات الحوثيين*، وقوات صالح المساندة لها، السخط الشعبي لشق طريقها إلى صنعاء في سبتمبر 2014؛
2015	- خلال الربع الأول من عام 2015، استول الحوثيون وأنصار الرئيس صالح تدريجياً على المؤسسات الحكومية، قاموا بحل البرلمان وأعلنوا تشكيل لجنة ثورية لتسيير البلاد؛ فرار الرئيس هادي وحكومته. - شن تحالف مؤلف من 9 بلدان عربية بقيادة المملكة العربية السعودية حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى السلطة وشن تحالف مؤلف من 9 بلدان عربية بقيادة المملكة العربية السعودية حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى السلطة.
2016	- بدأت في أواخر أبريل 2016 جولة مفاوضات أخرى استضافتها الكويت وحظيت بمساندة المجتمع الدولي. -يسري منذ 11 أبريل 2016 وقف لإطلاق النار.

المصدر: المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[2016]: «مذكرة مشاركة بشأن

الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018»، مجموعة البنك الدولي، ص:09.

*يمثل الحوثيون، أو "أنصار الله"، حركة دينية حملت اسم مؤسسها حسين الحوثي. وقد خاض الحوثيون، الذين يتخذون من صعدة الواقعة في شمال الجمهورية اليمنية، ست حروب مع الحكومة المركزية.

-الحراك الشعبي الجنوبي هو ائتلاف يضم طوائف مختلفة بجنوب الجمهورية اليمنية. وهذا الحراك الذي تأسس في عام 2007 يسعى لنفك أواصر الوحدة التي قامت في عام 1990 بين الجنوب والشمال.

2.3.3.3- الخسائر التي خلفها الصراع: قدر في ديسمبر 2015 أن 21.2% مليون شخص أي 82% من سكان

اليمن كانت تلزمهم مساعدة إنسانية. وقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار 33% عما كان مسجل سنة 2014 أي 15.9 مليون شخص. وأدت هذه النزاعات إلى سقوط أكثر من 7655 قتيل وأكثر من 16 ألف جريح. ويزداد انعدام الأمن

¹ المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[2016]: «مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018»، مجموعة البنك الدولي، ص:08.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن.
 بشكل كبير فهناك 12.9 مليون شخص يكافحون للحصول على ما يكفي من الغذاء، وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية بمعدل 57% منذ عام 2015، وتؤثر الآن على ما يقرب من 3.3 مليون شخص، فيما يفتقر 20.4 مليون إلى إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب أو صرف صحي وقد أغلقت منشآت صحية عديدة بما في ذلك المستشفيات ما يترك 15.2 مليون شخص من دون إمكان الحصول على رعاية صحية أساسية. ويسبب النزاع فقد 1.8 مليون طفل في سن السادسة إمكان الوصول إلى المدرسة، مع أكثر من 3500 مدرسة أي ربع المدارس مغلقة، ونحو 600 ألف طفل غير قادرين على تقديم امتحاناتهم وأدى هذا الأمر إلى وجود 3 مليون طفل في سن التمدرس أي 47% من الأطفال في سن التمدرس غير قادرين على تلقي التعليم بسبب النزاعات والفقر والتمييز. يعاني 1.8 مليون طفل بعض أشكال سوء التغذية في اليمن، منهم نصف مليون يعاني من سوء التغذية الحاد سنة 2015 أي بزيادة قدرها مليون طفل تقريبا عن سنة 2014. كما يتسبب النزاع المتصاعد في تفاقم وضع النساء اللواتي تواجه منذ أمد بعيد جوانب عدم المساواة بين الجنسين وقدر عدد المشرذات سنة 2015 بـ 54% من مجموع المشردين داخليا¹. يلخص الشكل (3-4) نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن.

الشكل (3-4) نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن.

مقتل 7655 شخصا بينهم مدميون وأكثر من 500 طفل. وفرار 121000 شخص إلى خارج البلد.	21.1 مليون شخص أي 80% من السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية.
2.8 مليون شخص تعرضوا للتشرد.	24.3 مليون شخص 90% من السكان لا يمكنهم الحصول على الطاقة الكهربائية.
14.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني 7.6 مليون شخص منهم بشدة من انعدام الأمن الغذائي.	49% و 73% من مرافق المياه و الصرف الصحي دمرت أو تضررت في العاصمة صنعاء و تعو على التوالي.
1.3 مليون طفل يعانون من سوء التغذية.	20% من المنشآت الصحية دمرت أو تضررت جزئيا
16 مليون شخص أي 62% من سكان اليمن يعيشون في فقر.	

المصدر: المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار [2016]: «مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018»، مجموعة البنك الدولي، ص: 11.

أسفر الصراع في اليمن عن نشوء أوضاع إنسانية مأساوية. إذ تزايدت أعداد القتلى والجرحى من السكان بأحاء البلد وتفاقم تدهور الخدمات العامة، وكان اليمن يعاني بالفعل منذ ما قبل سنة 2014 من تحديات كثيرة على مختلف الأصعدة، من ارتفاع معدلات النمو السكاني والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، وتفشي الفقر، والجمود الاقتصادي. يعمل الصراع الدائر على تفاقم شدة تدهور الأوضاع الإنسانية. خلف الصراع في الفترة الممتدة بين مارس 2015 وفيفري

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: «الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير»، ص: 111.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. 2016 أكثر من 7600 قتيل، بينهم 3000 مدني. فضلا عن جرح 6000 آخرين. يعاني 14.4 مليون شخص من نقص مرافق الصرف الصحي والمياه المأمونة، ويمثل هذا زيادة بنسبة 8% منذ أواخر سنة 2014. ويعيش نحو نصف سكان اليمن البالغ تعدادهم 26.8 مليون نسمة في مناطق متضررة بشكل مباشر من الصراع ويؤثر النقص الحاد في الأمن الغذائي على 7.6 مليون شخص من بينهم 1.3 مليون طفل يعاني 320000 منهم من حالات سوء تغذية حادة. يحول النقص المزمن في الأدوية وعدم دفع الرواتب وما يتصل بالصراع من دمار دون حصول 14 مليون يمني منهم 8.3 مليون طفل على خدمات الرعاية الصحية. كما خرج 1.8 مليون طفل آخرين من المدارس منذ بداية الصراع ليصل إجمالي الأطفال المحرومين من الدراسة إلى أكثر 3 مليون طفل، ويهدد الأطفال المشردين خطر الحرمان من التعليم والتجنيد على أيدي الجماعات المتطرفة. أضطر نحو 2.8 مليون يمني إلى النزوح القسري داخليا تاركين منازلهم، وفر عدد إضافي منهم يقدر بحوالي 121000 شخص إلى جيبوتي واثيوبيا والصومال والسودان، عاد ما يقدر بنحو 300000 شخص من النازحين داخليا إلى عدن. يقدر عدد الأطفال في سن الدراسة من بين النازحين داخليا 416000 طفل.¹

خلاصة الفصل:

يرجع انتشار الفقر في الجزائر إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها البلاد في القرن الماضي، ومع حلول الألفية الجديدة وانتعاش أسعار الطاقة في الأسواق الدولية عملت الجزائر على استثمار هذه العوائد المالية، وتطبيق

¹ الأمم المتحدة، الأمانة العامة [2016]: « نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2017»، ص: 11.

الفصل الثالث:.....إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن. السياسات التنموية التي تتبنى مبادئ الاستدامة، والتي تهدف للرقى بالمستوى المعيشي للفرد، من خلال البرامج التنموية المتتالية التي طبقتها، والتي ظهرت ثمارها على مستوى معدل الفقر الذي سجل تراجعاً ملحوظاً. لكنها بقيت تواجه مجموعة من التحديات والتي يأتي في مقدمتها اتساع نطاق الفساد، والتفاوت في توزيع عوائد النمو بين المناطق، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب خاصة المتعلم منهم، بالإضافة إلى فشلها في إحداث تنوع اقتصادي يحررها من لعنة التبعية للمورد الواحد.

أبدى الأردن التزامه بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، عن طريق تعزيز معدلات النمو واستدامتها بما يجد من عجز الموازنة العامة وارتفاع حجم المديونية الخارجية، لكنه يبقى يواجه مجموعة من التحديات المحلية والإقليمية، والتي يأتي في مقدمتها، النمو السكاني، وعجز الاقتصاد الأردني عن استيعاب القوة العاملة المحلية في ظل الطفرة الشبابية للمجتمع الأردني وتوافد العمالة الأجنبية (اللاجئين)، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى افتقاره لمصادر الطاقة والمياه وتدهور نوعية الأراضي، بينما يشكل عدم الاستقرار في المنطقة خاصة بعد الأزمة السورية ونزوح أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري نحو الأردن تحدياً إقليمياً وضغطاً على الموارد المالية والطبيعية المحدودة في الأصل.

إن الجمهورية اليمنية بوصفها إحدى دول العالم الأقل نمواً تواجه تحديات كبيرة في القضاء على الفقر والحفاظ على النمو، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب تعديلات هيكلية واسعة على صعيد السياسات والمؤسسات والتشريعات وغيره، هذا إلى جانب المتطلبات الكبيرة الأخرى من الاستثمارات وبناء القدرات، والتي ستنطوي بالتأكيد على تكاليف إضافية لا يقوى اقتصاد اليمن الضعيف على تحملها، في ظل محدودية الموارد المالية واعتماده على الإيرادات النفطية المتقلبة. اتسمت جهود اليمن نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، بالتفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم من ركيزة إلى أخرى، في حين حدث تقدم نسبي في إطار الركيزة الاجتماعية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة، نجد أن الركيزتين الاقتصادية والبيئية شهدتا تباطؤاً ملحوظاً، بل وتراجعاً في بعض النواحي، في ظل اشتداد الصراع الذي خلف سقوط ضحايا مدنيين، ونزوح داخلي وخارجي، بالإضافة إلى تدمير كبير للبنية التحتية الرئيسية والمساكن والمنشآت الاقتصادية، ما جعل نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ترتفع بشكل كبير، وقضى على سبل العيش والاقتصاديات المحلية وأفق البلاد منجزات التنمية السابقة المحدودة في الأصل.

خاتمة

تعتبر مكافحة الفقر من المسائل الملحة على المستوى المحلي والدولي. يتميز الفقر بتغير مظاهره عبر الزمان، فهو مرتقن بما يطرأ من تحولات في مستوى ظروف العيش وسمات الهوية الاجتماعية.

يعاني الفقراء من عدم تمكنهم من الحصول على حقوقهم، ومن بين العديد من حالات الحرمان التي يعاني منها الفقراء، صعوبة النفاذ إلى التعليم أو الخدمات الصحية أو المياه الصالحة للشرب أو خدمات الصرف الصحي الأساسية وفقدان الكرامة، فهم يستبعدون أحياناً من المشاركة بفعالية في العملية السياسية والمطالبة بإنصافهم لانتهاكات تظال حقوقهم الأساسية، ويمكن للفقير أن يكون سبباً لانتهاكات خاصة لحقوق الإنسان، مثلاً لأن الفقراء مجبرون على العمل في بيئات غير آمنة وغير صحية. في الوقت نفسه، يمكن للفقير أن يكون نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، حين لا يكون بمقدور الأطفال الهرب من الفقر لأن الدولة لا تؤمن البنية الأساسية الملائمة الخاصة بالتعليم. لا يمكن عزل الفقر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعن نمط الحوكمة الذي تطبقه الدولة، والترابط والتأثيرات المحلية والإقليمية والدولية.

إن التخفيف من الفقر يتطلب ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، على المستوى العالمي في مجال تطبيق سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر، كالتجربة الماليزية التي اعتمدت توفير جو من الانسجام والتآلف بين الأقليات التي تشكل المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يقود إلى المساواة في التوزيع، من بين آليات دعم النمو التي ركزت عليها ماليزيا نجد توفير آليات للتمويل تتناسب مع أوضاع الفقراء عن طريق مؤسسات خاصة (مؤسسة أمانة اختياري)، وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية. اعتمدت التجربة الصينية على تنمية المناطق الأكثر فقراً أو ما يعرف بـ"جيوب الفقر" عن طريق توفير البنية التحتية وتحسين ظروف العمل وبعد النمو السريع بمعدلات مرتفعة وإرادة الحكومة الصينية في تحسين مستوى معيشة السكان أهم العوامل التي هيئت لنجاح هذه التجربة، بينما ركزت البرازيل في مساعيها للتخفيف من معدلات الفقر على إستراتيجية القضاء على الجوع، وتحسين برامج الرعاية الاجتماعية عن طريق تقديم خدمات متنوعة للفئات الفقيرة، والتحويلات الاجتماعية التي تعد شكلاً من أشكال إعادة التوزيع داخل المجتمع، مع التركيز على التعليم والتدريب.

1- نتائج الدراسة:

يعتبر إيقاف الآليات الاجتماعية والاقتصادية المولدة للفقر والاستبعاد بشكل هيكلي، من الأولويات التي يجب أن تولي اهتمام السياسات التنموية المستدامة الموجهة لمعالجة الفقر وعدم المساواة، باعتبارها وجهان لظاهرة واحدة تؤدي إلى حرمان مسار التنمية المستدامة من مساهمات فئات كبيرة من المجتمع بسبب ما يولده الفقر وعدم المساواة من إحساس بالتهميش وعدم الرضا، لذلك لا يجب النظر إلى مكافحة الفقر كمسألة من مسائل عمل الخير، بل كقضية ملحة من قضايا التنمية المستدامة، فاستمراره في دول قادرة على القضاء عليه يفاقم تدهور الأوضاع المعيشية بشكل واضح، لذا توجد سياسات اقتصادية اجتماعية سياسية مستدامة تعمل على تعزيز قدرات الفقراء وتضمن لهم استمرارية العيش اللائق.

إن اعتماد إيرادات الدولة (الجزائر، اليمن) على عوائد الربيع النفطي، يجعل من التركيز الكبير لسياسة استهداف الفقر على التوسع في الإنفاق الاجتماعي سواء من خلال تقديم المنح والمساعدات أو الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والسكن أو دعم برامج التشغيل والإدماج يجعل معدلات الفقر عرضة للتزايد في حال تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية نظرا لهشاشته، هذه الأخيرة التي تتسبب في تراجع إيرادات الدولة، ومن ثمة على توجه السياسة الإنفاقية، حيث يكون الجانب الاجتماعي المستهدف الأول منها.

تعتبر قضية عدم المساواة من أشد المتغيرات علاقة بالفقر بمعناه الواسع لكنها لم تلقى الاهتمام الكافي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في البلدان محل الدراسة، وإن كانت حكومات هذه الدول اعترفت مباشرة أو غير مباشرة بوجود مشكلة الفقر إلا أنها حاولت أن تبقي هذه المشكلة ضمن أضيق النطاق متأثرة بالتوجهات التي روجت لها بعض المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة (برنامج أهداف الألفية الإنمائية، المتبوع ببرنامج أهداف التنمية المستدامة).

يعتبر الفقر ظاهرة ريفية بشكل أساسي، حيث أن معظم الفقراء يتركزون في الأرياف ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية ويتركز معظم نشاطهم الاقتصادي حول القطاع الزراعي، هذا الأخير الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار، كما تتفاقم مظاهر الفقر بسبب البطالة الموسمية. بينما تتجلى مظاهر الفقر الحضري في انتشار الأحياء الفقيرة، التي لا تتوفر على أدنى متطلبات العيش. يتلازم ارتفاع معدلات وشدة الفقر مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، وتراجع نصيب الفرد من الدخل نتيجة ارتفاع معدل الإعالة.

لا تزال شريحة واسعة تعاني من البطالة خاصة في أوساط الشباب نتيجة نقص الخبرة و التأهيل العلمي الذي يرجع أساسا لفشل النظم التعليمية في تلبية متطلبات سوق العمل، وضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، حيث أن الوظائف، المستحدثة غالبا ليست دائمة، وفي ظل احتساب مناصب الشغل المؤقتة ضمن معدل الشغل تبقى معدلات البطالة نسب مظللة. يعد برنامج معلومات سوق العمل أحد البرامج التي تعتمد عليها الحكومات، للتخفيف من الفقر والحد من البطالة عن طريق توفير المعلومات عن القوى العاملة واحتياجات أصحاب العمل، ووضع شبكة مؤسساتية لتدعيم القدرات المحلية في صياغة السياسات الخاصة بسوق الشغل وإدارة المعلومات الخاصة بالعمالة والعمل، غير أن هذا البرنامج لا يعمل بفعالية كافية ويتجلى هذا في حدوث اختلال في سوق العمل من حيث الكم والنوع.

تعتمد الدول التي تم إجراء الدراسة عليها بشكل مفرط على صرف المساعدات الاجتماعية قصيرة الأمد من خلال إعانات الغذاء والوقود أو من خلال التحويلات المالية والعينية التي لا تؤدي إلى الاستثمار الاجتماعي في الموارد البشرية أو إعادة التوزيع بشكل عمودي ، بحيث تقلص التفاوتات الاجتماعية فيه.

إن محاولة إعادة توزيع الدخل عن طريق دعم الطاقة، خاصة في الدول النفطية يتسم بكثرة عيوبه، فمعظم من يستفيد من هذا الدعم هم الأغنياء أكثر من الفقراء، حيث نجد أن 20% الأغنياء تستهلك 6 أضعاف ما يستهلكه 20% الأفقر، نظرا لأن الأغنياء هم من يملك سيارات ويقوم بتنقلات أكثر من الفقراء. وبنفس الطريقة يستفيد الأغنياء من دعم الكهرباء لأنهم يمتلكون منازل أوسع بمعدات أكثر، لذا فهم أكثر من يستفيد من دعم الطاقة. تعتبر تكلفة دعم الطاقة باهظة، مما يشكل عبئ على الميزانية العامة للدولة خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، هذا الأخير الذي يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات. ففي الجزائر مثلا بلغت تكلفة دعم الطاقة 14% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015، وهو يمثل مقدار العجز في الميزانية العامة للدولة، وضعف ميزانية الصحة والتعليم مجتمعتين، كما يستفيد أصحاب المصانع من دعم بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والحليب، لهذا فإن نظم الدعم لا توفر الدعم الكافي للفقراء، كما تتسبب في حدوث تشوهات تلحق الضرر بالاقتصاد والبيئة، وتزاحم نفقات مهمة.

تبقى تغطية برامج المساعدة الاجتماعية ضعيفة، حيث لا تصل إلى 20% من الخمس الأفقر في حين تفوق نسبة التغطية العالمية 40%. تدرج الدول محل الدراسة ضمن المنطقة التي تصنف ثاني أدنى منطقة في العالم من حيث متوسط تدابير الحماية الاجتماعية، وتصنف الأدنى في العالم من حيث دقة الاستهداف، على الرغم من القيمة النقدية المنخفضة لمنح الدعم والمساعدات المقدمة للفئات الهشة في المجتمع (الأيتام، المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة)، إلا أن استفادة المنخرطين في التأمين الصحي يوفر لهم حماية أكبر من المنحة ذاتها.

عملت الجزائر والأردن واليمن على تحسين ترتيبها وفق مؤشر التنمية البشرية، لكن بالخوض في تفاصيل المؤشر نجد وجود تقدم كمي على حساب النوعي، خاصة في الصحة والتعليم، فمثلا حققت ارتفاع نسب الالتحاق بجميع المستويات التعليمية لكن نتائج تحصيل الطلاب في مادي الرياضيات والعلوم، وفق برنامج التقييم الدولي للطلاب PISA و TIMSS يبقى ضعيفا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 69 من 72 دولة مشاركة سنة 2015، بينما سجلت الأردن تراجعا في ترتيبها، ويرجع السبب للاعتماد على إستراتيجية تذكر المعرفة وليس إنتاجها، وافتقارها للوقت والتمويل الكافيين، وتدني الوعي بأهمية البحث العلمي.

يعاني القطاع الصحي في البلدان الثلاث من نقص الكوادر الصحية المتخصصة خاصة في المناطق الريفية مما يجد من فرص الحصول على الرعاية الصحية الضرورية للفقراء، بالإضافة إلى انخفاض حجم الإنفاق العام على الصحة الذي لم يتجاوز 7.5%، 7.2%، 5.9% من إجمالي الناتج المحلي في الأردن واليمن والجزائر على التوالي.

تعاني الدول محل الدراسة من التشتت السكاني، خاصة في المرتفعات هذا ما يعيق توفير الخدمات الأساسية كالتعليم، الصحة، الربط بشبكات التزود بالمياه والصرف الصحي، مما يحول دون استفادة شريحة واسعة من سكان المناطق الريفية من هذه الخدمات الأساسية.

تشهد الدول الثلاث (الجزائر، الأردن واليمن) عدم العدالة في التوزيع بين المناطق خاصة بين الريف والحضر، حيث تتمتع المناطق الحضرية بتوفر جميع متطلبات البنية التحتية، بينما تشهد المناطق الريفية والنائية مثل المرتفعات والمناطق الصحراوية نقص قد يصل أحيانا إلى الندرة في بعض المرافق الأساسية كالمؤسسات الصحية والتعليمية، وهذا ما يضطر الأسر إلى التنقل إلى مناطق بعيدة للحصول على الخدمات الأساسية، هذا ما يشكل إجهادا لها.

تواجه الدول محل الدراسة تحديات بيئية رئيسية تشمل تلوث الهواء وإزالة الغابات وتدهور الأراضي. يؤدي التصحر وتغيير المناخ والتلوث والنزاعات المسلحة إلى تدهور شديد في الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تدني الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على البيئة والمحميات الطبيعية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، بالإضافة إلى الممارسات السلبية للإنسان نتيجة الرعي والصيد الجائرين والاستخدام المفرط للأراضي والموارد المائية، في حين يشكل قطاع النقل والأنشطة الصناعية خاصة الصناعة الاستخراجية المصدر الرئيسي للتلوث الذي يتفاقم بفعل العواصف الرملية والغبارية الموسمية.

تعد ندرة المياه التحدي الأبرز الذي تواجهه دول المنطقة بشكل عام خاصة تلك التي تعاني التصحر والجفاف (اليمن والأردن وجنوب الجزائر)، وتؤدي الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، وبعد مصادر المياه عن التجمعات السكانية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه نتيجة تدني كفاءة أنظمة التزود والتوزيع بالمياه، إلى تراجع نصيب الفرد من المياه العذبة إلى ما دون المستوى المقبول عالميا.

تؤدي أوجه الضعف في الحكم الذي تعاني منه كل من الجزائر والأردن واليمن، من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم. فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة ما يقلل من كفاءة وفعالية سياساتها وبرامجها التنموية.

رغم فعالية الآليات التنموية الإسلامية مؤسسات الوقف والزكاة، ودورها الفعال في الحد من البطالة والفقرة، وتوفيرها لمصادر تمويل هامة تمكنها من إحداث حركة تنموية شاملة، إلا أن دورها يبقى هامشي على مستوى هذه الدول، بسبب نقص الثقة بين المركزي ومؤسسات الزكاة وضعف التسيير وعدم تطوير آليات جمع الزكاة وتوزيعها.

تشهد المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار، التي أنجر عنها تبعات اقتصادية واجتماعية وبيئية على الدول التي تعاني من نزاعات داخلية، والدول المجاورة لها، كتراجع الفرص الاستثمارية وزيادة نفقات الأمن ومحاربة الإرهاب على حساب الإنفاق التنموي، زيادة كلفة الدعم الحكومي على السلع والخدمات والضغط على توفيرها خاصة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والمياه والطاقة والبنية التحتية، بالإضافة لتأثير التزايد في أعداد اللاجئين على تدهور البيئة (الهواء، المياه، الأراضي، النفايات).

2- الاقتراحات:

يتوجب على الدول المعنية الحفاظ على المكتسبات التي حققتها في مجال الحد من الفقر، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مع تكثيف نشاطها لتدارك النقائص المسجلة في مختلف أبعاد التنمية المستدامة بما يعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة، يتم تحديثها دورياً، وإعداد تقارير شاملة لجميع المؤشرات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، للوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف في تطبيق التنمية المستدامة في كل بلد.

تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية غير النفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتأمين أحد ركائز التنمية المستدامة. إصلاح النظام الضريبي بما يخفف العبء على الفقراء وتقليص اللامساواة بين الفئات الاجتماعية.

تزخر الدول محل الدراسة بطاقات بشرية هامة، تستدعي الاستثمار فيها باعتبارها مورد اقتصادي جد مهم لا بد من وضع رؤية شاملة لاستغلاله لتفعيل النهضة الاقتصادية التنموية، عن طريق توفير مراكز للتعليم والتدريب متناسب تخصصاتها مع متطلبات سوق الشغل، خلق آليات فعالة للتمويل مثل القروض الميسرة والتمويل المتناهي الصغر، وإجراءات إقامة الأعمال عن طريق تشجيع روح المقاوالية لدى الشباب وفتح أنشطة المناولة، هذا ما يعمل على الحد من البطالة والفقر معاً.

من الضروري أن تركز عملية الحد من الفقر على خفض التفاوتات المكانية في البلدان المعنية من خلال برامج استهداف جغرافي ويمكن تنفيذ مثل هذه التدخلات من خلال حرائط الفقر المتاحة.

من المستحسن خفض دعم الطاقة المعمم تدريجياً وإبداله ببرامج التحويلات النقدية موجهة على وجه التحديد للأسر منخفضة الدخل، وهذا ما سيجعل التحويلات النقدية الموجهة سبيلاً أكثر كفاءة لحماية الفقراء كما أنها ستكون أقل

تكلفة من الدعم المعمم، مما سيسمح للحكومة زيادة إنفاقها على قطاعات أكثر أهمية كالتعليم والتدريب والصحة والبنية التحتية، وهو ما يمكنه إعطاء دفعة للنمو وتوظيف العمالة.

ينبغي تركيز أولويات السياسات الوطنية للتنمية المستدامة على توسيع فرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية كوسيلة لمواجهة الفقر والبطالة. وتتطلب التنمية الريفية في الدول المعنية الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية وتحسين الخدمات الاجتماعية ويجب أن يستند هذا على مبدأ اعتبار هذه الخدمات حقا، وهذا يستلزم توفير التعليم اللائق والخدمات الصحية للمناطق الأكثر فقرا، ولن يكون لهذا تأثيرا مباشرا على العمالة في هذه المناطق فقط بل سيتيح أيضا النفاذ إلى الخدمات الأساسية للطبقات المحرومة من المجتمع، والحد من النزوح الريفي.

لا يمكن للتدابير المشار إليها أعلاه أن تنجح في ظل غياب دولة قادرة وخاضعة للمساءلة. وتؤكد الخبرات المتراكمة على أهمية تحسين قدرة المؤسسات العامة على أداء وظائفها على نحو فعال من خلال توفير الموارد البشرية والمادية والبنية التحتية الضرورية للقطاع العام، وهذا يتطلب وجود نظام فعال وشفاف لإدارة الأموال والاستثمارات العامة.

3- أفاق الدراسة:

نظرا لاستخدام معظم الدول العربية للمقاربة النقدية في تحليل ظاهرة الفقر، التي تركز أساسا على معيار الدخل والإنفاق الاستهلاكي، وفي ظل تطور المقاربات الحديثة المتعددة الأبعاد لتحديد الفقراء يمكن إجراء دراسة حول:

- الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية والسياسات الملائمة لاستهدافه ؛

- آليات تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. القرآن الكريم: «الأية رقم:60 من سورة التوبة»، «الأية رقم:16 من سورة البلد».
2. إبراهيم العيسوي [2001]: «التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتنا»، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.
3. أحمد إبراهيم منصور [2007]: سلسلة أطروحات دكتوراه، «عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
4. إسماعيل محمد بن قانة [2012]: «اقتصاد التنمية: نظريات نماذج واستراتيجيات»، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان.
5. إسماعيل شعباني [1997]: «مقدمة في اقتصاد التنمية»، دار هومة، الجزائر.
6. المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص [2009]: «التنمية البشرية المستدامة و النظم التعليمية»، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان.
7. إيمان عبد الرحمان شريان [2016]: «الوضع الإنساني في اليمن»، مقال ضمن كتاب: «الانتقال السياسي في اليمن وتدابيراته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (2011-2015)»، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، مؤسسة فريدريش ايرت.
8. باتر محمد علي ورم [2003]: «العولمة و مستقبل الأرض»، الطبعة الأولى، الدار الأهلية، عمان ، الأردن.
9. باسل البستاني [2009]: «جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين و موانع التمكين»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. باسكال ريفو، ترجمة: طوني سعادة [2015]: «البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الحادى والعشرين»، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
11. بلقاسم سلاطينة، سامية حميدي [2008]: «العنف والفقير في المجتمع الجزائري»، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة.
12. حسن محمد الرفاعي [2006]: «مشكلة الفقر في العالم الإسلامي الأسباب والحلول»، دار النفائس، الطبعة الأولى.
13. خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البيتي [2009]: «مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلية»، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
14. رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2013]: «العولمة و التنمية البشرية المستدامة-الفرص والتحديات-»، دار دجلة، عمان.
15. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد [2008]: «السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. سمير أمين [د.س]: «التراكم على الصعيد العالمي-نقد نظرية التخلف»، ترجمة: حسين قبيس، دار ابن خلدون، بيروت.
17. صالح صالح [2006]: «المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة.
18. صبري فارس الهيتي [2007]: «التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
19. طارق فاروق الحصري [2007]: «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي-البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل»، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

20. طلعت مصطفى الساروجي وآخرون [2001]: «التنمية الاجتماعية المثال والواقع»، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر
21. طلعت مصطفى [2009]: «التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
22. طه أحمد الفسيل [2016]: «فشل سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ورقة عمل ضمن كتاب «الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2011-2015»، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، مؤسسة فريدريش إبرت.
23. عبد الرزاق الفارس [2001]: «الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2003]: «اتجاهات حديثة في التنمية»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
25. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية [2014]: «دراسات في التنمية الاقتصادية»، مكتبة حسين العصرية، بيروت.
26. عبد الرحمان سيف سردار [2015]: «اقتصاد الفقر و توزيع الدخل»، دار الراجية، عمان.
27. عبد المطلب عبد الحميد [2013]: «نماذج تنموية معاصرة»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية.
28. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش [2013]: «التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستدامة»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
29. عبير عبد الخالق [2014]: «التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
30. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت [2007]: «التنمية المستدامة، فلسفتها، تخطيطها وأدوات قياسها»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
31. عدنان داود محمد العذارى، هدى زويل مخلف الدعيمي [2010]: «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان.
32. ف. دوغلاس موسشيت [2000]: «مبادئ التنمية المستدامة»، ترجمة بماء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستشارات الثقافية.
33. قادري محمد الطاهر [2013]: «التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق»، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
34. كريمة كريم [2005]: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
35. محمد شفيق [1999]: «التنمية والمشكلات الاجتماعية»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
36. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا [2007]: «التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق». الدار الجامعية، الإسكندرية.
37. محمد سلطان أبو علي [2007]: «الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»، المجلد: 4، البعد الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.
38. محمد صالح تركي القرشي [2010]: «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
39. محمد أشواق قدور [2012]. «تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1965-2005»، دار الراجية للنشر و التوزيع.
40. منذر قحف [2000]: «الوقف الإسلامي: تطوره- إدارته- تنميته»، دار الفكر، دمشق.

41. ميشيل تودارو [2006]: «التنمية الاقتصادية»، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض.
42. وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هيدسون وآخرون، ترجمة: وانغ فو [2014]: «الصين في السنوات الثلاثين المقبلة»، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
43. وو دي لي سوي فو مين تشينغ لي [2012]: «الاقتصاد الصيني»، الطبعة الأولى، دار النشر الصينية عبر القارات، الذكرة للنشر، بغداد.
44. يوسف القرضاوي [2001]: «دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية»، دار الرسالة، بيروت.

ب- المذكرات والرسائل:

1. إبراهيم علي أمال [2009]: «سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر- نظرة اقتصادية-»، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة.
2. أعمر بوزيد أحمد [2012]: «نموذج ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة»، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
3. بريشي عبد الكريم [2014]: «دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011»، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان.
4. رانيا عيسى شاعر السويطي [2001]: «معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية»، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية.
5. سايج بوزيد [2013]: «دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر»، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
6. شعبان فرج [2012]: «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيده الإنفاق العام و الحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر 2000-2010»، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3.
7. محيريق فوزي [2014]: «دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي»، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة الجزائر 03.
8. كبداني سيد أحمد [2013]: «أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية»، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان.
9. يحي مسعودي [2009]: «إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث - حالة الجزائر-»، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

ت- الملتقيات:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)»، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، 4-5 نوفمبر 2014، بيروت لبنان.
2. بن حمودة فطيمة، مناصر خديجة [2013]: «دور الأوقاف في تفعيل المسؤولية الاجتماعية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: « دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف)، في تحقيق التنمية المستدامة»، المنعقد في: 21/20 ماي 2013، جامعة البليدة.
3. بن خزناجي أمينة، خميسي قايد [2014]: «مكافحة الفقر في ماليزيا- دور مؤسسة أمانة اختيار ومؤسسة فلدا- ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة»، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: «تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة»، المنعقد أيام: 08،09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.

4. بن رجم محمد خميسي «أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة»، بحث مقدم ضمن فعاليات الندوة الدولية العاشرة حول المالية والاقتصاد الإسلامي. متوفر على الموقع: <http://www.irti.org/English/Research/Documents/Conferences/ICIEF/ICIEF>
5. ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة [2014]: « دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المنعقد في 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.
6. جمال لعامرة، منصور كمال [2010]: « التكامل الوظيفي بين مؤسستي الزكاة والأوقاف في مكافحة ظاهرة الفقر»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 02.
7. حامد نور الدين [2010]: «مقارنة الزكاة بالضريبة في مكافحة الفقر»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر"، جامعة البليدة، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى.
8. حسن كريم [2004]: «مفهوم الحكم الصالح»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي حول: « الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية».
9. حميدوش علي [2010]: «دور الزكاة في الإنفاق العام من منظور إسلامي»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 02.
10. خليل الرفاعي [2010]: « إيجاز عن تجربة صندوق الزكاة في الأردن»، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر».
11. سالمى جمال [2010]: «فعالية مؤسسة الزكاة في تخفيض تعداد الفقراء بالجزائر على ضوء بعض التجارب العربية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 02.
12. طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة [2014]: «إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية»، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المنعقد بتاريخ: 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.
13. عبد الله بن منصور [2013]: «صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013.
14. عبد الله بن منصور [2013]: «تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، ماي 2013.
15. فريد كورتل، ناجي بن حسين [2010]: «تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 01.

16. قرزیز محمود[2010]: «فعالية الزكاة في مكافحة ظاهرة الفقر في ظل القصور الضريبي»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: «مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر»، جامعة البليدة، الجزء: 02.
17. علي بن إبراهيم النملة[2014]: «مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المنعقد بتاريخ: 2014/11/18.
18. كسرى مسعود، طاهري الصديق[2014]: «أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المنعقد بتاريخ: 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.
19. محمد فرحي، حسين رحيم[2010]: «تحليل ظاهرة الفقر في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي: من المفاهيم إلى القياسات»، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة الفقر المنعقد بجامعة البليدة.
20. محمد محمود العجلون[2010]: «الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها»، ورقة عمل (ليست للنشر) مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية، الأردن، خلال الفترة 10 - 12 ماي 2010،
21. معهد علوم الزكاة السودان، أمانة التدريب والتعليم المستمر[2013]: «دور خدمات التمويل الأصغر»، دورة تدريبية حول خدمات التمويل الأصغر للفترة بين 03/11 و 03/15 2013.
22. ملياني حكيم، حمادي موراد[2010]: «واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربه، و مدى ارتباطه بظاهرة الفقر»، الملتقى الدولي الثالث، حول «حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية-حالة الجزائر-»، المنعقد يومي 3، 4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.
23. منصور الزين، سفيان نقماري[2013]: «صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة ولاية البليدة»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: «دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة»، جامعة البليدة.
24. نبيل عبد الحفيظ ماجد[2012]: «الحد من الفقر الحضري في اليمن»، ورشة عمل الإقليمية: «تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية»، المنعقدة في القاهرة بتاريخ: 15-17 جانفي 2012، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
25. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد[2011]: «مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق»، الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، بسكرة، 28 فيفري 2009.
26. يوسف قريشي، إلياس بن ساس[2004]: «مؤشرات التنمية البشرية المفهوم الأساسيات والحساب»، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

ث - المجالات:

1. إسماعيل سراج الدين[1993]: «حتى تصبح التنمية مستدامة»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 30، العدد: 04.
2. الطيب لحيلج، محمد جصاص[2010]: «الفقر التعريف و محاولات القياس»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

3. بن عزوز محمد [2016]: «الفساد الإداري والاقتصادي، أثاره وآليات مكافحته-حالة الجزائر»، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07.
4. توفيق عباس المسعودي [2010]: «دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح فقراء العراق دراسة تطبيقية»، مجلة العلوم الاقتصادية العدد: 26، المجلد: 07.
5. حاج قويدر قورين [2014]: «ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم»، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 12.
6. حسين أحمد دخيل السرحان [000]: «التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة»، مجلة جامعة أهل البيت، العدد: 16.
7. حسين طبرة [2013]: «دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق-الكلفة الاجتماعية للفساد-»، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد: 06.
8. حسين عبد المطلب الأسرج [2009]: «الوقف الإسلامي ودوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة»، مجلة دراسات إسلامية، العدد: 06.
9. ديبا نارايان [2000]: «الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد: 37، العدد: 4.
10. ربيع نصر [2009]: «النمو الاقتصادي المحابي للفقراء»، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية رقم: 22.
11. سالم توفيق النحفي [2007]: «الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه»، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 38.
12. شعابنة إيمان [2017]: «مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 16، جانفي 2017.
13. صابر بلول [2009]: «السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01.
14. عالية عبد الحميد عارف [2009]: «إدارة القروض المتناهية الصغر، الآليات الأهداف والتحديات»، المجلد: 29، العدد: 01، المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
15. عبد الرحمان بن سانية [2011]: «قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 11.
16. على عبد القادر علي [2003]: «الفقر: مؤشرات القياس و السياسات»، المعهد العربي للتخطيط.
17. فوزي محريق [2015]: «تحليل أداء مؤسسات الزكاة الماليزية مع صندوق الزكاة بالجزائر»، مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 09.
18. قرومي حميد، ضحاك نجية [2015]: «الضمان الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة **casnos** لولاية البويرة»، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد: 13.
19. محمد حسن خان [2000]: «فقر الريفي في البلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 37، العدد: 4.
20. محمد عبد الشفيق عيسى [2009]: «نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 46.

21. محمد الشريف بشير الشريف [2008]: «سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس من التجربة الماليزية»، مجلة تفكر، المجلد: 09، العددان: 1، 2.
22. مارتين رفالون [2007]: «الفقر الحضري»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد: 45، العدد: 03.
23. ناصر مراد [2009]: «التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 46.
24. نحو مجتمع المعرفة [2006]: «التنمية المستدامة في الوطن العربي..... بين الواقع و المأمول»، جامعة الملك عبد العزيز، العدد: 11.
25. نحو مجتمع المعرفة [2006]: «مكافحة الفقر»، جامعة الملك عبد العزيز، العدد: 13.
26. نواف ابوشماله [2016]: «الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية»، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.
27. وليد عبد موله [2011]: «السياسات المالية المحايية للفقراء»، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد: 106.
28. ورا لوستينغ [2015]: «الأكثر تفاوتا على الأرض»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد: 52، الرقم: 03.
29. وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة، وكالة التنمية الاجتماعية [2017]: «الخلايا الجوارية للتضامن»، مجلة أصداء وكالة التنمية الاجتماعية، العدد: 01 مارس 2017.
30. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية [2016]: «المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن»، العدد: 12، مارس 2016.
31. يونس على أحمد [2010]: «تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 33.

ج- التقارير:

1. الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، [1997]: «إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ»، نيويورك.
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2001]: «تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان»، نيويورك.
3. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2002]: «أثار الفقر والبطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الأسكوا»، نيويورك.
4. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر»، نيويورك.
5. الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2009]: «تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع».
6. الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2009]: «تقرير وطني مقدم وفق الفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 15: مالميزيا»، مجلس حقوق الإنسان.
7. الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2009]: «المحفل الاجتماعي 2009».
8. الأمم المتحدة، الجمعية العامة [2014]: «إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014»، نيويورك.
9. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا [2014]: «الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتبوع الإنتاج الوطني وتحفيزه».

10. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2018]: «تقرير البنك الدولي عن إحصائيات الفقر»، اللجنة الإحصائية الدورة 49، المنعقدة 6-9 مارس 2018.
11. البنك الدولي [2000]: «تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر»، الطبعة الأولى، واشنطن.
12. البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة للأوقاف الكويت [2003]: «نظام الوقف في التطبيق المعاصر- نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية»، الطبعة الأولى.
13. الديوان الوطني للإحصائيات [2016]: «الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015»، نشرة رقم: 46.
14. الجمهورية اليمنية [2013]: «تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع تنمية الموارد البشرية».
15. أديب نعمة [2009]: «تعدد الفقر ومناهج دراسته»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
16. الإسكوا، وأخرون [2017]: «التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد».
17. الإسكوا، المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2007]: «التنمية الريفية في المنطقة العربية»، الأمم المتحدة.
18. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية [2005]: «جمهورية الصين الشعبية وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية»، المجلس التنفيذي، الدورة 86، روما.
19. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية [2011]: «جمهورية الصين الشعبية: برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج»، المجلس التنفيذي، الدورة: 103، روما.
20. الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمني [2015]: «التقرير السنوي 2015».
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [د.ت]: «تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا»، نيويورك.
22. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2001]: «تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا تحليل النتائج» الأمم المتحدة، نيويورك.
23. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2011]: «استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا- العدد الأول»، «الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية»، الأمم المتحدة، نيويورك.
24. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جامعة الدول العربية [2014]: «إطار عمل مقترح لإعداد خارطة الطريق للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية»، المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة.
25. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية»، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد: 04.
26. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2014]: «تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية-التحديات في بلدان التحول نحو الديمقراطية»، الأمم المتحدة، نيويورك.
27. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «دليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل نتائج من الأردن و العراق والمغرب»، الأمم المتحدة، نيويورك.
28. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية»، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «تقرير السكان والتنمية في المنطقة العربية»، تقرير السكان والتنمية العدد: 07.
30. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2015]: «التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية»، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة.
31. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا [2016]: «موجز قطري-الجزائر-»، الأمم المتحدة، أديسا بيبا، اثيوبيا.
32. المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2006]: «تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية»، بروكسل.
33. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة [2008]: «تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد، البرازيل».
34. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [2001]: «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001»، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001.
35. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: «ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟».
36. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) [2015]: «التقرير الفني السنوي 2015».
37. المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار [2016]: «مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018»، مجموعة البنك الدولي.
38. المنظمة العالمية للزراعة [2012]: «تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم»، «الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء».
39. المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2002]: «دراسة الحد من الفقر الريفي في المناطق العربية».
40. المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2005]: «ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي»، اليمن.
41. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1998]: «مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم»، نيويورك.
42. برنامج الأمم المتحدة للبيئة [2011]: «نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر»، الأمم المتحدة، نيويورك.
43. برنامج الأمم المتحدة للبيئة [2012]: «الاقتصاد الأخضر»، الأمم المتحدة، نيويورك.
44. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2013]: «تقرير التنمية البشرية 2013»، الأمم المتحدة، نيويورك.
45. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي [2013]: «الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020».
46. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2001]: «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، نيويورك.
47. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [2002]: «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002- خلق الفرص للأجيال القادمة»، نيويورك.
48. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2008]: «الفساد و التنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتعزيز التنمية المستدامة»، الأمم المتحدة، نيويورك.

49. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]: «تعدد الفقر و مناهج دراسته ، نيويورك.
50. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: «الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة»، الأمم المتحدة، نيويورك.
51. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، [2010]: «بيان اجتماع مجلس الوزراء 24 ماي 2010».
52. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة [2012]: «مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية - سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة»، نيويورك.
53. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز السياسات الدولية للنمو الشامل [2013]: «إستراتيجية جديدة للقضاء على الفقر في البرازيل، بزوغ خطة برازيل سيم ميزيريا - برازيل بدون فقر مدقع»، العدد رقم: 214.
54. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2015]: «موجز حول تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل»، الأمم المتحدة، نيويورك.
55. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: «الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير».
56. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية [2014]: «راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحماية الاجتماعية الوجه الآخر لأزمة الدولة».
57. صالح هاشم [2014]: «الحماية الاجتماعية للفقراء»، مؤسسة فيدرش إيبرت، مكتب مصر.
58. صندوق النقد الدولي [2013]: «إصلاح دعم الطاقة: دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات».
59. صندوق النقد العربي [2006، إلى، 2016]: «التقرير العربي الموحد».
60. مجلس حقوق الإنسان [2011]: «تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق»، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 19.
61. مجموعة البنك الدولي [2016]: «المملكة الأردنية الهاشمية - تعزيز إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك الدراسة التشخيصية المنهجية عن الأردن»، البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن.
62. مكتب العمل الدولي [2008]: «تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر»، جنيف.
63. مكتب العمل الدولي [2013]: «التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء»، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة: 102، جنيف.
64. مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [2015]: «قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية»، أنقرة، تركيا.
65. مركز الجزيرة للدراسات [2010]: «البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية»، سلسلة ملفات القوى الصاعدة.
66. مركز الفينيقين للدراسات الاقتصادية والاجتماعية [2014]: «الحماية الاجتماعية في الأردن».
67. مروان الحوري [2009]: «المسح المتكامل لأوضاع الأسر المعيشية»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.
68. مصالح الوزير الأول [2010]: «ملحق بيان السياسة العامة».
69. مصالح الوزير الأول [2014]: «مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية».
70. مصرف سوريا المركزي [2007]: «دراسة تثقيفية حول التمويل الصغير».

71. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: «تقرير التجارة والتنمية 2012».
72. منظمة العمل الدولية [2011]: «الخروج من السمة غير المنظمة دور الاقتصاد الاجتماعي»، الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانسبورغ .
73. منظمة العمل الدولية [2014]: « السياسات الاقتصادية مقارنة عمالية»، جينيف .
74. منظمة العمل الدولية [2014]: « الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق»، جينيف .
75. منظمة الأمم المتحدة للطفولة [2010]: «تقرير أعضاء مكتب المجلس التنفيذي عن الزيارة الميدانية للصين»، الدورة السنوية لعام: 2010، البند: 07 من جدول أعمال المؤقت .
76. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [2003]: «نظرة عامة التوجيهات والمستندات المرجعية لهيئة مساعدة التنمية: الفقر والصحة».
77. منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي [2014]: «تعزيز البيئة التمكينية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية»، تقرير حول حالة الأمن الغذائي في العالم، روما.
78. قياس الفقر في منطقة الإسكوا»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.
79. وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة [2012]: «برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية»، روما.
80. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري [2015]: «السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري».
81. وزارة الموارد المائية والبيئة [2015]: «السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة».
82. وزارة الطاقة [2015]: « السياسة الحكومية في مجال الطاقة ».
83. وزارة التضامن الوطني الأسرة وقضايا المرأة [2015]: «السياسة الحكومية في مجال التضامن الوطني».
84. وزارة البيئة [2016]: « حالة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية »، الملخص التنفيذي للتقرير الثاني.
85. وزارة المياه والري [2014]: «مياه الصرف الصحي في الأردن».
86. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية [2015]: « صندوق الزكاة التقرير السنوي».
87. وزارة التربية والتعليم الأردنية [2015]: « التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع 2000-2015».
88. وزارة التربية والتعليم اليمنية [2014]: «تقرير الاستعراض السنوي للتعليم للجميع بحلول عام 2015».
89. وزارة الصحة العامة والإسكان اليمنية [2014]: « التقرير الإحصائي الصحي السنوي العام».
90. وزارة التخطيط والتعاون الدولي [2010]: «التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 2010».
91. وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة لحماية البيئة [د.ت]: « مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية- المرحلة الثانية- المحميات الطبيعية».

ح- مواقع إلكترونية:

1. <http://ar.wikipedia.org/wiki/poverty>.

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2015/04/23.

2. أيمن محمد العمر: «الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية»، متوفر على الموقع: <http://site.islam.gov.kw/eftaa/ControlPanel/ScientificResearchDocuments/1269159625.d> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/03.
3. مصاييح فوزية: «مشكلة الفقر والبيئة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية»، على الموقع: www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1785
4. رياض بن جليلي: «مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق»، المعهد العربي للتخطيط: متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/25_C29-3.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2015/12/12
5. موقع هيئة الأمم المتحدة : <http://www.un.org/ar/development> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/07/23.
6. مركز بديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية: «تجارب التنمية 02، الصين الشعبية»، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://pss.elbadil.com> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/14.
7. عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان البشير [2015]: «دور التمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة - تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية»، متوفر على الموقع: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/10/11.
8. بوقرة رابح، عامر حبيبة: «دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة - دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية»، ص: 6. متوفر على الموقع: <http://www.kantakji.com/wakf> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/23.
9. سامر قططجي: «الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية»، ص: 07، متوفر على الموقع: <http://www.kantakji.org> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/02.
10. منى محمد الحسيني [2016]: «دور الوقف في تمويل متطلبات التنمية البشرية»، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد: أكتوبر 2016، متوفر على الموقع: <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/53> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/03.
11. محمد الزحيلي «الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها»، ص: 04، متوفر على الموقع: <http://kantakji.com/article/details/ID/52054.pdf> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/08.
12. حسين عبد المطلب الأسرج [2012]: «دور الوقف في التنمية»، ص: 4-5، متوفر على الموقع: <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/42575/> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/08.
13. أطلس بيانات العالم، متوفر على الموقع: <https://knoema.com/search?query=> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/15.
14. البنك الدولي متوفر على الموقع: blogs.worldbank.org/arabvoices/arcitizens-are-key-fight-against-corruption ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/03.

15. قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الموقع:
<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/19.
16. مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، متوفر على الموقع: <https://www.aim.gov.my>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/25.
17. وزارة الخارجية الصينية: « الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين»، متوفر على الموقع: <http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/14.
18. وانغ سان قوي « الدقة في التخفيف من وطأة الفقر: نهج جديد لمكافحة الفقر في الصين»، متوفر على الموقع: http://www.chinapictorial.com.cn/al/se/txt/2016-04/05/content_718745.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/14.
19. الصندوق الدولي للتنمية الريفية متوفر على الموقع: <http://ifad-un.blogspot.com.br/2012/09/knowledge-is-central-to-overcoming.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/4/2.
20. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: متوفر على الموقع: <http://www.cnas.dz/?q=ar/presentation-de-la-cnas>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/14.
21. محمد حسين باقر [2007]: « قياس الفقر في التطبيق»، ص: 2، متوفر على الموقع: <http://www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab745d1235599881/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/04/22.
- 22.
23. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: <http://www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=ANSEJenBrefar>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/15.
24. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: http://www.medeas.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=341&Itemid=110، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/15.
25. الديوان الوطني للإحصاء [2016]: « النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015»، متوفر على الموقع: <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/19.
26. مصالح الوزير الأول [2010]: «التدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي»، متوفر على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/23.
27. المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، متوفر على الموقع: <http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lonedd/?lang=ar>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/07/30.
28. منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الموقع: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/08/18.

29. صندوق الزكاة الأردني متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.zakatfund.org/Default.aspx?Lng=1&P=PD&T=1&S=1&Q=20> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/11.
30. هيئة إدارة الزكاة بولاية سلاجور متوفر على الموقع: <http://www.e-zakat.com.my> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/05/09.
31. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية: متوفر على الموقع:
<http://www.zakatfund.org/Default.aspx?Lng=1&P=PD&T=1&S=1&Q=20> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/12.
32. البنك الدولي: مركز الشفافية الأردني « طريق مكافحة الفساد لا يزال طويلا»، متوفر على الموقع الإلكتروني: [blogs.worldbank.org arabvoices-jord](http://blogs.worldbank.org/arabvoices-jord), تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/29.
33. المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط:
<https://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/Social/brief/index.php> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/18.
34. مشروع الأشغال العامة متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.pwpyemen.org/2017/index.php/ar/about-us-ar/pwp-profile> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/09/12.
35. البنك الدولي « أوضاع الفقر في اليمن » متوفر على الرابط،
<http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/10/25.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les ouvrages :

1. ALAIN Jounot [2004]: « 100 questions pour comprendre et agir le développement durable », AFNOR, France.
2. AMARTYA Sen [2001] : «Development As Freedom», oxford university press, first published.
3. ANGELO Bonfigliolo[2003] : «le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté», fonds d'équipement des nation unies, Etats-Unis d'Amérique.
4. BEAT Burgenmier[2007] : « Economie du développement durable », Edition de Boeck université, Belgique.
5. BELATTAF.M[2010] : «Economie du développement»,Office des publications universitaires.
6. FOUZI Mourji ,Bernard Decalwé&Patrick Plane [2006]: «Le développement face a la pauvreté», Edition Economica ,Paris.
7. Grands groupes[2010] : «Développement durable, aspects, stratégiques et opérationnels»,Editions Francis Lefebvre ,Levallois
8. Hamid A. TEMMAR[2014]: «l'économie de l'Algérie- les stratégies de développement», tome 1, l'office des publications universitaires.

9. Hollis chenery, T.N srinivasan[1988] :« **handbook of development economic**», handbook in economice9, volume1, Elsevier, north-holland,
10. ISSAM.a.w.mohamad [2010] :«**Measuring poverty and human capital development in Sudan**»; Munich personnel RePEc archive (MPRA),Al Neelain university, Khartoum, Sudan.
11. Jean Pierre Cline et autres[2003] :«**les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**», 2éme édition ; economica ;Paris.
12. Mohamed hamed[2010] :« **poverty in Egypt, human needs and institutional capacities**», boston, Lexington books.
13. Pierre Bezbakh, Sophie Gherarbi[2000] :«**Dictionnaire de l'economie**», la rousse, paris
14. Rainer kattel, Jan .a. kregel and Erik's Reinert[2011]:«**Rangar Nurkse (1907-2007) classical development economics and its relevance for today**», Anthem press, London, first published.
15. Samuel Bowles, Steven N.Durlauf and Karla haff[2006]:« **Poverty traps**», Princeton university press, new York.

B. Les Rapports :

1. Amanah Ikhtiar Malaysia[2012]:« **AIM2012 Annual Report**», Kuala Lumpur.
2. CNES[2008] :« **Etat économique et sociale de la nation,2005-2006-2007**», Alger.
3. Commission mondiale pour l'environnement et le développement [1987] :«**Notre avenir à tous**», oxford université press, oxford.
4. Conseil économique, social et environnemental [2015] :«**Economie social et solidaire un levier pour une croissance inclusive**», avis du Conseil économique, social et environnemental, Royaume du Maroc.
5. IFAD[2016]:«**Federative republic Brazil : country strategic opportunities programmer**», executive board, 117th session, Rome.
6. Le gouvernement Algérien, PNUD[2010] :«**Algérie 2^e rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**».
7. le gouvernement Algérien[2016] :«**Algérie, objectif du millénaire pour le développement**», rapport national 2000-2015.
8. Ministre de l'action sociale et de la solidarité national, programme des nation unies pour le développement[2001] :«**Carte de la pauvreté en Algérie**».
9. Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI):[2010]:«**Multidimensional poverty index**», University of Oxford.
10. PNUD[1990]:«**Rapport mondial sur le développement humain** ».
11. PNUD[1994]:«**Rapport mondial sur le développement humain** ».
12. PNUD[1997]:«**Rapport mondial sur le développement humain**».
13. Pusat pungutan zakat[2015] :«**satu sumber maklumat zakat di malaysia**»
14. The Boston consulting group [2016]:«**The privet sector opportunity to improve well-being- the 2016 sustainable economic development assessment**»
15. The united nations environment management group[2011] :«**working towards balanced and inclusive green economy/:a united nations system-wide perspective**».
16. United Nation, Department of economic and social affairs [2010]:«**Report on the world social situation2010: Rethinking poverty**».
17. United Nation[2013]:«**A new global partnership: transform economies through sustainable development**», united Nation Publication.
18. UNDP[2013] :« **water governance in the Arab region : Managing scarcity and securing the future**».

19. World Bank[2000] :« **world development report- attacking poverty**».
20. World Bank Group[2016]:«**world development indicators**».
21. World bank[2015]:«**Jordan economic monitor-a hiccup amidst sustained resilience and committed reforms**», global practice for macro economics and fiscal management, middle east and north Africa regions.
22. world bank institute[2008]:« **governance matters2008**», recherche at the world bank, the development researcher.
23. World health organization: « **Jordan W.H.O statistical profil**».
24. Yayasan waqaf malaysia[2016] :«**laporan tahuman** »,

C. Les articles :

1. Martine Ravallon[1998]:«**poverty lines in theory and practice**», the world bank, work paper N°:133,

D. Site internet :

1. Cambridge dictionary , Available on :
<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/economic-development>, Viewed :30/04/2017
2. International Monetary fund[2000] :«**Good governance : the IMF's role**», sur site d'internet: <http://www.imf.org/external/pubs>.
- 2.What is corruption :available on the site :«**www.transparency.org/what is corruption**», it has been viewed on :03/02/2016.
3. available at :<https://www.bcg.com/publications/2017/economic-development-public-sector-challenge-of-converting-wealth-into-well-being.aspx>, it has been viewed on :03/11/2017.
4. Edwarde barbier[1987] :«**The concept of sustainable economic, development environmental conservation**» ,vol 14, N°2,pp:101-110. ; disponible sur site:
<https://www.researchgate.net/publication/231829502>. consulte le:21/07/2016.
5. F.a.o, available at : <http://www.fao.org/china/fao-in-china/china-at-a-glance/en/>
viewed:02/05/2017.
6. PNUD , disponible sur site d'internet :
www.unep.org/.../UNEP%20Post%202015%20Note%206%20Alleviatin... , consulté le :
26/05/2015.

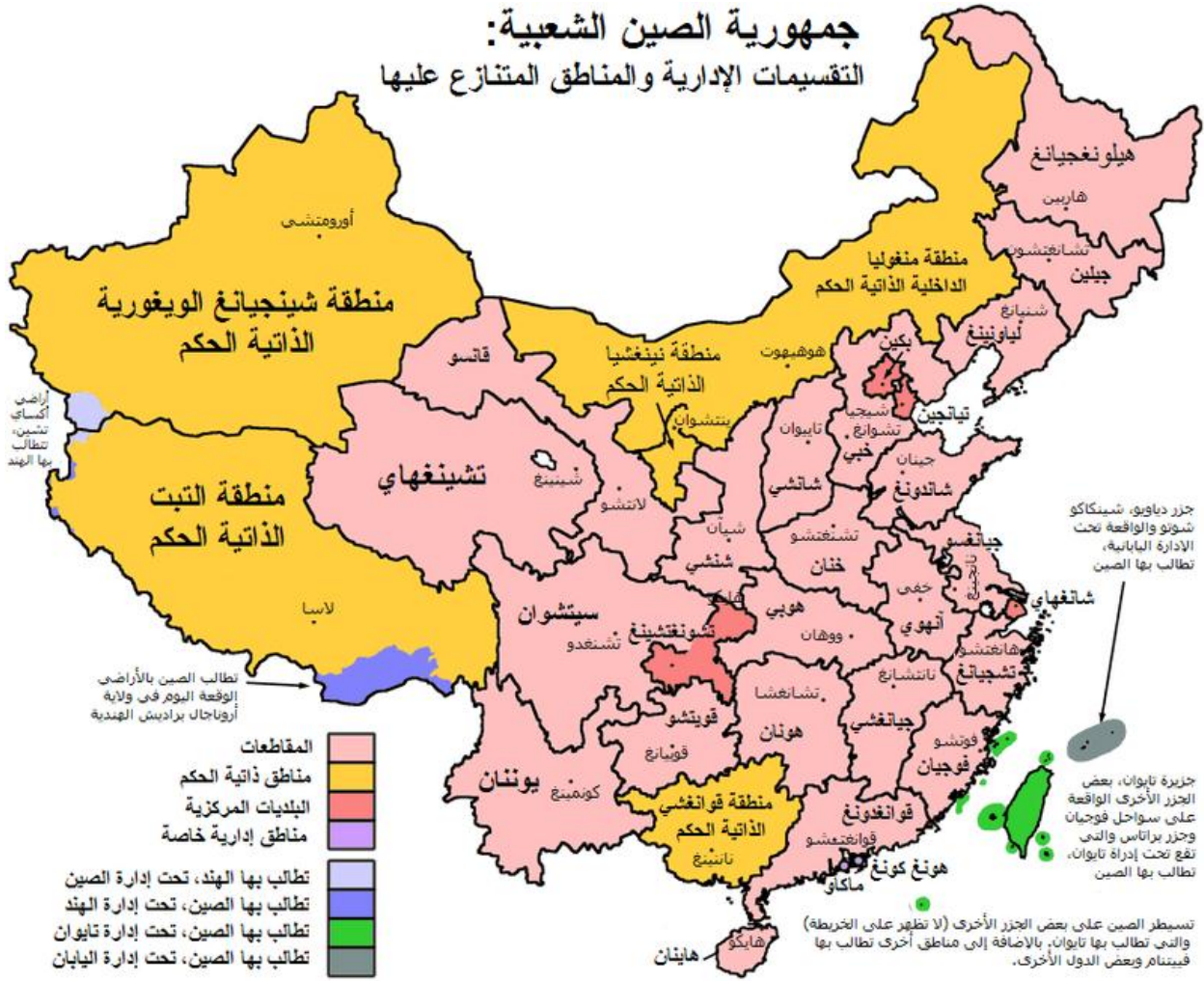
فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
257	خريطة التقسيم الإداري في جمهورية الصين	01
258	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالصين	
259	خريطة ماليزيا	02
260	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بماليزيا	
261	خريطة التقسيم الإداري في البرازيل	03
262	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالبرازيل	
263	خريطة التقسيم الإداري في الجزائر	04
264	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالجزائر	
265	خريطة التقسيم الإداري في الأردن	05
266	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالأردن	
267	خريطة التقسيم الإداري في اليمن	06
268	المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة باليمن	

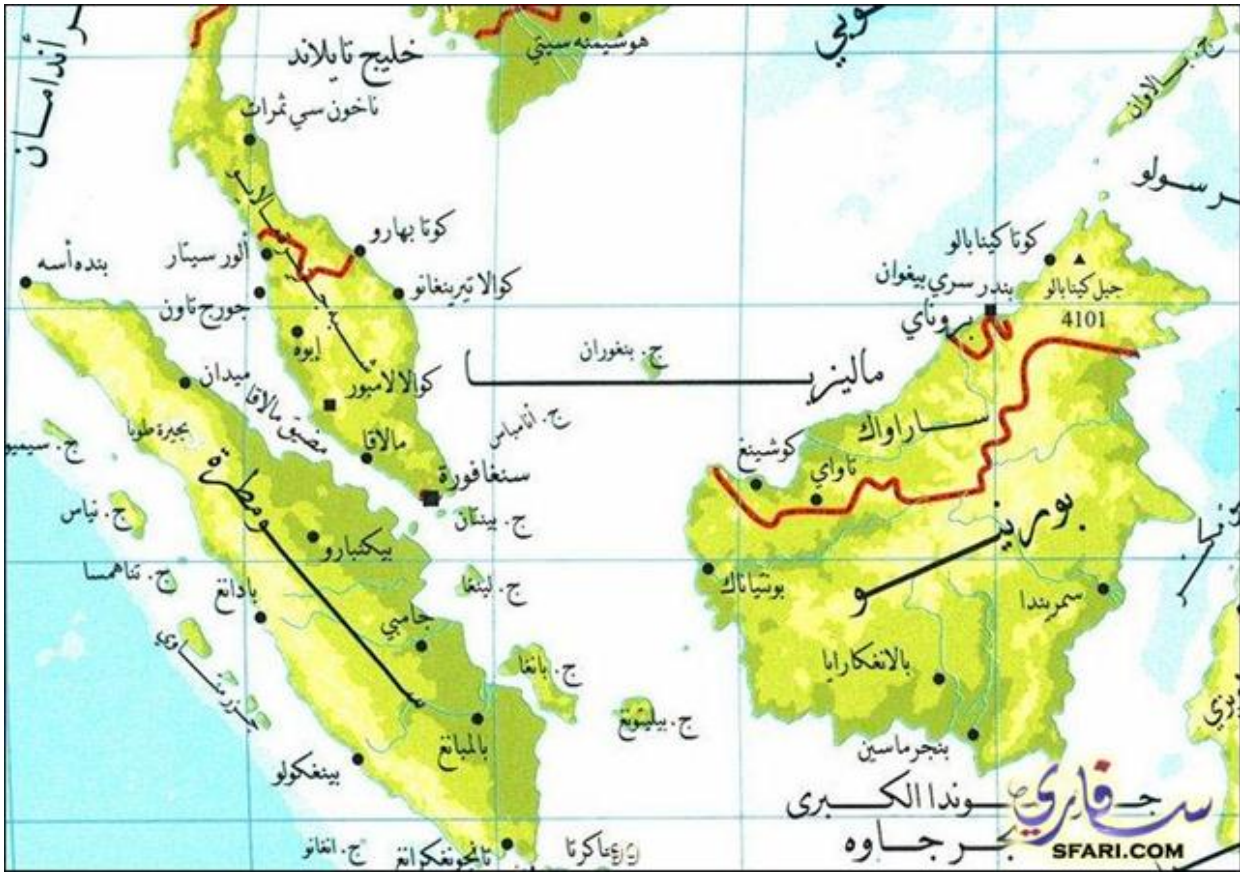
الملاحق

الملحق رقم(01): خريطة التقسيم الإداري في جمهورية الصين.



- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالصين:

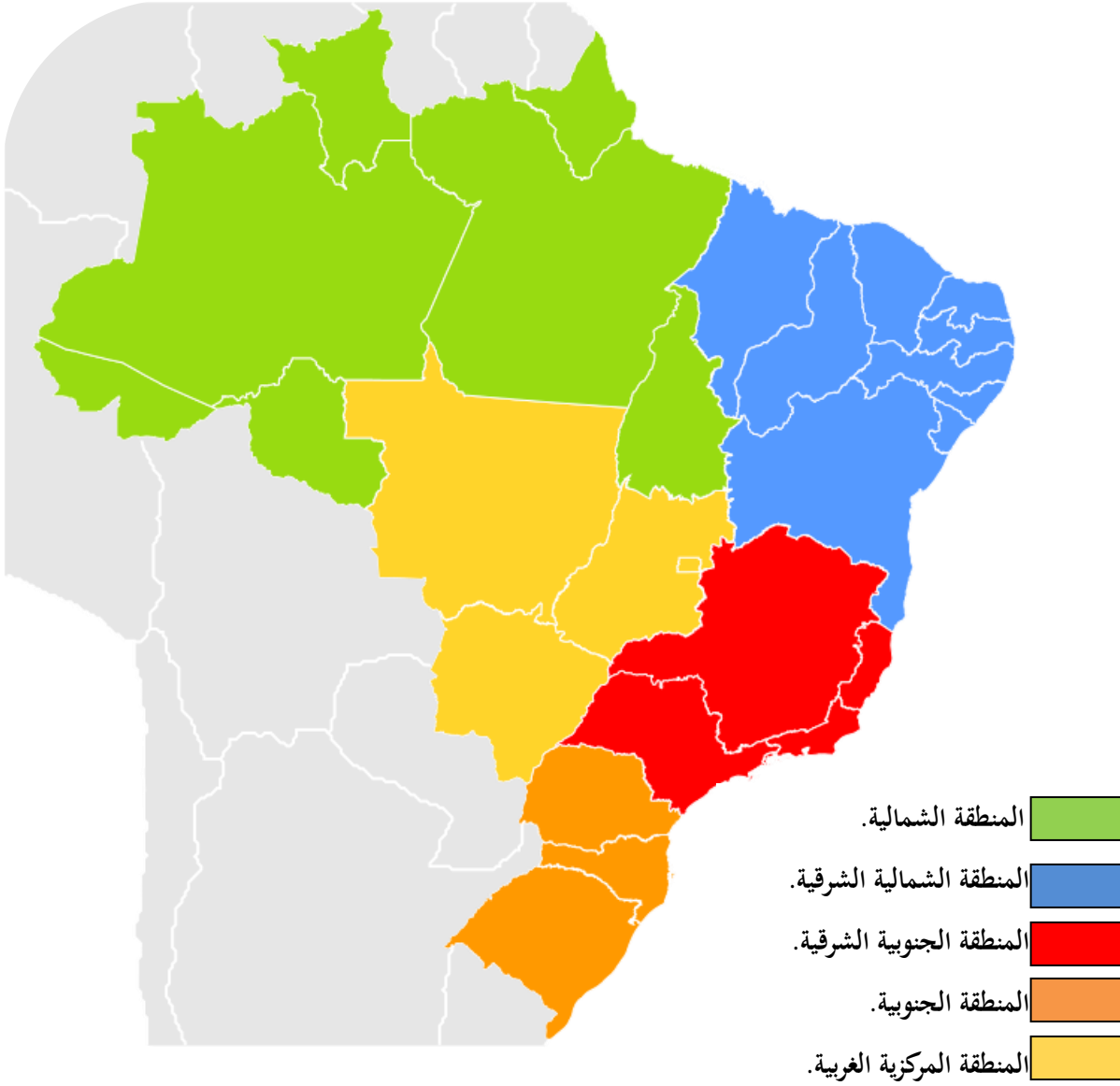
المؤشر	القيمة/ السنة
المساحة	9.6 مليون كم ²
عدد السكان	1.37 مليار نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	2015/ %6.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	7930 دولار
معدل البطالة	%4.7
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	75.8 سنة
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	-
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	%100
نسبة الفقر	%1.85
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	11 وفاة لكل 1000 مولود حي
معدل وفيات الأمهات	27 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية
نسبة توفر مصادر المياه المحسنة	%95.5
نسبة توفر مرافق الصرف الصحي	%76.5



- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بماليزيا:

المؤشر	القيمة
المساحة	329758 كم ²
عدد السكان	30.331 مليون نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	5.6%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	10570 دولار
معدل البطالة	2%
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	74.72
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	106.88%
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	98%
نسبة الفقر	0.6%
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	7.2 وفاة لكل 1000 ولادة حية
معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية	40 وفاة
نسبة توفر مصادر المياه المحسنة	98.2%
نسبة توفر مرافق الصرف الصحي	96%

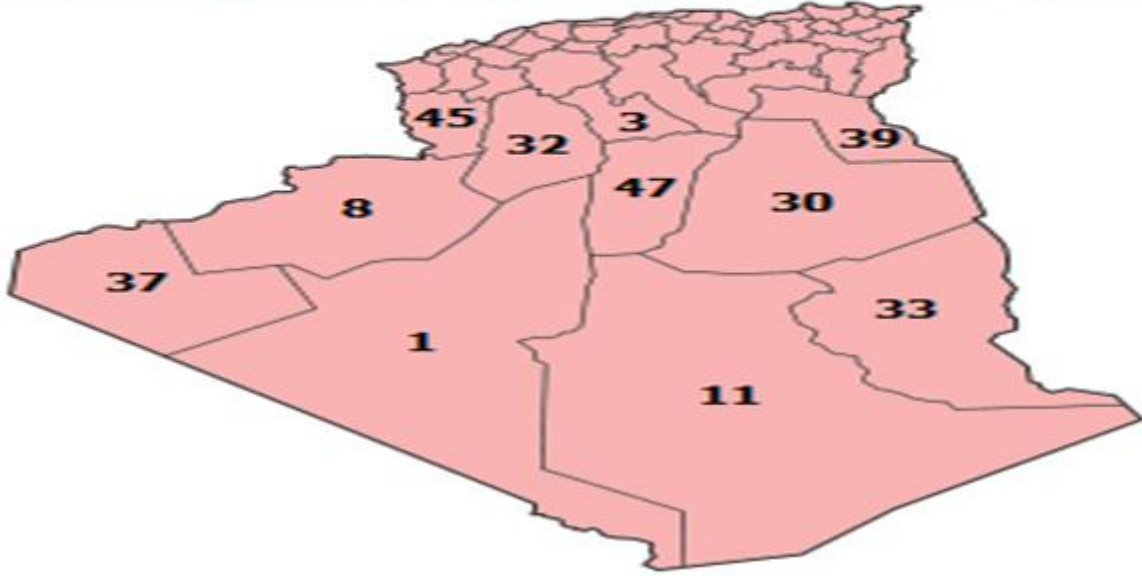
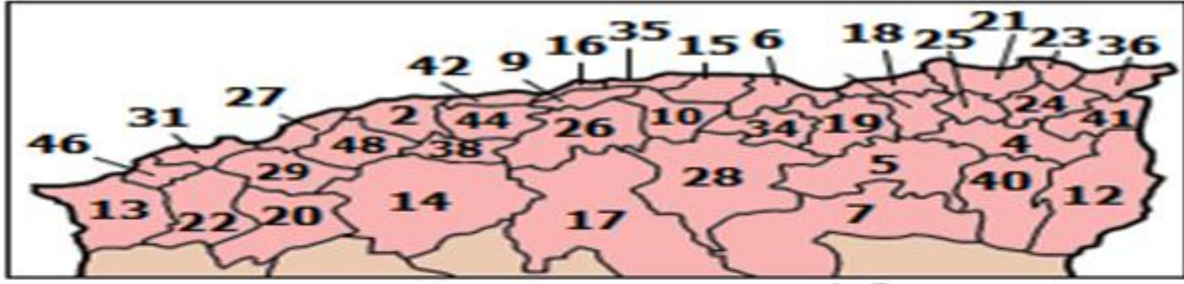
الملحق رقم (03): خريطة التقسيم الإداري في البرازيل.



- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالبرازيل:

المؤشر	القيمة
المساحة	8.54 مليون كم ²
عدد السكان	207.847 مليون نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	7%
معدل التضخم	9%
معدل البطالة	11.2%
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	74 سنة
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	109.77%
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	99%
نسبة الفقر	7.4%
معامل جيني	51.48%
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	16.4 وفاة لكل 1000 مولود حي
معدل وفيات الأمهات	44 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية
توفر مصادر المياه المحسنة	98.1%
نسبة توفر مرافق الصرف الصحي	82.8%

الملحق رقم(04): خريطة تبين التقسيم الإداري في الجزائر.



- 35 ولاية بومرداس
- 36 ولاية الطارف
- 37 ولاية تندوف
- 38 ولاية تيسمسيلت
- 39 ولاية الوادي
- 40 ولاية خنشلة
- 41 ولاية سوق أهراس
- 42 ولاية تيبازة
- 43 ولاية ميلة
- 44 ولاية عين الدفلى
- 45 ولاية النعامة
- 46 ولاية عين تموشنت
- 47 ولاية غرداية
- 48 ولاية غليزان

- 18 ولاية جيجل
- 19 ولاية سطيف
- 20 ولاية سعيدة
- 21 ولاية سكيكدة
- 22 ولاية سيدي بلعباس
- 23 ولاية عنابة
- 24 ولاية قالمة
- 25 ولاية قسنطينة
- 26 ولاية المدية
- 27 ولاية مستغانم
- 28 ولاية المسيلة
- 29 ولاية معسكر
- 30 ولاية ورقلة
- 31 ولاية وهران
- 32 ولاية البيض
- 33 ولاية إليزي
- 34 ولاية برج بوعريش

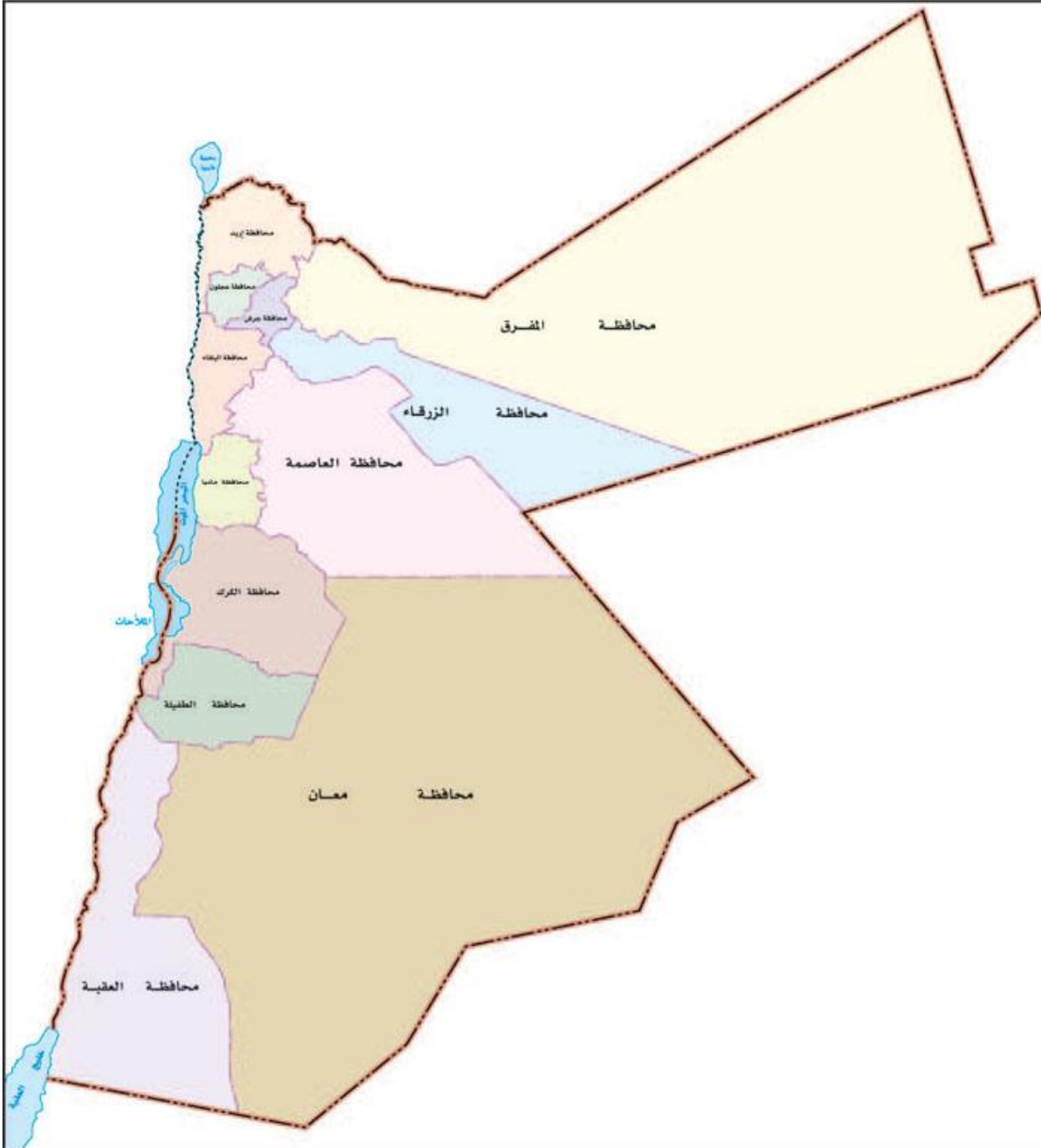
- 1 ولاية أدرار
- 2 ولاية الشلف
- 3 ولاية الأغواط
- 4 ولاية أم البواقي
- 5 ولاية باتنة
- 6 ولاية بجاية
- 7 ولاية بسكرة
- 8 ولاية بشار
- 9 ولاية البلدية
- 10 ولاية البويرة
- 11 ولاية تمنراست
- 12 ولاية تبسة
- 13 ولاية تلمسان
- 14 ولاية تيارت
- 15 ولاية تيزي وزو
- 16 ولاية الجزائر
- 17 ولاية الجلفة

- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالجزائر:

المؤشر	القيمة/ السنة
المساحة	2.381 مليون كم ²
عدد السكان	40.606 مليون نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	3.3%
معدل التضخم	6.8%
معدل البطالة	11.7%
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	79.6%
نسبة إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي	105.8%
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	75.9 سنة
نسبة الفقر	5.5%
معامل جيني	27.7%
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	25.2 لكل 1000 مولود حي.
معدل وفيات الأمهات	63.65 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية.
الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد	185/112
نصيب الفرد من المياه سنويا	288 م ³
نسبة التغطية بمياه الشرب الآمنة	83.6%
نسبة التغطية بمرافق الصرف الصحي	87.6%
انبعاث ثاني أكسيد الكربون	3.7 طن متري / السنة

الملحق رقم(05): خريطة تبين التقسيم الإداري في الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية



- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة بالأردن:

المؤشر	القيمة/ السنة
المساحة	89.320 كم ²
عدد السكان	9.456 مليون نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	2.4%
معدل التضخم	1%
معدل البطالة	13.8%
معدل الالمام بالقراءة والكتابة	98%
نسبة إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي	91%
العمر المتوقع عند الميلاد	74.2 سنة
نسبة الفقر	14.4%
معامل جيني	37.6%
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	21 لكل 1000 مولود حي
معدل وفيات الأمهات	59 لكل 100 ألف ولادة حية
الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد	185/48
نسبة التغطية بمياه الشرب الآمنة	93.1
نسبة التغطية بمرافق الصرف الصحي	78.7
نصيب الفرد من المياه سنويا	150 م ³

الملحق رقم(06): خريطة تبين التقسيم الإداري في اليمن.



- المؤشرات التنموية الرئيسية الخاصة باليمن:

المؤشر	القيمة/ السنة
المساحة	527.970 كم ²
عدد السكان	27.4 مليون نسمة
معدل نمو الناتج الإجمالي الفعلي	-9.8%
معدل التضخم	-
معدل البطالة	18.11%
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	64.73 سنة
نسبة إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي	46.3%
معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الكبار	71%
نسبة الفقر	62%
معامل جيني	/
انعدام الأمن الغذائي	41.1%
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	53 وفاة لكل 1000 مولود حي
معدل وفيات الأمهات	148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية
الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد	185/175
نسبة توفر المياه الصالحة للشرب	50.5%
نسبة توفر مرافق الصرف الصحي	31%
نصيب الفرد من المياه سنويا	150 م ³
انبعاثات CO ₂ ثاني أكسيد الكربون	0.9 طن متري/ السنة

الفقه ارس

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
06	الأبعاد المتعددة للفقر	1-1
34	مؤشرات قياس الفساد المعتمدة من قبل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية	2-1
52	مكونات دليل الفقر البشري	3-1
55	أبعاد ومؤشرات ونظم الترجيح لدليل الفقر المتعدد الأبعاد	4-1
66	التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها	1-2
90	بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالحد من الفقر في الصين خلال الفترة (2009-2015)	2-2
90	تطور معدلات الفقر في الصين خلال السنوات 2005، 2009-2013	3-2
95	تطور الإنفاق على الصحة في الصين خلال الفترة (2008-2014)	4-2
97	تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الصين (2009-2015)	5-2
101	أنواع القروض التي تقدمها مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا	6-2
102	تطور نشاط مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا خلال الفترة 2000-2010	7-2
104	معدلات الفقر في ماليزيا خلال السنوات (2002، 2014)	8-2
106	الفرق بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي	9-2
117	تطور معدل الفقر ومعامل جيني في البرازيل لسنوات مختارة بين (2001-2014)	10-2
128	تطور حصيلة الزكاة في ماليزيا للفترة (2010-2015)	11-2
129	توزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها في ولاية سلانجور لسنة 2015	12-2
136	التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات خلال الفترة (2001-2004)	1-3
151	السكنات الموزعة عبر الوطن خلال الفترة (2000-2015)	2-3
155	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	3-3
157	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للفترة: 2000، 2005-2016	4-3
158	تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة: 2008-2015	5-3
161	تطور المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة: 2000، 2005-2014	6-3
163	مؤشرات الإمكانيات الهيكلية ومستوى خدمة المياه الصالحة للشرب	7-3
164	تطور معدلات الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي في الجزائر للفترة: 2000، 2007-2015	8-3
166	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة: 2007-2016 في الجزائر	9-3
168	نسب صرف حصيلة الزكاة	10-3
169	حصيلة الزكاة وعدد المستفيدين منها في الجزائر خلال الفترة: 2003-2012	11-3

170	عدد المستفيدين من القرض الحسن خلال الفترة: 2003-2012	12-3
171	تطور نسبة الفقر ومعامل جيني في الجزائر للفترة: 1988-2011	13-3
171	تطور خط الفقر الغذائي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014	14-3
172	تطور نصيب الفرد من الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة: 2005-2015	15-3
173	تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق في الجزائر للفترة: 2006-2012	16-3
176	تطور معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والمديونية في الأردن خلال الفترة: 2007-2014	17-3
178	معدل البطالة في محافظات الأردن سنة 2015	18-3
184	تطور معدلات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم خلال الفترة: 2000، 2007-2014	19-3
187	البنية التحتية والموارد البشرية في قطاع الصحة الأردني: 2010-2014	20-3
188	مؤشرات صحية مختارة خاصة بالأردن خلال الفترة: 2000، 2007-2015	21-3
193	نوعية الأراضي في الأردن	22-3
198	إيرادات ومصاريف صندوق الزكاة لعام 2015	23-3
199	تطور معدلات الفقر في الأردن خلال السنوات: 2002، 2006، 2008، 2010	24-3
200	معدلات الفقر المدقع والمطلق حسب المحافظات الأردنية سنة 2010	25-3
204	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في اليمن خلال الفترة: 2006-2016	26-3
209	الفئات المشمولة بمساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن	27-3
213	معدلات القيد والالتحاق بمرحلي التعليم الأساسي والثانوي في اليمن خلال الموسمين (2000-2001) و(2012-2013)	28-3
215	عدد المرافق الصحية في اليمن سنة 2014	29-3
221	ترتيب اليمن وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة: 2007-2017	30-3
223	تطور معدل الفقر في اليمن خلال الفترة: 1998-2015	31-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
09	تطور مفهوم الفقر	1-1
17	أسباب ظاهرة الفقر	2-1
21	انعكاسات ظاهرة الفقر	3-1
23	الحلقة المفرغة للفقر	4-1
31	منحنى لورنز	5-1
32	معامل جيني	6-1
37	العلاقة بين ظاهري الفساد والفقر	7-1
41	تمكين الإنسان والحكم	8-1
53	مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد	9-1
65	مضمون التنمية المستدامة	1-2
70	أبعاد التنمية المستدامة	2-2
74	علاقة التنمية المستدامة بمكافحة الفقر	3-2
76	مؤشرات القياس الفرعية المكونة لمؤشر سدا	4-2
80	دور الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر	5-2
109	برامج الحماية الاجتماعية	6-2
111	متضمنات مشروع القضاء على الجوع في البرازيل	7-2
121	مساهمة الركة في تنشيط الاقتصاد والحد من الفقر	8-2
124	أنواع الوقف	9-2
142	الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	1-3
173	مؤشرات الفقر في الجزائر لسنة 2012	2-3
226	تطور أحداث الصراع في اليمن	3-3
227	نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن	4-3

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	مقدمة	
01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الأساسي لظاهرة الفقر	
02	تمهيد	
03	المبحث الأول: مفاهيم، أسباب وآثار الفقر.	
03	مفهوم الفقر	1.1.1
03	تعريف الفقر	1.1.1.1
09	أنواع الفقر	2.1.1.1
11	مصطلحات ذات صلة بمفهوم الفقر	3.1.1.1
13	أسباب الفقر	2.1.1
13	الأسباب السياسية والأمنية	1.2.1.1
14	الأسباب الاقتصادية	2.2.1.1
15	الأسباب الاجتماعية	3.2.1.1
16	أسباب أخرى	4.2.1.1
18	آثار الفقر	3.1.1
18	الآثار الاقتصادية	1.3.1.1
18	الآثار الاجتماعية	2.3.1.1
19	أثر الفقر على البيئة	3.3.1.1
22	المبحث الثاني: ظاهر الفقر في الفكر الاقتصادي التنموي وعلاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية	
22	النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي	1.2.1
22	نظرية الحلقة المفرغة للفقر	1.1.2.1
23	نظرية كيرمر الحلقة -0- الدائرة المغلقة	2.1.2.1
24	مصيدة الفقر لروبرت مالتوس	3.1.2.1
24	مدخل الحاجات الأساسية	4.1.2.1
25	النظرية المركسية	5.1.2.1
26	نظرية التبعية	6.1.2.1

27	تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة الفقر	2.2.1
27	تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر	1.2.2.1
29	تأثير التفاوت في توزيع الدخل على انتشار الفقر	2.2.2.1
33	تأثير انتشار الفساد على الفقر	3.2.2.1
38	تأثير الحوكمة على الفقر	4.2.2.1
42	المبحث الثالث: طرق قياس الفقر	
42	المنهج أحادي الأبعاد لقياس الفقر	1.3.1
42	خطوط الفقر	1.1.3.1
46	مؤشرات الفقر	2.1.3.1
49	المنهج المتعدد الأبعاد في قياس الفقر	2.3.1
50	مؤشر الفقر البشري	1.2.3.1
52	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	2.2.3.1
55	صعوبات قياس الفقر	3.3.1
58	خلاصة الفصل	
59	الفصل الثاني: السياسات التنموية المستدامة في مجال مكافحة الفقر، تجارب دولية رائدة.	
60	تمهيد	
61	المبحث الأول: التأسيس النظري للتنمية المستدامة	
61	مفهوم التنمية المستدامة	1.1.2
61	مفهوم التنمية	1.1.1.2
63	التنمية المستدامة	2.1.1.2
65	أهداف التنمية المستدامة	3.1.1.2
67	مبادئ التنمية المستدامة	4.1.1.2
67	أبعاد التنمية المستدامة	5.1.1.2
70	مؤشرات قياس التنمية المستدامة	6.1.1.2
72	دور التنمية المستدامة في مكافحة الفقر	7.1.1.2
75	تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (سدا) لقياس الرفاهية	8.1.1.2
77	المبحث الثاني: السياسات والبرامج التنموية المستدامة الموجهة للحد من الفقر، تجارب دولية رائدة.	
77	التحول نحو الاقتصاد الأخضر	1.2.2

80	النمو الاقتصادي المستدام	2.2.2
81	الاقتصاد الاجتماعي التضامني	3.2.2
84	دور السياسة المالية في الحد من الفقر	4.2.2
84	التنمية الريفية المستدامة	5.2.2
87	تجربة الصين في تحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر	1.5.2.2
91	التنمية البشرية المستدامة	6.2.2
94	التنمية البشرية في الصين	1.6.2.2
97	توفير التمويل للفقراء (التمويل الأصغر)	7.2.2
99	التجربة الماليزية في الحد من الفقر	1.7.2.2
105	برامج التنمية الاجتماعية	8.2.2
105	الحماية الاجتماعية	1.8.2.2
110	التجربة البرازيلية في مجال الحد من الفقر	2.8.2.2
118	المبحث الثالث: الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي	
118	نظام الزكاة	1.3.2
119	المستحقون للزكاة	1.1.3.2
120	دور الزكاة في الحد من الفقر	2.1.3.2
122	الوقف	2.3.2
122	تعريف الوقف	1.2.3.2
123	أنواع الوقف	2.2.3.2
124	دور مؤسسة الوقف في مكافحة الفقر	3.2.3.2
126	دور الوقف والزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا	3.3.2
126	الدور الاجتماعي للوقف في ماليزيا	1.3.3.2
127	الزكاة في ماليزيا	2.3.3.2
130	خلاصة الفصل	
132	الفصل الثالث: إسهامات سياسات التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في الجزائر، الأردن واليمن	
133	تمهيد	
134	المبحث الأول: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في الجزائر	
134	السياسات التنموية المستدامة الموجهة للحد من الفقر في الجزائر	1.1.3
135	السياسات الاقتصادية في الجزائر	1.1.1.3

143	السياسات الاجتماعية في الجزائر	2.1.1.3
156	التنمية البشرية في الجزائر	3.1.1.3
162	السياسات البيئية في الجزائر	4.1.1.3
165	آليات مكافحة الفساد في الجزائر	5.1.1.3
167	صندوق الزكاة في الجزائر	6.1.1.3
171	تطور الفقر ومؤشراته في الجزائر	2.1.3
171	الفقر واللامساواة في الجزائر	1.2.1.3
173	الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر	2.2.1.3
174	المبحث الثاني: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في الأردن	
175	سياسات التنمية المستدامة في الأردن	1.2.3
175	السياسات الاقتصادية في الأردن	1.1.2.3
179	السياسات الاجتماعية في الأردن	2.1.2.3
184	التنمية البشرية في الأردن	3.1.2.3
189	السياسات البيئية في الأردن	4.1.2.3
194	مكافحة الفساد في الأردن	5.1.2.3
195	صندوق الزكاة في الأردن	6.1.2.3
198	نتائج مكافحة الفقر في الأردن	2.2.3
200	تركيز الفقر في الأردن	1.2.2.3
201	الفقر واللامساواة	2.2.2.3
201	المبحث الثالث: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر في اليمن	
201	السياسات التنموية المستدامة في اليمن	1.3.3
201	السياسات الاقتصادية في اليمن	1.1.3.3
206	السياسات الاجتماعية في اليمن	2.1.3.3
212	التنمية البشرية في اليمن	3.1.3.3
217	السياسات البيئية في اليمن	4.1.3.3
220	الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في اليمن	5.1.3.3
222	أوضاع الفقر في اليمن	2.3.3
222	تطور مؤشرات الفقر	1.2.3.3
224	التفاوت في توزيع الثروة	2.2.3.3
224	الأمن الغذائي في اليمن	3.2.3.3

225	تأثير النزاع على مسار التنمية في اليمن	3.3.3
225	مسار الصراع في اليمن	1.3.3.3
227	الخسائر التي خلفها الصراع	2.3.3.3
229	خلاصة الفصل	
231	الخاتمة	
238	قائمة المراجع	
254	فهرس الملاحق	
256	الملاحق	
270	الفهارس	

الملخص:

يعتبر الفقر من بين أقدم وأكبر التحديات التي تواجهها دول العالم، خاصة النامية منها، كونه في الوقت الراهن يشكل محور اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية. وفي ظل التوسع الذي شهده مفهوم الفقر بات من الضروري استحداث سياسات لمواجهة تماشي مع هذا التطور، باعتبار التنمية المستدامة آخر ما توصل إليه الفكر التنموي من تطور وباعتبارها تنمية شاملة متكاملة هدفها الأساسي ضمان متطلبات العيش اللائق للأجيال المتعاقبة، فمن المؤكد أن التخلص النهائي من قيود الفقر سيكون بإتباع سياسات تنموية مستدامة.

تبنت أغلب دول العالم نهج التنمية المستدامة، التي تهدف من خلال أبعادها الثلاث إلى تحسين مستوى معيشة السكان، وكغيرها من دول العالم أخذت على عاتقها الدول محل الدراسة تطبيق هذا النهج، ويتجلى هذا في البرامج والخطط التي تنفذها دورياً، لكن هذه الجهود كانت نتائجها عكس ما هو متوقع، فالملاحظ تراجع في المستوى المعيشي لغالبية السكان وارتفاع في معدلات الفقر، وترجع أسباب هذا الفشل إلى القيود التي تواجهها هذه الدول ويأتي في مقدمتها استفحال مظاهر الفساد، وعدم الاستقرار الأمني الذي تشهده المنطقة وما انجر عنهما من خسائر على جميع الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مكافحة الفقر، التنمية المستدامة، السياسات التنموية، الجزائر، الأردن، اليمن.

Abstract :

Poverty is one of the oldest and greatest challenges facing the world, especially developing countries, for that it becomes the focus of attention of Governments and international organizations. With the expansion of poverty concept, it was necessary to develop rational policies to contain it.

Therefore, sustainable development is one of the most comprehensive development models that provide effective solutions to contain poverty through sustainable development standards and thus contribute to guaranteeing the rights of future generations.

Most countries around the world have adopted the sustainable development approach, which aims, through its three dimensions, to improve the standard of living of the population, and like other countries, the countries studied have taken this approach into account. This is reflected in programs and plans implemented periodically. But these efforts have been the opposite of what is expected, the decline in the standard of living of the majority of the population and high rates of poverty.

The reasons for this failure are due to the restrictions faced by these countries, foremost among which is the increase in the manifestations of corruption and the security instability in the region, which resulted in losses at all levels.

Key words: poverty, poverty reduction, sustainable development, development policies, Algeria, Jordan, Yemen.